

# الانوار السنية

شرح العلامة الشيخ عبد الحميد بن محمد علي قدس

ابن عبد القادر الخطيب

على الرسالة المسماة

## الدرر البهية

للعلامة السيد أبي بكر بن السيد محمد شطار رحمهما الله آمين

مبدوءة بمقدمة تتعلق بالبسملة والمبادئ العشرة للشارح المذكور

وبهامش الكتاب تقارير مفيدة للشارح أيضا

طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية  
لاصحابها عيسى البابی الجلي وشركاه



## مقدمة

تتعلق بالبسملة والمبادئ العشرة ، من علم التوحيد، وأصول  
لفقه ، والفقه ، والتصوف . للاستاذ الشيخ عبد الحميد بن  
محمد علي قدس ابن عبد القادر الخطيب رحمه الله

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المزهة عن الأشباه والنظائر . الذي لا ينفد ما عنده من النعم والدخائر . الغني عما سواه مغني المحتاج . المان  
علينا باتباع أفضل منهاج . أحمد من إله الصوفي لدينه خلاصة العالمين . وأطلعهم على حقيقة التوحيد واليقين .  
والصلاة والسلام على كنز الأنوار السنية . الحاوي لجميع الكمالات الآتية في منطق الدرر البهية . والمؤيد بالعجز  
بالآيات البينات . أصل الأصول . والفرع الثابت الذي لا يزول . نهاية المحتاج وروض الطالب . وتحفة المحتاج وأسن  
المطالب . سيدنا محمد الذي جاء ببشرى الكريم . وهدى إلى المنهج القويم . وعلى آياته وأخوانه من الأنبياء والمرسلين  
أفضل من خصهم الله تعالى بالفهم عنه والتفقه في الدين . وعلى آله الذين محبتهم سفينة النجاة وسلم التوفيق . وعلى  
أصحابه عمدة الثقات ومعدن التحقيق . وعلى التابعين وتابعيهم إلى يوم الدين سيما الأصفياء الصديقين الذين صفت  
قلوبهم فجعلت خزانة الأسرار والأولياء العارفين الذين صقلت أفئدتهم فقلت بالحكم والأنوار . والعلماء الذين  
انتدبوا لتحرير هذا الدين فحازوا مجموع الفضائل وبلغوا غاية اليقين . وسلم اللهم عليهم تسليما واجعل لنا في محبتهم  
قلبا سليما ما فاقت أسرار مولانا الكريم على قارئ بسم الله الرحمن الرحيم . فما كانت الهدايا  
تزرع الحب وتضاعفه وتعضد الشكر وتضاعفه أحببت أن أهدي إلى اخواني هدية فائقة تكون في سوق الفضائل  
نافقة فلم أجد إلا العلم الذي هو أشرف ما في الوجود . وأعز ما ينعم الله تعالى به على عباده ويجود . كقال  
عليه السلام أفضل من أهدي وهدي « ما أهدي المرء المسلم لأخيه هدية أفضل من كلمة حكمة يزدها الله بها هدي  
ويرده بها عن ردي » ورأيت فإذا التأليف في كل فن لا تحصى والتصانيف من سطور العلماء لا تستقصى  
إلا أن التأنيق في التحجير من قبيل إبراز الحقائق في الصور ولهذا قيل لكل جديد لذة ولا خلاف في ذلك عند  
أهل النظر . ثم اني نظرت إلى نفسي في هذه الصناعة فوجدتها قليلة البضاعة فقلت لها إلى أين والباع قصير  
وفيماذا يؤتى التحجير فبينما أنا مفكر في ذلك الشأن ساج الفكر حيران اذ نظر إلى شيخى رحمه الله تعالى  
بعين كاله في مرآة جماله وأراد أن يكمل فضلى ويرفع ذكرى ويروج قولى ويكمل قدرى وكان ذلك  
قبل انتقاله من هذه الدار وأرجو أن يثبته الله في داره . من سلفى هذا السلف . بأن أشرح رسالته المعروفة

النظير الموسومة بالدرر البهية . فيما يلزم المكلف من العلوم الشرعية التي عم نفعها وعظم في القلوب وقعها الجامعة  
لفزارة علمها وان كانت أوراقها صغيرة الحجم لطيفة لأحسن محاسن العلوم الشريفة اذ هي محتوية على أربعة  
فنون . هي لبقية العلوم عيون : علم أصول الدين الذي هو للعلوم مرجع وأساس . وعلم أصول الفقه الذي هو  
لها مشكاة ونبراس . وعلم الفقه الذي هو واسطة عقدها . وعلم التصوف الذي هو خلاصة نفعها . فلما أمرني  
شيخى المرحوم بذلك حصل لي تردد لعلمي بأنى لست من أهل هاتيك المسالك ورأيت الاحجام عن هذا المقام  
بالنسبة لمثلى أجدى وأنجح فعرفة المرء بنفسه أولى وأنفع فأعاد رحمه الله تعالى على الأمر ثانيا فأجبت بنعم  
لامتوانيا اذ لم أجد بدا من الاجابة وان لم أكن على يقين من الاصابة . وقابلت هذه الرغبة بأهلا وسهلا وان لم  
أكن لتلك الطلبة أهلا . مبادرا بالامتثال لأمره لتعود على فيوضات حظه وسره ، وموافقة لحسن ظنه وأمله في  
لعل بخدمته يحفى سعده الوفي

واذا سخر الاله أناسا بسعيد فأنهم سعداء

وأداء لبعض حقوقه الواجبة على وانعاماته الواصلة منه إلى . ولأن إشارته رضى الله عنه فضلا عن أمره فتوح  
وطاعته من عالم الغيب منوح ، فشرحتها بعد الأمر والاستخارة وحصول الاذن والاشارة وتنفس صبح الصبا  
والقبول بنشر البشارة والقبول ، شرحا فض مسك ختامها وكشف عن سدول لثامها فأوضحت به عباراتها  
أيما إيضاح وأفصحت عما رجحت من العبارات بحسب الامكان أجمل افصاح ، وأظهرت ما توىء إليه تلك  
الرسالة بطرف خفي ، وضبطت وحملت ما فيها من العبارات بظرف وفي . وأتيت من تحقيق ما فيها من المباحث بما  
يتشرح به خاطر الناظر والباحث ، فتي أخذت في مطلب من المطالب المهمة كملته وجملته حتى تستنير دياجير  
المدلهمات ومزجت الشرح بالشرح امتزاج المساء بالراح والجسد بالروح ، واقتطعت من أراهاير التأليف  
المؤلفة في هذا الشأن كل مشوم بهي وجمعت من ثمار تلك العلوم كل مطعوم شهى مستعينا بحول الله تعالى وقوته  
متكلا عليه في تيسير عسير ذلك ونيل فائده . وسميته بالأنوار السنية على الدرر البهية . فجاء بحمد  
الله تعالى الذي ينيل المطالب شرحا يعين ان شاء الله تعالى الطالب ، يقر عيون قارئه ويسر بايضاحه مشكلات  
أصله خاطر الناظر فيه ، وما ذاك الا بركة النبي سيد البرار ومدد شيخى المؤلف كثير الأنوار ، والافقير كما  
وصفت نفسي في هذه الصناعة من أتى قليل البضاعة فأؤمل من الله تعالى أن يجعله كأيود الآمون وأرغب  
إليه تعالى أن يصيره كأيروم الراغبون وأسأله تعالى بحجاء النبي الأمين أن يسرنى به دنيا ودين . وأن يمنحنا  
جميعا في الدارين السعادة . ويرزقنا الحسنى وزيادة وأرجوه من طوله وفضله ان ينفع به كمنع بأصله إنه  
هو لما يريد فاعل . ولا يخيب رجاء سائل . كيف وظنى فيه حسن جميل . وأمل في طویل . وليس لي فيما أرجوه  
من الاوطار وسيلة إلا الشفييع المختار . وبه سبحانه التوفيق وبيده أزمة التحقيق (هذا) ولما كمل نظام  
ذلك الشرح على الوجه المذكور أردت أن أتم في هذه الوريقات جماله الموفور . وذلك بالتكلم على البسملة  
الشريفة من الفنون الاربع المودعة في هذه التحفة لتعلم أسرارها وتفيض أنوارها . اذ قال العلماء رحمهم الله  
تعالى ينبغى لكل شارع في فن أن يتكلم على البسملة بطرف يناسب الفن المشروع فيه وفاء بحق البسملة  
وذلك لأنها جزء من القرآن الذي هو العلة الغائية لتدوين العلوم اذ لم تدون إلا للاستعانة بها على فهم كلام الله تعالى  
وكلام رسوله ﷺ ، فكان لكل جزء من أجزاء ما حق في كل فن يقتضى التكلم عليها بما يناسبها منه عسى  
أن يظفر ببعض ما أودعه فيها المتكلم الحكيم ومن جملة أجزاءها البسملة فلها حق بذلك الاعتبار وبحق الفن  
المشروع فيه وذلك أن الفن نعمة والشكر على النعمة واجب . وشكر النعمة هو صرفها فيما وضعت له من الطاعات  
ومعلوم ان الفنون انما وضعت للاستعانة بها على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم والبسملة من  
جملة ذلك فالحقان متلازمان ولتعود بركتها إلى الفن المشروع فيه وإلى الشارع فيه أيضا ولما في التكلم عليها



بما يناسب الفن استحضار مسائل ذلك المشروع وفيه فتنتعش به أذهان الراغبين فيه ولما قيل ان ترك التكلم عليها رأساً إما قصور باع عنه وإما تقصير في نيل شرف خدمتها وهي لتضمنها لجميع معاني القرآن المتضمن لجميع العلوم بنص (ما فرطنا في الكتاب من شيء) قابلة للتكلم عليها من أي فن كان وإن منع في بعض العلوم كعلم العروض لما فيه من إساءة الأدب . ولما علم من الدين بالضرورة أن بين القرآن والشعر غاية التباين لا لكونها غير قابلة له . والشروع الآن في علم التوحيد . وعلم أصول الفقه . وعلم الفقه . وعلم التصوف فينبغي أن تتكلم عليها بما يناسب هذه الفنون إلا أنه ينبغي قبل التكلم عليها أن نبين ما يحتاجه كل طالب أمام كل فن ليتصوره ويعرفه قبل الشروع فيه فيكون على بصيرة تامة فيه ، إذ قالوا ينبغي لمن خاض في علم من العلوم أن يتصوره بوجه ما ولو باسمه لاستحالة توجه النفس نحو المجهول المطلق فإن الشارح فيه قبل ذلك يكون كالمهائم الذي لا يدري أين يقصد والأكل أن يتصور أو لا يحققه بحدوده أو رسمه ليكون على بصيرة في طلبه فإن من ركب متن عمياء خبط خبط عشواء . وأن يعرف موضوعه وهو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اللاحقة له فيمتاز عن غيره أتم تمييز . وأن يعرف غايته وهي الثمرة التي لأجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث . وأن يعرف بقية المبادئ العشرة المشهورة المسماة بمقدمة العلم المنظومة في قولي :

ان مبادئ أي علم كانا \* عشر تزيد من دري عرفانا

الحد والواضع ثم الاسم \* والنسبة الموضوع ثم الحكم

وغاية وفضله اسمداد \* مسائل بها الهنا يزداد

فلنذكرها على ترتيب النظم لكل واحد من الفنون التي ذكرها المصنف رحمه الله تعالى مراعين ترتيبه الذي اختاره فيها ونعقبها بالتكلم على البسملة في ذلك الفن سالكين سبيل الاختصار الذي لا ضرر فيه ولا ضرار .

### ( الفن الاول من الفنون الاربعة المتقدمة فن التوحيد )

وحده العلم بأن الشيء واحد يقال وحدته أي وصفته بالوحدانية . واصطلاحاً بمعنى الفن المدون أفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته والتصديق بها ذاتاً وصفات وأفعالا \* وأما حده بمعنى الفن المدون فهو علم يبحث فيه عن اثبات العقائد الدينية مكتسب من أدلتها اليقينية \* وواضعه الامامان الجليلان الامام أبو الحسن الأشعري والامام أبو منصور الماتريدي رحمهما الله تعالى بمعنى أنهم مادونا كتبه وردا الشبه التي أوردتها المعتزلة فلا ينافي ما في الأوليات كما في سغود المطالع من أن أول من أظهر التوحيد بمكة المشرفة وما حولها قس بن ساعدة وورقة ابن نوفل وزيد بن نفيل ومن المعلوم أنه جاء به كل نبي \* واسمه علم التوحيد ويسمى علم الكلام وعلم العقائد وعلم أصول الدين والفقه الأكبر \* ونسبته للعلوم أنه أصل كل علم ومساواة فرع ونسبته للباطن كنسبة الفقه إلى الظاهر \* وموضوعه ذات الله تعالى وذات رسوله من حيث ما يجب لهم وما يستحيل وما يجوز والممكن من حيث أنه يستدل به على وجود صانعه والسمعية من حيث اعتقادها \* وحكم الشارع فيه الوجوب العيني على كل مكلف ذكر أو أثنى \* وغايته ثمرته وهي معرفة الله تعالى بالبراهين القطعية والفوز بالسعادة الأبدية والارتقاء من حضيض التقليد إلى ذروة الايقان \* وفضله أشرفيته على جميع العلوم لتعلقه بذات الباري \* واستمداده من الأدلة العقلية كحدوث العالم والنقلية وهي ما جاء في الإيمان بالبعث والنشور واليوم الآخر والملائكة وغير ذلك \* ومسائله قضاياها الباحثة عن الواجبات والجائزات والمستحيلات فهذه المبادئ العشرة المتعلقة بفن التوحيد \* ولترجع الآن إلى مانحن بصدده من التكلم عن البسملة بما يناسب هذا العلم فنقول يتعلق بالبسملة أربعة مباحث \* الأول الباء \* اعلم أنه قد اشتهر أن الباء حرف جر أصلي على الراجح ومتعلقها محذوف تقديره أو أؤلف أو ابتدئ مثلاً وهي أفعال العباد وهي إما اضطرارية أو اختيارية \* أما الاضطرارية فلا خلاف في أن الخالق لها هو الله تعالى وأما الاختيارية فذهب أهل السنة أن الخالق لها هو الله تعالى وليس للعباد إلا الكسب

ومذهب الجبرية أن العبد مجبور أي لا اختيار له في صدور أفعاله عنه فهو كشيء معلقة تقبلها الرياح يمينا وشمالا وبنو على ذلك أن التعذيب ظلم وهو ظاهر البطلان وذلك للفرق الظاهر بين حركة الباطش والمرتعش ومذهب المعتزلة أن العباد موجدون لأفعالهم مخترعون لها على سبيل التأثير وذلك بقدره خلقها الله تعالى فيهم واجترأ المتأخرون منهم على أن سمووا العبد خالقا على الحقيقة . ومذهبهم هذا باطل لأمرين متعددين . منها أنه قد قام البرهان على وجوب الوحدانية له تعالى في الذات والصفات والأفعال وأقوى دليل من السمع قوله تعالى « والله خلقكم وما تعملون » ( ثم ان الباء ) إشارة إلى وحدته تعالى في ذاته وصفاته وأفعاله بل وإلى جميع العقائد اذ معناها الإشاري في ما كان وما كان وما يكون ما يكون \* وبيان ذلك أن الله سبحانه وتعالى جعل معاني الكتب المنزلة في القرآن وجعل معاني القرآن في الفاتحة يعرف ذلك ذو قمان عرف حقيقة معانيها ومعاني الفاتحة في البسملة ومعنى البسملة مفهوم إشارة واجمال من الباء والمعنى في ما كان وما كان وما يكون ما يكون وحينئذ يكون في الباء إشارة إلى جميع العقائد لأن المراد في وجدها وجود في وجود ما يوجد ولا يكون كذلك الامن اتصف بصفات الكمال وتزده عن صفات النقصان . ومعنى الباء الإشاري في نقطتها المشيرة إلى توحيدة تعالى وانفراده بالالوهية والتدبير سبحانه وتعالى فهي تشير إلى أن الله تعالى نقطة الوجود المستمد منه كل موجود بمعنى أنه خالق كل شيء ومفتقر إليه كل شيء \* واعلم أن المراد بالنقطة كإقال الباجوري وغيره أول نقطة تنزل من القلم الذي يستمد منه الخط لا النقطة التي تحت الباء خلافاً لمن توهمها \* المبحث الثاني \* في الاسم وهو ما دل على مسمى وهل هو عين المسمى أو غيره خلاف والتحقيق أنه إن أريد من الاسم اللفظ فهو غير مسماه قطعاً وإن أريد ما يفهم منه فهو عينه قطعاً بذلك يرجع الخلاف لفظياً \* المبحث الثالث \* في لفظ الجلالة وهو علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد وهو أعظم أسمائه تعالى لجمعه حقائق الأسماء كلها واشتماله على كمال الصفات \* المبحث الرابع \* في الرحمن الرحيم ومعنى الأول المنعم بجلال النعم والثاني المنعم بدقائقها وحينئذ في هاتين الصفتين أدلة سائر العقائد لأن من جملة إناعمه تعالى أنزله القرآن المجيد وهو دليل السمع والبصر والكلام ومن جملة إناعمه إيجاد الخلائق وتسخير بعض الأشياء لبعض وهو دليل سائر الصفات . ومن جملة إناعمه تعالى إرسال سائر الرسل وتأنيدهم بالمعجزة وهو يستلزم صدقهم وإذا ثبت صدقهم فمن جملة أخبارهم أنهم معصومون مبلغون جائز في حقهم كل ما لم ينقص وكما ثبت شيء استحالة ضده والسمعية ثبتت بأخبارهم وبالقرآن المجيد أيضاً وهذا وقد جمعنا في التكلم على البسملة وعلى المبادئ العشرة من هذا الفن وريقات جعلناها كالمقدمة لكتابنا إرشاد المهتدي إلى شرح كفاية المبتدئ فهي توضيح ما نقلناه هنا من جميع ما ذكرنا ملخص منها فانظرها إن رمت الاستفادة بالله التوفيق ومنه كمال الافادة

### ( الفن الثاني علم أصول الفقه )

\* وحده علم بأصول يعرف بها أدلة الفقه الاحمالية وطرق استفادة جزئياتها وحال مستفيدها \* وواضعه الامام الاعظم محمد بن ادریس الشافعي رضي الله عنه \* واسمه أصول الفقه \* ونسبته لعلم الفقه الاصل وغيره التباين \* وموضوعه الأدلة السمعية من حيث اثبات الاحكام الشرعية بها والاحكام الشرعية من حيث ثبوتها بالأدلة السمعية \* وحكمه الوجوب العيني على من انفرد والكفائي على المتعدد \* وغايته الاقتدار على الاستنباط من الأدلة \* وفضله جزيل لتوقف استنباط الأدلة عليه \* واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع فكون الامر للوجوب مثلاً يؤخذ من الوعيد على تركه في الكتاب والسنة كقوله تعالى « فويل للصلين » \* ومسائله قضاياها كالأمري يقتضي الوجوب والنهي يقتضي التحريم \* فهذه المبادئ العشرة المتعلقة بفن أصول الفقه \* ولترجع الآن إلى مانحن بصدده من التكلم على البسملة بما يناسب هذا العلم فنقول علم اصول الفقه يعرف به كيفية استنباط الاحكام الشرعية من الكتاب والسنة والقياس والاجماع وهو يتوقف



على معرفة الخاص والعام والمطلق والمقيد والمحمل والمبين والظاهر والمؤول والحقيقة والمجاز وغير ذلك لتوقف استنباط جميع الأحكام على ذلك ولا شك أن الباء في البسملة حقيقة في الالتصاق فتكون من قبيل الظاهر لأن الظاهر ما دل دلالة ظاهرة واحتمل غيره والباء دالة على الالتصاق دلالة ظاهرة لأن المتبادر من اللفظ معناه الحقيقي وهو هنا الالتصاق وهو إما حقيقي كما مسكت بز يد إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب أو غيره أو مجازي كمررت بز يد أي ألصقت مروري بمكان يقرب من مكان زيد وهذا البحث قد تكفل به علماء البيان فانظر حاشية الباجوري والحضري على السمرقندية وغيرهما. وإضافة اسم إلى الجلالة إن كانت استغراقية ليحصل التبرك بجميع أسماء الله تعالى يكون لفظ اسم عاما لاستغراق أفرادها وعدم انحصارها من جهة تناول اللفظ وإن كانت في الواقع محصورة ولفظ الجلالة وقع فيه خلاف كبير هل هو علم مرتبط غير مشتق موضوع للذات الواجب الوجود أو وصف مشتق استعمل استعمال الأسماء وأصله الإله قولان والأصح الذي ذهب إليه الجمهور الأول فهو عندهم علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد وهو عر في مرتجل لا أصل له ولا اشتقاق. وحذف ألفه لحن تفسد به الصلاة ولا تنعقد به اليمين مع عدم النية وعليه فهو جزئي خاص ظاهر وعلى الثاني يكون عاما مراد به الخصوص كقوله تعالى «الذين قال لهم الناس» أي نعيم بن مسعود الأشجعي «إن الناس» أي أبا سفيان فالناس فيها عام لكن أريد به الخصوص واستعمال العام في الخاص إن كان لكونه فردا من أفرادها فحقيقة أو لخصوصه فمجاز من إطلاق العام وإرادة الخاص لعلاقة العموم كاستعمال الرجل في زيد فإن استعماله فيه إن كان على وجه الخصوص بأن تجعل الرجل دالا على خصوص زيد بحيث لا يفهم منه سواه من مشاركة في وصف الرجولية فهو مجاز علاقته العموم وإن لم يكن على ذلك الوجه بأن دل عليه من جهة كونه فردا منه من غير اختصاص به فحقيقة والأول يسمى عاما مراد به الخصوص كما تقرر وهو غير العام بخصوص كقيام القوم لا زيدا لأن الأول عموم غير مراد لا تناول ولا حكما بخلاف الثاني فإن عموم مراد به تناول لا حكما فلذا صح الاستثناء من الثاني دون الأول. والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان مشتقتان من الرحمة وحقيقتها رقة في القلب تقتضي التفضل والاحسان وإرادتهما وهو بهذا المعنى مستحيل على الله تعالى باعتبار مبدئه وهي الرقة جائز باعتبار غايته وهو الاحسان أو إرادته فيتعين أن يراد بالرحمة في حقه تعالى معناها باعتبار غايته وحيث لا يكون مجازا مرسلأصليا من إطلاق اسم السبب وإرادة السبب ويكون الرحمن الرحيم مجازا من سلاتبعيا كذلك لجواز التجوز في الوصفين أعني الرحمن الرحيم بعد جريانه في المصدر وهو الرحمة. ثم اعلم أن ما ذكر من مجازية وصفه تعالى بالرحمن الرحيم هو بحسب اللغة والاشتقاق كما علمت وهو المشهور الذي أولع به المصنفون وأما وصفه تعالى بهما بحسب الشرع فقد قال الاستاذ الصفوي رحمه الله تعالى إنه حقيقة شرعية في الاحسان أو إرادته اه لا شتارها في ذلك بل منع المحقق الكوراني رحمه الله تعالى كون الرحمة مجازا في حقه تعالى بحسب الأصل وحقق أنها حقيقة في حقه تعالى وجعل معناها العطف وهو مختلف باختلاف العاطف فهو بالنسبة الينا كيفية نفسانية وبالنسبة إلى الله تعالى الاحسان أو إرادته كما وقع نظير ذلك لابن هشام في معنى اللبيب حيث فسر الصلاة بالعطف فجعله حقيقة واحدة وأنواع مختلفة بحسب اختلاف من أسند اليه وهذا يؤيد كلام هذا المحقق على أن الخادمي نقل عن بعض أن من معانيها اللغوية إرادة الخير وعن بعض آخر أن منها الاحسان فعلى هذين لتجاوز أصلا فاحفظه. هذا وقد ذكرت في المقدمة التي على شرحي ارشاد المهدي كلاما نفيسا يتعلق بهذا فانظره إن شئت والله التوفيق ثم إن البسملة تعتبرها الأحكام الخمسة وهي الوجوب والندب والحرمة والكراهة وكذا الإباحة على قول وسيأتي إن شاء الله تعالى تفصيلها في الفروع وهو الفقه وبقيت أمور تتعلق بهذا الفن لا تسعها هذه العجالة

### (الفن الثالث علم الفقه)

وحده لغة الفهم. واصطلاحا العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية والمراد بالأحكام

النسب التامة كشبوت وجوب النية في الوضوء في قولنا النية في الوضوء واجبة وشبوت ندب الوتر في قولنا الوتر مندوب وهكذا. وخرج بالعلم بها العلم بالنوات كتصور الإنسان فلا يسمى فقها وخرج بالشرعية الأحكام العقلية كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين وأن النار محرقة والشرعية نسبة للشرع بمعنى الشارع وهو الله تعالى أو النبي ﷺ وخرج بالعملية العلم بالأحكام الشرعية الاعتقادية كشبوت الوجوب للقدر في قولنا القدرة واجبة لله تعالى وهكذا ببقية الصفات وهذا يسمى علم الكلام وعلم التوحيد ومعنى كون القدرة مثلا واجبة لله تعالى أنه لا يصدق العقل بعدمها كما هو مقرر في تعريف الواجب العقلي والمراد بالعملية المتعلقة بصفة عمل ولو كان قلبيا كالنية فالصلاة في قولنا الصلاة واجبة عمل وصفته الوجوب والحكم هو ثبوت الوجوب للنية وخرج بالمكتسب علم الله تعالى وعلم جبريل عليه السلام على القول بأنه غير مكتسب بل ضروري خلقه الله تعالى فيه والحق أن علم جبريل مكتسب يكتسبه من اللوح المحفوظ وخرج بمن أدلتها علم القدر لأنه مستفاد من قول المفتي لامن أدلة الأحكام وقوله التفصيلية الحق أنه لبيان الواقع لا للاحتراز وكيفية الأخذ من الأدلة التفصيلية أن تقول أقيموا الصلاة أمر والأمر للوجوب ينتج أقيموا الصلاة للوجوب. وواضعه النبي ﷺ وأول من صنف فيه أبو حنيفة رضي الله عنه واسمه علم الفقه. ونسبته إلى غيره أنه من العلوم الشرعية وهي ثلاثة الفقه والتفسير والحديث فهو مغاير للعلوم. وموضوعه فعل المكلف من حيث أنه معرض للأحكام الخمسة. وحكمه الوجوب العيني بقدر ما يعرف به تصحيح عباداته فإن زاد على ذلك صار واجبا كفايا إلى بلوغ درجة الاقتناء فإن زاد على ذلك إلى أن بلغ درجة الاجتهاد صار مندوبا. وغايته الفوز برضا الله تعالى ورسوله ﷺ الناشئ منه سعادة الدارين. وفضله فوقه على سائر العلوم لقوله ﷺ «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين» واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس. ومسائله قضايا كالنية واجبة والوضوء شرط لصحة الصلاة ودخول الوقت سبب لها. فهذه المبادئ العشرة المتعلقة بفن الفقه. ولترجع الآن إلى ما نحن بصدده من التكلم على البسملة مما يناسب هذا العلم. فنقول البسملة تجب في الصلاة عندنا معاشر الشافعية لأنها آية من الفاتحة وتسب عند كل أمر ذي بال أي حال يهتم به شرعا سنة عين كافي الوضوء والغسل وأكل الشخص وشر به وحده، وكفاية كما في أكل الجماعة وفي جماع الزوجين فتكفي تسمية أحدهما كإله الشمس الرملي رحمه الله تعالى أنه الظاهر. ويشترط في الأمر ذي البال أن لا يكون شيئا حقيقيا كتناول رملة فلا تطلب البسملة تعظيما لاسم الله تعالى وصيانة له عن مصاحبته وتخفيفا على العباد بعدم طلبها منهم في كل جليل وحقيق ويشترط فيه أيضا أن لا يكون ذكر كإله إلا الله فلا تسن البسملة عند الله كالحض وأن لا يجعل الشارع له مبدءا غير البسملة كالصلاة فإن الشارع جعل افتتاحها بالتكبير وأما القرآن فليس ذكر أحضا فتسن فيه البسملة. وتحرم على المحرم لذاته كالزنا أما المحرم لعارض كالوضوء بماء مغسوب فلا تحرم فيه بل تسن. وتكره على المكروه لذاته كالنظر لفرج زوجته بلا حاجة بخلاف المكروه لعارض كأكل البصل فلا تكره فيه بل تسن ولا تطلب في محقرات الأمور ككنس زبل صونا لاسمه تعالى عن اقترانه بالمحقرات ولا يرد على ذلك طلبها عند دخول الخلاء وهو مستقدر لأنها إنما طلبت للحفاظ من الشياطين وهو ليس من المحقرات بل أمر ذو بال. قيل إنها تباح في المباحات التي لا شرف فيها ولا خسة كنقل متاع فعلى هذا تعتبرها الأحكام الخمسة الشرعية. وقيل إن الإباحة لا تعتبرها

### (الفن الرابع علم التصوف)

وحده علم تعرف به أحوال النفس الذميمة والحميدة. وواضعه الأئمة الأعيان العارفون برهم المنان قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى في الأوليات: وأول من تكلم بمصرفي ترتيب الأحوال ومقامات الولاية ذوالنون المصري. وأول من تكلم ببغداد في مذهب الصوفية أبو حمزة محمد بن إبراهيم البغدادي الصوفي. وأول من تكلم في علم الفناء والبقاء أبو سعيد أحمد بن عيسى الجرازي البغدادي شيخ الصوفية من تلامذة ذوالنون رحم الله الجميع



ونفعا بهم آمين \* واسمه علم التصوف وعلم القوم وكلام القوم وعلم الباطن وعلم القلب والعلم اللدني وعلم  
المكاشفة وعلم الأسرار والعلم المكنون وعلم الحقيقة \* ونسبته للعلوم أنه أصل كل علم ومساواه فرع ونسبته  
للباطن كنسبة الفقه الى الظاهر \* وموضوعه النفس من حيث ما يعرض لها من الصفات والأحوال  
\* وحكمه الوجوب العيني على كل مكلف . وذلك لأنه كما يجب تعلم ما يصلح الظاهر كذلك يجب تعلم ما يصلح الباطن  
\* وغايته التوصل الى تخلية القلب عن الأغيار وتخليته بمشاهدة الملك الغفار فينشأ من ذلك الوصول الى الله  
والاستغناء به عما سواه فاذا اشتغل به العبد وعمل بمقتضاه نال السعادة الأبدية وحفته العناية السرمدية \* وقال  
بعضهم أول التصوف علم وأوسطه عمل وآخره موهبة فالعلم للكشف عن المراد والعمل للعون على المطالب والموهبة  
للتبليغ الى غاية الأمل \* فضله فوقه على سائر العلوم من حيث انه يوصل الى ما ذكر \* واستمداده من  
كلام الله تعالى وكلام رسوله سيد ولد عدنان عليه السلام وكلام ذوى اليقين والعرفان \* ومسائله قضايا كقولنا  
مثلا تطهير القلب من الحقد والحسد والكبر واجب \* فهذه المبادئ العشرة المتعلقة بفن علم التصوف  
\* ولنرجع الآن الى ما نحن بصدده من التكلم على البسملة بما يناسب هذا العلم \* فنقول ان الشارع صلى الله عليه وسلم  
أمر بالبداة بالبسملة في كل أمر ذي بال لان في الافتتاح بها بركة عظيمة ونعمة جسيمة واقتداء بالكتب  
المنزلة من الله تعالى فكأنه سبحانه وتعالى يقول يا عبادي افتتحوا باسمي مبتدئين تكونوا به مهتدين  
والى رضائى واصلين وعن سخطى مبغدين \* ثم انه يتعاقب بالبسملة أربعة مباحث \* المبحث الاول \* في الباء قال  
العارفون بالله تعالى أودع الله تعالى جميع العلوم في الباء أى بي كان ما كان وبى يكون ما يكون فوجود العالم بي  
وليس لغيرى وجود حقيقى الا بالاسم والحجاز وهو معنى قولهم ما نظرت شيئا الا ورأت الله فيه أو قبله وكان سيدى  
أبو مدين رضى الله تعالى عنه يقول ما رأيت شيئا الا رأيت الباء مكتوبة عليه كأنه تعالى يقول كل شيء بي قام فكانت  
الباء في إزاء كل شيء فالباء اشارة الى انه بالله ظهرت الأشياء وبه فنيت اه وقال سيدى محي الدين رضى الله عنه  
ان الباء حرف شريف ولذلك افتتح الله تعالى كتابه بالباء وهكذا في كل سورة ولما أراد الله تعالى أن ينزل  
سورة براءة بغير بسملة ابتدأ فيها بالباء فقال فيها « براءة من الله ورسوله » فبدأ فيها بالباء دون غيرها من بقية الحروف  
اه والحكمة في أن الله تعالى جعل افتتاح البسملة بالباء دون غيرها من الحروف وأسقط الألف من اسم وجعل  
في مكانها الباء انها حرف شفوى تنفتح به الشفة لا تنفتح بغيره ولذلك كان أول افتتاح فم الدرة الانسانية في عهد  
- ألت بر بكم - بالباء في جواب بلى وأنها مكسورة أبدا بناء وعملا فلما كانت فيها الكسرة والانكسار  
في الصورة والمعنى وجدت شرف العندية من الله تعالى كما قال تعالى أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي \* وقال عليه  
الصلاة والسلام من تواضع لله رفعه بخلاف الألف فان فيها ترفعوا وكبروا وتطولا فلذلك أسقطت فلا يقدم  
الا المنكسر المتواضع ففيه اشارة الى طلب التواضع لاسما في مبدأ كل أمر ذي بال وقيل افتتحت بالبسملة بها  
لما فيها من معنى اللصاق المشعر بالايصال تنبيه على أن المقصود عند ابتداء كل أمر ذي بال التوصل الى رضا الله  
عز وجل وورقنا الله تعالى الوصول لمرضاته ووالى علينا جزيل عطياته \* هذا وقد نقلت عن روح البيان في مقدمة  
كتابى إرشاد المهتدى ان للحكمة في افتتاح البسملة بالباء عشرة معان فاطلها ان شئت والله التوفيق . ثم ان الباء  
متعلقة بمحذوف تقديره باسم الله كان كل شيء إذ به سبحانه وتعالى تكونت الأشياء وذلك يستلزم اتصافه بجميع  
كمال الصفات فصح أخذ جميع العقائد من الباء وانما طوالت تعويضا من طرح الألف ولجأورة الاسم الكريم  
ففيه اشارة الى أن من جاوره بقلبه يعلم مقامه ويطول وعلى أعدائه يصول \* المبحث الثانى في الاسم وهو صلة  
ومن القواعد المقررة أن أربعة تزداد في الكلام والمعنى على طرحها وهى اسم وذات ومثل ووجه . فهذه الأربعة زائدة  
في اللفظ مطروحة في المعنى لاستقامة المعنى بدونها ولذا كان المعنى في قولهم اسمك مبارك أنت مبارك وذاتك  
لاتبغض أنت لاتبغض ومثلك لا يبخل أنت لا تبخل ووجهك لا يعبس أنت لا تعبس وانما زيد لفظ اسم وان كان

مقتضى حديث البسملة والاختصار أن يقال بالله حتى يصدق عليه الابتداء بلفظ الله مبالغة في التعظيم والادب فان  
انتداب أحد الرعية نفس الملك في شيء مما اساءه أدب وانما ينتدب من كان جنده وذوى علاقته « والله المثل الأعلى »  
أولانه أبعدا ليهام القسم اذ لو قيل والله لتوهم أنه قسم أو للاشارة الى أنه كما يتبرك ويستعان بذاته فكذا اسمه  
فيستعان به فتحصل به البركة على حد ما قيل :

غن لى باسم من أحب وخلى \* كل من في الوجود يرمى بسهمه

لأبلى وان أصاب فؤادى \* انه لا يضر شيء مع اسمه

وكل ذلك توجيه عقلى يقطع النظر عن امتثال خصوص ما ورد وهذا كله عند أهل الظاهر فلا سم من قبيل الألفاظ  
عندهم وأما عند السادة الصوفية وأهل الحقيقة فلا سم يشار به الى الذات المسمى باعتبار صفة وجودية كالعلم  
والقدير أو سلبية كالقدوس والسلام فهو عندهم عبارة عن ذات الحق سبحانه وتعالى والوجود المطلق فالرحمن مثلا  
هو الذات المقدسة مع صفة الرحمة فعلى هذا فالاسم عين المسمى بحسب التحقق والوجود وان كان غيره بحسب  
التعقل \* والحاصل أنهم قالوا ان الاسم مأخوذ من السمو وهو العلو لانه يعلم مسماه أى يعينه في الفهم ويصوره في الخيال  
ويحضره في النفس ويدبره في الفكر ويحفظه في الذكرو يوجد في العقل فهو عين المسمى عندهم كما علمت  
وعند بعض المتكلمين فانك اذا جهلت المسمى تعرفه بالاسم ونسبة الاسم من المسمى نسبة الظاهر من الباطن فهو  
بهذا الاعتبار عين المسمى كما علمت قاله الجليلي \* المبحث الثالث \* في لفظ الجلالة وهو علم على الذات الأقدس وهو  
الاسم الجليل الأسنى الجامع لمعاني الاسماء الحسنى فهو سلطان الاسماء كلها وكالمعلم لها وأجلها وأعظمها لجمعه حقائقها  
ولذلك أمرنا بالاستعاذة به دون غيره من الاسماء فان الطرق التي يأتي منها الشيطان غير معينة فأمرنا بالاستعاذة  
بالاسم الجامع فكل طريق جاء منها يجد اسم الله تعالى مانع له من الوصول اليها وجميع الاسماء الالهية ترجع اليه  
وبه تتعرف لجلالته وعلوقه ورفعه ألا ترى أنك اذا سئلت من الرحمن قلت الله وكذلك سائر الاسماء وتضاف  
كأهل اليه قال تعالى « والله الاسماء الحسنى فادعوه بها » فأضاف سبحانه سائر الاسماء اليه وحملها عليه فهو يدل على  
أن هذا الاسم هو الأصل في أسماء الله تعالى وسائرهما مضافة اليه ومحمولة عليه ولا يضاف هو الى غيره فيقال مثلا  
الرحمن من أسماء الله ولا يقال الله من أسماء الرحمن لان لفظ الجلالة لما كان أدل على الذات الأحدية المزهية عن  
الكيفية كإسمائى وأخص بها كان أظهر وأشهر فاستغنى عن التعريف بغيره وعرف غيره بالاضافة اليه ويطلق  
على أى اسم كان من أسماء الديان بقرينة المقام وحسب المرام ألا ترى أن المريض اذا قال يا الله كان مراده يشفى  
والتائب اذا قال يا الله كان مراده يأتوب والشارع فى أمر ما اذا قال يا الله كان مراده يامعنه وهكذا دلالة بمجرد  
النطق به على الذات الأحدية التورية اذ لم يتسم به أحد غيره تعالى فمن اختصاص هذا الاسم وجلالته أنه تعالى عصمه  
من أن يسمى به أحد غير ذات الحق لكمال دلالاته على الذات الأحدية وان كان لكل اسم الهى دلالة على ذات الحق  
تعالى لكن كل اسم من الاسماء ماعدا هذا الاسم مع دلالاته على ذات الحق يدل على معنى آخر من اثبات أو سلب  
ولم يقو فى أحدية الدلالة على الذات قوة هذا الاسم فدلالات الاسماء الزائدة على مفهوم الذات مختلفة منها أسماء تفهم  
منها أعيان الصفات الثبوتية الداتية كالخى والعالم والمريد والقادر ومنها أسماء يفهم منها النسب والاضافات كالاول  
والآخر والظاهر والباطن ومنها أسماء تقتضى الافعال كالحالق والرازق والحى والميت وليس فى الاسماء اسم ينوب  
مناب كل اسم الهى الا الله وله شرف زائد على الاسماء وهو أنك اذا أزلت منه حرفا كان الباقي له معنى واسما لله تعالى  
فاذا أزلت منه حرف الألف يبقى لله قال تعالى « له ملك السموات والارض » واذا أزلت منه حرف اللام الاول يبقى له  
وهو أيضا اسم صفة من صفاته تعالى قال تعالى « له ملك السموات والارض » واذا أزلت منه حرف اللام الاخيرة يبقى  
هو وهو أيضا اسم صفة من صفاته تعالى « قل هو الله أحد . هو الحى لا اله الا هو . فأى حرف حذف منه كان الباقي  
لفظا قائما بذاته له معنى وليس ذلك فى غيره من الاسماء لانك اذا أزلت حرفا منه بطل معناه وهذا الاسم الأعظم



ثابت بحروفه ولم يختل معناه فله شرف زائد على سائر الاسماء بهذا الاعتبار وان كانت جميع اسمائه تعالى عالية المقدار. ثم ان أكثر أهل العلم على انه اسم الله الأعظم لانه الجامع لصفات الكمال. ومعنى كونه أعظم اما كثرة الثواب عليه فقد نقل عن مشايخ الصوفية أنه لا ذكر عندهم لصاحب مقام فوق الله كره لقوله تعالى لنبيه «قل الله ثم ذرهم في خوضهم» أو اجابة الداعي عاجلا به لقوله ﷺ في شأنه «اذا دعى به أجاب واذا سبيل به أعطى» وانما تتخلف الاجابة لعدم استجماع شروط الدعاء التي أولها الاكل من الحلال وآخرها الاخلاص وحضور القلب كما قال الله تعالى «فادعوا الله مخلصين له الدين» وقال سيدي عبدالقادر الجيلاني رضي الله عنه: الله هو الاسم الأعظم وانما يستجاب لك ان قلت يا الله وليس في قلبك غيره انتهى وذلك لان حركة الانسان باللسان وصياحه من غير حضور القلب ولولة الواقف على الباب وصوت الحارس على السطح أما اذا كان حاضر فالقلب الحاضر في الحضرة شفيح له في المبحث الرابع في الرحمن الرحيم فالرحمن كثير الرحمة بالنعم العظيمة ورحمته عامة لجميع المخلوقات فينبغي موافقته بالمواساة لهم فمن رحمهم رحمه الله قال رسول الله ﷺ «الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء» وقال كعب الاحبار رحمه الله تعالى: مكتوب في الانجيل يا ابن آدم كما ترحم كذلك ترحم فكيف ترجو ان يرحمك الله وانت لا ترحم عباد الله. ورؤى الغزالي رحمه الله في النوم فقيل له ما فعل الله بك قال أوقفني بين يديه وقال هم جثتي فذكرت أنواعا من الطاعات فقال له ما قبلت منها شيئا لكنك جلست تكتب فسقطت ذبابة على القلم فتركتها تشرب من الحبر رحمة لها فكارحمتها رحمتك اذهب فقد غفرت لك والرحيم كثير الرحمة بالنعم الدقيقة وذكر عقب الرحمن إشارة الى أنه ينبغي طلب الاشياء الحقة منه كما تطلب منه الاشياء العظيمة فانما أتبع تعالى الرحمن بالرحيم لدفع توهم أن يكون طلب العبد الشيء اليسير سوء أدب كما قيل لبعضهم جئتكم لحاجة يسيرة قال اطلب لها رجا ليسير افكان الله تعالى يقول لو اقتصرت على الرحمن لاحتمت عني ولكني رحيم فاطلب مني حتى شراك نعلك وملح قدرك فالرحمن صيغة عامة فهو رحمن الدنيا والآخرة والرحيم أخص وأتم فعموم الرحمن لظهور رحمته في سائر الموجودات وخصوص الرحيم لاختصاصه بأهل السعادات فرحمة الرحمن قد تميزت بالنعمة كشرب الدواء الكريه الطعم لمرارته مثلافاته وان كان رحمة للمريض من حيث الشفاء لكن النفس تكرهه من حيث مرارته ورحمة الرحيم لا يمازجها شيء فهي محض نعمة ولا توجد الا عند أهل السعادة الكاملة جعلنا الله تعالى منهم بمنه وكرمه. ويترب على هذا سؤال وهو ان يقال قد استقر أن الله تعالى بوصف بالرحمن وبالرحيم وبأرحم الراحمين وشأن من كان كذلك أن لا يرى مبتلى أو معذبا أو مريضاً وهو يقدر على ازالة ما به الاو يبادر اليها وهو تعالى لم يفعل ذلك لان المشاهد أن الدنيا محشوة بالامراض ونحوها على عباده ولم يز او مبتلين بالزنا والخن مع أنه تعالى قادر على ازالة كل بلية ويحجب بأن عدم ازالته تعالى ذلك عن ذكر ليس لعدم شفقتهم ورحمته عليهم بل انزال ذلك بهم هو الشفقة والرحمة وان قصرت عقولنا عن ذلك ونظير ذلك أن الطفل الصغير قد يحتاج الى الحجامة مثلاً فترق عليه أمه فتمنعه منها قصور عقلها وأما الأب العاقل فيحمله عليها قهراً فمن لم يدرك ذلك ظن أن الرحيم أمه دون أبيه واللييب يعلم أن ايلام الاب بالحجامة مثلاً من تمام رحمته وشفقته عليه وان الام عدو في صورة صديق وأن الأم القليل اذا كان سبباً للذة عظيمة لم يكن شراباً هو الخير اعتباراً بباطن الامر ولا نظر للظاهر. ونظير ذلك أيضاً حبس الصبي في المكتب وحمله على التعلم بالضرب فظاهر ذلك نعمة وباطنه رحمة فانه اذا تعلم ونجب وبرع في العلوم يفوز بالمعارف ودرك الفهم فيفوق على الاقران ويحظى برضا الرحمن ويحوز الحظ الأوفر والعز الأكبر. ونظير ذلك أيضاً اليد المتأكلة مثلاً قطعها شر في الظاهر وهو في الباطن خير لما يترتب عليه من سلامة البدن من الهلاك وقد أوحى الله تعالى الى بعض أنبيائه: أنزلت بعبدى بلاء فدعاني فباطلته فشكاني فقلت عبدى كيف أرحمك من شيء به أرحمك هذا والحاصل أن الحوادث منها ما يظن أنه رحمة ويكون نعمة وبالعكس قال الله تعالى «فعمى أن تكرر هو شيئاً وهو خير لكم» الآية فالاول كما قال:

ان الشباب والفراغ والجدد مفسدة للمرء أى مفسده وكل منها في الظاهر نعمة والثاني مثل نحو ما تقدم من نحو حجمة الطفل الصغير فلا يبله يعتبر بالظاهر والعقل ينظر الى العاقبة والسرائر. فاما من بلية ومحنة لاوتحتار رحمة ومنحة. وترك الخير الكثير للشر القليل شر كبير. فالتكاليف لتطهير الارواح عن العلائق الجسدية وخلق النار لصرف الاشرار الى أعمال البرار وخلق الشيطان لتمييز المخلصين من العباد فشان الحق أن يبنى على الحقائق كالحضر عليه السلام في قصة موسى عليه السلام معه فكل ما يكرهه الطبع فتحته أسرار خفية وحكمة بالغة فلولاً للرحمة وسبقها للغضب لم يكن وجود الكون ولما ظهر للاسم عين فافهم ذلك سلك الله بناو بك أحسن المسالك ورضانا بقضائه وأعادنا من بلائه بمنه وكرمه ورحمته وجاه خير بر يته ﷺ وعلى آله وصحبه وكرمهم واعلم انما اختصت البسملة بهذه الاسماء الثلاثة التي هي الله الرحمن الرحيم كما قاله شيخ الاسلام البائلي رحمه العلامة في كتابه «عقد الدر النظيم في فضائل بسم الله الرحمن الرحيم» من أن الله تعالى عز وجل ثلاثة آلاف اسم ألف عرفها الملائكة عليهم السلام لا غير وألف عرفها الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا غير وثلاثة في التوراة وثلاثة في الانجيل وثلاثة في الزبور وتسعة وتسعون في القرآن وواحد استأثر الله به. ثم هذه الثلاثة الآلاف في هذه الاسماء الثلاثة فمن علمها وقالفها كما ذكر الله تعالى بكل أسمائه اه ومثله في روح البيان. وقيل انما اختصت التسمية بهذه الثلاثة ليعلم العارف أن المستحق أن يستعان به ويطلب منه هو العبود الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها وآجلها جليلها وحقيها فيتوجه العارف بحملته الى مولاه ويتمسك بحبل الله الوثيق ويشغل سره بذلك وهو يستمد منه لامن غيره. وقيل انما جمع بينها لان لفظ الجلالة اسم عظمة وهيبة والرحمن الرحيم اسم ألفة ورحمة فجمع بين ذلك نظراً لهم ورحمة بهم ليكونوا أبداً بين الخوف والرجاء لان الرجاء بانفراده يطغى والخوف بانفراده يقنط وفيهما الهلاك اذ ينبغي للمؤمن الصحيح أن يجعل الخوف والرجاء في قلبه مستويين كجناحي الطير الذي يختل بانكسار أحدهما فلفظ الجلالة يدل على الالهوية وهي من صفات القهر والغلبة فلو لم يذكر بعده ما يدل على اللطف لتوهم أنه تعالى موصوف بالصفات القهرية فقط دون الصفات اللطفية وكذا يقال في الصفات المتقابلة مثل ذى الجلال والاکرام والمعز والمذل اللهم أعزنا في الدارين ولا تخلنا من نظرك طرفة عين. وانما قدم لفظ الجلالة لأنه أفضل الأسماء واسم للذات المشتمل على جميع الصفات ولأنه ظهر علينا أولاً بالهيبة وهو الخلق والايجاد وهذا من آثار الالهية ثم باننا وعطف علينا ودفع عنا الآفات ورزقنا برزق مقسوم فهو تعالى لايز يد في رزق المتقي لقبيل تقواه ولا ينقص من رزق الفاجر لقبيل فجوره بل رزق الكل بما شاء. رزقنا الله الحظ الأوفر بجاه النبي الأنور. وهذا من آثار الرحمانية ثم يعفو عن المذنب ويتجاوز عن المسيء بمنه وكرمه وهذا من آثار الرحيمية رحمة الله رحمة واسعة في الدنيا والآخرة وأنالنا المنازل الرفيعة والراتب الفاخرة بمنه وكرمه وجاه حبيبه ﷺ هذا ولكل واحد من هذه الأسماء خواص عجيبة وفوائد غريبة لا تسعها هذه الوريقات مذكورة في كتب أهل المقامات. وللبسملة أيضاً فوائد لا تحصى وفضائل لا تستقصى ذكرنا منها العلامة البائلي رحمه الله تعالى في عقد الدر النظيم وسيدي عبدالكريم الجيلاني قدس الله سره في الكهف الرقيم فانظرهما ان شئت والله التوفيق والهداية لا أقوم طريق. ولكن هنا إشارات تتعلق بفضله فينبغي أن نذكرها فنقول في الإشارة الاولى ان الاسم من بسم الله مأخوذ من السمة وهي العلامة والسامة اذا كانت عليها علامة السلطان تنقطع عنها أيدي السراق والإشارة في ذلك أن من عليه علامة الرحمن ونقش في قلبه اسم الديان كيف لا تنقطع عنه أيدي الزبانية والنيران في الإشارة الثانية قال ابن مسعود رضي الله عنه ان عدد حروف بسم الله الرحمن الرحيم الرسمية تسعة عشرة على عدد الزبانية التسعة عشر خازنا كما قال الله تعالى «عليها تسعة عشر» والإشارة فيه أن من قرأها وهو مؤمن رفع الله تعالى عنه بكل حرف منها واحداً منهم. وفقنا الله تعالى لمرضاته وأعادنا من سخطه وعقوباته في الإشارة الثالثة قال ﷺ «طهور إناء أحدكم اذا ولغ فيه كلب أن يغسله سبع مرات احداهن بالتراب». والإشارة فيه



أن الكلب مع نجاسته إذا أخذ الصيد بارسالك وقلت بسم الله الرحمن الرحيم فإن قتله لم يأكل منه بعدما أمسكه عليك صار الصيد حلالا بارساله بالتسمية على القول بوجودها كما هو عند مالك رضي الله عنه والاشارة فيه أن الجنة محرمة عليك بمعصيتك عدل الله تعالى فاذا قلت بسم الله الرحمن الرحيم باخلاص قلبك صارت الجنة حلالا ببركة بسم الله الرحمن الرحيم منا منه تعالى وفضلا في الاشارة الرابعة أن زليخا لما أرادت الخلوة مع نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام هيأت بيتا ولذلك البيت سبعة أبواب فلما دخل فيه ودخلت زليخا خلفه فكلما دخل بابا سده وقفلته فلما أراد يوسف عليه السلام أن يفر منها وكانت الابواب مغلقة فقال عليه السلام عند كل باب بسم الله الرحمن الرحيم فلما قال ذلك فتحت الابواب وتخلص منها . والاشارة فيه لو أن عبدا من عباده تعالى يقول كل يوم في صلاته المفروضة سبع عشرة مرة بسم الله الرحمن الرحيم أفلا تفتح بها أبواب الجنان بل تفتح له ويدخلها ببركة هذا الاسم العظيم الشأن . أدخلنا الله تعالى إياها بلا حساب بجاه المصطفى سيد الأحاب صلى الله وسلم عليه وآله وكل منتم إليه في الاشارة الخامسة أن الذنوب أربعة: ذنوب بالليل وذنوب بالنهار وذنوب بالسر وذنوب بالعلانية وكلمات البسمة أربع . والاشارة فيه أن من ذكرها على الاخلاص والصفاء غفر الله له الذنوب والجفاء . اللهم اغفر ذنوبنا يا كريم بفضل بسم الله الرحمن الرحيم في الاشارة السادسة ذكر في مفتاح الغيب لفخر الدين الرازي رحمه الله تعالى انه روى ان فرعون قبل أن يدعى الألوهية بنى قصرا وأمر أن يكتب بسم الله على بابه الخارج فلما ادعى الألوهية وأرسل تعالى إليه موسى عليه السلام فدعاه ولم ير عليه أثر الرشدا قال موسى عليه السلام إلهي وسيدى كيف أدعوه ولا أرى به خيرا فقال تعالى يا موسى لعلك تريد إلهالا كه أنت يا موسى تنظر الى كفره وأنا أنظر الى ما كتبه على بابه الخارج . والاشارة فيه أن من كتب هذه الكلمة على بابه الخارج صار آمنا من الهلاك وان كان كافرا فاما من الذي كتبها على سويداء قلبه من أول عمره الى آخره كيف حاله فلا شك أن الله تعالى ينجي به يركتها من الهلاك والو بال ولا غرو إن حاله أحسن حال في الاشارة السابعة أن الله تعالى المبدى المعيد بدأ القرآن المجيد بالباء وهو أول البسمة وختمه بالسين وهو آخر سورة الناس والحرفان المذكوران اذا ركبا صار بس ومعناه حسب لكن بقلب كسرة الباء فتحة كافي الزهر للجلال السيوطي رحمه الله تعالى . وفي شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل للشهاب الخفاجي رحمه الله تعالى . والاشارة فيه كأن الله تعالى يقول حسبك من الدنيا والآخرة بسم الله الرحمن الرحيم اذهى كافي روح البيان كلمة شجرة الوجود تفرعت عنها وان العالم كله جملة ونقص لا قائم بها فمن أكثر من ذكرها رزق الهيبة عند العالم العلوي والسفلي وكساه الله النور المعنوي والحسي وهي كلمة من تحقق بها فله جزيل النوال ومن ذكرها بلغ نهاية الآمال ومن لازمها خلعت عليه خلع الاقبال وألبس قلبه حلل الاتصال وأفرد روحه بشهود الجمال واستخلص سره بكشف الجلال . وهي كلمة توسل بها نوح عليه السلام في الزمن القديم . وعادت بركتها على المهدد فكسى تاجا من السميع العليم . وقالت بلقيس كما حكاها تعالى عنها «إني ألقى إلى كتاب كريم إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم» ولم يقرأها سليمان عليه السلام إلا خضع له كل شيء . وأمر الله عز وجل يوم أنزلت عليه أن ينادى في أسباط بني إسرائيل ألا من أحب أن يحضر أمان الله فليحضر إلى سليمان في محراب داود فإنه يريد أن يقوم خطيبا فلم يبق محبوس في العباد ولا سائح حتى هروا اليه حتى اجتمعت عليه الأخبار والعباد والزهاد والأسباط كلهم عنده فقام فوق منبر ابراهيم الخليل عليه السلام ثم تلا عليهم الأمانة أمان بسم الله الرحمن الرحيم هذه في الكلام على البسمة في كل فن كثير لا يحصره الا العليم الخبير . وفي هذا القدر كفاية فنسأل الله تعالى التوفيق والهداية في الابتداء والانتهاء . وأن يديم علينا الرضا ويحقق لنا السعادة ويجري علينا من عوائد إنعامه على العادة . وأرجو من كل من يطلع على هذه المقدمة أن يعذرني وينظر الى بعين الشفقة والرحمة حيث إن بضاعتى مزجة وأنا معترف بأن قدم فهمي كثير العثر بمان الخطوب عراه . فالعذر لأمثالي مطلوب ومأمول سيما والفكر مني بغير هذا الأمر مقطوع ومشغول . فأمل من عثر على عثرة أن يقيها ولا يكون باذاعتها

مولعا . أو نظر الى عورة أن يسدل عليها من حسن تأويله برقا . فممن انسان قط يسلم من خطأ اذا خطا لا النبي الأكرم صلى الله عليه وآله نسأل الله تعالى العافية والسلامة مما يوجب العقوبة واللامة وأن يحفظنا من كل شين ولا يكلنا الى أنفسنا طرفة عين . وأن يسبل علينا ذيل ستره ويوالى علينا هاتل بره وأن يكملنا بكماله الفائق بجاه النبي أشرف الخلائق . وآبائه واخوانه من الأنبياء والمرسلين . والآل والصحب وسائر عباد الله الصالحين . صلى الله عليهم وسلم . وكل وشرف وعظم . صلاة وسلاما نسعد بهما ونعطى المني والمرام . ونحوز بهما القبول وحسن الختام . والله سبحانه وتعالى أعلم :

تمت المقدمة \* ويلها كتاب الأنوار السنية شرح الدرر البهية \*



(قوله كنز الأنوار السنية) أى مجتمع الأنوار النيرة الحسية والمعنوية ومظهرها فقد ورد أن ذات النبي ﷺ كانت نوراً حتى أنه لا يظهر له ظل في الشمس وجميع الأنوار الحسية والمعنوية المتفرقة في العالم العاوى والسفلى وكل الأشياء مخلوقة من نوره ﷺ فالنور الحمدي هو أصل المخلوقات كلها كما يدل عليه الحديث المشهور المروي عن جابر بن عبد الله أن نصارى رضى الله عنهما قال: سألت رسول الله ﷺ عن أول شيء خلقه الله فقال هو نور نبيك يا جابر خلقه الله ثم خلق منه كل خير الحديث. ثم انه كما لا يخفى على من له إلمام بفن البديع أن قوله كنز الأنوار السنية من المحسنات البديعية التوجه وهو كما في خزنة الأدب وشرح عقود الجمان ونفحات الأزهار لغة مصدر توجه إلى ناحية كذا أى استقبلها وسعى نحوها واصطلاحاً عند المتأخرين أن توجه المتكلم بعض كلامه أو جملة إلى أسماء متلائمة اصطلاحاً من أسماء الأعلام أو قواعد علوم أو غير ذلك مما يتشعب له من الفنون توجيهها مطابقاً للمعنى اللفظ الثاني من غير اشتراك حقيقى ويفارق التورية من وجهين: أحدهما أن التورية باللفظ المشترك والتوجه باللفظ المصطلح عليه وثانيهما أن التورية بلفظ واحد والتوجه لا يصح إلا بعدة ألفاظ متلائمة كقول العلاء الداعى على اصطلاح أهل الحديث: من أم بابل لم تبرح جوارحه \* تروى أحاديث ما أوليت من منن (١٤) فالعين عن قرّة والكف عن صلة \* والقلب عن جابر والسمع عن حسن

فانه وجه بقرة  
ابن خالد الدوسى  
وهو من أتباع  
التابعين وصلة  
ابن أشيم العدوى  
التابعى وجابر بن  
عبد الله رضى الله  
عنها الأنصارى  
الصحابى والحسن  
البصرى التابعى  
رضى الله عنه  
والمعنى الآخرفى  
حسن مناسبتة  
بين القرّة والعين  
والصلة والكف  
والجبر والقلب  
والسمع والحسن  
ظاهر. وقول

## كتاب الأنوار السنية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى اختار من عباده المؤمنين . أفراداً أرادهم خيراً ففقههم فى الدين . وأكمل الصلاة وأتم السلام على أفضل من شرح الله به القلوب للإسلام . سيدنا محمد كنز الأنوار السنية . الآتى فى منطقته بالدرر البهية . وعلى آبائه وأخوانه من الأنبياء والمرسلين . أفضل من خصهم الله تعالى بالاطلاع على حقيقة التوحيد واليقين وعلى آله الذين اقتفوا منهجه القويم . وصحبه الذين عززوا شرعه الكريم \* أما بعد \* فيقول تراب أقدام العلماء الاعلام . خويدم طلبة العلم بالمسجد الحرام . الراجى من مولاه الاعانة والاحلاص والعفو والفتح القريب .

السلامى على مصطلح النحو: أضيف الدجالونا إلى ليل شعره \* فطال ولولا ذلك ما خص بالجرح عبد الحميد وحاجبه نون الوقاية ما وقت \* على شرطها فعل الجفون من الكسر اذا علمت ما تقرّر فمأخوذ فيه من هذا القبيل فان معنى محمد كنز الأنوار السنية ظاهر وقد وجه باسم هذا الشرح اذ يسمى كاسياً بالأنوار السنية ويصح فيه التورية وذلك لانه ﷺ كنز هذا الشرح المسمى بالأنوار السنية اذ مضمونه مستخرج منه ومأخوذ من شريعته ﷺ ولكن التورية هنا ليس فيها بلاغة ولا كبير مدح بخلاف التوجيه هنا فتأمل اه مؤلف (قوله الآتى فى منطقته بالدرر البهية) أى الألفاظ الشبيهة بالدرر الحسنة فى كلامه استعارة تصريحية أصلية حيث شبه ألفاظه ﷺ الحسنة الفصيحة بالدرر بجامع الحسن فى كل واستعير المشبه به وهو الدرر للشبه وهو الألفاظ الحسنة الفصيحة على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية. وفيه كسابة من المحسنات البديعية التوجيه أيضاً اذ معنى الآتى فى منطقته بالدرر البهية ظاهر كما مر وتوجهه إلى متن هذا الشرح اذ يسمى بالدرر البهية كاسياً. ويصح هنا أيضاً أن يكون فيه التورية وذلك لأنه ﷺ أى يضمون هذا الدرر البهية اذهى مستخرجة منه ﷺ ومأخوذة من شريعته ﷺ ولكن ليس فيها ما تقدم آنفاً فتعظن اه مؤلف

عبد الحميد بن محمد على قدس بن عبد القادر الخطيب لازال محفوفاً بالأنوار والنعم محفوفاً من الآفات والنقم ان من أجل التأليف المستجادة المتضمنة مع وجازتها كمال الافادة الرسالة الموسومة \* بالدرر البهية فيما يانم المكلف من العلوم الشرعية \* التى عم نفعها وعظم فى القلوب وقعتها الجامعة لغزارة علمها وان كانت صغيرة الحجم لطيفة - لأحسن محاسن العلوم الشريفة . تأليف شيخنا وأستاذنا الذى اشتهرت بنسبته إليه ومن جعل الله تعالى الفتوح على يديه السيد الشريف الامام والسند المنيف المهام العالم العلامة والخبير الفهامة فخر الاسلام وعمدة الأنام المرحوم بكرم جزيل العطا سيدنا ومولانا السيد أبى بكر ابن العلامة السيد محمد شطا رحمه الله تعالى رحمة الأبرار وأسكنه الفردوس الأعلى فى دار القرار ونفعنا به والمسلمين آمين \* هذا وقد كنت قرأتها بالمسجد الحرام بأمر شيخى المذكور رحمه العلامة ثم انه فى حياته من حسن ظنه فى هذا العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير أمرنى بشرحها وتحلية دررها فحصل لى تردد فى ذلك لعلمى بأنى لست من أهل هاتيك المسالك . ثم أعاد على الأمر ثانياً . فأجبتة بنعم لا متوانياً . مبادراً بالامثال لأمره . لتعود على فيوضات سعده وسره : وأداء لبعض حقوقه الواجبة على . وانعاماته الواسلة منه الى . ولان اشارته رحمه الله تعالى فضلاً عن أمره فتوح . وطاعته من عالم الغيب منوح . فشرعت بعد الأمر والاستخارة . وحصول الاذن والشارة . فى شرح يوضح مراده او يتم مفادها ، ليشتمع رائيها بحالها الموفور وحسنها الفائق المستور . طالباً من الله تعالى الأجر والثواب . وملمة مسامح الدعاء والتوفيق للصواب . مازجا الشرح بالمشروح امتزاج الجسد بالروح . سالكا فى التعبير مسالك التوسط متجنباً عن الاختصار الخلل والتبسط . مقتطفاً من ثمار التأليف المؤلفة فى هذا الشأن فليس لى الا الجمع من كلام العلماء ذوى العرفان . ولظهور الحكم وخوف التطويل أترك العزوف فى الغالب . والتعويل فى جميع الأمور على من أمره غالب . ثم ما رأيت فى أى مكان من صواب فهو من تحرير أو لك الأئمة الانحجاب . ومن فيض شيخى المؤلف رفع الله تعالى قدره لديه . وجعل الرتب العلية منقاداً بين يديه . ونفعنى بعلمه وأنواره وأمدنى بركاته وأسراره وما رأيت من خطأ فن تخليط حصل من قصور فهمى . أو وهم نشأ من فلتة وهمى . فالمرجو من اطاع عليه أن يصلح بعد التأمل ما فيه من الخلل . ويلتمس لى عذراً فيما وقع منى من الزلل . فالصفح والعفو عن مثلى مطلوب . ومأمول لان الفكر غير هذا الشأن مقطوع ومشغول . فالكره يستر ويصلح والتميم يهتك ويقبح . وانى وان تكاثرت هفواتى وعظمت زلاتى بلارىب قد استفتحت أبواب من بيده الفضل يؤتية من يشاء وعنده مفاتيح الغيب وسميته \* بالأنوار السنية . على الدرر البهية \* والله أسأل وبنبيه أتوسل أن يحفظنى من الخطأ والخلل ويوفقنى للصواب فى القول والعمل . وأن يسد خللى ويستر زلى . وأن يعينى على إكمال هذا الرقيم وينفع به كما نفع بأصله كل من تلقاه بقلب سليم . وأن يكسوه بين البرية جمالاً وقبولاً ويجعله لديه مقبولاً خالصاً لوجهه الكريم محصلاً للفوز بجنت النعيم وسبب النظر الى وجهه المصون فى دار السعادة لأكون ممن قال تعالى فيهم « للذين أحسنوا الحسنى وزيادة » وأن يمنحنى به سعادة مؤبدة واقبالاً . وينيلنى من الآمال مالا عين رأت ومالا . وأن يبلغنى به فى الدارين كل مأمول ويوالى على ادرار فضله الموصول وأن يفعل مثل ذلك بجميع المسلمين خصوصاً الناظر اليه بعين الرضا من المحبين انه ولى الاجابة سنى الاثابة . وقد آن الشروع فى المقصود فأقول مستمداً من فيض الله الكريم الودود: قال المصنف رحمه الله ورزقنى رضاه (بسم الله) أى أولف مستعينا أو متبركا باسم الله تعالى الأعظم (الرحمن) أى المنعم بجلال النعم أى أصولها كنعمة الايمان والاسلام والعافية والرزق والعقل والسمع والبصر (الرحيم) أى المنعم بدقائقها أى فروعها كالجبال وكثرة المال وزيادة الايمان ووفور العقل فالرحمن أبلغ من الرحيم ولا ينافى ذلك قولهم ان نعم الله تعالى كلها عظيمة لان المراد بالدقيقة القليلة ولو بالنسبة لشيء آخر وانما جمع بين الرحمن والرحيم اشارة الى أنه سبحانه وتعالى كما ينبغي أن يطلب منه النعم العظيمة ينبغى أن يطلب منه الحقة لان الكل منه وحده سبحانه وتعالى . وانما ابتدأ رحمه الله تعالى بالبسملة اقتداء بالقرآن الحميد وعمالاً بقوله

(قوله فشرعت)  
أى فى حياة  
المصنف رحمه الله  
تعالى فقد سودت  
معظم هذا الشرح  
فى حياته رحمه الله  
تعالى كما أصرح  
بذلك فى آخر  
الكتاب ان شاء  
الله تعالى اه مؤلف  
(قوله مالا عين  
رأت ومالا) أى  
ومالا أذن سمعت  
ولا خطر على  
قلب بشر فقيه  
اكتفاء على حد  
قوله تعالى سراويل  
تقيم الحر أى  
والبرداه مؤلف



« كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع » أي قليل البركة فهو وإن تم حسا لا يتم معنى ورجاء لا تتفاد بتأليفه إذ الشاء على الله تعالى كهدية المستشفع قبل مسألته رجاء أن ينتفع بذلك في قضاء حاجته \* ولا شك أن البسملة تضمنت أعظم الشاء عليه تعالى . وهذا الكلام على البسملة في كل فن كثير شهير لا يحتاج إلى تسطير وقد جمعت في التكلم عليها وعلى المبادئ العشرة أو أرقامها كالمقدمة لهذا الكتاب فانظر هاهنا شئت ترمي نعيش الألباب والله التوفيق . ولما كانت جميع الأمور لا تحصل ولا تتم إلا بمعوته والاستعانة به تعالى طلب ذلك المصنف رحمه الله تعالى فقال (وبه) أي بالله تعالى وقدم المصنف المعمول لفائدة الحصر في الاستعانة به تعالى إذ التقدير به لا غيره (نستعين) أي نطلب من الله لأن غيره الإعانة بذاته (على أمور) أي شئون ومصالح وأحوال (الدين والدين) التي من جملة ما جمع هذا التأليف إذ باعته سبحانه وتعالى تتم الأمور لا بمعاذاته لانه القادر على كل شيء وغيره عاجز عن كل شيء والاستعانة إنما تكون بقادر على الإعانة وإنما استعان به لا غيره لان الإعانة لا تكون حقيقة إلا منه ولا تسند حقيقة إلا إليه يقال أعانني الله والله خير معين ولا تأثير في شيء من الأشياء إلا له وحده وليس للعبد إلا الكسب وهو مقارنة قدرته الحادثة للفعل فله الذي أوجد قدرة العبد وحركاته ولو كانت اختيارية على المذهب الحق وامتثالا لقوله تعالى «استعينوا بالله واصبروا» وقوله «إذا استعنت فاستعن بالله» وعملا بقوله جل شأنه تعليم لعباده «إياك نعبد وإياك نستعين» \* واعلم أن الدين يضم الدال وبالقصير بلا تنوين هي هذه الدار التي نحن فيها سميت بذلك لدناءتها أو لدنوها وسبقها الآخرة قال الشاعر:

أعاف دنيا تسمى من دناءتها \* دنيا والافن مكروها الداني

وأما الدين فسياق معناه \* والمراد به هنا ما قابل الدنيا وهو الآخرة على سبيل المجاز من اطلاق السبب وهو الدين وارادة للسبب وهو الآخرة والقرينة المقابلة \* ولما ابتدأ أولا بالبسملة ابتداء حقيقيا ابتدأ ثانيا بالحمدلة ابتداء اضافيا اقتداء بالقرآن المجيد وعملا بقوله «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع» وامتثالا لقوله «ان الله عز وجل يحب أن يحمد» وقوله «ان الله يحب الحمد بحمد به ليثيب حامده» وجعل الحمد لنفسه ذكرا ولعباده ذكرا فقال (الحمد لله) أي الثناء بالجميل واجب ومستحق لله وآثره على الشكر اقتداء بالكتاب العزيز أيضا ولقوله «لا يشكر الله من لم يحمده» \* والحمد معناه الغوى الثناء بالجميل لأجل جميل اختيارى سواء كان في مقابلة نعمة أم لا \* ومعناه العرفي فعل يني عن تعظيم النعم من حيث انه منعم على الحامد وغيره . والشكر لغة هو الحمد العرفي \* وعرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه في خلقه لأجله . ثم أكد الحمد بمصدر واقع صفة المحذوف فقال (حق حمده) أي الحمد لله حمدا حق حمده أي واجبه الذي يتعين له ويستحقه كمال ذاته وقيام صفاته المكملة فالعامل في المصدر المحذوف وهو حمد المصدر قبله وهو الحمد لله كما قدرنا وكونه حمد الله حق حمده بحسب الظاهر والاحمال وما ترجاه والافلاي الحمد لله حق حمده إلا الله سبحانه وتعالى ولذلك قال عليه الصلاة والسلام «سبحانك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» \* والثناء شامل للحمد . ولما حمد الله حق حمده أداء لبعض ما يجب له تعالى اجمالا وكان عليه الواسطة بين الله وبين العباد وجميع النعم الواصلة اليهم التي أعظمها الهداية للإسلام إنما هي ببركته وعلى يديه أتبع ذلك بالصلاة والسلام عليه عليه أداء لبعض ما يجب له \* وامتثالا لقوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما» فقال (وصلاته) سبحانه وتعالى أي رحمته المقرونة بالتعظيم وعقب الصلاة والسلام خروج من كراهة أفراد أحدهما عن الآخر عند التأخيرين فقال (وسلامه) أي تحيته اللاتمة به \* بحسب ما عنده تعالى فالمطوب تحية عظمت بلغت الدرجة القصوى لتكون أعظم التحيات لأنه عليه أعظم المخلوقات (على سيدنا) أي معشر المخلوقات من انس وجن وملك وغيرهن \* والسيد من ساد في قومه ببعض أسباب السيادة أو كلها وهي عشرة على ما قيل :

وأسباب السيادة قيل عشر \* سخاء ثم تأدية الأمانة

(قوله والراجح المنع) ثم اختلف في المنع فقيل هو من باب التحريم وقيل من باب كراهة التنزيه كافي الشرح وقيل من باب خلاف الأولى والذي عليه الأكثر انه مكروه كراهة تنزيه لانهم شاعرا أهل البدع كالرافضة وقد نهيناعن شعارهم قال بعض الفضلاء ويدعى لغير الانبياء والملائكة من الأئمة وغيرهم بالغفران والرضا والعفو والرحمة \* وقال النووي رحمه الله تعالى يستحب الترحم والترضي على الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار خلافا لمن خص الترضي بالصحابة والترحم بغيرهم وأما سائر الانبياء وكذا الملائكة فيستحب كل من الصلاة والسلام عليهم استقلالاً \* وإذا علم ما قرره فلا يقال أبو بكر (١٧) أو علي عليه السلام وان صح

كذا صبر وعلم ثم حلم \* وصدق والتواضع والصيانة وعقل والعفاف فتلك عشر \* ورأس الامر في الكل الديانة

ولا خفاء أن هذه الأوصاف جمعت فيه عليه السلام وإنما أتى المصنف بقوله سيدنا إشارة إلى جواز اطلاق السيد على غيره تعالى فهو وارد في الكتاب والسنة فمن الأول قوله تعالى «وسيداً وحسوراً» ومن الثاني قوله «قوموا لسيدكم» وقوله «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» وأما حديث السيد الله فعنه السيد بالسيادة المطلقة الله ومراعاة للأدب وعملا بالأفضل لان الأولى والأكل أن يأتي الشخص بلفظ سيادة ولو في الحديث الوارد عنه عليه السلام وان لم تذكر فيه كقوله «قلوا اللهم صل على محمد» وهذا هو الراجح . ثم أبدل المصنف من سيدنا فقال (محمد) وهو أشرف أسمائه بالنسبة لأهل الأرض والسماء على الصحيح لاقتراحه مع اسم الله في كلمة التوحيد ولانه مكتوب على أوراق أشجار الجنة وعلى دائرة العرش \* ولما ورد أن الله خلق النور المحمدي وسماه محمداً . ويسن التسمية بمحمد محبة فيه عليه السلام وينبغي إكرام من اسمه محمد تعظيماً له عليه السلام \* ولما كان يستحق الصلاة بوصف النبوة كما يستحقها بوصف الرسالة عبر المصنف بالنبي ولم يعبر بالرسول إشارة إلى ما ذكر وموافقة لقوله تعالى «ان الله وملائكته يصلون على النبي» فقال (النبي) وعرف بأنه إنسان ذكر حر من بني آدم سليم عن منفرط طبع وأوحى إليه بشرع يعمل به وان لم يؤمر بتبليغه وأما الرسول فعرف بما ذكر لكن مع التقييد بقولنا وأمر بتبليغه (و) صلاته وسلامه (على آله) وهم في مقام الدعاء كلها كل مؤمن ولو عاصيا لان العاصي أشد احتياجاً للدعاء من غيره (و) صلاته وسلامه على (صحابه) وهو اسم جمع بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بنينا عليه السلام مؤمن به بعد نبوته في حال حياة كل اجتماعاً متعارفاً بأن يكون في الأرض على العادة بخلاف ما يكون في السماء أو بين السماء والأرض وان لم يره أولم يرو عنه شيئاً أولم يميز على الصحيح وأما قولهم ومات على الإسلام فهو شرط لدوام الصحة للأصلها وان ارتد والعياذ بالله تعالى ومات مرتداً فليس بصحابي كعبد الله بن خطل وأما من عادى الإيمان كعبد الله بن أبي سرح فتعود له الصحة لكن مجردة عن الثواب وفائدة عودها التسمية والكفاءة فيسمى صحابياً ويكون كفواً لبنت الصحابي \* ولما كان كل من الصلاة والسلام لا يكون على الآل والصحبة الاتبعاء في حال تقيدهم فقال (من بعده) أي حال كون الآل والصحبة تبعاً له من بعده في الصلاة والسلام فهم على غير بنينا وبقية الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام تبعاً لمطلوبان وأما استقلالاً فوقع الخلاف في جوازهما والراجح المنع على وجه الكراهة كما هو مذهب الجمهور \* ولما أراد الانتقال من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر إلى المقصود من جمع هذا الكتاب أتى بالكلمة المسماة بفصل الخطاب التي يؤتى بها الانتقال من أساليب إلى آخر اقتداء بالنبي عليه السلام فانه كان يأتي بها في خطبه ومراسلاته لذلك كائنت في الأحاديث الصحيحة فقال «أما بعد» أي بعدما تقدم من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر (ف) أقول (لا خفاء على ذي) أي صاحب (قلب سليم) أي خالص من الشرك

٣ - الأنوار السنية \* فالمكروه مثل أن يقال فلان عليه السلام أو عليه السلام (قوله قلب سليم) اعلم أن القلب يطلق على الجسم الصنوبري الشكل أي الذي على هيئة ثمر الصنوبر وهو شجر يوجد في بلاد الشام ثمرة غليظة الأعلى دقيق الأسفل كراس السكر يعرف في مكة بسن العجوز وهكذا القلب بمعنى الجسم المذكور كما يشاهد في قلب الدجاجة والحروف يطلق على اللطيفة الرابانية وهي المرادة هنا لانها هي التي تتحل بالمعارف وهذه اللطيفة تسمى قلباً من حيث تقلبها كأنها تسمى روحاً من حيث تعلقها بالأمور الأخروية ونفساً من حيث تعلقها بالأمور الدنيوية كافي الأحياء فتلك اللطيفة تسمى بأسماء باعتبارات مختلفة وتسمى بذلك تسمى عقلاً باعتبار أنه يعقل بها

(قوله فالعامل في المصدر المحذوف وهو حمد المصدر قبله الخ) ويصح أن يكون محذوفاً أيضاً والتقدير على هذا أحمد حمد الحق حمده ويحتمل أن يكون إضافة حق لما بعده من إضافة الصفة للموصوف أي الحمد لله حمده الحق أو أحمد حمد الحق أي الواجب الثابت له مؤلف



العلوم الضرورية والنظرية ومن تسمية القلب بالعقل قوله تعالى «لمن كان له قلب» أي عقل وقوله «لهم قلوب لا يفقهون بها» ونحو ذلك. وقيل سمي القلب قلبا لفرط تقلبه كما ورد في الحديث أن القلب كرشة بارض فلاة تقلبها الرياح بطنا لظهور وقيل في المعنى ما سمي القلب بالامن تقلبه فاحذر على القلب من قلب وتحويل وقال آخر \* وما سمي الانسان الانسية \* ولا القلب الا انه يتقلب \* ومنه يا مقلب القلوب والأبصار ثبت قلوبنا على دينك أولاه . (١٨) خالص ما في البدن وخالص كل شيء قلبه أولاه وضع في الجسد مقلاو باوانا

وصف المصنف  
القلب بكونه سليما  
دون غيره كالصدر  
لانه المضغة التي  
اذا صلحت صلح  
الجسد كله واذا  
فسدت فسدت  
الجسد كله فنسأل  
الله أن يثبت  
قلوبنا على دينه  
ويصلحها بجاه  
نبيه وأمينه اه  
مؤلف

(قوله والاستقامة  
صعبة سهلها الله  
علينا) أي ولدك  
قال عليه السلام  
هو دوا أخواتها  
وقيل قال ذلك  
لما فيها من الاخبار  
عن اهلاك الامم  
الماضين قال أبو  
علي الجوزجاني  
كن صاحب  
الاستقامة لا  
طالب الكرامة  
فان نفسك  
متحركة في طلب  
الكرامة وربك

والنفاق وكل خصلة بذيله ومن الجهل والاخلاق الرذيلة (و) لاختفاء أيضا على صاحب (فكر مستقيم) أي معتدل ومستوعب الحق لا عوجاج فيه فمستقيم مأخوذ من الاستقامة وهي الاعتدال وعدم العوجاج وذلك يكون بفعل المأمورات وترك المنهيات وقد أمر الله نبيه ﷺ بها في سورة هود قال تعالى «فاستقم كما أمرت» والاستقامة صعبة سهلها الله علينا \* والفكر كما قال شيخنا وشيخ مشايخنا رحمه الله تعالى في تقريب الأصول سراج القلب وانما كان كذلك لانه يصير في القلب كالصباح الحسي الذي يضيء فيه فيستنير به وتنجلي له حقائق الأمور فيظهر به الحق حقوا الباطل باطلا فيعرف به عظمة الله تعالى وجلاله ويطلع على خفايا النفس ومكاييد العدو وغرور الدنيا ويعرف وجوده الخيل في التحرز عنها الى غير ذلك الى آخر ما قال فانظره \* واعلم أن لا في قوله لاختفاء نافية للجنس وخفاء اسمها وخبرها متعلق الجار المقدر في قوله في (ان شرف العلم) أي فضله (لا ينكر) أي لا يجحد وكفى بالعلم شرفا كما قال سيدنا علي رضي الله عنه وكرم وجهه أن بدعيه من لا يحسنه ويفرح به اذا نسب اليه وكفى بالجهل ذما أن يتبرأ منه من هو فيه. وقال سهل التستري رحمه الله تعالى ما عصى الله بمعصية أعظم من الجهل قيل له فهل تعرف شيئا أشد من الجهل قال نعم الجهل بالجهل فينبغي الاجتهاد في طلب العلم اطلبه كما يأتي - فرض على كل مسلم \* وسبب العلم التعلم ولا يحصل الا بالطلب والعزم والقوة والحزم والأخذ عن ثقة في العلم قال ابن الوردي رحمه الله تعالى في لاميته :

اطلب العلم ولا تكسل فما \* أبعد الخير على أهل الكسل  
واحتفل للفقهاء في الدين ولا \* تشتغل عنه بمال وخول  
واهجر النوم وحصله فمن \* يعرف المطلوب يحقر ما بذل  
لا تقل قد ذهبت أربابه \* كل من دب على الدرب وصل

ونتيجة العلم العمل وهو لا يحصل بل ولا يصح الا بالعمل . قال العلماء رحمهم الله تعالى : من صلى جاهلا بكيفية الوضوء والصلاة لم تصح عبادته وان صادف الواقع وقالوا أيضا العبادة بلا علم كالكتابة على الماء . وقال ابن رسلان رحمه الله تعالى في زبده :

وكل من بغير علم يعمل \* أعماله مردودة لا تقبل

وذلك لانه يجب على كل من أراد مباشرة شيء من العبادات أن يعرف حقيقتها قبل الشروع فيها وأن يميز فرائضها من سننها كإسائي أن شاء الله تعالى لان العمل مع الجهل مظنة لحصول الخطأ والخلل فيه فيقتضي عدم القبول. وقد نقل الفزالي رحمه الله تعالى اجماع المساميين على أنه لا يجوز لاحد أن يقدم على فعل شيء حتى يعلم حكم الله فيه (و) لاختفاء أيضا في أن (ما) أي الذي (ورد في فضله) أي العلم من الآيات والخبار والآثار (لا يحصر) أي لا يضبط . فمن الآيات القرآنية الدالة على شرف العلم وفضله ما (قال) (الله تعالى) أي في سورة الزمر . ومعنى تعالى تعظم وتقدس وتزه عن كل ما يليق بجلال كبريائه . وأتى بذلك لان الأولى للعباد كرماد على تنزيه مولاه متى ذكره عز وجل بل نص بعض العلماء على وجوب ذلك فقال يجب على كل من سمع لفظ الله أن يذكر بعده ما يفيد التعظيم بأن يقول

الله

يطالبك بالاستقامة فاستقم تكن آتيا بطلبه منك ربك بخلاف  
من عمل لحصول الكرامة فانه عمل لغير الله تعالى فلا يكون مخلصا وهو مأمور بالاخلاص قال تعالى «وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين» اه مؤلف (قوله وخبرها متعلق الجار المقدر في قوله ان شرف العلم) وانما حذف الجار الذي قدرته للاختصار مع أنه مقيس في أن وأن اذا أمن اللبس كما هنا قال ابن مالك : وعدلازما بحرف جر \* وان حذف فالنصب للنجس \* تقلاو في أن وأن يطرد \* مع أمن لبس كيجب أن يدوا \* اه مؤلف

الله سبحانه وتعالى أو الله تعالى أو الله سبحانه أو الله تبارك وتعالى أو الله عز وجل أو عزاسمه أو جل شأنه أو غير ذلك مما يدل على عظمته تعالى لأن رعاية الأدب مع أهله واجبة والله أحق أن يتأدب له . وقد بسطت الكلام في هذا المقام في شرحي على رسالة والدي رحمه الله تعالى المسمى «بارشاد المهتدي الى شرح كفاية المبتدي» فانظره ان شئت والذي حكاه المصنف رحمه الله تعالى عن الله تعالى هو (قل) يا محمد الذي شرفت على جميع الخلق (هل يستوى) أي في الرتبة وهل هنا استفهام انكاري بمعنى النفي أي لا يستوى (الذين يعلمون) أي وهم الذين صفتهم أنهم يقتنون آناء الليل ساجدين وقائمين وصدر الآية «أمن هو قانت آناء الليل ساجدا وقائما يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه قل هل يستوى الذين يعلمون» (والذين لا يعلمون) أي وهم الذين صفتهم عند البلاء والخوف يوحدون وعند الراحة والفراغ يشركون . وقال بعضهم يجوز أن يراد على سبيل التشبيه أي كما لا يستوى العالمون والجاهلون كذلك لا يستوى القانتون والعاصون \* واعلم أن الاستدلال على شرف العلم وفضله بهذه الآية والتي بعدها ضمني وذلك لأن فيها شرف العلماء وشرفهم متضمن لشرف العلم أفاده الحطيب الشريني رحمه الله وغيره (و) منها أيضا ما (قال) الله (تعالى) في سورة المجادلة وحجة لفظ تعالى حال لازمة من ضمير قال المستتر الذي أبرزته أي قال الله حال كونه متعاليا عما يليق بجناحه الكريم ومقامه الفخيم (يرفع الله) هو جواب انشروا بمعنى ارتفعوا مقابل تفسحوا وصدر الآية «يا أيها الذين آمنوا اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشروا فانشروا يرفع الله» (الذين آمنوا) أي الذين اتصفوا بهذا الوصف (منكم) المأمورين بالتفسيح السامعين للأوامر المبادرين اليها بطاعتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقيامهم في مجلسهم وتوسعهم لآخوانهم (والذين أتوا العلم درجات) وحاصل المعنى يرفع الله المؤمنين على غير المؤمنين ويرفع العلماء من المؤمنين على بقية المؤمنين كذا جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : يرفع الله الذين أتوا العلم على الذين آمنوا درجات . رواه الدارمي . وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضا : العلماء فوق المؤمنين بسبعائة درجة ما بين الدرجتين مائة عام (و) من الأخبار الواردة عن النبي ﷺ الدالة على شرف العلم وفضله ما ذكره الحافظ السيوطي رحمه الله في الجامع الصغير وغيره عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال (قال) سيدنا (رسول الله) أي مولانا محمد ﷺ فالمراد برسول الله هو سيدنا محمد ﷺ غلب استعماله فيه غلبة تحقيقية فصار عاما بالغلبة فلا يطلق على غيره الا مقرونا بذكر اسمه أو بقرينة (ﷺ) أي اللهم صل عليه وسلم أي عليه ففيه الحذف من الثاني لدلالة الاول وأتى المصنف بقوله ﷺ توفية بأدب مؤدى الحديث فانه يسن أن يقول قال رسول الله ﷺ أو نبى الله ﷺ ونحو ذلك اذا اقتصر على قال رسول الله أو النبي أو الرسول مكروه كما قاله النووي رحمه الله . ولا يرد قوله تعالى «محمد رسول الله» لان مثل هذا الاخبار منه عنه ﷺ تعظيم وتبجيل كيف كان بخلافنا (طلب العلم) أي الشرعي سواء الواجب علينا كالتوحيد والفقهاء وعلم دا آت القلوب كالحسد والعجب والرياء فيجب على كل أحد كما قال الغزالي أن يعرف حدودها وعلاماتها وأسبابها ليتجنبها أو كفاية كالتفسير والحديث والطب لعموم نفعها وكالشرعي ما كان آله كالأغذية والنحو والصرف فيجب على الكفاية لان العلم الشرعي لا يتم الا به وما لا يتم الواجب الا به وكان مقدورا عليه فهو واجب \* واعلم أن قوله طلب العلم مبتدأ خبره (فريضة) والتاء فيه لتأكيد المبالغة للتأنيث كهي في علامة فلا يقال إن الخبر لم يطابق المبتدأ في التذكير . وفريضة بمعنى مفروضة يعنى أن طلب العلم مفروض (على كل مسلم) أي على كل فرد فرد من أفراد المسلمين ذكر أو أنثى أو خنثى كما يفيد التعبير بكل الدالة على الاستغراق وبهذا التقرير علم أن قوله مسلم ليس قيد ابل مثله الاثني والحنثي كما علمت لكن لما كان الغالب أن الرجال هم المتصدون لطلب العلم خصهم بالذكر ونظير ذلك في الاحاديث كثير كقوله ﷺ «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» الى غير ذلك من الاحاديث . وعلم أيضا أن لفظ (ومسلمة) الذي ليس



في طريق من طرق الحديث كما قاله المحلى والسخاوي في المقاصد الحسنة وغيرهما أنه ليس من تنمة الحديث وان كان صحيح المعنى الآن يكون المصنف رحمه الله تعالى اطلع على رواية فيها ذلك وأنه روى الحديث بالمعنى ورواية الحديث بالمعنى جائزة كافي جمع الجوامع وغيره وعليه فهدى الزيادة لأبأس بها \* وبيان ذلك أنه لما كان المتبادر إلى الذهن من قوله عليه السلام «طلب العلم فريضة على كل مسلم» اختصاص طلب العلم بالذكور دون غيرهم زاد ومسألة توضيحا وتنبها على أن وجوب طلب العلم غير مختص بالذكور بل واجب على غيرهم من أنثى وخنى كما علمت فوجوب طلب العلم على غير الذكور هو وإن كان داخلا في ضمن كل مسلم بالتفسير السابق إلا أنه غير صريح لكل أحد فحينئذ لأبأس بزيادته ومسألة ليكون تفسيرا لمعنى الحديث فلا يعترض ويقال إن لفظ ومسألة لا حاجة إليه لأن تقرير الحديث بما ذكر يغني عنه فتأمل (و) منها أيضا ما رواه الترمذي وحسنه وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال (قال سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من سلك) قال الشنواني على مختصر ابن أبي جمرة وهذه قطعة من حديث أوله «إن العلماء ورثة الأنبياء ورثوا العلم من أخذاه أخذ بحظ وافر ومن سلك» أي دخل (طريقا) أي حسيه كالطريق الموصلة للمسجد الذي فيه العلم أو بلدة أخرى فيها العلم أو معنوية كالصنعة التي يحصل بها المؤنة فتعني على طلب العلم أوهما معا فتشمل أنواع الطرق الموصلة إلى تحصيل أنواع العلوم الدينية (يلتمس) أي يطلب (فيه) أي في ذلك الطريق (علما) شرعيا بأى سبب كان من التعلم والتعليم والتصنيف سواء جل أو قل (سهل الله له طريقا إلى الجنة) يحتمل في الدنيا فالمراد الطريق المعنوية بأن يوفقه للعمل الصالح الموصلة للجنة . ويحتمل في الآخرة فالمراد الطريق الحسية وهي الصراط الموصلة للجنة بأن يسلك به طريقا لا صعوبة فيه حتى يدخل الجنة سالما وهذا بشارة بتسهيل العلم على طلبه لأن طلبه من الطرق الموصلة إلى الجنة . وسبب ذلك أن العلم إنما يحصل بتعب ونصب وأحب الأعمال إلى الله أحمرها بالحاء المهملة والزاي العجمة أي أشقها فمن تحمل المشقة في تحصيل العلم سهل الله له طريقا إلى الجنة وظاهر الحديث أنه يترتب له ذلك وإن لم يحصل المطاوع فمن بذل الجهد بنية صافية وإن لم يحصل شيئا لنحو بلاده يحصل له الجزاء الموعود به لعدم تقصيره لكن إذا حصل المقصود كان أعلى (و) منها أيضا ما رواه الحافظ السيوطي رحمه الله والشيخ أبو بكر بن ظهيرة الشافعي رحمه الله تعالى واللفظ للأخير في كتابه شفاء الغليل ودواء الغليل (عن) أمير المؤمنين وثالث الخلفاء الراشدين جامع سور القرآن من استحيت منه ملائكة الرحمن ومن جهز جيش العسرة وبيع عنه عليه السلام بيعة الرضوان ذي المناقب الجملة المقتخرة شهيد دار الهجرة سيدنا (عثمان بن عفان) بن العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف فيلتحق نسبه مع نسب النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف وهو من أسلم قديما ومن دعاه الصديق إلى الإسلام وهاجر الهجرتين الأولى إلى الحبشة والثانية إلى المدينة وشهد المشاهد كلها مع النبي صلى الله عليه وسلم وأما بيعة الرضوان فكانت لأجله وبسببه . ولما حضرت غزوة بدر كانت رقية زوجته بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم مريضة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتخلف وقال له ارجع وضربله بسهمه وأجره فهو معدود من البدرين لذلك لقوله عليه السلام «ان لك أجر رجل شهد بدرا وسهمه» . وتوفيت رقية رضي الله عنها في سنة اثنتين من الهجرة حين أتى خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فتح الله عليه يوم بدر فزوجه النبي صلى الله عليه وسلم بعدها ابنته أم كلثوم بوحي من الله تعالى . وتوفيت عنده سنة تسع من الهجرة فلما توفيت قال عليه السلام «لو كان عندي غيرها لزوجتكمها» وثبت عنه أنه قال «سألت ربى عز وجل أن لا يدخل النار أحد اصابه إلى أوصاهرت إليه» ولا يعرف أحد تزوج ابنتي نبي غيره رضي الله عنه ولذا سمي ذا النورين فهو من السابقين الأولين وأول المهاجرين وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة وأحد الستة الذين جعل فيهم عمر الشورى وأخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي وهو عنهم راض واستخلفه النبي صلى الله عليه وسلم على المدينة في غزوة ذات الرقاع . ولما جهز جيش العسرة في غزوة تبوك في السنة

(قوله سهل الله له طريقا إلى الجنة) الذي في الجامع الصغير سهل الله به والظاهر على هذه الرواية أن الضمير عائد للساووك المفهوم من سلك وتكون الباء سببية بخلافه على الرواية التي هنا فان الضمير عائد لمن واللام لام التعديّة وبعضهم جعل اللام بمعنى الباء وجعل الضمير في الروايتين راجعا للساووك المفهوم من سلك وجوز أن تكون الباء للتعديّة والضمير فيهما عائد لمن لتتفق الروايتان اه مؤلف

التاسعة بتسعمائة وخمسين بعيرا وأتم الألف بخمسين فرسادا له عليه السلام بأن الله يغفر له ما أسروا ما أعلن وقال «ما يبالي عثمان ما فعل بعدها» وصح أنه رضي الله عنه كان يحيي الليل بركة يقرأ فيها القرآن وكان رضي الله عنه ذا قوة وشجاعة وسماحة وجمال مفطر كزوجته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما رواه ابن عساكر عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما ومن ثم كان النساء يعينهما بقولهن :

أحسن شيء قد يرى انسان \* رقية وبعلا عثمان

ولد رضي الله عنه بعد ولادة النبي صلى الله عليه وسلم بست سنين وبويع له بالخلافة يوم السبت غرة المحرم سنة أربع وعشرين بعد دفن عمر بن الخطاب بثلاثة أيام باجماع الناس عليه . وكان نقش خاتمه آمنت بالله مخلصا . وقتل رضي الله عنه بالمدينة يوم الجمعة ثمان عشرة أو سبع عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين من الهجرة ودفن بالبقيع فكان عمره اثنتين وثمانين سنة وأشهر أو كانت ولايته اثنتي عشرة سنة الاثني عشر يوما . وبالجملة فضائله وفضائل بقية الخلفاء ليس هذا محل بسطها وهي كثيرة مشهورة وفي الكتب مسطورة منها كتاب شيخنا وشيخ شيوخنا رحمه الله المسمى بفتح المبين في فضائل الخلفاء الراشدين فانظره ان شئت ترفيه ما يهبر العقول \* ولما كان من الآداب المستحبة الترضي على كل خير سيما اذا كان صحابيا متى ذكر أتى المصنف بذلك مراعاة لتلك الآداب فقال (رضي الله عنه) أي باعد السخط عنه بواسطة الرضا فمضى الرضا عدم السخط والمراد به في حقه تعالى لازمه وهو الانعام أو ارادته فهو صفة فعل على الأول وصفة ذات على الثاني وهو أعلى رتبة من العفو والمغفرة لأن العفو محو الذنب وعدم العقوبة عليه وإن لم يكن معه انعام والمغفرة ستره وعدم العقوبة عليه وإن لم يمح ذلك قال بعض العارفين في دعائه اللهم ارض عنا وإن لم ترض عنا فاعف عنا فان المولى قد يعفو عن عبده وهو عنه غير راض \* واعلم أن قوله عن عثمان خبر مقدم عن المصدر المنسبك في قوله (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يشفع) بضم الياء وفتح الشين وكسر الفاء مشددة أي يعطى (الله) تعالى الاذن في الشفاعة (يوم القيامة ثلاثة) منصوب على المفعولية وهذه هي رواية ابن ظهيرة رحمه الله وأما رواية السيوطي رحمه الله تعالى فهي يشفع يوم القيامة ثلاثة بحذف لفظ الجلالة ورفع ثلاثة أي ثلاث طوائف مرتبين كما أفاده لفظ الحديث (الأنبياء) أي بعد شفاعته عليه السلام لما في الصحيحين أنا أول شافع وأول مشفع فهو الذي يفتح باب الشفاعة لغيره . والكلام على ما يتعلق بالشفاعة مشهور يمنعنا الاختصار من سوقه (ثم العلماء ثم الشهداء) قال القرطبي رحمه الله تعالى فأعظم بمنزلة من بين النبوة والشهادة بشهادة المصطفى صلى الله عليه وسلم . ولما كان العلماء يحبسون إلى الله الناس بعلمهم الذي أفنوا فيه نفائس أوقاتهم أكرمهم الله تعالى بولاية مقام الاحسان اليهم في الآخرة بالشفاعة فيهم جزاء وفاقا وقد أخذ بقضية هذا الخبر جمع جم فصرحوا بأن العلم أفضل من القتل في سبيل الله لأن المجاهد وكل عامل إنما يتلقيان عملهما من العالم فهو أصله وأسهل انتهى . وقد صرح في حديث بأن حبر العلماء أرجح من دم الشهداء فقد روى الديلمي في مسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يوزن حبر العلماء ودم الشهداء فيرجح ثواب حبر العلماء على ثواب دم الشهداء» ولله در القائل في مدح مداد العلماء :

يطالب علم النبي محمد \* ما تتمو وسواكم بسواء

ومداد ما تجري به أقلامكم \* أزكى وأرجح من دم الشهداء

(و) من الآثار الدالة على شرف العلم وفضله ما ذكر غير واحد منهم شيخنا وشيخنا مشايخنا رحمه الله تعالى في رسالته السماة بارشاد ذي الفكر والرأى والقلب السليم إلى فضائل العلم والعلماء وآدابهم والتعلم والتعليم (عن) الصحابي الجليل المشهور ذي الفضائل الجملة الحسنة (أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر الدوسي على الأصح في اسمه واسم أبيه من نحو ثلاثين قولاً كان له هرة فكنى بها \* وسبب تسميته بذلك أنه قال: كنت أحمل يومها هرة في كفي فرائى



(قوله فقال) أى رسول الله ﷺ (٢٢) يا أبا هريرة هذا من جملة ملاطفته ﷺ لأصحابه ومن هذه الملاطفة قوله تعالى

لنبيه ﷺ حين قال زملوني يا أيها الزمل وقوله تعالى له صلى الله عليه وسلم حين قال دثروني يا أيها المدر قال شيخنا وشيخ مشايخنا رحمه الله تعالى في السيرة ذكر السهيل أن من عادة العرب إذا قصت الملاطفة أن تسمى المخاطب باسم مشتق من الحالة التي هو عليها فلاطفه الحق بقوله يا أيها المدر قم فأندرفبذل لك علم رضاه الذي هو غاية مطلوبه وبه كان يهون عليه تحمل الشدائد ومن هذه الملاطفة قوله ﷺ لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه وقد نام وقد ترب جبينه قم أبا تراب وقوله ﷺ لحذيفة وقد نام إلى الاسفار قم يا نومان اه (قوله بالردة) هي موضع معروف

(قوله كنف) هذا ضبط لمولده رضى الله عنه وذلك لأن الكاف بعشرين والنون بخمسين والفاء ثمانين فالجملة مائة وخمسون وكان مولده كذلك كما بينا وقوله ناج ضبط لمده عمره وذلك لأن النون بخمسين والألف بواحد والجم ثلثة فالجملة أربعة وخمسون وكانت مدة عمره كذلك كما بينا أيضا وقوله أجز ضبط لا تتقاله إلى دار البقاء وذلك لأن الهمزة بواحد والجم ثلثة والراء بمائتين فالجملة مائتان وأربعة وكان انتقاله إلى دار البقاء كذلك كما بينا أيضا وعلم أن لكل من ضابط الولادة والعمر والانتقال إشارة لطيفة (٢٣) ففي الأول وهو كنف بفتحين إشارة إلى أنه رضى الله عنه من حين ولد كنف أى محيط بالأرض أى مالها بعلمه ففيه إشارة إلى حديث عالم قرش يملأ طباق الأرض وصائن للإسلام وأهله من أن يتطرق إليهم ما يغ أو ضلال فقد قال العلامة محمد بن عمر الرازي رحمه الله في مناقب الشافعى رضى الله عنه مانصه أعلم أن ثناء العلماء على الشافعى رضى الله عنه أكثر من أن يحيط بالحصر به ونحن نذكر السبب في محبتهم له ونثائهم عليه فنقول الناس كانوا قبل زمان الشافعى رضى الله عنه فريقين أصحاب الحديث وأصحاب الرأي أما أصحاب الحديث فكانوا حافلين

ويكتب ما يستفيد في العظام ونحوها لعجزه عن الورق حتى ملأ منهم ما خباياهم حمل إلى مكة ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشر وأذن له شيخه مسلم ابن خالد بالافناء وهو ابن خمس عشرة سنة ثم دخل إلى مالك رضى الله عنه بالمدينة ولازمه ومناقبه كثيرة شهيرة أفردت بالتأليف ويكفى فيها ما رواه الاحوص ان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لاتسبوا قرشا فان عالمها يملأ طباق الأرض علما» وفي رواية عالم قرش يملأ طباق الأرض علما فقد حمل هذا الحديث أكثر العلماء منهم الحافظ أبو نعيم والامام أحمد بن حنبل رحمهما الله تعالى على الشافعى رضى الله عنه قال الامام السبكي رحمه الله ذكروا من خواص الامام الشافعى رضى الله عنه من بين الأئمة أن من تعرض إليه أو إلى مذهبه بسوء أو نقص هلك قريبا وأخذوا ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم من أهان قرشا هان الله . توفي رضى الله عنه شهيدا يوم الجمعة سلخ رجب ضحوة النهار ودفن بعد العصر بمصر في القرافة المشهورة سنة مائتين وأربعة وعمره أربع وخمسون سنة (رضى الله عنه) ونفعنا به آمين بحمد الأمين وقد ضبط مولده وعمره ووفاته بقولي :

ان الامام الشافعى المقتدى \* قد حاز فضلا لم يصله الفكر وهو الذى ملأ البقاع بعلمه \* ببشارة الهادى فغم الفخر ميلاده (كنف) ومدة عمره \* (ناج) وتاريخ انتقال (أجر)

٢٠٤

٥٤

١٥٠

والحكى عنه هو قوله (الاشتغال بالعلم) أى العلم النافع (أفضل) أى أكثر ثوابا (من) الاشتغال (ب) صلاة النافلة) والكلام في العلم المندوب والا فالعلم الفرض أفضل الفروض كما ان نفعه أفضل النوافل (وقال) أى امامنا الشافعى رضى الله عنه (ليس بعد) أداء (الفرائض أفضل من طلب العلم) أى المندوب والا فالعلم داخل في الفرائض والحاصل ان طلب العلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام : فرض عين وهو ما تتوقف عليه العبادات ونحوها وفرض كفاية وهو ما زاد على ذلك إلى بلوغ درجة الفتوى كالنوعى والرافعى ومندوب وهو ما زاد على ذلك إلى ما لا نهاية له ولا غاية له وكلام الامام محمول على هذا الأخير كما بينا ليكون للتقييد بالنافلة ثمرة وثلاثية وهم أن صلاة الفرض أفضل من طلب العلم بسائر أقسامه أو مساوية له كذلك والواقع خلافه وخص الصلاة بالذكر لانها أفضل العبادات بعد الشهادتين وإذا فضل العلم هذا الأفضل فقد فضل غيره بالاولى . قال شيخنا وشيخ مشايخنا رحمه الله تعالى في رسالة العلم المتقدم ذكرها بعد كلام : والحاصل انهم متفقون على أن الاشتغال بالعلم أفضل من الاشتغال بنوافل الصوم والصلاة والتسبيح ونحو ذلك من نوافل عبادات البدن ومن دلائل ذلك أن نفع العلم يعم صاحبه والمسلمين والنوافل المذكورة محتصة به ولأن العلم مصحح لغيره من العبادات مفتقر اليه ولا ينعكس ولأن العلماء ورثة الأنبياء ولا يوصف المتعبدون بذلك ولأن العابد تابع للعالم ومقتد به في عبادته وغيرها واجب عليه طاعته ولا ينعكس ولأن العلم تبقى فائده وأثره بعد صاحبه والنوافل تنقطع بموت صاحبها ولأن العلم صفة الله ولأن العلم فرض كفاية فكان أفضل من النافلة بل قال إمام الحرمين رحمه الله تعالى في فرض الكفاية انه أفضل من فرض العين من حيث ان فاعله يسد مسد الامة ويسقط الحرج عن الامة وفرض العين قاصر وقال بذلك الاستاذ أبو اسحق الاسفرايينى وأبو على السنجي

لاخبار رسول الله ﷺ أنهم كانوا عاجزين عن النظر والجدل وكلا أورده عليهم أحد من أصحاب الرأي سؤالا أو اشكالا بقوا في أيديهم عاجزين متحيرين \* وأما أصحاب الرأي فكانوا أصحاب النظر والجدل لانهم كانوا عاجزين عن معرفة الآثار والسنن وأما الشافعى رضى الله عنه فكان عارفا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم محيطا بقوانينها وكان عارفا بأداب النظر والجدل قويا فيه وكان فصيح الكلام قادرا على قهر الخصوم بالحجة الظاهرة وآخذا في نصرة أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل من أورده عليه سؤالا أو إشكالا أجاب عنه



بأجوبة شافية كافية فانقطع بسببه استيلاء أهل الرأي على أصحاب الحديث وسقط رفعهم وتخلص بسببه أصحاب الحديث عن شبهات أصحاب الرأي ولهذا انطلقت (٢٤) الألسنة بمدحه والثناء عليه وانقاد له علماء الدين وأكابر السلف اه وما أحسن

رحمهما الله تعالى وطائفة من المحققين كلهم قالوا ان فرض الكفاية أهم من فروض الاعيان والاشتغال به أهم من الاشتغال بأداء فرض العين \* وروى البيهقي رحمه الله تعالى بسنده عن الربيع بن سليمان رحمه الله تعالى قال سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول: ليس بعد أداء الفريضة أفضل من طلب العلم قيل له ولا الجهاد في سبيل الله اه ومن الآثار أيضا ما روى عن سيدنا علي رضي الله عنه أنه قال: العلم خير من المال العلم يحرسك وأنت تحرس المال والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو بالانفاق أي يزيد بالانفاق إذا أفدته بالتعليم والافتاء قال الشاعر

من حاز العلم وذاك كره \* صلحت دنياه وآخرته  
فأدم للعلم مذاكرة \* خياة العلم مذاكرته

ولهذا قالوا: فهم سطرين خير من حفظ وقرين، ومناظرة اثنين خير من هذين. ومنها أيضا ما روى عن الحسن البصري رضي الله عنه أنه قال صرير قلم العالم تسبيح وكتابة العلم والنظر فيه عبادة وإذا أصاب من ذلك المسدود ثوبه فكأصا بدم الشهداء وإذا قطر منها على الأرض تلاً نوره وإذا قام من قبره نظر إليه أهل الجمع فقالوا هذا عبد من عباد الله أكرمه الله وحشره مع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. ومنها أيضا ما حكى عن بعض الحكماء أنه قيل له ما بالنا نرى العلماء على أبواب الأغنياء ولا نرى الأغنياء على أبواب العلماء مع أن العلم أفضل من المال فقال لمعرفة العلماء بمنفعة المال وجهل الأغنياء بمنفعة العلم وإذا كان هذا بعض فضله فينبغي إعطاؤه حقه في الطلب واغتنام وقت الفراغ والنشاط وقلة الشاغل قبل عوارض البطالة من ارتفاع المنزلة والشهرة فإنه متى اشتهر الشخص بالمعرفة انسده عليه بابها كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: تفقهوا قبل أن تسودوا فتمتنعوا من التعلم وهو معنى قول الشافعي تفقه قبل أن ترأس فانك إذا رأست أي صرت رئيساً فلا سبيل إلى التعلم أي لكثرة الشاغل والاتباع فيأنف التعلم. والعلم لا يدرك إلا بالتواضع كما قالوا العلم حرب للتمتالي \* كالسيل حرب للمكان العالي \* فينبغي أن يتواضع لمعلمه ويتأدب معه وإن كان أصغر منه سناً وأقل شهرة ونسباً وصلاً حوا يعقد كمال أهليته ورجاحته على طبقته ويتأول لأقواله وأفعاله التي تظهرها الفساد ولا يتتبع عوراته وعيوبه لئلا يعتقد نقصه فلا ينتفع به فان كل أحد لا يخاف من أمر معاب عند غيره فقد كان بعضهم إذا ذهب إلى معلمه تصدق بصدقة وقال اللهم استر عيب معلمي عني ولا تذهب بركة علمه مني فנסأل الله التوفيق والسداد بجاه أشرف العباد \* والحاصل أن ما ورد في شرف العلم وفضله من الآيات والاحبار والآثار شيء لا يحصى وقد ألفوا في ذلك رسائل عديدة وأحسن ما ألف في ذلك رسالة شيخنا وشيخنا رحمه الله الرحمة الأبرار ونفعنا به وعلمنا ما ينفعنا وسألنا من الضلال بعد الهدى آمين بجاه طه الأمين \* (تنبيهات \* الأولى) قال شيخنا وشيخنا مشايخنا رحمه الله تعالى في رسالة العلم المتقدم ذكرها قال العلامة السيد السمهودي: ثم ان ظاهر ما تقدم من الاستدلالات على تفضيل ذلك على نوافل الطاعات شموله للنوافل المؤكدة مع المواظبة عليها من سيد العلماء ومعلمهم صلوات الله وسلامه عليهم وسلوك المواظبة عليها هو ما درج عليه السلف من العلماء وتبعهم الخلف وذكروا تأكيدها حتى قالوا ان تركها يخل بالعدالة فينبغي حمل اطلاقهم على ما عداها إلا أن تشتد الحاجة للكلام في العلم فليقدم على الرتبة ويقضيها إذا فأتت إلى آخر ما قال شيخنا رحمه الله فراجع ان شئت وبالله التوفيق \* الثاني كل ما ورد في فضل العلماء فحمول على العلماء العاملين. قال الغزالي رحمه الله تعالى: العالم الذي لم يعمل بعلمه هو والجاهل سواء اه بل كلام صاحب الزبد حيث قال:

فعلما بعلمه لم يعملن \* معذب من قبل عابد الوثن  
يفيد أنه أسوأ حالا حتى من عابد الوثن ووجه الشهاب الرملي رحمه الله تعالى في شرحه عليها بأن العالم ارتكب المعصية وهو عالم بتجرعها وعابد الوثن غير عالم بتجرع عبادته وحمله بعضهم على علماء أهل الكتاب الذين غيروا وبدلوا

وسأحت منهم ليه مناب \* فغدا به الدين الخفيف موطدا \* والفضل بين العالمين مواهب  
وكتموا

وكتموا الحق وقيل ان تعذيبه من قبل عابد الوثن ليس لكونه أسوأ حالا منه بل للاسراع بتطهيره كما في حواشي البردة فينبغي العلماء أن يعملوا بعلمهم وأن يقصدوا به وجه الله تعالى ولا يقصدوا بذلك توصلا إلى غرض دنيوي كتحصيل مال أو جاه أو شهرة أو سمعة أو تميز عن الاقران أو نحو ذلك وأن يصححوا نياتهم عند كل ما يفيدونه. وكان الشرف المناوي بضم الميم رضي الله عنه كلما خرج إلى الدرس يقف بدهليزه حتى يحصل النية الحسنة الخالصة ثم يحضر. وقال الشافعي رضي الله عنه وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب إلى حرف منه وينبغي لهم أيضا دوام مراقبة الله تعالى في السر والعلانية والمحافظة على خوفه تعالى في جميع حرركاتهم وسكناتهم وأقوالهم وأفعالهم فانهم آمناء على ما أودعوا من العلوم وما منحوا من الحواس والفهوم جعلنا الله بمنه وفضله من العلماء العاملين المراقبين له جل وعلا بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم \* الثالث قال شيخنا وشيخنا وشيخنا رحمه الله تعالى في رسالته المسماة «بالسيوف والخنجر الحداد لقطع حجة من أراد نصرة أهل الاحاد» ماملخصه: وقولك ان المدح الوارد في العلماء محمول على العلماء العاملين لا يستلزم جواز الذم للعلماء على الاطلاق بل النقل صريح بأن الاستخفاف بالعلم أو بالعلماء من كبار الذنوب وذلك مطلق غير مقيد لان صفة العلم من أشرف الصفات حتى ان من اتصف بها ولو صدر منه شيء من المخالفات لا ينتفي عنه المدح والشرف من حيث صفة العلم قال في الزواجر ومن الكبراء المحرمات اصاعة نحو العلماء والاستخفاف بهم ثم ذكر أحاديث في ذلك منها قوله عليه السلام ثلاثة لا يستخف بهم الامنافق: ذو الشبهة في الاسلام، وذو العلم، وامام مقسط وقوله صلى الله عليه وسلم «ليس من أمتي من لم يحل كبرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعلمنا» وقوله صلى الله عليه وسلم «تعلموا العلم وتعلموا العلم السكينة والوقار وتواضعوا لمن تعلمون منه» وسئل العلامة ابن زبير رحمه الله تعالى عن سب شيخنا متصفا بالعلم فأجاب بأن السب يستحق التعزير بما يراه الحاكم من الضرب والنفي والحبس وغيرها ولم يفصل بين كونه عاملا أو غير عامل وماذا لك الا للنظر لجر صفة العلم من حيث هي ثم قال أعني ابن زياد ولا يخفى أن الوقوع في أهل العلم من كبار الذنوب كما اتفق عليه أصحابنا ففاعله فاسق مردود الشهادة وعلى ولي الأمر المبالغة في التنكيل به لئلا يكون ذلك ذريعة إلى احتقار العلماء وهذا ان لم يستحل أذا هم واحتقارهم علما بذلك والافهم مرتد يقتل برده اذ لم يتب وقد جرب أن من وقع في العلماء أو طلبه العلم امتحن بسوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى. وفي فتاوى ابن ظهير رحمه الله تعالى اذا سب أحد عالم غير صالح في ذاته أو عاداته مخالفة الشرع الشريف لا يكون كفرا غير أنه يعزر التعزير اللائق به لكونه تجرأ عليه بذلك وتنقصه بالنسبة إلى ذات نسبت إلى العلم وكل انسان يطلب منه العلم والعمل فاذا اتصف بالعلم وأخل بالعمل فقد أتى بأحد الوصفين المطلوبين منه وأخل بالوصف الآخر والجاهل أخل بالوصفين. ولو شتم شخص انسانا جاهلا استحق التعزير مع أن الجاهل قد أخل بالوصفين فكيف لا يستحق التعزير من شتم من اتصف بأحد الوصفين المطلوبين \* وروى الطبراني عن أبي ثعلبة بن الحام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يقول الله تعالى يوم القيامة للعلماء اني لم أجعل علمي فيكم الا وأنا أريد أن أغفر لكم ما كان منكم ولا بألى» قال النووي رحمه الله تعالى في شرح المذهب بعد قوله عليه السلام «من آذى لي وليا فقد آذنته بالحرب» قال الامامان الجليلان الشافعي وأبو حنيفة رضي الله عنهما: اذا لم يكن العلماء أولياء الله فليس لله ولي لاسيما وقد جعل الله فيهم علامة ارادة الخير فقد قال عليه السلام «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين» قال العلامة السمهودي رحمه الله تعالى بعد أن ذكر العلماء العاملين وأطنب في ذكر أوصافهم ان الكرامة العظمى هي الاستقامة وهي التي جعلت علماء الدين في الدرجة التي تلي درجة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام غير أن وجوب العصمة انما هي للأنبياء عليهم الصلاة والسلام قال الامام أبو القاسم القشيري رحمه الله تعالى ان الولي لا يكون معصوما بل يكون محفوظا فلا يصير على الذنب وان حصلت منه هفوة أو هفوات أو زلات فلا يمنع ذلك من وصفهم بالشرف والكمال. فقد قيل للجنيد أيز في العارف يا بالقاسم فأطرق مليا ثم قال «وكان أمر الله قدرا مقدورا» فالخاصل

رضي الله عنه  
ورعا زاهدا في  
الدنيا راغبا في  
العقبى ماحلف  
بالله في عمره لا  
كاذبا ولا صادقا  
فهو وان لم يكن  
معصوما لكنه  
كان محفوظا  
بعناية الله جل  
وعلا كما هو  
مشهور في مناقبه  
رضي الله عنه  
ونفعنا به. وفي  
الثالث وهو أجز  
إشارة إلى انه رضي  
الله عنه بانتقاله  
إلى دار البقاء  
يستوفي ماله من  
الاجر السابق  
والمستجد

ما قيل في الشافعي  
رضي الله عنه من  
بعض قصيدة  
طويلة  
أفديه من حبر  
طباقي الأرض قد  
ملت به عاملا جل  
الواهب  
لحق الشريعة وهي  
ذات تعرب \*  
بين الوري واللون  
منها شاحب  
فاستنهض العزم  
القوى لنصرها \*  
واستجمع الأفكار  
وهي ثواقب  
وأوى إليه غريبا  
جها وراكا  
ن طيبها وكذا  
يكون العاصب  
واستن فيها سنة  
مرضية \*  
بيضاء عنها من  
سواه ناكب  
راز الاصول وماز  
بين صحيحها \*  
وعليها بالحق  
وهو مراقب  
ثم انشئ نحو الفروع  
مقرا  
فتشعث عنها  
هديت غياهب  
وترددت طوعا  
بسندته الوري \*  
وتراحت منهم ليه مناب \* فغدا به الدين الخفيف موطدا \* والفضل بين العالمين مواهب



انهم محفوظون وان حصلت منهم هفوة أو هفوات يداركهم مولاهم بالانابة والتوبة سريعا فلا يصرون على الذنوب لان النور الرباني الالهي الخامر لقلوبهم يمنعهم عن ذلك قال الله تعالى «ان الذين اتقوا اذامسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون» أي ليسترجعوا من الشيطان ما اختلسه عليهم وليستردوا منه ما افترسه لانبعث جيوش الاستغفار والذلة والافتقار الى الله تعالى وانقشاع سحاب الغفلة واشراق شمس البصيرة فلا يدعهم العلم مصرين على معصية مولاهم بل ربما كان حالهم بعد المخالفة أتم من حالهم قبلها لعظم مانعنا عن ذلك من الذلة والانكسار وعظيم الخضوع والالتجاء الى الله عز وجل وذلك هو الحكمة في جريان المخالفة عليهم كأشعار الى ذلك بعض العارفين وقد قال الله تعالى «الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور» فأفهم أنهم قديدا خلون في الظلمات ولكن الله تعالى بولايتهم إياهم يتولى اخراجهم كما قال تعالى «والذين اذا فعلوا فاحشة أو ظاموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم» وهو مسوق مساق الملح لهم ومن هذا قال بعض العارفين من سبقت له العناية لم تضره الجناية وهذا هو الغالب في العلماء وأما من يصرمهم على الذنوب الظاهرة والباطنة فذلك نادر جدا ومن كان كذلك لم يمازج العلم منه الجنان وأما حصل له منه لقلقلة اللسان وهو المعنى بقوله عليه السلام «ان أخوف ما أخاف عليكم كل منافق عليم اللسان» وحيث كان هذا نادرا فكيف يصح إطلاق الذم على العلماء المتحقق أن الغالب فيهم الكمال ويقول من أطلق الذم إنما أردت علماء السوء فهذا لا يجوز له أحد من المسلمين \* ومما استدلل به السيد السهمودي رحمه الله على وجوب تعظيم العلماء واحترامهم قوله تعالى «ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند رب» وقوله «ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب» فالعلماء من أعظم حرمات الله ومن أعظم شعائر الله \* وروى الدارمي رحمه الله عن الحسن البصري رضي الله عنه قال: طلب أقوام العلم ما أرادوا به الله ولا ما عنده فما زال بهم العلم حتى أرادوا به الله وما عنده \* ويحكى عن بعضهم أنه قال طلبنا العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا الله ففي ذلك إشارة الى أن الغالب فيهم أن تكون عاقبة أمرهم الى الخير والصالح فالغالب أن العلم إنما يثمر لصاحبه الخير وإنما كثرت الاحاديث التي فيها التشديد والوعيد الشديد لعلماء السوء وان كانوا قليلين بالنسبة لعلماء الخير لأجل التنفير عن سلوك طريق علماء السوء . وقال العارف بالله تعالى الشعراني رضي الله عنه: أخذ علينا العهد العام من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نبجل العلماء والصالحين والأكابر وان لم يعملوا بأعمالهم لنقوم بواجب حقهم ونكل أمرهم الى الله تعالى فمن أخل بواجب حقوقهم من الأكرام والتبجيل فقد خان الله ورسوله فان العلماء نواب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كفر بعضهم من قال في عمامة فقيه عميمه بالتصغير. وقال سيدي السيد العيدير وس رضي الله عنه: يجب تحسين الظن بالعلماء فما خسر صاحب حسن الظن وان أخطأ فحسن الظن هو الأكسير الأكبر والاسم الأعظم واحذر واسوء الظن فانه دليل الشقاوة يخشى على صاحبه من سوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى \* وعن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه عن النبي صلى الله عليه وآله قال «اذا عرض الله عن العبد ورثه الانكار على أهل الديانات» قال الامام النووي رحمه الله في شرح المذهب قال الامام الحافظ أبو القاسم بن عساكر رحمه الله تعالى: اعلموا يا اخواني وفقى الله وياكم لما يرضاه وجعلنا ممن يخشاه أن لحوم العلماء مسمومة وعادة الله في هتك استار منتقصهم معلومة وأن من أطلق لسانه في العلماء بالسب ابتلاه الله قبل موته بموت القلب «فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم» اه كلام شيخنا ملخصا وسيأتي ان شاء الله تعالى في آخر الكتاب كلام يتعلق بهذا فنسأل الله تعالى أن يوفقنا لمرضاته ويجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته ويرزقنا الانابة والسداد ولا يجعلنا هداة فالدنم من العباد بمنه وكرمه وبجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم \* ولما أنهى الكلام على شرف العلم وفضله مطلقا سواء كان علم فقه أو غيره شرع يتكلم على خصوص علم الفقه الذي هو المقصود من هذا الكتاب فقال: (واعلم) يا من يتأقن منك العلم فهذا خطاب لكل مكلف يتأقن منه العلم وفيه تنزيل المترقب حصوله منزلة الحاصل لانه حين التأليف لم يكن عنده أحد. وسبب هذا التنزيل

بعد انتقاله مما  
سنه من السنن  
النبوية وما  
خلفه ونشره من  
العلوم الحميدة  
كما يصرح به  
حديث من سن  
سنة حسنة فله  
أجرها وأجر من  
عمل بها الى يوم  
القيامة وحديث  
«اذا مات ابن آدم  
انقطع عمله الا  
من ثلاث صدقة  
جارية أو علم  
ينتفع به» الحديث  
وحديث «ان مما  
يلحق المؤمن من  
عمله وحسناته

قوة رجائه بتعاطي الناس لرسالته وهي كلة يؤتى بها لشدة الاعتناء والاهتمام بما بعدها وتنبيه السامع على أن ما يليق اليه من القول يلزم حفظه فيصغى اليه ويقبل بكليته عليه أي تنبه أيها الطالب وتيقظ فانه لا عذر لك بالجهل مع وجود العلماء وإشارة الى أن كسب العلم أفضل الاكساب وهو النعمة التامة وغيره ليس بنعمة تامة ولذا كان الطعام اذا أكله الانسان يطلب الفرج منه بخبر وجهه والنياب الحسنة مما يمل منها والعلم لا يمل منه صاحبه بل يطلب زيادته من الله تعالى ولذا أمر الله المصطفى بطلب الزيادة منه فقال وقل رب زدني علما وإنما قال اعلم ولم يقل اعرف اقتداء بقوله تعالى . فاعلم أنه لا اله الا الله ولفظ اعلم من أخوات ظن يطلب مفعولين فسد مسد مفعوليه المصدر المنسبك في قوله (أن أجل العلوم) أي أعظمها (قدرا) أي من جهة القدر أي المنزلة (وأعظمها غفرا) أي أجسمها افتخارا (علم الفقه) أي الذي هو لغة الفهم مطلقا لمادق وغيره . وقيل فهم مادق . واصطلاحا العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية ووصفه بوصفين: الاول قوله (المستنبط) بصيغة اسم المفعول أي المستخرج (من الكتاب) أي القرآن (والسنة) أي ومن الاجماع والقياس . والسنة المراد بها هنا الأحاديث النبوية وهي أقواله صلى الله عليه وآله وأفعاله وتقريراته وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام على السنة التي هي من جملة الأحكام عند ذكر المصنف لها. والثاني قوله (الكافل) أي الضامن (لمن) أي للذي (قام به) أي الفقه (على وجهه) بأن اتبع أو أمره وانزجر عن نواهي (بدخول الجنة) التي هي دار الثواب وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام عليها وإنما كان علم الفقه كافلا لمن قام به على وجهه بدخول الجنة (لمنافيه من النفع) الذي هو إيصال الخير الى الغير (العام) لكل المسلمين (و) لمنافيه من (تمييز) أي تبيين وتفصيل (الحلال من الحرام) وسيأتي ان شاء الله تعالى الكلام عليهما. والأدلة على ذلك كثيرة منهما (قال) التابعي الجليل (سفيان بن عيينة رضي الله عنه) وهو من مشايخ الشافعي رضي الله عنه حفظ القرآن وهو ابن أربع سنين وكتب الحديث وهو ابن سبع سنين وله مقالات عجيبة بليغة فمنها قوله: ما زمر بمنزلة الطيب لا يرد . وقوله وصي الحضرموسى عليهما السلام لا يعير أحدا بذنب \* ولدى رضي الله عنه في الكوفة سنة سبع ومائة وسكن مكة وتوفي سنة ثمان وتسعين ومائة ودفن بالحجون وهو ابن إحدى وتسعين رضي الله عنه ونفعنا به آمين ومنافيه مشهورة وفي الكتب مسطورة ومنها طبقات الشعراني رحمه الله فانظرها ان شئت والمحكي عن سفيان رحمه الله هو قوله (لم يعط أحد) في الدنيا (بعد) مقام (النبوة شيئا أفضل من العلم والفقه) وعطف الفقه على العلم من عطف الخاص على العام إعثناء بشأنه على حد قوله تعالى «من كان عدوا لله وملائكته وكتبه ورسله وجبريل وميكال» فذكر جبريل وميكال مع دخولهما في ملائكته إعثناء بشأنهما ثم ان الذي حكاه المصنف رحمه الله تعالى عن ابن عيينة إنما هو نبذة من أثره اقتصارا على محل الشاهد ولفظه كله كافي رسالة العلم لشيخنا وشيخ شيوخنا رحمه الله تعالى وغيرها لم يعط أحد في الدنيا أفضل من النبوة ولم يعط أحد بعد النبوة شيئا أفضل من العلم والفقه ولم يعط أحد في الآخرة أفضل من الرحمة فقيس له يا أبا عبد الله عمن هذا فقال عن الفقهاء كلهم . رواه الربيع عن الشافعي عنه رحمه الله تعالى . وفي رواية عنه أنه قال: أرفع الناس عند الله منزلة من كان بين الله وبين عباده وهم الأنبياء والعلماء ولم يعط أحد من الدنيا شيئا أفضل من النبوة وما بعد النبوة شيء أفضل من العلم والفقه فقيس عمن هذا فقال عن الفقهاء كلهم اه وبالجمل ففضائل الفقه مشهورة لا تحصى ومزاياه لا تستقصى (فنسأل الله) سبحانه وتعالى (أن يفقهنا) أي يفهمنا (في الدين) لنفوز بالسعادة الأبدية والهداية السرمدية (و) ان (يفتح علينا فتوح العارفين) به جل وعلا الذي اذا حصل لشخص نال به العلوم الوهيبية والعارف الفيضية (بجاه) أي بقدر ومنزلة سيدنا محمد صلى الله عليه وآله الذي يحصل به كل مطلوب وينال به كل مرغوب (خير الأنبياء والمرسلين) عليه وعليهم أفضل الصلاة وأزكى التسليم (و) بجاه (آله وصحبه أجمعين) آمين اللهم آمين \* واعلم أن التوسل به صلى الله عليه وآله كما صنع المؤلف رحمه الله تعالى مطلوب لأنه سيرة السلف الصالح من الأنبياء وغيرهم كافي الأحاديث الصحيحة كحديث الحاكم في توسل آدم عليه الصلاة

بعد موته علما  
نشره» الحديث  
وحديث ألا أخبركم  
عن الأجود الله  
الأجود وأنا أجود  
ولد آدم وأجودهم  
من بعدى  
رجل علم علما  
فنشر علمه يبعث  
أمة وحده  
الحديث فهو  
رضي الله عنه  
من انتفع بعلمه  
ومن انتشر علمه  
في الآفاق رضي  
الله عنه وأرضاه  
ونفعنا به بجاه  
حبيبه ومصطفاه  
آمين



(قوله فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره) أعلم أن الله سبحانه وتعالى جعل خلقه في الأزل قسمين شقي وسعيد وجعل لكل علامة تدل عليه في علامة السعادة شرح (٢٨) الصدر للاسلام وقبوله لما يرد عليه من النور والاحكام \* وعلامة الشقاوة ضيق الصدر

وعدم قبوله لذلك

والسلام به ﷺ وحديث النسائي والترمذي في الضرير الذي أتى النبي صلى الله عليه وسلم في حياته وطلب منه أن يدعو الله ليعافيه فأمره أن يحسن الوضوء ويتوسل به ﷺ ففعل فقام وقد أبصر وكالتوسل به ﷺ التوسل بغيره من الأنبياء وكذا الأولياء وسائر عباد الله الصالحين الذين منهم أصحاب النبي الأبرار وآله الأطهار كما صنع المصنف أيضا وفاقا للسبكي وابن جماعة وابن علان وغيرهم من العلماء ممن يعول عليهم في الدين رحمهم الله تعالى أجمعين. وإن أردت بسط الكلام في هذا المقام فانظر الدرر السنية في الرد على الوهابية لشيخنا وشيخ مشايخنا رحمه الله تعالى وقد ألفت في هذا الشأن رسالتين فانظرهما إن شئت والله التوفيق والله سبحانه وتعالى أعلم \* ولما أتمى الكلام على الخطبة وما احتوت عليه من فضل العلم وشرفه أخذ يتكلم على أركان الدين التي منها الإيمان والاسلام اللذين هما باعتبار مفهوميهما وهو ما علم من الدين بالضرورة من مباحث علم أصول الدين وقد ذكرهما المتكلمون فيه لكن اختلفوا في وضعهما فقد مرقوم عن الالميات والنبويات والسمعيات وأخرها آخرون ووضعهما بين النبويات والسمعيات آخرون لاحتياج الخائف في تلك المباحث اليهما وقد سلك المصنف رحمه الله تعالى المسلك الأول فقال:

فصل في بيان أركان الدين التي هي الإيمان والاسلام والاحسان (جاء) أي أتى ووصل اليها (في الحديث) المروي (عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أراد الله بعبده خيرا سلك) أي أدخل (في قلبه اليقين) أي المعرفة به تعالى (والتصديق) بكل ما جاء من عنده تعالى على أسنة أنبيائه عليهم الصلاة والسلام (وإذا أراد به شرا سلك في قلبه الريبة) أي الشك فيما ذكر وهذا الحديث ذكره الفسني على الأربعة النواحي ثم استدلل على مضمون الحديث المذكور بالآية فقال (قال الله سبحانه وتعالى) في سورة الأنعام (فمن يرد الله أن يهديه) أي يوصله للقصد ويسكنه دار الثواب (يشرح صدره للاسلام) بأن يقذف في قلبه نورا فينفسح له ويقبله كما ورد في حديث (ومن يرد أن يضله) أي يمنعه عن الوصول ويسكنه دار العقاب ويطرده عن رحمته (يجعل صدره ضيقا) أي عن قبول الإيمان حتى لا يدخله (حرجا) أي شديد الضيق أي زائده فلا يقبل شيئا من الهدى أصلا (وقد اتفق أهل السنة) والجماعة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين (على أن المؤمن الذي يحكم عليه بأنه من أهل القبلة) أي من المسلمين (ولا يخلد) أي ولا يبقى ولا يدوم (في النار) بأن لا يدخلها أصلا أو يدخلها ثم يخرج منها فيدخل الجنة خالد فيها (لا يكون الا من اعتقد) وصمم (بقلبه دين الاسلام) الآتي بيانه \* وينبغي أن نبين هنا معنى الإيمان والاسلام بالتوضيح وإن كان في ذلك نوع تكرار تعجلا للفائدة فنقول: الإيمان لغة مطلق التصديق \* وشرعا تصديق نبينا ﷺ في كل ما علم حجيته به من الدين بالضرورة أي فيما اشتهر بين أهل الاسلام حتى صار العلم به يشبه العلم بالحاصل بالضرورة بحيث تعلمه العامة من غير افتقار الى نظر واستدلال كوحدة الصانع وجوب الصلاة والصوم وحقيقة البعث والجزاء ونحو ذلك والمراد من التصديق قبول النفس لما جاء به مع الرضا وترك العناد لا مجرد وقوع الصدق في القلب من غير اذعان وقبول اذهنا القدر موجود في كثير من الكفار الذين كانوا عاقلين بحقيقة ما جاء به ﷺ . والاسلام لغة مطلق الاستسلام والانتقاد ، وشرعا أعمال الجوارح أي امتثال المأمورات واجتناب المنهيات والمراد الاذعان لتلك الأحكام وعدم ردها سواء عملها أو لم يعملها فهما مختلفان مفهومهما متحدان ما صدقنا معنى أنه لا يوجد مؤمن في الدنيا والآخرة إلا وهو مسلم ولا مسلم في الدنيا والآخرة إلا وهو مؤمن وهذا هو ملحق المصنف رحمه الله تعالى في نقله اتفاق أهل السنة على ما ذكره وبالجملة فقد اتفق أهل الحق على أنه لا يوجد إيمان بلا اسلام وعكسه فهما متلازمان مفهومهما فلا ينفك أحدهما عن الآخر

وجعل لكل قسم في الآخرة دارا يسكنونها فلاهل السعادة الجنة ونعيمها ولاهل الشقاوة النار وعذابها لما في الحديث أن الله خلق خلقا وقال هؤلاء للجنة ولاأبالي وخلق خلقا وقال هؤلاء للنار ولاأبالي فذكر في هذه الآية علامة كل قسم فاذا رزق الله العبد شرح الصدر وأسكنه حلوة الإيمان فليعلم أن الله أعظم عليه النعمة وبضدها تتميز الأشياء . اللهم اجعلنا ممن سبقت له العناية والسعادة بحاجه سيد السادة اه مؤلف (قوله كما ورد في حديث أي وهو أنه لما نزلت هذه الآية سئل رسول

وان اختلف المفهوم أو مترادفان فلا يوجد شرعا إيمان من غير اسلام ولا عكسه. وقد أودعت هنا في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى نفائس فانظرها إن شئت (اعتقادا جازما) أي (خاليا من الشك) بحيث لا يدخله ريب أصلا (ونطق) إذا قدر (بالشهادتين) وهما أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله فان اقتصر على احدهما لم يكن من أهل القبلة اذ النطق بهما شرط لاجراء الأحكام الدنيوية عليه كالصلاة خلفه وعليه ودفنه في مقابر المسلمين والتوارث والمناكحة فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه لا لعذر منه ولا لآباء بل اتفق له ذلك فهو مؤمن عند الله غير مؤمن في أحكام الشرع الدنيوية ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمناقض فبالعكس حتى نطلع على باطنه بظهور علامة كسجود لضم أو استخفاف بمصحف فنحكم بكفره أما المتنوع الآبي فكافر في الدارين وأما المعذور بنحو خرس واخترام منية فهو مؤمن فيهما وأما الأعمال الصالحة فالختار انها شرط كمال للإيمان لا شرط صحة فالتارك لها أو لبعضها من غير استحلال ولا عناد ولا شك في مشروعيتها مؤمن موقوف على نفسه الكمال والآتي بهامتنا لا حصل لأكل الخصال \* وانما اشترطوا لصحة إيمان المؤمن النطق لأن الإيمان أمر باطني لا اطلاع لنا عليه فلا بد من شيء يدل عليه وهو النطق وهل الشرط النطق بما يدل على الإيمان أو لا بد من خصوص الشهادتين كما في المتن قولان فقيل يكفي كل صيغة دلت على الدخول في الاسلام لأن الاحتياط للدخول في الاسلام والعصمة المتشوف اليهما الشارع اقتضيا توسعة طريقه كما تمت وأومن بالله ورسوله وأواله ربي ومحمد رسولي واختار هذا القول الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى وقيل لا بد من خصوص الشهادتين بأن يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله لأن الشارع تعبدنا بها واختار هذا القول الشيخ الرملي رحمه الله تعالى وهذا الخلاف إنما هو فيمن أراد الدخول في الاسلام أما أولاد المسلمين فحكمهم باسلامهم وإن لم ينطقوا بشيء فلا يجب عليهم النطق بالشهادتين الا في الصلاة (و) روى (عن أمير المؤمنين) أي سلطانهم أبي حفص من قوله الفصل في الأحكام الذي أظهر الله به الاسلام عمر الفاروق (ابن الخطاب) بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بالمشناة تحت بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب ابن لؤي القرشي العدوي (رضي الله عنه) فيلحق بنسبه رضي الله عنه مع نسب النبي صلى الله عليه وسلم في كعب بن لؤي . وأمه حمنة بنت هاشم بن المغيرة أخي والد أبي جهل هشام بن المغيرة . وكان اسلامه رضي الله عنه عزا أظهر الله به الاسلام وكان بسبب استجابة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيه فانه قال اللهم أعز الاسلام بأحب الرجلين إليك بعمر بن الخطاب أو بعمر بن هشام وهو أبو جهل وكان المسلمون تسعة وثلاثين فأكمل الله به الأربعين وصح أنه لما أسلم نزل جبريل فقال يا محمد قد استبشر أهل السماء باسلام عمرو وهو رضي الله عنه من العشرة المبشرين بالجنة وهاجر رضي الله عنه فهو من المهاجرين الأولين شهد بدرا واحدا وبيعة الرضوان وكل مشهد شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنه راض وانما قلبه بالفاروق لأن الله تعالى فرق بين الحق والباطل ولهذا ورد أن اسلامه كان عزاء هجرته نصر او امارته رحمة \* ولد رضي الله عنه بعد ولادة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة وبيع له بالخلافة يوم وفاة الصديق كرم الله وجهه ورضي عنه باستخلافه له سنة ثلاث عشرة فصار بأحسن سيرة ونزل نفسه من مال الله بمنزلة رجل من المسلمين وفتح الله له الفتوح بالشام والعراق ومصر ومداين كسرى ونحوها ودون الدواوين في العطاء ورتب الناس فيه على مراتبهم وكان لا يخاف في الله لومة لائم وكان نقش خاتمه كفي بالموت واعظا يا عمر . وتوفي رضي الله عنه شهيدا بطعنة من أبي لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة لثلاث بقيت من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من فدة خلافته رضي الله عنه مات قدم وقيل غير ذلك وسنه رضي الله عنه ثلاث وستون سنة كالنبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه وكرم وجهه وقيل غير ذلك ودفن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه وورد في فضله رضي الله عنه أحاديث كثيرة وجاء القرآن موافقا لما قال في آيات شهيرة يمنعنا الاختصار من إيراد ذلك

وان

الله صلى الله عليه وسلم عن شرح الصدر فقال «هو نور يقذفه الله في قلب المؤمن فينشرح

لهو ينفتح قيل فهل لذلك أماره قال نعم الانابة الى دار الخلود والتجافي عن دار الغرور والاستعداد للموت قبل نزول الموت» وفي رواية قبل



وان أردت النظر إليها فالتمسها من الصواعق والفتوح وغيرها (قال بينا نحن) معاشر الصحابة (جالوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم) أى قطعة زمن من يوم (اذطلع) أى ظهر (علينا) وعبر به دون دخل اشعارا بتعظيمه ورفعته قدره فشبه بطاوع الشمس (رجل) أى عظيم فالتنوين فيه للتعظيم (شديد) بياض الثياب شديد سواد الشعر) أى شعر اللحية كما ضرح به في رواية ابن حبان (لا يرى) بضم المثناة التحتية (عليه أثر) أى علامة (السفر) من نحو غبرة وشعوثة (ولا يعرفه منا) معشر الصحابة (أحد) فاستأذن ودنا (حتى جلس الى) أى عند أومع (النبي صلى الله عليه وسلم فأسند) أى ألصق (ركبتيه الى ركبتيه) لأن الجالوس كذلك أقرب للتواضع والأدب وأبلغ في الاصغاء وحضور القلب والاستئناس (ووضع كفيه على فخذه) بكسر الخاء أى فخذى النبي صلى الله عليه وسلم كما صرحت به رواية النسائي (وقال يا محمد) أى يا من كثرت خصاله الحميدة ونامنا داه باسمه كأحد الناس وقد نهى الله تعالى عن ذلك بقوله لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا لما لأن الحرمة مختصة بغير الملائكة وأما لأنه قبل التحريم (أخبرني) بصيغة الأمر (عن) حقيقة (الاسلام) الشرعى أى ينهى ليعلمها الحاضرون من أصحابك ويعلموها لأمتك لاعتن الاسلام اللغوى لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفسره وإنما فسر به الشرعى (فقال رسول الله ﷺ) في الجواب عن سؤاله فورا (الاسلام) الشرعى الذى سألت عنه هو الانقياد الى الأعمال الظاهرة بالجوارح. وبيان ذلك (أن تشهد) أى تقر وتعترف وتتحقق وتدعن وتعلم وتعتقد (أن) أى أنه أى الحال والشأن وفسره بقوله (لا إله) أى لا معبود بحق موجود أو فى الوجود (إلا الله) سبحانه وتعالى (و) أن تشهد أيضا (أن محمد رسول الله) أى الى كافة الخلق كما يأتى (و) أن (تقيم الصلاة) أى تأتى بها مقومة ومعدلة بأن تكون مستكملة لجميع الأركان والشروط والسنن (و) أن تؤتى (الزكاة) الواجبة عليك فى الأموال والأبدان أى تعطيتها لمستحقها وسيأتى بيان ذلك بشروطه فى الكلام على الزكاة ان شاء الله تعالى (وأن تصوم) أى تمسك عن جميع المفطرات الآتية فى كل يوم من أيام شهر (رمضان) من طلوع الفجر الى غروب الشمس بنية مخصوصة (وأن تحج البيت) أى تقصده بنسك حج وعمرة ولا تكلف قصد البيت لما ذكر (ان استطعت) أى قدرت على مؤنة النسك ووجدت الى الوصول (اليه) أى البيت (سبيلا) أى طريقا الى الوجه الآتى بيانه فى مبحثه ان شاء الله تعالى (قال) أى ذلك الرجل السائل للمصطفى صلى الله عليه وسلم (صدقت) أى فيما أجبت به قال سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه راوى هذا الحديث (فجئنا) أى منه أولا جله (يسأله ويصدقه) اذ سؤاله يقتضى عدم علمه وتصديقه يقتضى علمه وان كلامه دال على خبرته بالمسئول عنه مع أنه لم يكن اذ ذلك من يعرف هذا غير رسول الله ﷺ فساغ التعجب منه ثم زال باعلامهم أنه جبريل عليه السلام لأنه بان به أنه عالم فى صورة متعلم ليعلمهم (قال) أى ذلك الرجل فى سؤاله (أخبرني عن) حقيقة (الايان) الشرعى لاعتن الايمان اللغوى بدليل ما فسر به حيث (قال) ﷺ (أن تؤمن) أى تصدق بقلبك وأن وصلتها فى موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف أى الايمان هو أن تؤمن (بالله) تعالى (و) أن تؤمن (بملائكته) جمع ملك بفتح اللام (و) أن تؤمن (بكتبه) التى أنزلها على بعض رسله (و) أن تؤمن (برسله) الذين أرسلهم لتبليغ الشرائع والأحكام (و) أن تؤمن (باليوم الآخر)سمى بذلك لأنه ليس بعده ليل (و) أن تؤمن (بالقدر) بفتح الدال وهو إيجاد الله تعالى للأشياء على وفق الإرادة والايمان به أن تعتقد أن كل ما وقع ويقع من كل أمر (خير وشره) حاوه ومره من الله تعالى ليس لأحد من الخلق فيه مدخل وسيأتى فى كلام المصنف رحمه الله تعالى تفصيل ذلك كله ان شاء الله تعالى فلما قال ﷺ ذلك (قال) له ذلك الرجل السائل (صدقت) فيما قلت لأن هذا تفسير معنى الايمان (قال) ذلك السائل (فأخبرني عن الاحسان) أراد به الاخلاص قال فيه للعهد النهى المذكور فى الآيات الكثيرة الشريفة

نحو الذين أحسنوا الحسنى وزيادة وان الله يحب المحسنين وهل جزاء الاحسان الا الاحسان إذ احسان العبادة الاخلاص فيها والخشوع و فراغ البال حال التلبس بها فلما كثر تكرر ذكر الاحسان وعظيم ثوابه سأل عنه السائل ليعلمهم بعظيم ثوابه وكما رفعته (قال) صلى الله عليه وسلم مجيبا عن الاحسان (أن تعبد الله) أى تطيعه مأخوذا من عبد الله أطاعه والتعبد التمسك والعبودية الخضوع والتذلل (كأنك تراه) هذا من جوامع كله صلى الله عليه وسلم لانه جمع مع جازته بيان مراقبة العبد ربه فى جميع الأحوال والاخلاص له فى جميع الأعمال والحث عليهما مع بيان سببهما الحامل عليهما لانه لو قدر أن أحدا قام فى عبادة ربه وهو يعاينه سبحانه وتعالى لم يترك شيئا مما يقدر عليه من الخضوع والخشوع وحسن السمات وحفظ القلب والجوارح واجتماعه بظاهره وباطنه الا أتى به (فان لم تكن تراه) فاستمر على احسانك العبادة (فانه يراك) إذ هو القائم على كل نفس بما كسبت المشاهد لكل أحد من خلقه فى حركته وسكونه (ثم انطلق) هكذا ذكره مختصرا من حديث مسلم رحمه الله تعالى المشهور الذى انفرد بروايته عن عمر رضى الله عنه فقد حذف منه قبل قوله ثم انطلق للسؤال عن الساعة وأمرتها وزاد ما سنشيره اليه فيما سياتى ان شاء الله تعالى فهو رواية للحديث بالمعنى وهى جائزة كما تقدم وانما اقتصر رحمه الله تعالى على ما ذكره لانه هو الذى تتوقف عليه صحة الايمان والاسلام وقوله (الرجل السائل) فاعل انطلق المستتر فهو ليس من الحديث كفى مسلم وانما أدرجه المصنف رحمه الله تعالى ثم انه حذف بعد لفظ ثم انطلق فلبث مليا (فقال صلى الله عليه وسلم) والذى فى صحيح مسلم رحمه الله تعالى ثم قال (يا عمر) وتخصيصه من بين الصحابة بالذكر يدل على جلالته ورفعته مقامه ومنزلته عند النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ندب تنبيه المعلم تلامذته والكبير من دونهم على فوائد وغرائب الوقائع لنفعهم ومزيد فائدتهم وتيقظهم (أندرى من السائل قلت الله ورسوله أعلم) أى من غيرها وفيه حسن ما كان عليه الصحابة رضى الله عنهم من مزيد الادب معه صلى الله عليه وسلم برد العلم الى الله ورسوله (قال) صلى الله عليه وسلم (فانه) أى ذلك السائل وفى رواية هذا (جبريل) اسم سرى من مركب من جبر وهو العبد وايل وهو الله والرحمن أو العز يزفعناه عبد الله أو عبد الرحمن أو عبد العزيز وقد ذكرت فى شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى نبذة من تراجمه فاطلبها ان شئت (أنا كيمعلمكم) بسبب سؤاله فنسبة التعليم اليه مجاز والافالمعلم لهم حقيقة هو النبي ﷺ (دينكم) أى قواعده وأحكامه واستفيد من هذا الحديث ان الدين مجموع الايمان والاسلام والاحسان كما أشرت الى ذلك فى أول الفصل وسيأتى ان شاء الله تعالى أن للدين اطلاقات أخر ثم شرع المصنف رحمه الله تعالى فى بيان من اجتمع فيه الايمان والاسلام ومن وجد فيه أحدهما على القول بتغايرها فقال (قال العلماء) رحمهم الله تعالى جمع عليهم وهو كثير العلم بخلاف عالم فهو المتصف بالعلم ولو بمسئلة واحدة والمراد بهم هنا العارفون بالعلوم الشرعية وهى علم التوحيد والفقه والحديث والتفسير وقوله (الذين هم ورثة الأنبياء) وصف مدح لهم وكفاهم به شرفا ومعنى كونهم ورثة الأنبياء أنهم أخذوا عنهم الأحكام والشرائع وقاموا مقامهم فى تبليغها للخلق وفى دعائهم الى الله تعالى ودلائلهم على الطريق الموصلة اليه تعالى لأنهم ورثة لهم فيما يتركونه من الخلفات الأموال وغيرها لانهم لا يورثون ولذلك قال ﷺ نحن معشر الأنبياء لانورث ما تركناه صدقة (من أتى) أى جاء (بالايان والاسلام) بأن وجدا منه وتحققا فيه (جميعا) أى مجتمعين فيكون قد صدق بقلبه ونطق بلسانه وعمل بجوارحه (فهو) أى الذى أتى بهما جميعا (مؤمن كامل) فى الايمان فتجرى عليه أحكام المؤمنين فى الدنيا كالصلاة عليه اذ مات ودفنه فى مقابر المسلمين وفى الآخرة يكون من الفائزين بالنجاة خصوصا اذا ضم الى ذلك الاحسان وهو مراقبة الله عز وجل فى جميع أحواله (ومن تركهما) أى الايمان والاسلام جميعا بأن جحد بقلبه وترك الانقياد بظاهره (فهو كافر كامل) فى الكفر فلا تجرى عليه أحكام المؤمنين فى الدنيا ولا فى الآخرة فلا يصلى عليه اذ مات ولا يدفن فى مقابر المسلمين ويذيقه الله يوم القيامة عذاب الحرىق على التأييد (ومن ترك الاسلام وحده) وصدق بقلبه ففيه تفصيل فان ترك النطق



بالشهادتين عنادا فهو كافر وان منعه من النطق بهما مانع كأن صدق باطنا واختارته المنية قبل النطق بهما فهو مؤمن نال عند الله تعالى لكنه ناقص في الدنيا لان أحكام الايمان الدنيوية لا تجري عليه وان نطق بالشهادتين مع التصديق الباطني وترك بقية أركان الاسلام كالصلاة والصوم واعتقد وجوبها عليه أو ترك بعضها كذلك (فهو مؤمن) كامل في جريان أحكام المؤمنين في الدنيا والآخرة عليه لان ما له الى الجنة وان دخل النار لكنه (ناقص) من جهة أخرى لضعف ايمانه بتركه لبعض الأمور أو ارتكابه لبعض المنهيات فان ترك بعضها واعتقد أنه غير واجب عليه أو فعل محرما بالاجماع واعتقد أنه حلال فهو كافر إجماعا وهذا تعلم ان الاسلام لا ينتفي عن الشخص بانتفاء ركن من أركانه ولا بانتفاء جميع أركانه غير الشهادتين الا اذا اعتقد ان ما تركه غير واجب عليه كما تقدم (ومن ترك الايمان وحده) بأن نطق بالشهادتين وهو مصرّ على الكفر بقلبه (فهو) أي المتصف بذلك (منافق) أي مسلم ظاهرا قد عصم دمه وماله في الدنيا لحرمة الاسلام كافر في الآخرة يخلد معهم في النار وذلك كعبد الله بن أبي بن ساول \* ثم شرع في بيان معنى الايمان بكل واحد ممن تقدم ذكرهم في الحديث على اللف والنشر المرتب فقال (ومعنى) أي وبيان معنى (الايمان) أي التصديق القلبي (بالله) المتقدم في قوله صلى الله عليه وسلم (اعتقاد) الشخص (أنه) تعالى (واحد لا نظير له في ذاته) فليست ذاته تعالى مركبة من أجزاء وليس لأحد ذات تشبه ذاته عز وجل (و) لا نظير له في (صفاته) فليس له تعالى صفتان متفقتان في الاسم والمعنى كقدرتين وارادتين وعلمين وهكذا وانما له تعالى قدرة واحدة وارادة واحدة وعلم واحد وهكذا وليس لأحد صفة تشبه صفة من صفاته عز وجل (و) لا نظير له في (أفعاله) فليس لأحد من الخلق معه تعالى فعل أصلا استقلالاً ولا مشاركة بل هو تعالى الخالق لجميع الخلق وأفعاله قال تعالى «والله خلقكم وما تعملون» واذ ثبتت الوحدة لانه تعالى في الذات والصفات والأفعال فلا شريك له تعالى في جميع الوجوه ولا في أكثرها بل ولا في بعضها ولو صفة واحدة فهو منزه عن المثل والشبيه والنظير بخلاف غيره من الحوادث فانه لا يخلو عن شيء من هذه (و) أيضا (لا شريك) له تعالى في الألوهية لأنه لو كان له شريك فيها لما وجد شيء من العالم سواء اتفق مع شريكه على خلقه أم اختلفا وتنازعا فيه قال تعالى «لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا» أي لم توجدا \* ثم شرع في بيان معنى الايمان بالملائكة فقال (ومعنى) أي وبيان معنى (الايمان) أي التصديق القلبي (بالملائكة اعتقاد أنهم) أجسام لطيفة نورانية جعل الله لهم قوة على الشكل بأشكال مختلفة جميلة أي غير خسيسة فيشمل الفطرية وقدرة على الأفعال الشاقة شأنهم الطاعات ومسكنهم غالباً السموات لا يوصفون بذكورة ولا بأنوثة فمن وصفهم بذكورة فسق ومن وصفهم بأنوثة كفر وأولى بالكفر من قال خنثى لمزيد التنقيص واذ ثبت أنهم لا يوصفون بما ذكر فلا بلب لهم ولا أم ولا يتناكحون ولا يتوالدون ولا ياء كلون ولا يشربون ولا ينامون يسبحون الليل والنهار لا يفترون وليسوا آلهة مع الله تعالى الله عن ذلك ولا أولاداً له تعالى عن ذلك كما زعمه المشركون قبحهم الله تعالى فيما زعموه بلى هم (عباد مكرمون) أي مقربون عنده سبحانه وتعالى كما وصفهم الله تعالى بذلك في كتابه العزيز ومعنى الايمان بهم أيضا اعتقاد أنهم (لا يعصون الله) تعالى في (ما) أي في كل أمر (أمرهم) به فيما مضى لأنهم معصومون عن العصيان والمخالفة (ويفعلون) في المستقبل (ما يؤمرون) به من جميع الأوامر لأنهم أشد العباد طاعة لمولاهم ومعنى الايمان بهم أيضا اعتقاد أنهم سفراء أي وسائط ورسول بين الله وبين خلقه (صادقون في) جميع (مأخبروا) أولئك (به) عنه تعالى لكونهم أمناء معصومين من الصغائر والكبائر (تنمة) قال الوالد رحمه الله تعالى في رسالته: واذ علمت ما ذكر من تعريف الملائكة وأوصافهم فيجب عليك الايمان بوجودهم إجمالاً بأن تعتقد أن الله ملائكة بالغين في الكثرة لا يعلم عددهم الا الله تعالى الامن ورد تعيينه منهم باسمه المخصوص أو ورد تعيينه بنوعه فيجب الايمان بهم تفصيلاً فالأول أعنى من ورد تعيينه منهم باسمه المخصوص عشره وهم جبريل صاحب الوحي وميكائيل الموكل بالأرزاق وتصوير

الأجنة في الارحام واسرافيل الموكل بالروح المحفوظ و بالنفخ في الصور وعزرائيل الموكل بقبض الارواح ورضوان خازن الجنان ومالك خازن النيران و رقيب وعتيد الكاتبان ومنكر ونكير الموكلان بسؤال القبر وفيه ما خلاص هل يجب الايمان بهما تفصيلاً أو لا صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين \* والثاني أعنى من ورد تعيينه بنوعه حملة العرش وهم ملائكة أربعة الآن أي في الدنيا فإذا كان يوم القيامة أيدهم الله بأربعة آخرين والكروبيون بفتح الكاف وتخفيف الراء وهم ملائكة حافون بالعرش طائفون به متصدون للدعاء برفع الكرب عن الأمة والحفظة وهم ملائكة موكلون بحفظ كل عبد وخزنة الجنة وهم لا يحصون وخزنة النار وهم ملائكة تسعة عشر صلى الله وسلم عليهم أجمعين انتهى مع زيادة من شرحت عليها فانظره تر ما ينشئ الفؤاد \* ثم شرع في بيان معنى الايمان بالكتب الالهية فقال (ومعنى) أي وبيان معنى (الايمان) أي التصديق القلبي (بالكتب) أي كتب الله تعالى السماوية التي أنزلها على بعض رسله عليهم الصلاة والسلام (اعتقاد أنها) كلام الله تعالى أي دالة على ما يدل عليه كلامه القديم والأفهي ألفاظ ونقوش حادثة فمعنى كون كل من هذه الكتب كلام الله أنه مخلوق له تعالى وليس من تأليف المخلوقين لكن لا يقال ذلك الا في مقام التعليم تأديبا والتحقيق أنه يدل على ما يدل عليه الصفة القديمة التي هي إحدى صفات المعاني بمعنى أنا اذا سمعنا مثلاً قوله تعالى «أقيموا الصلاة» فهما منه الأمر بأقامة الصلاة ولو كشف عنا الحجاب لفهمنا من الصفة القديمة هذا المعنى والصفة القديمة المذكورة هي كلام الله تعالى القديم (الازل) أي الذي لا أول له \* وعلم أن الكلام بمعنى الصفة هو من صفاته تعالى الوجودية لانه (القائم بذاته) تعالى المتعلق بجميع معلوماته من الواجبات والمستحيلات والجزاءات تعلق دلالة بمعنى أنه لو كشف عنا الحجاب وسمعنا الكلام القديم لرأينا هاهنا (المنزه) عن التعدد لانه صفة واحدة وعن الحلول في رقعة أولوح أو كتاب وعن التغيير والتبديل والاختلاف واللحن والاعراب والبناء والصحة والاعلال والتقدم والتأخر (عن الحروف والاصوات) بخلاف كلام الحوادث فانه شامل لجميع ذلك فدلالة كلام الله تعالى ليست بحرف ولا صوت لان كلا منهما حادث وهو بمعنى الصفة قديم (و) اعتقاد (أن كل ما تضمنته) أي اشتملت واحتوت عليه تلك الكتب من العقائد والأحكام والحكم والمواظ وأخبار الأنبياء وقصصهم مع أممهم والامثال وغير ذلك مما هو مذكور في كتب علوم القرآن كالانقان للسيوطي رحمه الله تعالى (حق) ثابت لا ريب فيه وصدق لا يكاد الكذب يعتريه قال تعالى في حق القرآن «وانه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد» (و) اعتقاد (أن الله تعالى أنزلها) أي الكتب المتضمنة للأحكام وغيرها (على بعض رسله) عليهم الصلاة والسلام الذين خصصهم بها كما اقتضته حكمته الالهية لأعلى جميعهم وأنه تعالى أنزلها (بالفاظ) دالة على ما يدل عليه الصفة القديمة على التحقيق (حادثه) تلك الالفاظ لما علمت أنها مخلوقة لله تعالى مكتوبة في اللوح المحفوظ لكن لا يقال ذلك الا في مقام التعليم تأديباً (تنمة) يجب الايمان أيضا بأن بعض أحكام تلك الكتب نسخ وبعضها لم ينسخ وكلها نسخت بالقرآن تلاوتها وكتابها وبعض أحكامها كأي شيء ان شاء الله تعالى. ويجب الايمان أيضا ببعضها تفصيلاً وهو أربعة القرآن المنزل على سيدنا محمد ﷺ، والتوراة المنزل على سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام، والانجيل المنزل على سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام، والزبور المنزل على سيدنا داود عليه الصلاة والسلام. وبعضها إجمالاً بأن يعتقد أن الله تعالى أنزل كتباً لا يعلمها الا هو تعالى انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى \* ثم شرع في بيان معنى الايمان بالرسول يلزم منه معرفة معنى الايمان بالانبياء صلى الله وسلم عليهم أجمعين فقال (ومعنى) أي وبيان معنى (الايمان) أي التصديق القلبي (بالرسول) عليهم الصلاة والسلام (اعتقاد أن الله تعالى أرسلهم الى الخلق) وخص كلامهم بجماعة مخصوصة ونسخ شرعه بموته الاسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فانه أرسله الى كافة الخلق حتى الجمادات وأبقى شرعه الى يوم القيامة كإسبأ في ان شاء الله تعالى (و) اعتقاد أن الله تعالى (نزههم) أي برأهم (عن كل عيب ونقص) من حماقة وتضجر وذناب وشح وجبن وبلاذة وخيانة وكذب ونحوها من سائر النقائص التي تخل



بمراتبهم العلية (فهم) عليهم الصلاة والسلام (معصومون) أي محفوظون عصمة شرعية وهي الحفظ من الذنوب مع استحالة الوقوع فيها ولا تكون الا لالانبياء والملائكة فلا يجوز لأحد غيرهم سؤالها بخلاف العصمة اللغوية وهي الحفظ مما ذكر مع عدم استحالة الوقوع فيه فانها تكون لغيرهم ويجوز سؤالها فمضى كونهم عليهم الصلاة والسلام معصومين أنهم محفوظون شرعا من جميع الذنوب الصغار والكبائر فلا تصدر منهم معصية أصلا لا عمدا ولا سهوا لا (قبل النبوة) لا (بعدها) وما ورد مما يوجبهم وقوع ذلك منهم عليه الصلاة والسلام يجب علينا تأويله ثم شرع في بيان معنى الايمان باليوم الآخر فقال (ومعنى) أي وبيان معنى (الايمان) أي التصديق القلبي (باليوم الآخر) الذي هو يوم القيامة سمي بذلك لانه متصل بآخر أيام الدنيا وليس منها أول لانه لا دليل بعده (وهو) حق لا ريب فيه لكن اختلف في ابتداءه والصحيح أن أوله من الحشر ولا نهاية له كقوله الباجوري رحمه الله تعالى في تحفة المريد وغيره وقيل دخول أهل الجنة والنار في دارهم وقيل أوله من النفخة الثانية وهي نفخة البعث وجرى المصنف رحمه الله تعالى كالشيخ العلامة محمد بن زيد الوضاحي الخي رحمه الله تعالى على أن أوله مبتدأ (من الموت) لكل شخص . وهو مفارقة روحه لبدنه فابتداء هذا اليوم في حق كل أحد بموته ويستمر (الى آخر ما) أي الامر الذي (يقع) أي يحصل (يوم القيامة) سمي بذلك لقيام الناس فيه من قبورهم ووقوفهم بين يدي رب العالمين وآخر ما يقع في هذا اليوم دخول فريق في الجنة جعلنا الله منهم وفريق في السعير . وقوله (اعتقاد) خبر عن لفظ معنى الواقع مبتدأ وما بعده جملة معترضة لبيان اليوم الآخر والتقدير ومعنى الايمان به اعتقاد (وجوده) أي اليوم الآخر في حق من مات بالفعل لانه تلبس بالاول حال من أحواله وهو الموت وسيلقى ما بعده فهو موجود في حقه بالفعل وهذا على ما جرى عليه المصنف رحمه الله تعالى وهو خلاف ما جرى عليه الباجوري رحمه الله تعالى وقال كغيره إنه الصحيح من وجهين: أما الاول فلا نه جرى على أن أوله من الموت فلذلك حكم بانه موجود وقد عرفت أن أوله من الحشر. وأما الثاني فلا نه جرى على أنه ينتهي بآخر ما يقع يوم القيامة وقد عرفت أنه لا نهاية له والله التوفيق (واعتمادا) أي جميع الذي (اشتمل) واحتوى (عليه) مجامعت به الآيات القرآنية وتواترت عليه الاخبار النبوية وقد بين بعضه بقوله (من سؤال الملوكين) بفتح اللام منكر ونكير في القبر لكل أحد مؤمنا كان أو كافرا ولو تمزقت أعضاؤه أو أكلته السباع في أجوافها لان الله تعالى قادر على إعادته الا لالانبياء وشهداء المعركة فانهم لا يسألون وكذا غيرهم مما هو مذكور في المطولات ويكون سؤال من أراد الله سؤاله بعد دفنه وعند انصراف الناس عنه . والصحيح أنهما يسألان كل أحد بلسانه عن ربه وعن نبيه ﷺ وعن دينه فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فيفوزون بالسعادة جعلنا الله منهم ويتلجلج غيرهم فيشقون . والحكمة في السؤال إظهار ما كتمه العباد من ايمان أو كفر أو طاعة أو عصيان والمؤمنون الطائعون جعلنا الله منهم يباهي الله بهم الملائكة وغيرهم يفتضحون عند الملائكة ثبنتنا الله بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة \* واعلم أن الاحوال التي تقع للموت ليس للاحياء احساس بها ولا اطلاع لهم عليها فيجب الايمان بها وان لم تصل العقول الى معرفتها وقد جعل الله تعالى حالة النوم وما يراه النائم في نومه حجة على العبد فانه يشاهد النائم ملقى بين يديه وهو يرى نفسه أنه يأكل ويشرب ويسافر ويتزوج الى غير ذلك والحاضرون لا يحسون بشيء مما يشاهده من ذلك لأن أحوال البرزخ من عالم الملكوت لا اطلاع لاهل الحجاب عليه نعم قد يطلع بعض أرباب البصائر على شيء من ذلك وان أردت هنا بسط الكلام فانظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى تاق المرام (و) اعتقاد ما شتمل عليه من (نعيم القبر) للمؤمنين المكلفين وغيرهم من هذه الامة وغيرها لما ورد في ذلك من النصوص البالغة مبلغ التواتر. والمنعم الروح والجسد جميعا باتفاق أهل الحق ومن نعيمه توسعته سبعين ذراعا عرضا وكذا طولاً ومنه أيضاً فتح طاقة فيه من الجنة وامتلاؤه بالرحمة وجعله روضة من رياض الجنة وجعل قنديل بفتح القاف فيه فينوره قبره كالقمر ليلة البدر وقد ورد أن الله تعالى أوحى الى موسى عليه الصلاة والسلام «تعلم الخير وعلمه الناس فاني منور

لعلم العلم ومتعلمه قبورهم حتى لا يستوحشوا لمكانهم». وعن عمر رضي الله عنه مرفوعا «من نور في مساجد الله نور الله في قبره» وكل هذا محمول على حقيقة عند العلماء رحمهم الله تعالى إنظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى واعتقاد ما شتمل عليه من نعيمه كما تقدم (أو عذابه) أي القبر للكافر والمنافق وعصاة المؤمنين ويدوم على الأولين وينقطع عن بعض عصاة المؤمنين وهو من خفت جرائمهم من العصاة فانهم يعذبون بحسبها وقد يرفع عنهم بدعاء أو صدقة أو غير ذلك كما قاله ابن القيم رحمه الله تعالى وكل من كان لا يستل في قبره لا يعذب فيه أيضا وانما أضيف العذاب إلى القبر لأنه الغالب والإفك كل ميت أراد الله تعالى تعذيبه عذب قبر أولم يقبر ولو صلب أو غرق في بحر أو أكلته الدواب أو حرق حتى صار رمادا وذرى في الريح ولا يمنع من ذلك كون الميت تفرقت أجزاؤه. والمعذب البدن والروح جميعا باتفاق أهل الحق ومن عذابه جعله حفرة من حفر النار والتلجلج في الجواب ومنه ضغطته وهي النقاء حافته عليه حتى تختلف أضلاعه ولا ينجو منها أحد ولو صغيرا سواء كان صالحا أو طالعا الا لالانبياء صلى الله عليهم وسلم وإلا فاطمة بنت أسد والامن قرأ سورة الاخلاص في مرض موته مائة مرة كافي حديث . رواه الطبراني ولو نجا منها أحد لنجس سعد بن معاذ رضي الله عنه الذي اهتزله عرش الرحمن لكن المؤمن المطيع يضمه كضمة الأم لولدها تصفح شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (و) اعتقاد ما شتمل عليه من (البعث) وهو عبارة عن إحياء الموتي وإخراجهم من قبورهم بعد جمع الأجزاء الأصلية وهي التي من شأنها البقاء من أول العمر الى آخره ولو قطعت قبل موته بخلاف التي ليس من شأنها ذلك كالظفر (و) اعتقاد ما شتمل عليه من (الجزاء) للناس على أعمالهم. إن خيرا خيرا وان شرا فشر . كما قال تعالى «فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره» الآية (و) اعتقاد ما شتمل عليه من (الحساب) وهو توقيف الله الناس على أعمالهم خيرا كانت أو شرا قولاً كانت أو فعلا تفصيلا بعد أخذهم كتبها ويكون للمؤمن والكافر إنسا وجنا لإمن وردت الأحاديث بأنه لا يحاسب من أمته ﷺ جعلنا الله تعالى منهم بمنه وكرمه. والمراد بتوقيف الله الناس على أعمالهم أن يسمعون كلامه القديم في شأن أعمالهم وكيفية ما لها من الثواب وما عليها من العقاب كما تشهد له الأحاديث الصحيحة ولا يشغله تعالى محاسبة أحد عن أحد بل يحاسب الناس جميعا معا حتى أن كل واحد يرى أنه المحاسب وحده وكيفية مختلفة فمنه السير ومنه العسير والسر والجهر والتوبيخ والفضل والعدل وحكمته وإظهار تفاوت المراتب في السكك وفضائح أهل النقص ففيه ترغيب في الحسنات وزجر عن السيئات انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (و) اعتقاد ما شتمل عليه من الوزن (الميزان) الذي توزن فيه أعمال العباد ومحائثها ووروده في القرآن والأحاديث البالغة مبلغ التواتر ومحله بعد الحساب فلذلك ذكره المصنف رحمه الله تعالى عقبه وقد بسط هنا الكلام في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى فانظره إن شئت تنل المرام (و) اعتقاد ما شتمل عليه من (الصراف) لوروده في الكتاب والسنة وهو جسر محدود على متن جهنم برده الأولون والآخرون حتى الكفار وشمل ما ذكر النبيين والصديقين ومن يدخل الجنة بغير حساب وكلهم ساكتون الا لالانبياء عليهم الصلاة والسلام فيقولون اللهم سلم سلم لما في الخبر الصحيح والمشهور أنه أدق من الشعرة وأحد من السيف وقدرة الله تعالى صالحة للمرور عليه وهو على هذه الدقة. وقد أطنبت هنا الكلام في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (و) اعتقاد ما شتمل عليه من وجود (الجنة) التي هي دار الثواب التي أعدها الله تعالى لعباده المؤمنين (و) اعتقاد ما شتمل عليه من وجود (النار) وهي دار العذاب التي أعدها الله تعالى لمن أراد تعذيبه على التأنيدهم الكفار أو بقدر ما كتبه الله عليه ثم ماله الى الجنة وهم عصاة المؤمنين. فعنى اعتقاد الجنة والنار اعتقاد وجودها كما قدرنا فهم موجودتان أوجدهما الله تعالى بالفعل فيما مضى ويبقيان الى لا نهاية له كما ثبت ذلك بالكتاب والسنة واتفاق علماء الأمة خلافا لمنكرهما بالمرّة كالفلاسفة لعنهم الله تعالى ولمنكر وجودهما فيما مضى وانما يوجدان يوم القيامة كأبي هاشم وعبد الجبار العزليين انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى \* ثم شرع في بيان معنى الايمان بالقدر والقضاء

(قوله كما في حديث رواه الطبراني) لفظه «من قرأ سورة قل هو الله أحد في مرضه الذي يموت فيه مائة مرة لم يفتن في قبره وأمن من ضغطة القبر وحملته الملائكة يوم القيامة بأجنحتها حتى يجيزوه من الصراط الى الجنة» اه ارشاد العباد



على مذهب الماتريديّة وبه تتم أركان الإيمان فقال (ومعنى الإيمان بالقدر) الذي هو تحديد الله تعالى في الأزل كل مخلوق بحده الذي يوجد عليه من حسن وقبح ونفع وضرر وغيرها أي علمه تعالى بصفات المخلوقات التي حددها في الأزل (اعتقاداً ما) أي كل مخلوق (قدره) الله تعالى أي حدده وعامه وخصصه إرادته أزلًا وكتبه في اللوح المحفوظ قبل وقوعه وهذا هو المسمى بالقدر عند الماتريديّة (لا بد) أي لا يحصى ولا فرار (من) إيجاد (وقوعه) بقدره الله تعالى أي إبرازه بها وظهوره فيما لا يزال مع زيادة الأحكام والاتقان وهذا هو المسمى بالقضاء عندهم (و) أن ما لم يقدره الله تعالى في الأزل (يستحيل) أي لا يمكن (وقوعه) فيما لا يزال لعدم تعلق علم الله تعالى وإرادته وقدرته به. وأما القضاء على مذهب الاشاعرة فهو إرادة الله تعالى الأشياء في الأزل على ما هي عليه فيما لا يزال والقدر إيجاد الله إياها فيما لا يزال بقدرته على قدر مخصوص ووجه معين أرادته الله تعالى (واعتماداً أن الله تعالى لا غيره (قدر الخير) أي الحسن كالطاعات (والشر) أي القبح كالمعاصي (قبل خلق) أي إيجاد (الخلق) ثم أوجدهم بقدرته على وفق جبلاتهم وطبائعهم التي جبلهم وطبعهم عليها حسنة كانت أو قبيحة (و) يترتب على ذلك وجوب اعتقاد (أن جميع الكائنات) أي المخلوقات أجساماً وغيرها خيراً أو شراً خصصها الله تعالى (بقضائه) أي إرادته لها في الأزل على ما هي عليه فيما لا يزال وهذا مذهب الاشاعرة أو أوجدتها به مع زيادة الأحكام والاتقان وهذا مذهب الماتريديّة (و) أوجدتها فيما لا يزال (بقدره) على وجه معين وقدر مخصوص أوجدتها أزلًا بحدها أي علم صفاتها التي توجد عليها فيما لا يزال من حسن وقبح وغيرهما على المذهبين السابقين (و) (بإرادته) التي هي صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تخصص الممكن أزلًا ببعض ما يجوز زعمه فلا يقع شيء من الكائنات خيراً أو شراً إلا بإرادته تعالى خلافاً للمعتزلة قبحهم الله تعالى ومحل بسط ذلك كتب الكلام ومنها شرح رسالة الوالد رحمه الله العلامة والله سبحانه وتعالى أعلم ✽ ولما انتهى الكلام على بيان أركان الدين التي هي الإيمان والاسلام شرع يتكلم على علم أصول الدين الذي تقدمه فرض عين لانه جعل أساساً يبنى عليه غيره إذ لا يحكم بصحة وضوء شخص أو صلاته إلا إذا كان عالماً بالعقائد الخمسين بدلائلها التي سيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى فقال:

✽ فصل في بيان ما يجب على المكلف معرفته وهو خمسون عقيدة محتوية على بيان ما يجب تفصيلاً لذات الله تعالى وما يستحيل عليه تعالى وما يجوز. وعلى بيان مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام وبعض السمعيات (يجب على كل مكلف) أي كل فرد فرد من أفراد المكلفين من الانس والجن فانهم مكلفون كالانس لكن تسكيفهم من حين الحلقة ذكرنا كان أو أثنى ولو من العوام والعبيد والنساء والخدم حتى يأجوج ومأجوج دون الملائكة ولو قلنا بأنهم مكلفون لأن الخلاف في تسكيفهم إنما هو بالنسبة لغير معرفة الله تعالى. أما هي فانها جبلية لهم فليس منهم من يجهل صفاته تعالى كافي الانس والجن ولذا قال الله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة ثم قال وأولوا العلم فلم يطلق الأمر كما أطلقه في الملائكة. وشروط التسكيف البلوغ والعقل وسلامة الحواس وبلوغ الدعوة فالـمكلف هو البالغ العاقل سليم الحواس ولو السمع والبصر فقط الذي بلغته الدعوة فخرج الصبي ولوميزا والجنون وفقد الحواس ومن لم تبلغه الدعوة فليس كل منهم مكلفاً وطلب العبادة من الصبي المميز كالصلاة والصوم ليست لتسكيفه بها بل لترغيبه فيها ليعتادها فلا يتركها إن شاء الله تعالى. وإنما يجب على من ذكر وجوباً (شرعاً) أي شرعياً ويفسر هذا الوجوب بما يشاب على فعله ويعاقب على تركه بخلاف الوجوب العقلي فإنه بمعنى ما لا يقبل العقل انتفاءه كما يأتي قريباً إن شاء الله تعالى (أن يعرف) أي معرفة (ما يجب) أي جميع ما يجب إماماً على سبيل التفصيل وذلك فيما وجب تفصيلاً بالأدلة العقلية أو النقلية وهو العشرون الآتية وأما على سبيل الإجمال وذلك فيما عدا ما ذكرنا بأن يعتقد أن كل كمال واجب لله تعالى وإن كماله تعالى لانه لا نهاية لها (في حق) أي لذات (مولانا) أي متولى أمورنا (جل) أي نزهة عما لا يليق به (وعز) أي تصف بما يليق به والمراد بالوجوب هنا ما لا يقبل العقل انتفاءه وهو أفاضل ضروري كالتحيز للجرم أي أخذه قدر من الفراغ وأما نظري كالقدم مثلاً لمولانا جل وعز فان وجوب القدم

له تعالى لا يدرك إلا بعد التأمل والنظر (و) يجب على المكلف أيضاً أن يعرف (ما يستحيل) عليه جل وعز أي جميع ما يستحيل إماماً على سبيل التفصيل وذلك فيما استحال تفصيلاً بالأدلة العقلية والنقلية وهو العشرون الآتية وأما على سبيل الإجمال وذلك فيما عدا ما ذكرنا بأن تعتقد أن كل نقص مستحيل على الله تعالى وأن النقائص المستحيلة عليه تعالى لانهاية لها والمراد بالمستحيل ما لا يقبل العقل ثبوته وهو أفاضل ضروري كخلو الجرم عن الحركة والسكون معاً وأما نظري كالشريك لله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (و) يجب على المكلف أيضاً أن يعرف (ما يجوز) في حق مولانا جل وعز والمراد بالجائز ما يقبل العقل ثبوته تارة وانتفاءه أخرى وهو أفاضل ضروري كوجود ولد لزيد مثلاً وأما نظري كتعذيب الله المطيع وإثابته العاصي (وجملة ذلك) يعني ما يجب معرفته تفصيلاً من الواجب له تعالى والمستحيل عليه والجائز في حقه عز وجل (أحدى وأربعون عقيدة) أي معتقدة (الواجب منها) أي من الأحدى والأربعين (عشرون والمستحيل) منها (عشرون والجائز) منها (واحد) وإنما حملنا كلامه على ما يجب معرفته تفصيلاً لأن العشرين الواجبة هي بعض ما يجب له تعالى وذلك لأن صفات مولانا جل وعز الواجبة له تعالى لا تنحصر في هذه العشرين إذ كماله لانهاية لها ولم يكلفنا الله تعالى تفصيلاً إلا بمعرفة ما نصب لنا عليه دليلاً تفصيلاً عقلياً كان أو نقلياً وهي هذه العشرين والمستحيل عليه تعالى هي بعض ما يستحيل عليه تعالى. وأما قلنا انها بعض ما يستحيل لأن كل ما لا يليق به تعالى يستحيل عليه ولا ينحصر في هذه العشرين إذ النقائص التي لا تليق به المستحيلة عليه تعالى لانهاية لها كما أن الكمالات كذلك كعلمت الا انها لما كانت أضداد مقام الدليل عليه من الواجبات لله تفصيلاً اقتصر عليها انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى المتعالي تر ما يروح البال ✽ واعلم أنه قد انقسمت مباحث هذا الفن الى ثلاثة أقسام: إلهيات وهي المسائل المبحوث فيها عما يتعلق بالاله. ونبويات وهي المسائل التي يبحث فيها عما يتعلق بالأنبياء. وسمعيات وهي المسائل التي لا تتلقأ أحكامها الا من السمع وقد شرع المصنف رحمه الله تعالى في تفصيل ذلك مقدماً الإلهيات على غيرها لتعلقها بالحق تعالى وما يتعلق به مقدم على غيره مبتدئاً بالواجب لشرفه ومعقباً الكل عقيدة واجبة بضدها تسهيلاً للبتدى ومقدماً من الواجب الوجود لأنه كالأصل وما عداه كالفرع لأن الحكم بوجوب الواجبات له تعالى واستحالة المستحيلات عليه تعالى وجواز ما يجوز في حقه تعالى لا يتعقل إلا بعد الحكم بوجوب الوجود له تعالى فقال (فأولها) أي أول الواجبات (الوجود) الذاتي الواجب الذي لا يقبل العدم لأزلاً ولا أبداً ويكفي المكلف أن يعرف أنه تعالى موجود وجوداً واجباً ولا يجب عليه أن يعرف أن وجوده تعالى عين ذاته أو غير ذاته لأن ذلك من غوامض علم التوحيد فهو سبحانه وتعالى موجود أي متحقق وثابت في الخارج بحيث لو كشف عنا الحجاب لرأيناه رؤى لا تشبه رؤى شيء من المخلوقات متصفاً بكمال الصفات ويسمى الوجود صفة نفسية وهي التي لا تتعقل الذات بدونها وليس له تعالى صفة نفسية سوى الوجود. ودليل وجوب الوجود له تعالى هذه الموجودات من المخلوقات كالسموات والأرضين وما فيهما وما بينهما انظر كتب علم التوحيد ومنها شرح رسالة الوالد رحمه الله الحيد (ويستحيل عليه) تعالى ضد الوجود وهو (العدم) تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً يعني أنه يستحيل عليه تعالى أن يلحقه سبحانه وتعالى باعتباره ذاته وصفاته أزلًا وأبداً. وتفسير الوجود وضده بهذا الاعتبار يتضمن القدم والبقاء فيغني عن ذكرهما وضديهما لكن لما قام الدليل عليهما تفصيلاً صرح العلماء بذكرهما والتنصيص على اعتقادهما ونفي ضديهما لأن خطر الجهل في فن التوحيد عظيم فلا يكتفي فيه بملزوم عن لازم ولا بعام عن خاص وهذه الصفة هي الأولى من المستحيلات ✽ ولما انتهى الكلام على الصفة النفسية شرع يتكلم على الصفات السلبية فقال: (والثاني) من الواجبات (القدم ومعناه) أي القدم في حقه تعالى عبارة عن نفي العدم السابق للوجود وإن شئت قلت الذي (لا أول لوجوده) أو عدم افتتاح الوجود والعبارة كلها بمعنى واحد. ودليل وجوب القدم له تعالى أنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً فيقتصر الى محدث ومحدثه يقتصر الى محدث أيضاً



فيلزم الدور أو التسلسل وهما محالان فثبت قدمه وهو المطلوب (ويستحيل عليه) تعالى ضد القدم وهو (الحدث) وهو طرؤ الوجود وتجده بعد أن لم يكن والمراد أنه يستحيل عليه الحدوث لذاته أو صفاته وهذه الصفة هي الثانية من المستحيلات **﴿والثالث﴾** من الواجبات (البقاء) له تعالى (ومعناه) أى في حقه تعالى نفى العلم اللاحق للوجود وان شئت قلت عدم اختتام الوجود (الذي لا آخر لوجوده) تعالى ودليل وجوب البقاء له تعالى أنه لو أمكن أن يلحقه العدم لزم أن يكون من جملة الممكنات التي يجوز عليها الوجود والعدم وهو محال في حقه تعالى لما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى (ويستحيل عليه) تعالى ضد البقاء وهو (الفناء) وهو طرؤ العدم لشيء من ذاته أو صفاته وهذه الصفة هي الثالثة من المستحيلات **﴿والرابع﴾** من الواجبات (مخالفة تعالى للحوادث) ومعناها في حقه تعالى عدم مماثلته للحوادث من انس وجن وملك وغيرها (في ذاته) في (صفاته) في (أفعاله) فذات الله تعالى ليست كذات الحوادث وصفاته ليست كصفاتها فلا يصح أن يتصف بأوصاف الحوادث كشئ وقعود وقيام وجوارح فالله تعالى منزعه عن الجوارح من يدور جل وأذن وفم وغير ذلك فكل ما خطر ببالك كطول وسمن فالله تعالى بخلاف ذلك تنزه الله تعالى عن أوصاف جميع الخلق قال أبو اسحق الاسفراييني رحمه الله تعالى: جمع أهل الحق جميع ما قيل في التوحيد في كلمتين: إحداها أن كل ما يتصور فالله تعالى بخلافه لأن الذي يتصور مخلوق والله تعالى خالقه. والثانية أن ذاته تعالى ليست مشبهة بذات ولا معطاة عن الصفات وقد أكد ذلك بقوله تعالى «ولم يكن له كفوا أحد» وهذا في غاية الجودة ونهاية الإيجاز **﴿والمعنى﴾** وأعلم أنه إذا ورد في كتاب أوسنة ما يورهم أنه تعالى له وجه أو يد أو نحو ذلك فلا بد من تأويله بمعنى صرفه عن ظاهره والكلام على ذلك في كتب أصول الدين ومنها شرح رسالة الوالد رحمه رب العالمين . ودليل وجوب مخالفة تعالى للحوادث أنه لو مائل شيئا منها لكان حادثا مثلها لأن ما جاز على أحد المثلين جاز على الآخر وحدوثه تعالى محال لأنه تعالى يحب له القدم (ويستحيل عليه) تعالى ضد المخالفة للحوادث وهو (المماثلة) لها والمراد بالمماثلة هنا المشابهة ولو من وجه وهذه الصفة هي الرابعة من المستحيلات **﴿والخامس﴾** من الواجبات (قيامه تعالى بنفسه) أى بذاته ومعنى قيامه بنفسه استغناؤه عن المحل والخصص ولذلك فسره بقوله (ومعناه عدم احتياجه) تعالى أى عدم افتقاره (إلى ذات يقوم بها) أى ذات سوى ذاته العلية يوجد فيها كالتوجد الصفة في الموصوف وانما لم يقتصر إلى الذات التي يقوم بها لأنه تعالى هو الذات والذات لا تقوم بالذات (و) كذلك معناه أيضا (عدم احتياجه) أى افتقاره تعالى (إلى موجد يوجده) لافي ذاته ولا في صفة من صفاته لوجوب القدم له تعالى لأنه إذا وجب له القدم لزم أن لا يفتقر إلى موجد يوجده ولأن الله تعالى هو الموجد للأشياء كلها . ودليل وجوب القيام بالنفس له تعالى أنه لو كان محتاجا إلى ذات يقوم بها كما احتاج السواد إلى الذات التي يقوم بها لكان صفة لتلك الذات والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية ومولا ناجل وعز يجب اتصافه بهما فليس بصفة بل هو ذات موصوفة بصفة ولو احتاج إلى موجد يوجده لكان حادثا فيفتقر إلى محدث يحدثه فيلزم الدور أو التسلسل وهو محال فثبت أنه تعالى هو الغنى الغنى المطلق وهو المطلوب (ويستحيل عليه) تعالى ضد قيامه تعالى بنفسه وهو (أن لا يكون قائما بنفسه) بأن احتاج إلى ذات يقوم بها أو إلى موجد يوجده تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. وهذه الصفة هي الخامسة من المستحيلات **﴿والسادس﴾** من الواجبات (الوحدانية) وهي عبارة عن نفى الكثرة في الذات والصفات والأفعال ولذلك فسرها بقوله (بمعنى أنه سبحانه وتعالى واحد في ذاته) في (صفاته) في (أفعاله) فمعنى وحدانيته في الذات أن ذاته ليست مركبة من أجزاء ولا غير ذات تشبه ذاته تعالى . ومعنى وحدانيته في الصفات أنه تعالى ليست له قدرتان أو إرادتان أو علمان مثلاً فليس له القدرة واحدة وإرادة واحدة وعلم واحد ولا غير تعالى صفة تشبه صفة من صفاته تعالى . ومعنى وحدانيته تعالى في الأفعال أنه ليس لغيره تعالى فعل أصلا سواء كان الفعل اختياريا أو اضطراريا أو سواء كان مذكرا خيرا أو شرا خلافا للمعتزلة فبحمهم الله تعالى فانهم يقولون إن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية وهو باطل لأن الله

تعالى هو الخالق لجميع المخلوقات وأفعالها كما قال تعالى في تنزيهه «والله خلقكم وما تعملون» ودليل وجوب الوحدانية له تعالى أنه لو لم يكن واحدا لزم أن لا يوجد شيء من الحوادث للزوم عجزه حينئذ انظر رسالة شيخنا وشيخ مشايخنا رحمه الله تعالى المتعلقة بخلق الأفعال وشرح رسالة الوالد رحمه المتعال (ويستحيل عليه) تعالى ضد الوحدانية وهو (التعدد) في الذات والصفات وكون غيره تعالى مؤثرا في فعل من الأفعال فيستحيل عليه تعالى أن يكون معه في الوجود مؤثرا في فعل من الأفعال وهذه الصفة هي السادسة من المستحيلات **﴿والمعنى﴾** وأعلم أن القدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية تسمى صفات سلبية لسلبها ونفيها ما لا يليق بربوبية تعالى كإمارة التنزيه عليه **﴿ولما أنهى الكلام على الصفات السلبية شرع يتكلم على صفات المعاني فقال **﴿والسابع﴾** من الواجبات (القدرة) المتعلقة بتعلق تأثير بجميع الممكنات فقدرة الله تعالى صفة قائمة بذاته تعالى تؤثر في الممكن الوجود والعدم فتتعلق بالعدم فيوجد الله بها وبالموجود فيعدمه تعالى بها كتعلقها بالجسم الذي أراد الله تعالى إيجاده أو إعدامه فيصير بها موجودا أو معدوما. واسناد التأثير والإيجاد إليها في قول بعضهم توجده القدرة مجاز والا فالوجود والمؤثر حقيقة هو الله تعالى المتصف بها. وبالجملة فكل ما دخل تحت الامكان فقدرة الله تعالى صالحة لأن تتعلق به ولا تتعلق بالواجب ولا بالمستحيل لأن الواجب ثابت لا يقبل الانتفاء والمستحيل لا يقبل الثبوت فلو تعلق بالواجب فأوجده لزم تحصيل الحاصل فهو محال وان أعدمته لزم انقلاب الواجب جائزا وهو محال ولو تعلق بالمستحيل فأعدمته لزم تحصيل الحاصل وهو محال فان أوجده لزم انقلاب المستحيل جائزا وهو محال. والدليل على ثبوت القدرة لله تعالى وجود المخلوقات إذ لو لم يتصف بالقدرة لما وجد شيء منها (ويستحيل عليه) تعالى ضد القدرة وهو (العجز) عن ممكن ما وهذه الصفة هي السابعة من المستحيلات **﴿والثامن﴾** من الواجبات (الارادة) المتعلقة بتعلق تخصيص بجميع الممكنات ببعض ما يجوز عليها والممكنات هي الأمور التي يجوز وجودها وعدمها فخرج بها غيرها من الواجب والمستحيل فلا تتعلق بهما الارادة كما تقدم في بحث القدرة فكل شيء تعلق به القدرة لا بد أن تتعلق به الارادة لأن تأثير القدرة فرع تأثير الارادة لأن مولا ناجل وعز لا يوجد ولا يعدم شيئا من الممكنات بقدرته الا ما أراد إيجاده أو إعدامه وذلك كالعلم والجهل والطول والقصر ونحوها فزيد مثلاً يجوز عليه الطول والقصر فالارادة خصصته بالطول مثلاً وأما القدرة فهي تبرز الطول من العدم إلى الوجود والدليل على ثبوت الارادة لله تعالى هذه المخلوقات إذ لو لم يتصف بالارادة لما وجد شيء منها (ويستحيل عليه) تعالى ضد الارادة وهي (الكراهية) فيستحيل عليه تعالى أن يوجد شيئا من العالم مع كراهته له أى عدم ارادته لوجوده وهذه الصفة هي الثامنة من المستحيلات **﴿والتاسع﴾** من الواجبات (العلم) المتعلقة بتعلق انكشاف على وجه الاحاطة من غير سبق خفاء بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات فمعنى تعلق العلم بالواجبات أنه تعالى يعلم بعلمه أن ذاته موجودة قديمة وهكذا حتى انه يعلم بعلمه بعلمه ومعنى تعلق العلم بالجائزات أن الله تعالى يعلم الموجودات كلها والمعدومات كلها بعلمه تعالى ومعنى تعلق العلم بالمستحيل أنه تعالى يعلم بعلمه أن الشريك مستحيل عليه تعالى ويعلم أنه لو وجد لزم الفساد تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فيعلم سبحانه وتعالى جميع ما ذكر بعلم واحد قديم لا يتعدد بتعدد المعلومات ولا يتجدد بتجددها . والدليل على ذلك كله نحو قوله تعالى «أحاط بكل شيء علما» عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر الا في كتاب مبين» وقد أطبق المسلمون على أنه تعالى يعلم ديب الغلة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء ويدرك حركة الذر في جواهر الهواء ويعلم السر وأخفى ويطلع على هواجس الضمائر وحركات الخواطر وخفيات السرائر وان علمه محيط بجميع الأشياء جملة وتفصيلا كيف لا وهو خالقها قال تعالى «ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير» ودليل ثبوت العلم له تعالى هذه المخلوقات إذ لو لم يتصف به لما وجد شيء منها (ويستحيل عليه) تعالى ضد العلم وهو (الجهل) أى سواء كان بسيطا وهو عدم العلم بالشيء أو مركبا وهو اعتقاد الشيء**



على خلاف ما هو عليه ويستحيل عليه أيضا ما في معنى الجهل من الشك والظن والوهم وهذه الصفة هي التاسعة من المستحيلات ﴿والعاشر﴾ من الواجبات (الحياة) وهي صفة تصحح لمن قامت به أن يتصف بصفات الإدراك كالعلم والسمع والبصر بل ولا يصح الاتصاف بالقدرة والارادة وبقية الصفات الامع الاتصاف بالحياة فهي سابقة في التعقل بمعنى أنها تتعقل أولا ثم يتعقل الاتصاف بالصفات. وأما في الواقع ونفس الأمر فصفات الله تعالى كلها قديمة أزلية ليس فيها سابق ولا لاحق ولا متقدم ولا متأخر. والحياة ليست من صفات التأثير بمعنى أنها لا تتعلق بشيء على أن تؤثر فيه بل هي لا تتعلق بشيء أصلا. والدليل على ثبوت الحياة له تعالى هذه المخلوقات إذ لو لم يتصف بالحياة لما وجد شيء منها فاعلم بما تقرر أن وجود المخلوقات يدل على اتصاف الله تعالى بالقدرة والارادة والعلم والحياة إذ لو انتفى شيء منها لما وجد شيء من المخلوقات (ويستحيل عليه) تعالى (الموت) فهو حي قيوم لا تأخذه سنة ولا نوم ولا يعتريه فوت ولا يعارضه فناء ولا موت ليست حياته بروح وأنفاس وليس مشبها بشيء من الملك والجنة والناس ليس كمثل شيء وهو السميع البصير وهذه الصفة هي العاشرة من المستحيلات ﴿والحادى عشر﴾ من الواجبات (السمع) ومعناه صفة أزلية قائمة بذاته تعالى ينكشف بها جميع الموجودات فيسمع سبحانه السموات والمبصرات (ويستحيل عليه) تعالى ضده وهو (الصمم) وهذه الصفة هي الحادية عشرة من المستحيلات ﴿والثاني عشر﴾ من الواجبات (البصر) ومعناه صفة أزلية قائمة بذات مولانا ينكشف بها جميع الموجودات فيبصر المبصرات والسموعات (ويستحيل عليه) تعالى ضد البصر وهو (العمى) وهذه الصفة هي الثانية عشرة من المستحيلات فتحصل من هذا أن كلا من السمع والبصر صفة لله تعالى قديمة قائمة بذاته تعالى ينكشف بها كل الموجودات انكشافا غير الانكشاف الحاصل بالعلم ولا يقتضى نقصا في انكشاف العلم وان كنا لا ندرك الفرق بين انكشاف السمع والبصر ولا بينهما وبين العلم فالجاء الدليل على ثبوت السمع والبصر له تعالى وجب علينا أن نؤمن بثبوتهم له تعالى ونفى ضدهما عنه وان لم نعرف كيفية التعلق قال تعالى «ليس كمثل شيء» وهو السميع البصير «وقدم سبحانه وتعالى التنزيه فقال ليس كمثل شيء» ثلاثا يعتقد أحد من ثبوت السمع والبصر له تعالى تشبيهه بشيء من مخلوقاته فهو السميع البصير يسمع ويرى. لا يعزب عن سمعه ورؤيته مسموع وان خفى. ولا يغيب عن رؤيته وسمعه مرئى وان دق. ولا يحجب سمعه بعد ولا يدفع رؤيته ظلام. يرى من غير حذقة وأحضان ويسمع من غير أصمخة وآذان كما يعلم بغير قلب وجنان. ويبطش بغير جراحة ويخلق بغير آلة إذ لا تشبه صفاته صفات الخلق كالاتشبه ذاته ذات الخلق. والدليل على ثبوت السمع والبصر له تعالى قوله جل وعز «ان الله سميع بصير» ﴿الثالث عشر﴾ من الواجبات (الكلام) وهو صفة وجودية قائمة بذاته تعالى لا يشبه كلام الخلق. ليس بأصوات تحدث من بين أنسلا هواء واصطكاك اجرام. ولا بحروف تتقطع بطباق شفة أو تحرك لسان. فيجب الايمان بثبوت صفة الكلام له تعالى من غير تشبيه بكلام المحدثات. والدليل على ثبوت الكلام له تعالى قوله عز وجل «وكلم الله موسى تكليما» (ويستحيل عليه) تعالى ضد الكلام وهو (البكم) فيستحيل عليه تعالى البكم وما في معناه من الخرس وهذه الصفة هي الثالثة عشرة من المستحيلات \* واعلم أن القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام تسمى صفات المعاني كما مر التنبيه عليه \* ولما تم الكلام على صفات المعاني شرع يتكلم على الصفات المعنوية فقال ﴿والرابع عشر﴾ من الواجبات (كونه) تعالى قادرا ودليله هو دليل القدرة (ويستحيل عليه) تعالى ضده وهو (كونه عاجزا) وهذه الصفة هي الرابعة عشرة من المستحيلات ﴿والخامس عشر﴾ من الواجبات (كونه) تعالى (مريدا) ودليله هو دليل الارادة (ويستحيل عليه) تعالى ضده وهو (كونه) تعالى (مكرها) وهذه الصفة هي الخامسة عشرة من المستحيلات ﴿والسادس عشر﴾ من الواجبات (كونه) تعالى (علما) ودليله هو دليل العلم (ويستحيل عليه) تعالى ضده وهو (كونه) تعالى (جاهلا) وهذه الصفة هي السادسة عشرة من المستحيلات

﴿والسابع عشر﴾ من الواجبات (كونه) تعالى (حيا) ودليله هو دليل الحياة (ويستحيل عليه) تعالى ضده وهو (كونه) تعالى (ميتا) وهذه الصفة هي السابعة عشرة من المستحيلات ﴿والثامن عشر﴾ من الواجبات (كونه) تعالى (سميعا) ودليله هو دليل السمع (ويستحيل عليه) تعالى ضده وهو (كونه) تعالى (أصم) وهذه الصفة هي الثامنة عشرة من المستحيلات ﴿والتاسع عشر﴾ من الواجبات (كونه) تعالى (بصيرا) ودليله هو دليل البصر (ويستحيل عليه) تعالى ضده وهو (كونه) تعالى (أعمى) وهذه الصفة هي التاسعة عشرة من المستحيلات ﴿والعشرون﴾ من الواجبات (كونه) تعالى (متكلما) ودليله هو دليل الكلام (ويستحيل عليه) تعالى ضده وهو (كونه) تعالى (أبكم) وهذه الصفة هي العشرية لعشر من صفات المستحيلات \* واعلم أن هذه الصفات أعني كونه قادرا الخ تسمى صفات معنوية كما مر التنبيه عليه \* وإذا علمت ما تقرر (فهذه) أي الصفات الواجبات المذكورات مع ما قبل كل صفة منها من المستحيلات (أربعون) عقيدة (عشرون) صفة منها (واجبة) له تعالى (وعشرون) صفة منها (مستحيلة) عليه تعالى وهذه هي التي يجب معرفتها على كل مكلف بأدلتها على التفصيل بأن يعرف كل عقيدة من الوجود وما بعده من العقائد وأما غير هذه الأربعين عقيدة فلا يجب على المكلف الايمان به على التفصيل بل يجب على الاجمال وذلك بأن يعتقد أنه تعالى يجب له كل كمال ويستحيل عليه كل نقصان وان كالاته الواجبة له تعالى لانهاية لها كما أن النقصان المستحيل عليه كذلك وقد مر التنبيه على هذا في أول الفصل ﴿والواحد والاربعون﴾ أي ونعم الواحد والأربعين (الجائز في حقه تعالى) أي لذاته تعالى (وهو) أي الجائز (فعل كل ممكن أو تركه) والممكن هو ما عدا الله تعالى وصفاته وذلك كالسموات والارضين وما فيهما فان وجودها وعدمها على الله تعالى في حد سواء فلا يجب عليه سبحانه وتعالى فعل شيء من الممكنات ولا تركه سواء كان خيرا أو شرا كخلق الايمان في زيد والكفر في عمرو فخلق الله تعالى الايمان في زيد وعطاؤه الرزق والعلم مثلا فضل منه تعالى وأثبتته تعالى للطبيع كذلك وعقابه تعالى للعاصي عدل منه اذ لا تنفعه تعالى طاعة ولا تضره معصية لأنه تعالى هو النافع الضار بل الطاعة علامة للآثابة والمعصية علامة للعقاب. ودليل كون فعل الممكنات أو تركها جائزا في حقه تعالى أنه لو وجب عليه فعل شيء منها عقلا لا تقلب الممكن واجبا ولو امتنع عليه تعالى فعل شيء منها عقلا لا تقلب الممكن مستحيلا وانقلاب الممكن واجبا أو مستحيلا يلزمه قلب الحقائق وهو مستحيل (ويجب عليه) أي المكلف (أن يعرف) أي معرفته (أدلة العقائد المذكورة ولو) كان الدليل المستدل به (اجمالا) وهو المعجوز عن تفسيره ورد شبهه وذلك (كان يستدل) المكلف (على كل صفة) من صفاته تعالى (بوجود هذه المخلوقات كخلق الارض والسموات) ولم يعرف جهة الدلالة هل هي حدوث هذه المخلوقات أو امكانها أو عرفها ولم يقدر على فك الشبه فهذا هو الدليل الاجمالي الواجب معرفته عينا وأما اذا عرف جهة الدلالة وقدر على فك الشبه فهو دليل تفصيلي وهو الذي معرفته فرض كفاية وقد ذكرت عند كل صفة دليلها بالاختصار على الوجه المطلوب فارجع اليه إن شئت \* واعلم أنه يقوم مقام معرفته العقائد بالدليل معرفته بالكشف والله ولي التوفيق \* ولما فرغ من القسم الاول من مباحث هذا الفن الذي هو الالهيات المبحوث فيها عما يتعلق بالاله جل وعلا أخذ يتكلم على القسم الثاني الذي هو النبويات المبحوث فيها عما يتعلق بالانبياء عليهم الصلاة والسلام فقال: (ويجب) شرعا (عليه) أي المكلف (أيضا) أي كما أنه يجب عليه أن يعرف ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل وما يجوز كذلك يجب عليه (أن يعرف ما يجب) أي جميع ما يجب اما على سبيل التفصيل وهو الارادة الآتية واما على سبيل الاجمال وهو اعتقاد أن الانبياء عليهم الصلاة والسلام يجب لهم كل كمال بشري (في حق) أي لذات (الرسول عليهم الصلاة والسلام) يجب على المكلف أيضا أن يعرف (ما يستحيل) أي جميع ما يستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام اما على سبيل التفصيل وهو الارادة الآتية واما على سبيل الاجمال وهو أن يعتقد أنه يستحيل عليهم صلي







فيعسى فنوح ثم آدم صالح \* وذى الكفل هود ثم ادريس ذى الزهد  
واسحاق اسماعيل يعقوب يوسف \* وهارون داود سليمان ذى الرشد  
كذا ذكر يا ثم يحيى ويونس \* شعيب والياس كذا اليسع ذى الرشد  
وأيوب مع لوط عليهم جميعهم \* صلاة وتسليم من الواحد الفرد  
فتوحا وإخلاصا وعيشا منعا \* وهونا وتوفيقا أنال به قصدى  
وان تحسن العقبي مع اللطف فى القضا \* وتمنحنا عمرا طويلا مع السعد  
(وأما غيرهم) أى غير الرسل المذكورين فى القرآن (ف) لا يجب على المكلف المعرفة بهم تفصيلا لأنهم لا يعلم عددهم  
بالتفصيل الا الله تعالى . قال جل وعلا «منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك» لكن (يجب عليه) أى  
المكلف (أن يعرفهم إجمالا) بأن يعتقد ان الله تعالى رسلا وأنبياء متصفين بالصدق والأمانة والتبليغ والفطنة  
بالغين فى الكثرة لا يعلم عددهم الا الله تعالى (ويجب عليه) أى المكلف (أيضا) أى كما يجب عليه معرفة ما ذكر  
يجب عليه (أن يعتقد) اعتقادا جازما لا ترد فيه (ان الله سبحانه وتعالى بعث) أى أرسل (النبي) صلى الله عليه وسلم  
(الأحى) نسبة الى الأم وهو من لا يكتب ولا يقرأ المكتوب على أصل ولادة أمه أو مثلها اذ الغالب فى النساء عدم  
الكتابة وهذا وصف مدح فى حقه عليه السلام ومن أكبر معجزاته الدالة على صدقه ووصف ذم فى حق غيره  
وانما نسب عليه السلام الى ذلك لأن النبي لو كان يكتب ويقرأ لتوهم أن علمه حصل له من المطالعة فى كتب  
المقدمين وقيل نسبة لبلده مكة اذ من أسائها أم القرى قال تعالى «لتنذر أم القرى ومن حولها» (العربى) أى  
المنسوب للعرب (القرشى) أى المنسوب لقريش جده عليه السلام التاسع المعروف بفهر (الهاشمى) أى المنسوب لهاشم  
جده عليه السلام الثانى فانه صلى الله عليه وسلم ابن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم ولا يخفى ما فى تقديم العربى  
على القرشى وهو على الهاشمى من حسن الترتيب (سيدنا) بالنصب عطف بيان من النبي (محمد) عليه السلام  
برسالته تعالى وهو متعلق ببعث (الى كافة الخلق) أى جميعهم وانما أبدل منه قوله (العرب) وما بعده زيادة  
فى التأكيد والتنصيص بعموم بعثته اذ الخلق يشمل جميع ما ذكره وللا رد على بعض من أنكر عموم بعثته لجميع  
ما ذكره اذ اعامت ذلك فقوله (والعجم) أى به رادا لقول العيسوية القائلين بأنه عليه السلام أرسل الى العرب  
خاصة مستدلين بقوله تعالى «لتنذر أم القرى ومن حولها» وقولهم هذا مردود بالحديث الآتى «بعثت الى الناس كافة»  
والآيات الآتية . ومنها وما أرسلناك الا كافة للناس . وقوله (والملائكة) أى به للرد أيضا على القول الضعيف القائل  
بأنه عليه السلام لم يبعث اليهم وقدره ابن حجر رحمه الله تعالى كغيره فى الفتاوى الحديثية بما يمنعنا الاختصار من  
سوقه فانظرها ان شئت \* ثم اعلم ان بعثته عليه السلام اليهم بعث تشرىف على ما قاله الرملى رحمه الله تعالى وبعث  
تكليف وان كنا نجعل عين ما كلفوا به على ما قاله ابن حجر رحمه الله تعالى والخلاف انما هو لغير معرفة الله تعالى  
أما هى فانها جبلية لهم فليس فيهم من يجهل صفاته تعالى كما تقدم وقوله (والانس والجن) اشارة الى زيادة التأكيد  
فى عموم بعثته عليه السلام اذ الخلق شامل للعرب والعجم والانس والجن وغيرهم كما تقدم وكذا يقال فى قوله (والجمادات)  
أى والحيوانات بأن ركب الله تعالى فيها ادراكات عقلية فأمنت به عليه السلام فصارت آمنة مما كان يعتريها  
فى الأمم السابقة من المسخ والحسف وصارت الحجارة آمنة أيضا من جعلها من الحجارة التى يعذب بها أهل  
النار واستدل البارزى رحمه الله تعالى لذلك بشهادة الضب بالرسالة وشهادة الشجر له والحجر له \* واعلم أنه  
لامانع من تركيب ادراكات عقلية فى غير أنواع العقلاء الثلاثة لتؤمن وتخضع له كما ركب فى جبل أحد ذلك حين صعد  
عليه السلام وأبو بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فتحرك فضر به عليه السلام برجله وقال: «أثبت أحد فاما عليك نبى  
وصديق وشهيدان» أفاده العلامة الشرفاوى رحمه الله تعالى فى حاشيته على الهدى \* والحاصل ان التحقيق انه  
عليه السلام مرسل لجميع الخلق ومنهم الحور العين والولدان والأنبياء والأمم السابقة باعتبار عالم الأرواح فان روحه

(قوله ولا يخفى ما فى تقديم العربى على القرشى وهو على الهاشمى من حسن الترتيب) لان ذكر الخاص بعد العام لفائدة بخلاف عكسه فانه لا فائدة له ولذلك يقولون عالم نحرير ولا يقولون نحرير عالم اه

عليه السلام خلقت قبل الأرواح وأرسلها الله لهم فبلغت الجميع والأنبياء نوابه فى عالم الأجسام فهو عليه السلام  
مرسل لجميع الناس من لدن آدم الى يوم القيامة حتى الى نفسه لدخول الجميع تحت قوله تعالى «وما أرسلناك الا كافة للناس» وقوله تعالى «وما أرسلناك الا رحمة للعالمين» وقوله تعالى «يا أيها الناس انى رسول الله اليكم جميعا»  
وقوله عليه السلام «بعثت الى الناس كافة» فمن نفى عموم بعثته عليه السلام فقد كفر ولا يرد على عموم رسالته عليه السلام  
عموم رسالة نوح عليه الصلاة والسلام بعد الطوفان لأنه أمر اتفاق عارض لانحصار الباقيين فيمن كان معه  
فى السفينة فلم يسلم من الهلاك الا من كان معه فيها . وأيضاً لم يرسل الى الجن والملائكة فانه لم يرسل اليهم الا نبينا  
عليه السلام \* وأما تسخير الجن لسليمان عليه الصلاة والسلام فتسخير سلطنة وملك لا تسخير نبوة \* واذا أردت بسط  
الكلام فى هذا المقام فانظر الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمى رحمه الله تعالى العلام (و) يجب على المكلف  
أيضا أن يعتقد (أن) النبي عليه السلام خاتم الأنبياء والمرسلين فلا نبى بعده يتبدأ رسالته \* ويلزم من ذلك أن  
شرعه عليه السلام لا ينسخ بشرع غيره لا كلا ولا بعضا الى انقضاء الزمان \* وأما سيدنا عيسى عليه الصلاة  
والسلام بعد نزوله الى الأرض فى آخر الزمان فانه يحكم بشرع نبينا لا بشرع من عنده \* فقل يأخذه  
من القرآن والحديث . وقيل يذهب الى قبر نبينا الشريف عليه السلام فيتعلم منه وأن (شريعته) بمعنى شرعه  
عليه السلام (نسخت الشرائع) أى جميعها (المتقدمة) قبله عليه السلام قال تعالى «ومن يتبع غير الاسلام  
دينا» الآية والأحاديث فى ذلك كثيرة بلغت حجتها مبلغ التواتر فنسخ شرعه عليه السلام لشرع غيره واقع سمعا  
باجماع المسلمين \* واعلم أنه ينسخ بعض شرعه عليه السلام ببعضه الآخر \* انظر كتب العقائد ومنها رسالة  
الوالد رحمه الله تعالى الواحد (و) يجب على المكلف أيضا أن يعتقد (أن الله تعالى فضله) عليه السلام (على  
سائر) أى جميع (المخلوقات) على العموم الشامل للعلوية والسفلية من البشر والجن والملاك فى الدنيا والآخرة  
فى سائر خصال الخير والكمال وأفضليته عليه السلام على جميع المخلوقات مما أجمع عليه المسلمون حتى المعتزلة فهو  
مستثنى من الخلاف فى التفضيل بين الملائكة والبشر فيجب اعتقاد ذلك لكن مع عدم ملاحظة تنقيص غيره  
من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وكذا يقال فى كل مفاضلة وقعت بين الرسل والأنبياء والملائكة أو الصحابة ويليهِ  
عليه السلام فى الأفضلية بقية أولى العزم . وهم سيدنا ابراهيم فسيدنا موسى فسيدنا عيسى فسيدنا نوح عليهم الصلاة  
والسلام \* وقد نظم بعضهم أولى العزم فى بيت فقال رحمه الله تعالى وقلت دخولا عليه:

لقد جاء تفضيل خمسة أنبيا \* وترتيبهم فضلا بيت منظم

محمد ابراهيم موسى كليمة \* فعيسى فنوح هم أولو العزم فاعلم

وهم فى الأفضلية على هذا الترتيب ويلي أولى العزم فى الأفضلية بقية الرسل ثم بقية الأنبياء مع تفاوت مراتبهم عند الله  
تعالى ثم رؤساء الملائكة وهم جبريل فيكائيل فاسرافيل فعزرائيل عليهم الصلاة والسلام ثم عوام البشر وهم  
أولياؤهم غير الأنبياء كأبي بكر وعمر رضى الله عنهم وليس المراد بعموم البشر ما يشمل الفساق فان الملائكة أفضل  
منهم على الصحيح ثم يلى عوام البشر فى الأفضلية عوام الملائكة كحاملة العرش والكروبيين وهم متفاضلون  
عند الله تعالى فيما بينهم فيمتنع المجوم فيما لم يرد فيه توقيف وهذه الطريقة فى التفضيل هى الراجحة \* ثم اعلم أن  
أصحاب سيدنا محمد عليه السلام أفضل القرون وأفضلهم من تولى الخلافة العظمى وهى النيابة عن النبي عليه السلام  
فى عموم مصالح المسلمين والنفر الذى وليها الخلفاء الأربعة وشأنهم فى ترتيبهم فى الفضل على حسب ترتيبهم  
فى الخلافة فأفضلهم سيدنا أبو بكر الصديق فسيدنا عمر فسيدنا عثمان فسيدنا علي رضوان الله تعالى عليهم أجمعين  
ثم يليهم الستة الباقيون الذين هم تمام العشرة المبشرين بالجنة ولم يرد نص بتفاوت بعض هؤلاء الستة الباقيين على  
بعض فى الأفضلية ثم يليهم أهل بدر ثم أهل أحد ثم أهل بيعة الرضوان ثم بقية الصحابة رضوان الله تعالى عليهم  
أجمعين ثم يليهم التابعون ثم يليهم أتباع التابعين انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (و) يجب على المكلف أيضا







تعالى ثم قال المصنف رحمه الله تعالى (وكذلك) أى كما يجب على المكلف معرفة نسبه عليه السلام كذلك (يجب عليه أن يعرف أولاده عليه السلام) أى عدتهم وترتيبهم فى الولادة لأنه ينبغي للشخص أن يعرف سادته وهم سادات الأمة ولأنه يجب على المكلف معرفة جميع الأحوال المتعلقة به عليه السلام وهم منها كما تقدم (وهم) أى أولاده عليه السلام (سبعة ثلاثة ذكور وأربع أنثى وترتيبهم فى الولادة : القاسم) رضى الله عنه وقوله (وهو أول أولاده) لاحاجة إليه لأنه قد علم من قوله وترتيبهم ولكون القاسم أول أولاده كنى عليه السلام به فكان عليه السلام مشتهرا بأبى القاسم (ثم زينب) رضى الله عنها وكان عليه السلام يحبها كثيرا وكانت زوجة أبى العاص بن الربيع رضى الله عنه وهو ابن خالتها هالة بنت خويلد رضى الله عنها أخت خديجة بنت خويلد رضى الله عنها ومناقب زينب رضى الله عنها شهيرة فى السير وغيرها ومنه شرح الحمزية لابن حجر رحمه الله تعالى (ثم رقية) رضى الله عنها كانت ذات جمال بارع وكذا عثمان بن عفان زوجها رضى الله عنه ومن ثم كان النساء يعنينها بقولهن :

(قوله وهو ابن خالتها هالة بنت خويلد رضى الله عنها) هى صحابية وليس لخديجة رضى الله عنها أخت اسمها هالة سواها وقد ذكرت فى الصحيحين فى حديث عائشة رضى الله عنها قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى فى الإصابة بمعرفة الصحابة وابن الأثير فى أسد الغابة فى معرفة الصحابة اه مؤلفه

أحسن شئ قد يرى انسان \* رقية وبعلا عثمان

كما تقدم فى ترجمة عثمان رضى الله عنه وفضلها مشهور فى السيرة وغيرها (ثم فاطمة) رضى الله عنها روى مرفوعا أنها سميت فاطمة لأن الله قد فطمها وذر يتها عن النار يوم القيامة وروى مرفوعا أيضا لأن الله فطمها ومحبيها عن النار وإلى هذا المعنى أشار بعضهم فقال :

قد فطمت ونسلها ومن أحب \* جميعهم من العذاب واللب

وفضائلها رضى الله عنها كثيرة شهيرة أفردت بالتأليف نفعا الله تعالى بها بجاء والدها عليه السلام آمين \* (ثم أم كلثوم) رضى الله عنها وأما تعرف بهذه الكنية فلا يعرف لها اسم وكانت زوجة عثمان بن عفان رضى الله عنه زوجه النبي عليه السلام إياها بعد وفاة زوجته رقية رضى الله عنها بوحي من الله تعالى وتوفيت عنده سنة تسع من الهجرة فلما توفيت قال عليه السلام لو كان عندي غيرها لزوجتكها ولا يعرف أحد تزوج ابنتي نبي غيره رضى الله عنه فلذا سمي ذا النورين كما تقدم ومناقب أم كلثوم مشهورة رضى الله عنها (ثم عبد الله) رضى الله عنه (وهو الملقب بالطاهر والطيب) على الأصح فهما لقبان لعبد الله لاسما شخصين مغايرين كما قيل (وكلهم) أى الستة المتقدم ذكرهم (من سيدتنا خديجة) بنت خويلد رضى الله عنها وهى أول امرأة تزوج بها رسول الله عليه السلام ولم يتزوج غيرها حتى ماتت أكراما لها وهى أول من آمن به صلى الله عليه وسلم من الناس على الإطلاق فقد أجابته عليه السلام للإيمان به طوعا ولم تحوج لمنازعة بل أزال عنه كل نصب وأنسته من كل وحشة وهو نت عليه كل عسير ولم يكن على وجه الأرض فى أول يوم بعث صلى الله عليه وسلم بيت إسلام الا يتها وهى فضيلة ما شاركتها فيها غيرها ومناقبها (رضى الله عنها) مشهورة وفى كتب السير وغيرها مسطورة وقد لخصت نبذة منها فى شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (والسابع) من أولاده عليه السلام (إبراهيم) رضى الله عنه روى كما فى البخارى رحمه الله تعالى أنه عليه السلام قال ليلة ولادته «ولدى الليلة غلام سميت به باسم أبى إبراهيم» الحديث (وهو من مارية القبطية) التى أهداها المقوقس القبطى له صلى الله عليه وسلم وكان عليه الصلاة والسلام معجبا بها لأنها كانت بيضاء جميلة ومناقبها رضى الله عنها فى السير وغيرها ومنه شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى وقد نظمت ذلك وبنيت أنهم كلهم توفوا فى حياته صلى الله عليه وسلم الفاطمة رضى الله عنها فانها توفيت بعده فقلت :

أبناء طه سبعة هم قاسم \* مع زينب ورقية مع فاطمه  
مع أم كلثوم فعبد الله ا \* راهيم والترتيب ذا كن لازمه  
وخديجة أم الجميع سوى الأخيه \* رفنجل مارية الجمال الباسمه  
وجميعهم نقلا إلى دار البقا \* من قبله الا البتول الفاطمه

فبهم ووالدهم إلهى حفنا \* وأمنن بغفران وحسن الخاتمه

\* ولما كان من الواجب على المكلف أن يعرف جميع الأحوال المتعلقة به صلى الله عليه وسلم وزوجاته صلى الله عليه وسلم منها كما تقدم ذكرهن المصنف رحمه الله تعالى مترجما لهن بفائدة ليعرفن اعتناء بشأنهن فقال (فائدة) أى فى ذكر زوجاته صلى الله عليه وسلم الواجب معرفتهن (زوجاته عليه السلام) اختلف فى عدتهن والمتفق عليه منهن كفى المواهب احدى عشرة زوجة مات منهن فى حياته صلى الله عليه وسلم ثنتان وهما خديجة بنت خويلد رضى الله عنها وزينب أم المساكين بنت خزيمة رضى الله عنها (واللاتى توفى) صلى الله عليه وسلم (عنهن) رضوان الله عليهن (تسع : الأولى) منهن المحبوبة المحظية المبرأة الصديقة سيدتنا (عائشة) بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنهما . وسميت بذلك إشارة الى دوام معيشتها وحياتها فلا موت صغيرة وعقد صلى الله عليه وسلم عليها بمكة وهى بنت ست سنين وقيل سبع بعد وفاة خديجة رضى الله عنها ودخل بها وهى بنت تسع سنين فى المدينة ولم يتزوج صلى الله عليه وسلم بكرة غيرها فكانت أحب نسائه إليه صلى الله عليه وسلم فكان يحبها حبا كثيرا وكانت أعلم زوجاته عليه السلام وهى التى برأها الله تعالى فى كتابه العزيز بقوله تعالى «ان الذين جاءوا بالافك عصبه منكم» العشر آيات الى قوله تعالى «أولئك مبرأون مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم» فيجب تبرئتها مما رواه به المنافقون من الافك فمن جحد براءتها أو شك فيها كفر والعياذ بالله تعالى ومناقبها رضى الله عنها كثيرة يمنعنا من سوقها الاختصار وقد لخصتها فى شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى رحمة الأبرار (والثانية) من زوجاته عليه السلام سيدتنا (حفصة) بنت سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنهما تزوجها صلى الله عليه وسلم فى شعبان على رأس ثلاثين شهرا من الهجرة على الأشهر وكانت صوامة قوامة ومناقبها مشهورة رضى الله عنها وعن أبيها (والثالثة) من زوجاته عليه السلام سيدتنا (سودة) بنت زمعة رضى الله عنها تزوجها صلى الله عليه وسلم فى السنة العاشرة من النبوة فى الشهر الذى توفيت فيه خديجة رضى الله عنها ودخل بها فى الحال بمكة وأما عائشة رضى الله عنها فعقد عليها بمكة ودخل بها فى المدينة كما تقدم ومناقب سودة رضى الله عنها مشهورة وقد لخصتها فى شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (والرابعة) من زوجاته صلى الله عليه وسلم سيدتنا (صفية) بنت حيى بن أخطب النضرية الاسرائيلية الهاشمية فهى رضى الله عنها من نسل هارون بن عمران عليه الصلاة والسلام كان أبوها سيد بنى النضير فقتل على اليهودية مع بنى قريظة اصطفاه صلى الله عليه وسلم لنفسه من سبى خيبر فأعتقها وتزوجها وجعل عتقها صداقها وكانت جميلة لم تبلغ سبع عشرة سنة ومناقبها مشهورة (والخامسة) من زوجاته صلى الله عليه وسلم سيدتنا (ميمونة) بنت الحارث رضى الله عنها تزوجها عليه السلام فى هلال ذى القعدة سنة سبع بعد غزوة خيبر عند رجوعه من عمرة القضاء بسرف وهو مكانها المعروف الذى توفيت فيه وكان اسمها برة فسماها ميمونة خشية أن يقال خرج من عنده برة وهى آخر من تزوج بها صلى الله عليه وسلم وآخر من توفى من أزواجه وقال ابن شهاب هى التى وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ولها مناقب شهيرة لخصت منها فى شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (والسادسة) من زوجاته عليه السلام سيدتنا (رملة) رضى الله عنها وكنيتها المشهورة بها أم حبيبة بنت أبى سفيان والد سيدنا معاوية رضى الله عنهم أجمعين وتزوجها صلى الله عليه وسلم سنة ست على خلاف فى ذلك ومناقبها شهيرة فى السير وغيرها ومنه شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى فقد لخصتها فيه (والسابعة) من زوجاته صلى الله عليه وسلم سيدتنا (هند) بنت أبي أمية بن المغيرة الخزومية رضى الله عنها تزوجها صلى الله عليه وسلم فى آخر شوال سنة أربع من الهجرة ومناقبها رضى الله عنها مشهورة (والثامنة) من زوجاته صلى الله عليه وسلم سيدتنا (زينب) رضى الله عنها بنت جحش وأمها أميمة عمتها صلى الله عليه وسلم وكان اسمها برة فسماها صلى الله عليه وسلم زينب لما تقدم من أنه خشى أن يقال خرج من عنده برة وكانت قبله عند مولاه زيد بن حارثة فطلقها فلما حلت زوجه الله تعالى إياها سنة



أربع على أحد الأقوال بقوله تعالى « فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها » وكانت تفخر على نساءه صلى الله عليه وسلم وتقول ان آباء كن أنكحوا كن وان الله تعالى أنكحني إياه من فوق سبع سموات ومناقبها مشهورة وقد لخصتها في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى ( والتاسعة ) من زوجاته صلى الله عليه وسلم سيدتنا ( جويرة ) بنت الحارث رضي الله عنها وقعت يوم المريسيع في سهم ثابت بن قيس بن شماس فكاتبها على تسع أواق من الذهب فأداها عنها صلى الله عليه وسلم وتزوجها وكانت اسمها برة فسماها عليها السلام جويرة لما تقدم وكانت ذات جمال وقد انتخب من مناقبها في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى « تنبيه » لم براع المصنف رحمه الله تعالى ترتيب زوجاته عليها السلام ورضي عنهن من حيث التقديم في التزويج برسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه صلى الله عليه وسلم كعلم بامر زواج عائشة وسودة بعد خديجة قبل الهجرة ثم بعدهما حفصة ثم هند ثم زينب ثم جويرة ثم ملة ثم صفية ثم ميمونة رضوان الله تعالى عليهن أجمعين إشارة إلى أن الواجب معرفة أسماهن مطلقا رتب أم ترتب وإشارة إلى أنه لا ترتيب في الفضل بينهن لانهن متفاضلات عند الله تعالى نعم عائشة رضي الله عنها أفضلهن بعد خديجة رضي الله عنها ولهذا قدما . قال الوالد رحمه الله تعالى في رسالته واختلف العلماء رحمهم الله تعالى في أفضل زوجاته عليها السلام بل في أفضل النساء مطلقا سواء كن زوجاته صلى الله عليه وسلم أولا والأقرب عند كثير من العلماء رحمهم الله تعالى أن أفضل النساء مريم فاطمة خديجة عائشة فآسية امرأة فرعون رضي الله عنهن أجمعين وقد أودعت في شرح الرسالة المذكورة ههنا كلاما نفيسا فانظره ان شئت (وهن) أي جميع زوجاته عليها السلام اللاتي ذكرهن وغيرهن ( أمهات المؤمنين ) في الاحترام والتعظيم وحرمة التزوج لافي جواز الخلوة بهن وتحريم بناتهن وجواز النظر اليهن بغير شهوة وعدم نقض الوضوء رضي الله عنهن أجمعين وقد نقلت هنا في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى نقلا حسنا فانظره ان شئت وبالله التوفيق « خاتمة » نسأل الله تعالى حسن الختام يجمع معاني هذه العقائد الايمانية التي تقدم ذكرها الشاملة للالهيات والنبويات والسمعيات قولنا لا إله الا الله سيدنا محمد رسول الله عليه السلام كما بينه علماء الكلام ومنهم الوالد في رسالته رحمه ذوالجلال والاكرام والله سبحانه وتعالى أعلم به ولما أنهى الكلام على أصول الدين أخذ يتكلم على نبذة من أصول الفقه التي عليها مداره وبها تكشف أسرارها فقال :

﴿ فصل ﴾ في بعض ما يلزم المكلف فعله من أداء الواجبات وترك المحرمات ( يجب على كل مكلف ) ذكر اكان أو أثنى إنسيا أو جنيا ( أداء جميع ما أوجبه الله ) سبحانه وتعالى ( عليه ) كالصلاة والزكاة والصوم والحج ورد المظالم لكن لا يجب الاداء في بعضها فور افهمو موسع ان لم يضق الوقت في نحو الصلاة والافهم مضيق . وبيان ذلك أن الصلاة مثلا لا يجب فعلها بأول الوقت على الفور بل يجوز تأخيرها الى أن يبقى من الوقت ما يسعها لكن ان لم يفعلها في أول وقتها يجب عليه العزم على فعلها قبل خروج الوقت فيجب عليه بدخول الوقت أحد أمرين اما الفعل أو العزم عليه في الوقت فان لم يفعل ولم يعزم أثم فاذعزم على الفعل فيه ولم يفعل ومات مع اتساع الوقت لا يموت عاصيا لان لها وقتا محددا بحيث لو أخرجه عنه لآثم بهذا فافترق الحج فانه لو أخرجه شخص مع الاستطاعة ثم مات يموت عاصيا لان وقته العمر وقد أخرجه عنه وهذا العزم المذكور يقال له العزم الخاص وأما العزم العام فهو أن يعزم الشخص عند بلوغه على فعل الواجبات وترك المحرمات وسيأتي ان شاء الله تعالى في كلامه ( ويجب عليه ) أي كل مكلف أيضا ( أن يؤديه ) أي يأتي بما أوجبه الله تعالى ( على ما ) أي الوجه الذي ( أمره الله ) تعالى ( به من الاتيان بأركانه وشروطه ) من ( تجنب مبطلاته ) أي بأن لا يفقد شرط من شروطه كالطهر للصلاة ( والا ) أي وان لم يؤدي ما أمره الله به مع استحكال أركانه وشروطه واجتناب مبطلاته بأن أداها غير مستكمل لأركانه وشروطه وغير محتجب لمبطلاته ( كان ) أي المؤدى ( باطلا ) لاخلاله بركن من أركانه أو شرط من شروطه وعدم التحرز عن مبطلاته ( ويجب عليه ) أي كل مكلف أيضا ( حين تكليفه ) أي بلوغه ( العزم )

أي القصد والتصميم العام ( الجازم ) الذي لا ترد فيه ( على فعل كل واجب قدر ) هو ( عليه ) يجب عليه أيضا العزم الجازم ( على ترك كل محرم ) عليه فان لم يعزم على ذلك عصي ويصح تداركه لمن فاته ذلك كثير من الناس وهذا هو العزم العام الذي أشرنا اليه وأما قيد العزم على فعل الواجب بالمقدور عليه ولم يقيد العزم على ترك المحرم به إشارة إلى أن الأمر بفعل الطاعات يمثل بقدر الاستطاعة وجوب في الواجب وندب في المندوب وذلك كما اذا عجز عن ركن أو شرط لنحو وضوء أو صلاة أو قدر على غسل أو مسح بعض أعضاء الوضوء أو التيمم أو ستر بعض العورة أو على بعض الفطرة أو بعض الفاتحة أو إزالة بعض المنكر فانه يأتي بالممكن وتصح عبادته مع وجوب القضاء تارة وعدمه أخرى كما هو مقرر في محله فتقييد المصنف العزم على فعل الواجب بالمقدور عليه مأخوذ من قوله تعالى « فاتقوا الله ما استطعتم » وأما قوله تعالى « اتقوا الله حق تقاته » فمنسوخ بالآية الأولى كافي الجلالين وقيل غير ذلك . وقوله عليه السلام « وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وإشارة إلى أن النهي عن ارتكاب المحرمات يمثل بترك جميع المنهيات دائما على كل تقدير مادام منها عينا حتما في الحرام وندبا في المكروه حتى يوجد ما يبيحه كأكل الميتة للأضطرار أو شرب الخمر لاساغة اللقمة أولا كراه والتلفظ بكلمة الكفر لا كراه فيباح لعدم النهي عن هذه حينئذ فعدم تقييد المصنف ترك المحرم بالمقدور عليه مأخوذ من قوله تعالى « ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن » الآية . وقوله عليه السلام « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه » والله ولي التوفيق . ولما أنهى الكلام على ما يلزم المكلف فعله من أداء الواجبات وترك المحرمات شرع يتكلم على معنى الدين فقال :

﴿ فصل ﴾ في بيان مبنى الدين المشتمل على نبذة من أصول الفقه وفي بيان أموره ( الدين ) يطلق لغة على عدة معان منها الطاعة والعبادة والجزاء والحساب وشرا ( ما شرعه ) أي دينه ( الله ) سبحانه وتعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ( لنا ) معاشر المكلفين ( من الأحكام ) وسمى ديننا لتنادين له وننقادو يسمى أيضا ملة من حيث أن الملك عليه على الرسول وهو عليه علينا ويسمى شرعا وشريعة من حيث إن الله شرعه لنا أي دينه لنا على لسان النبي عليه السلام فالله هو الشارع حقيقة والنبي شارع مجازا والمراد من الأحكام هنا النسب التامة كثبوت الوجوب للنية في الوضوء في قولنا النية في الوضوء واجبة وثبوت الندب للوتر في قولنا الوتر مندوب وهكذا . ثم إن الأحكام جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف ( وهي ) تنقسم باعتبار ما ذكره تبعاً لغيره كالوريات والسبعة أقسام والمشهور أن جميع الأحكام خمسة وان الصحة والفساد من خطاب الوضع وتوضيح ذلك مع توجيه كلامه مذکور في كتب أصول الفقه وغيرها كشروح زبد بن رسلان يمنعنا من إيراده الاختصار اذا علمت ذلك فالأول ( الواجب ) وهو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه ان لم يعف الله عنه ويرادفه الفرض الا في الحج كما يأتي في بابيه والختم والمكتوب واللازم ( والثاني الحرام ) وهو ما يثاب تاركه أي اذا تركه امتثالا ويأثم فاعله اذا قدم عليه عالما بتحريمه ويسمى محرما ومحظورا وذنباً ومعصية ومنزجورا عنه ومتوعدا عليه من الشارع ( والثالث السنة ) وهي ما يثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها ويرادفها المندوب والمسنون والمشرع والنافلة والمستحب والتطوع والمرغب فيه والحسن خلافاً للقاضي حسين ومن تبعه ( والرابع المكروه ) وهو ما يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله ( والخامس المباح ) ويسمى حلالا ومطلقا وجائزا وهو ما استوى فعله وتركه بأن أذن الشارع في فعله وتركه على السواء من غير ترجيح . أحدهما على الآخر باقتضاء مدح أو ذم في الشرع فلا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب لكن قد يصير طاعة بالنية فالمكلف اذا نوى بفعل المباح التقوى على طاعة الله تعالى يثاب عليه وذلك كأن نوى بأكله المباح التقوى على العبادة أو بنومه استيقاظه لأجل النشاط وكا يثاب على المباح اذا فعله بقصد التقوى على العبادة كذلك يأثم به اذا فعله بالتقوى على المعصية . ولما فرغ من الأحكام التكليفية شرع في الأحكام الوضعية مقتصر منها على الصحيح والباطل فقال السادس والسابع ( الباطل والصحيح ) والمراد بالصحيح في العبادات موافق شرع الله في وقوعه



بأن وافق أمر الله تعالى باستجماع ما يعتبر فيه شرعا من أركان وشروط وبالباطل ويرادفه الفاسد عندنا ما لم يوافق أمر الشرع بأن فقد بعض معتبراته من شروط وأركان . ثم شرع المصنف رحمه الله تعالى في ذكر علامة وجود الدين فقال (وأمر الدين) أي علامات وجوده (أربعة) كقوله النووي رحمه الله تعالى (أحدها الصدق بالقصد) أي مع القصد (ومعناه العبادة) أي أدائها (بالنية) فجميع العبادات لتخلص فاعلها من عبادة التكليف بأن تقع صحيحة مجزئة مثابا عليها إلا مع النية فمن ترك النية في عمل من الأعمال لم يصح ذلك العمل لقوله عليه السلام «إنما الأعمال بالنيات» وأشار بقوله (والاخلاص) أي مع الاخلاص إلى أنه لا بد في حصول الثواب على العبادة من إخلاص نية فاعلها لله تعالى بأن لم يشرك فيها غيره ولم يراء بها . قال تعالى «فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا» وقد عرفوا الاخلاص بتعاريف كثيرة ترجع إلى أنه تصفية القلب عن ملاحظة الخلق جعلنا الله تعالى من العباد المخلصين بمنه وكرمه آمين وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام عليه في الخاتمة . واعلم أن العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا في العامل إذا شرك في عمله بين أمر ديني ودنيوي فاختار الغز بن عبد السلام وجماعة أنه لأجره مطلقا . واختار الغزالي وهو الأوجه أنه باعتبار الباعث فإن كان الأغلب الديني فله أجر بقدره أو الدنيوي فلا أجر له وإن تساوى ساقط وهذا ما اختاره الشهاب الرملي رحمه الله تعالى في شرح الزبد وكلام ابن حجر رحمه الله تعالى في حاشية الإيضاح يميل إلى حصول الثواب بقدر القصد مطلقا عملا بعموم قوله تعالى «فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره» . وثانيها أي نائي أمور الدين (صحة العقد ومعناه) جزم المكلف بعقائد أهل السنة والجماعة فمن ذلك كالتقدم أن يعتقد على سبيل التفصيل أن الله تعالى متصف بالعشرين صفة الواجبة له تعالى منزعه عن أضدادها ومن الأولى كالتقدم (أن يعتقد أن الله) تعالى (واحد) لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله (و) أن يعتقد على سبيل الاجمال (أنه) تعالى (متصف) أزلا وأبدا (بكل كمال) من عدل وصدق وإنجاز وعد ونحوها من سائر الكمالات التي تليق به تعالى وأن يعتقد أنه تعالى (منزه عن كل نقصان) من ظلم وكذب وخلف وعد وبخل ونحوها من سائر النقائص التي لا تليق به تعالى وأن يعتقد أيضا إن كماله تعالى لا نهاية لها كما أن النقائص المستحيلة عليه كذلك كالتقدم والله ولي التوفيق (وثالثها) أي ثالث أمور الدين (الوفاء بالعهد) أي الإيفاء بما أزم الله تعالى به عباده من الطاعات ليرتب عليه فضلا إنجاز ما وعده به تعالى من وفي بالعهد (ومعناه) كقوله جملة من المفسرين في معنى قوله تعالى وأوفوا بعهدى أوف بعهدكم (أن يؤدي) الشخص (الفرائض) مع استكمال شروطها وأركانها (في وقتها) المحدود فينال بذلك فضلا وعده به الكريم جلّ وعلا (ورابعها) أي أمور الدين (اجتناب الحد) وهو الحاجز بين المعصية والطاعة بأن لا يجاوز الطاعة إلى المعصية وإلى هذا أشار بقوله (ومعناه أن يجتنب محارم الله تعالى) فلا يقربها ولا يتناولها ولا يرتكبها . قال تعالى «تلك حدود الله فلا تعتدوها» وقال «تلك حدود الله فلا تقر بوها» . وقال عليه السلام «أن الله تعالى فرض فرائض فلا تضيعوها وحد حدودا فلا تعتدوها وحرم أشياء فلا تنتهكوها» الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم . ولما أنهى الكلام على نبذة من أصول الفقه أخذ يتكلم على الفقه الذي هو الحد الحاز بين الهدى والضلال والقسط المستقيم لمعرفة مقادير الأعمال أذهو الوسيلة إلى تحلية الظاهر بالأعمال الصالحة الدنيوية بعد تركية الباطن بالعقائد الإسلامية القيمية مفتحة بالصلاة لأنها أهم شيء بعد الإيمان والاسلام ومقدما عليها الطهارة لأنها أهم شروطها إذ هي مفتاح الصلاة ولذلك ورد مفتاح الجنة الصلاة ومفتاح الصلاة الطهور فقال **فصل في بيان أحكام (الطهارة)** وهي بفتح الطاء لغة النظافة من الأقدار ولو طهارة كالصاق والمخاط سواء كانت حسية كأمثل أو معنوية كالأدناس وهي العيوب من الحقد والحسد وغيرهما . وشرع رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناهما أو على صورتها . ولها وسائل أربع ومقاصد كذلك . فالأولى الماء والتراب والحجر والدابغ والثانية الوضوء والتيمم والغسل وإزالة النجاسة وترتيب العدد هكذا بحسب مراتبه المصنف رحمه الله تعالى والا فأكبر الفقهاء يقدمون على التيمم الغسل وإزالة النجاسة وأما الأواني والاجتهاد فهما من وسائل الوسائل

إشارة إلى أنه يشترط في صحته تقدم إزالة النجاسة أو قدّمها على التيمم عن الوضوء والغسل لأنه بدل عنها وقدّموا عليه إزالة النجاسة لما ذكر من أنه يشترط في صحته تقدم إزالة النجاسة فلا يصح مع قيام المانع هذا والنكث لا تراحم فالخطب سهل اهـ (قوله أي الأمر الاعتباري الخ) أي غير المحسوس وقد قيل إن أهل (٥٣) البصائر تشهد ظلمة على الأعضاء

ومعنى قيامه بالأعضاء وصفها به وهو مانع من صحة الصلاة وغيرها ولو مع الجهل والنسيان وقوله حيث لا مرخص أي لا يجوز كفقهاء الطهورين أما إذا كان هناك مجوز فلا يمنع فالتقييد بالحلية لا يدخل الصحة مع وجود الحدث لفقهاء الطهورين اهـ (قوله أي المستقدر المانع صحة الصلاة حيث لا مرخص) أي موجود وهذا القيد لا يدخل فيدخل المستنجد بالحجر فانه يعنى عن أثر الاستنجاء وتصح إمامته ومع ذلك محكوم على هذا الأثر بالنجس لأنه عفى عنه ويدخل أيضا فاقد الطهورين إذا

فاطلاق الوسيلة عليهما مجاز (لا يصح) ولا يحل (رفع الحدث) أي الأمر الاعتباري القائم بالأعضاء المانع صحة الصلاة حيث لا مرخص (ولا إزالة النجس) أي المستقدر المانع صحة الصلاة حيث لا مرخص (الاباء مطلق) يقينا أو ظنا عند الاشتباه وتناول الماء جميع أنواعه بأي صفة كان من أحمر واسود ومنحل من ثلج أو برد أو رشح متصاعدا من غليان الماء لانه ماء حقيقة وينقص الماء بقدره وتناول أيضا غير ذلك مما هو مذكور في المطولات (وهو) أي الماء المطلق ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد لازم للعالم بحاله بأن لم يقيد أصلا أو قيد بقيد متفك كماء بئر وثلج وبرد فدخل في المطلق ودخل فيه أيضا المتغير كثيرا بطول مكث وبما لا يؤثر فيه كطين وطحلب كما سيأتي فإن أهل الشرع واللسان العالمين بحال المياه يسمون ذلك مطلقا كما أنهم يخرجون من المطلق الماء القليل الذي وقع فيه نجاسة ولو لم تغيره وخرج بالمطلق المقيّد بقيد لازم إما باضافة نحوه كماء الورد أو بصفة كماء دافق أي منى أو بلام عهد كقوله في الخبر نعم إذا رأت الماء وحكم الماء المطلق (أن يكون طاهرا في نفسه) أي لذاته من غير ضم وصف إليه (مطهرا لغيره) أي محصلا للطهارة لغيره من رفع حدث أو إزالة خبث أو نحوهما كالطهارة المندوبة (وهو) أي الماء المطلق أي ضابطه أنه (غير المتنجس) بوقوع النجاسة فيه كما سيأتي إن شاء الله تعالى في كلامه (وغير المتغير) برفع حدث أو إزالة نجس وكان قليلا كما سيأتي إن شاء الله تعالى أيضا (وغير المتغير) أحد أوصافه التي هي الطعم واللون والريح فقط لا نحو حرارة وبرودة فإن تغير ذلك لا يضر (تغيرا كثيرا) يمنع إطلاق اسم الماء عليه بحيث يحدث له اسم آخر كما سيأتي إن شاء الله تعالى في كلامه أيضا (بخليط) أي مخالط (طاهر) وهو ما لا يتميز في رأي العين فخرج بقوله بخلط طاهر المجاور وهو ما يتميز للنظر كعود ودهن ولو مطينين فالتغير بهما ولو كثيرا لا يضر في الطهارة وخرج به أيضا المتغير بطول المكث وإنما أخر جنازه أيضا لأن غير المخالط صادق بالمجاور وبالذي ليس بمجاور ولا مخالط (يستغنى الماء عنه) أي لا يشق صونه عنه كزعفران ومسك وماء شجر فخرج بذلك ما لا يستغنى الماء عنه بأن يشق صونه عنه كطين وطحلب وما في مقمره وأوراق الأشجار المتناثرة بنفسها ولور بيعية يمكن صون الماء عنها أو بعيدة عن الماء وان تفتت واختلطت وخرج بالأوراق الثمار ولو كانت ساقطة بنفسها ولو على صورة الورق كالورد فإنه يضر التغير بها لا مكان التخرز عنها غالبا حتى لو تعذر الاحتراز عنها ضرر نظر الغالب . ولما ضبط الماء المطلق بأنه غير المتنجس والمستعمل والمتغير أراد أن يبين كلاما ذكر فقال (و) الماء (المتنجس) وكان الأولى التعبير بالفاء التفرعية كما لا يخفى بأن يقول فالمتنجس (هو ما) أي الذي (وقعت) بنفسها أو بايقاع أحد (فيه) أولاه (نجاسة) يقينا جامدة أو مائعة قليلة أو كثيرة وقوله (غير معفو عنها) مفهوم هذا غير مراد بالنسبة للشق الأول أعني قوله وتغير إن كان الماء كثيرا بل هو مراد بالنسبة للشق الثاني أعني قوله أو وإن لم يتغير إن كان قليلا . ويؤيد ذلك أنه يضر وقوع نجس غير المعفو عنه في الماء القليل مطلقا تغير أم لا وفي الكثير إذا تغير وخرج به المعفو عنه فلا يضر وقوعه في الماء قليلا أو كثيرا إلا إذا تغير فتحصل من ذلك أن المراد بالماء المتنجس هو ما وقعت فيه نجاسة عفى عنها أم لا (و) الحال أن ذلك الماء سواء كان جاريا أو راكدا (تغير) بتلك النجاسة حسيا كان التغير أو تقديره يابس أو كثيرا بمجاور أو مخالط وإنما ضرر هنا التغير باليسير وبالمجاور دون ما تقدم في الطاهر لغلظ أمر النجاسة (إن كان الماء كثيرا) فإن كانت النجاسة معفوا عنها ولم تغيره فهو غير متنجس وإن تغير بها فهو متنجس وإن كان معفوا عنها فأفهمه كلامه من أن الماء الكثير المتغير بنجاسة معفو عنها لا يتنجس ليس مرادا كما علمت إذ المنصوص عليه أن الماء ولو كثيرا متى تغير بالنجاسة

كان عليه نجاسة فإنه يصلح لحرمة الوقت ولكن عليه إعادة اهـ (قوله إذ المنصوص عليه الخ) قال الامام النووي رحمه الله تعالى في متن المنهاج ولا تنجس قلنا الماء بملاقة نجس فإن غيره أي غير النجس الملاقى القليل ولو يسيرا حسا أو تقديرا فنجس اهـ مع زيادة من شروحه قال عميرة في حاشيته على الحلي قول المتن فإن غيره فنجس نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك ثم أطلقه



يشمل التغير بما لا نفس له سائلة وهو كذلك وسيأتي قريبا في كلام الشارح يعني المحلى اه ولا يخفى ان ما لا نفس له سائلة هو النجس المعفو عنه وقال القليوبي عليه قوله فنجس أى وان قل التغير أو كان معفو عنه اه وقال زكريا رحمه الله تعالى في المنهج وشرحه ولا تنجس قلنا ماء بملاقاة نجس فان غيره ولو يسيرا أو تغيرا تقدير يا فنجس بالاجماع المحصص للخبر السابق اه قال الجمل عليه مانصه قوله فان غيره فنجس أى ولو حصل متغير بما يأتي من نحو الميتة التي لادم لها سائل اه منه (قوله ولو معفو عنه) أى كقليل دم أجنبي غير مغلاظ أو كثير من نحو براغيث وغيره لو معفو عنه وقد عانت انه انما أتى بقوله غير معفو عنها قيدا لأجل قوله بعد أو وان لم يتغير ان كان قليلا ثم صور رحمه الله تعالى الماء الكثير بقوله (بأن بلغ قلتين فأكثر) والقلتان بالوزن خمسمائة رطل بغدادى تقريرا في الأصح وبالمساحة في المربع ذراع ور بع طولاً وعرضا وعمقا بذراع الأذى وفي المدور ذراعان عمقا بذراع النجار وذراع عرضا بالأول (أو) يقال الماء المتنجس هو ما وقعت فيه نجاسة وتقيدها بكونها غير معفو عنها (وان لم يتغير) الماء سواء كان راكدا أو جاريا (ان كان قليلا) فان كانت معفو عنها ووقعت بنفسها في الماء القليل ولم يتغير بها لم ينجس فلو أسقط لفظ غير معفو عنها فيما تقدم ذكره هنا بأن قال أو وان لم يتغير بها وكانت غير معفو عنها ان كان قليلا لكان أولى فتأمل. ثم ان المراد بالنجاسة المعفو عنها هنا المعفو عنها في الماء كميته لادم لجنسها سائل ونجس غير مغلاظ كما في التحفة لا يدركه الطرف لا المعفو عنها في الصلاة كشوب فيه قليل دم أجنبي غير مغلاظ أو كثير من نحو براغيث فما يعنى عنه هنا غير ما يعنى عنه في الصلاة كما سيأتي ان شاء الله تعالى في باب النجاسة وفسر الماء القليل تسهila للمبتدى بقوله (أى دون القلتين) أى بأكثر من رطلين لتنجسه بالملاقاة ومحل تنجس الماء القليل بالملاقاة اذ لم يكن واردا والافيه تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى وحاصله أنه اذا ورد الماء على المحل النجس ولم ينفصل عنه فهو طاهر مطهر فان انفصل عنه لم يتغير ولم يزد وزنه بعد اعتبار ما يأخذه المحل وطهر المحل فهو طاهر غير مطهر فان فقد واحد من هذه القيود فهو نجس فعلم مما تقرر كله أن كثير الماء وهو ما كان قلتين فأكثر لا ينجس بوصول النجس فيه الا بالتغير ولو تقدير أو أن قليلا وهو ما دون ما ينجس حيث لم يكن واردا بوصول النجس غير المعفو عنه وان لم يتغير ثم اعلم أنه يطهر الماء الكثير المتنجس بزوال تغيره بنفسه أو بماء انضم اليه ولو متنجسا أو نقص منه والباقي كثيرا أو مجاور وقع فيه لان زال ظاهرا تغير ريحه بنحو مسك أولونه بنحو زعفران أو طعمه بنحو خل فانه لا يطهر للشك في أن التغير زال حقيقة واستتروا كذا ان زال تغير أحد أوصافه أو الثلاثة كلها بنحو تراب وجص بأن لم يوجر مح النجس ولا طعمه ولا لونه فانه لا يطهر للشك أيضا نعم لوصف الماء ولا تغير به طهر جزما وأنه يطهر الماء القليل المتنجس بلاوغة قلتين بماء خالص ولو مستعملا أو متنجسا ولا تغير به لكثرة حيثئذ فلو كثر بماء ولم يبلغ قلتين أو زال تغيره بنفسه فلا يطهر كما هو ظاهر. وخرج بالماء المائع والجامد بتوسط رطوبة فلا يطهر مطلقا سواء كثر أم قل وفارق كثير الماء كثير غيره بأن كثيره قوى ويشق حفظه عن النجس بخلاف غيره وان كثر نعم لو غيرت المائع الميتة التي لادم لها سائل ثم زال تغيره فانه يطهر كالماء القليل عند ابن حجر رحمه الله تعالى وخالف في ذلك الجمل الرملى رحمه الله تعالى فقال لا يطهر (و) الماء (المستعمل هو ما) استعمل في فرض طهارة كأن (رفع حدثا) أصغر أو أكبر والمراد بالفرض ما لا بد منه ثم الشخص بتركه أم لآعبادة كان أم لافشمل ماء وضوء الصبي ولو غير ميمر بان وضأه وليه للطواف فهو مستعمل لأنه أدى به ما لا بد منه وان كان لا يثم عليه بتركه وشمل أيضا ماء غسل الكافرة الكتابية ليحل وطؤها ولولغير حليلها المسلم بعد انقطاع حيضها أو نفاسها فهو مستعمل لأنه أدى به ما لا بد منه وان لم يكن غسلها لعبادة والمراد في رفع الحدث عند مستعمله فشمل ماء وضوء الخنثى بلانية لأنه استعمل في رفع حدث عنده وان لم يرفع الحدث عند عدم النية والمستعمل في رفع الحدث هو ماء المرة الأولى في وضوء واجب أو غسل كذلك بخلاف ماء غير المرة الأولى وماء الوضوء المندوب أو الغسل كذلك فهو غير مستعمل فعلم من ذلك أنه يشترط في المستعمل أن يكون استعمل في فرض الطهارة كما قدرنا بخلاف نقلها وان نذر لأن الوجوب عارض (أو) كان (أزال خبثا) ولو معفو عنه فالماء المستعمل في ازاله ما ذكر غير مطهر وان كانت ازالته غير واجبة ابتداء لانها لا تقع الا واجبة والمستعمل في ازاله الخبث هو ماء المرة الأولى ان طهر المحل بها في غير النجاسة الكلبية وماء السابعة فيها بخلاف الثانية والثالثة في غيرها (وكان) الماء (قليلا) أى دون القلتين وخرج بقوله قليلا ما لو كان كثيرا ابتداء بأن كان قلتين فأكثر من أول الأمر وانتهى بأن جمع المستعمل حتى بلغ قلتين فأكثر ولم يتغير فهو طهور غير مستعمل وان قل بعد ذلك بتفرقه فعلم من جميع ما تقرر أنه يشترط في المستعمل أن

يكون في فرض الطهارة وأن يكون قليلا ويشترط أيضا أن لا ينفصل عن العضو بخلافه قبل الانفصال فهو غير مستعمل لان الماء مادام مترددا على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال فلو انغمس المحدث في ماء قليل ناويا الوضوء بعد تمام الانغماس ارتفع الحدث ولا يصير مستعملا ما لم ينفصل عنه أما لو انغمس مرتبا على ترتيب الوضوء ونوى عند الوجه صار الماء مستعملا بالنسبة للباقي فالحدث يخالف الجنب في هذا فان الجنب متى نوى رفع الجنابة ولو قبل تمام الانغماس في ماء قليل أجزأه الغسل به لان بدنه كله كالعضو الواحد (و) الماء (المتغير) أحد أوصافه التي هي الطعم أو اللون أو الرائحة فقط لان حو حرارة وبرودة فان تغير ذلك لا يضر كما تقدم (تغيرا كثيرا) حسيا كان أو تقدير يا (بما ذكر) من الحليط الطاهر المستغنى الماء عنه وقد تقدم بيانه (هو الذى يمنع اطلاق اسم الماء عليه بحيث يحدث له اسم آخر) غير الماء (كالمرقة) بان يقول كل من رآه هذا ليس ماء بل مرقة مثلا وخرج بقوله تغيرا كثيرا ما اذا كان التغير قليلا بحيث لا يمنع اطلاق اسم الماء عليه فانه لا يضر وكذا لو شك هل التغير قليل أو كثير فانه لا يضر لأننا لنسب الطهورية بالشك تنبيه تحصل من كلام المصنف رحمه الله تعالى ثلاثة أقسام للماء أحدها الطاهر في نفسه المطهر لغيره وهو الماء المطلق وثانيها الطاهر في نفسه غير المطهر لغيره وهو الماء المستعمل في فرض والمتغير بالمخالط الطاهر وثالثها مسلوب الطهارة وهو الماء المتنجس. وبقي عليه قسم رابع ذكره غيره وهو الماء الطاهر في نفسه المطهر لغيره المكروه استعماله وانما لم يذكره رحمه الله تعالى لدخوله في القسم الأول لانه لم يقيد بعدم كراهة الاستعمال فشملم مكروه الاستعمال وغيره وهو الذى لم يشتمل على وصف يقتضى كراهته ومن عدها أربعة قيد القسم الأول بعدم الكراهة فيخرج المكروه استعماله فيعده قسما رابعا وهو ما شتمل على وصف يقتضى كراهته من شمس وشدة سخونة وبرودة بشرطها المذكورة في المطولات. وبقي عليه أيضا قسم خامس وهو الماء الطاهر في نفسه المطهر لغيره الحرام استعماله كالوضوء بماء مغضوب أو مسبل للشرب وانما لم يذكره لانه داخل في الماء المطلق والوصف بالتحريم طارئ والله سبحانه وتعالى أعلم. ولما كان الغالب على الشخص أنه يقضى حاجته ثم يستنجى ثم يتوضأ قدم المصنف رحمه الله تعالى قضاء الحاجة والاستنجاء على الوضوء نظرا لذلك فقال:

﴿فصل﴾ في آداب قاضى الحاجة المطلوبة منه شرعا الشاملة للمستحب والواجب (يستحب لقاضى الحاجة) سواء كانت (بولا أو غائطا) ولو بمجل غير معد (أن يلبس نعليه) أن (يستر رأسه) ولو بكفه للاتباع في كل منهما وهو ما ذكره الجلال السيوطى رحمه الله تعالى في الجامع الصغير والمنأوى رحمه الله تعالى في كنوز الحقائق ولفظه كان صلى الله عليه وسلم اذا دخل المرفق أى بيت الخلاء لبس حذاءه أى نعله وغطى رأسه أى حياء من الله تعالى. ولأن في لبس النعلين وقاية عن التلطيخ بالنجاسة وفي ستر الرأس اظهار الحياء من الله تعالى كما في أثر مروى عن الصديق رضى الله عنه وهو يأمر الناس استحيا من الله فاني لأظل اذا أتيت الخلاء أعطى رأسى استحيا من ربي (و) أن (يعد) بضم التحتية وكسر العين أى يهيئ (الماء) اذا أراد الاستنجاء به (أو) يعد (الاحجار) ان أراد الاستنجاء بها أوها ان أراد الجمع إذ ليس الجمع بينهما كما يأتي ان شاء الله تعالى (و) يستحب لقاضى الحاجة أيضا أن (يقدم يساره) أو يدها لفافها (عند الدخول) ولو لغير معد إذ يصير مستقنرا بارادة قضائها فيه كالخلاء الجديد وماله دهليز طويل يقدمها عند أوله وعند وصوله للمحل قضائها كما قاله ابن حجر رحمه الله تعالى وقد روى الترمذى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن من بدأ برجله اليمنى قبل يساره اذا دخل الخلاء ابتلى بالفقر وكالخلاء كل مستقنر من نحو سوق ومحل قدر ومعية حال كونه (قائلا) ندبا عند ارادة دخول بيت الخلاء في المعد لقضاء الحاجة أو عند وصوله للمحل الذى أراد الجلوس فيه في الصحراء فان أغفل ذلك حتى دخل أو وصل قال بقلبه (بسم الله) أى أتخص ولا يزيد الرحمن الرحيم لان المحل ليس محل ذكر فلا يتجاوز فيه المأثور وينبغي أن لا يقصده القرآن فان قصده كره وانما قدمت البسملة هنا على الاستعاذة بخلاف القراءة لان







ولو حريرا لرجل وهذا قيد ثالث خرج به غير القالع نحو الفحم الرخو والتراب المتناثر ونحو القصب الأملس ما لم يشق والاصارقالعا (غير محترم) أى غير معظم من الاحترام بمعنى التعظيم وهذا قيد رابع خرج به المحترم كطعوم الآدميين كالخبز ما لم يحرق فان أحرقت صارت كالفحم بأن لم يبق فيه طعم الخبز جاز الاستنجاء به لانه خرج بذلك عن كونه مطعوما وحرقة حرام لانه تضییع مال وكمطعوم الجن كالعظم وان أحرقت لانه لا يخرج باحراقه عن كونه طعام الجن وحرقة جائز والجن لا يأكلون العظم نفسه وانما يكسب لهم لحما أو فرما كان وأمامطعوم البهائم كالخشيش فيجوز الاستنجاء به وبقى من المحترم أشياء مذكورة في الطولات (تتمة) يشترط في جواز الاستنجاء بالحجر وما يقوم مقامه من حيث الخارج ستة شروط أن يخرج الملوث من فرج وأن لا يجف وأن لا يتجاوز صفحة في الغائط وهى ما ينضم من الإليين عند القيام وحشفة في البول وهى ما فوق الختان وأن لا يتقطع وأن لا ينتقل من المحل الذى أصابه عند الخروج واستقر فيه وأن لا يطرأ عليه أجنبي فان فقد شرط من هذه الشروط تعين الماء وبشرط فيه من حيث الاستعمال ثلاثة شروط أن يسمح ثلاثا ولو بأطراف حجر واحد وأن يعم المحل كل مرة وأن ينقى المحل فان لم ينق بالثلاث وجبت الزيادة علمها الى أن لا يبقى الأثر لا يزيله إلا الماء أو صغار الخنزير ويسن بعد الانقاء الايتار أن يحصل بوتر واستيعاب التحل بالحجر بكل من الثلاث (والأفضل أن يستنجى) من البول والغائط (بالأحجار) أى أو بثلاثة أطراف حجر واحد كما مر أو بما يقوم مقامها مما تقدم (ثم يتبعها بالماء) ليجنب مس النجاسة لازالة عينها بالحجر ومن ثم حصل أصل السنة هنا بالنجس ولو من مغلظ ولو وجب التسبيح بعد ذلك وبدون الثلاث مع الانقاء فيهما وأما كمال السنة فلا بد فيها من سائر شروط الاستنجاء بالحجر (فاذا أراد) المستنجى (الاقتصار على أحدهما) أى الماء أو الحجر (فالماء أفضل) من الاقتصار على الحجر لانه الأصل في ازالة النجاسة ولانه يزيل العين والأثر. ويقدم في الاستنجاء بالماء القليل لثلاثين يده شئ من البول لو قدم الدبر وفي الاستنجاء بالحجر يقدم الدبر لانه يسرع اليه الجفاف (تتمة) يسن الاستنجاء باليسار للاتباع فيكره باليمين وقيل يحرم للنهي عنه واذا احتاج الى اليدين في الاستنجاء بالحجر جعل الحجر في يمينه وأخذ ذكره بيساره ثم يحركها وحدها ويسن الاعتماد على الأصبع الوسطى في الدبر اذا استنجى بالماء لانه أمكن وتقديم الاستنجاء على الوضوء وذلك يده التي استنجى بها بالأرض أو نحوها ثم يغسلها بعد ذلك ونضح فرجه وازارده من داخله بالماء (ويسن أن يقول بعده) أى بعد فراغه من الاستنجاء بالماء أو الحجر وبعد الخروج من محل قضاء الحاجة أو مفارقتها منه ان كان بصحراء لما مر من انه لا يتكلم مادام فيه وينبغي أن يكون بعد قوله غفرانك الحمد لله الخ لأن ذلك مقدمة لاستجابة الدعاء (اللهم طهر قلبي من النفاق) في الاعتقاد بادامة طهارته منه وفي الأعمال بقلع أصوله من القوة الشهوية والغضبانية (وحسن فرجى من الفواحش) فيقول ذلك للاتباع ولمناسبة الحال وهو الطهارة والشئ بالشئ يذكر فحين طهر ظاهره من الارجاس التفت الى ما هو الحقيق بالتطهير وهو القلب والفرج لأن نجاستهما معنوية وتطهير النجاسة المعنوية أبعد من طهارة النجاسة الحسية اذ ليس في وسع العبد تحصيل تلك الطهارة المعنوية فعند ذلك التجأ الى من بيده أموره وناصيته وفي قدرته تحصيل ما يكمل به طهارته فقال اللهم طهر قلبي من النفاق الذى هو نجاسة قلبية وحسن فرجى من الفواحش الغضبية لرب البرية والله سبحانه وتعالى أعلم ولما كان الوضوء أول مقاصد الطهارة كما علمت قدمه على بقيةها لانه أكثر غالبا فقال :

(فصل في) شروط (الوضوء) وفروضة وسننه ومكروهاته ونواقضه وهو لغة مأخوذ من الوضوء وهى النظافة والنضارة والضياء (وشرعا أفعال مخصوصة مفتتحة بالنية على وجه مخصوص (وله) أى للوضوء واجبا كان أو مندوبا (شروط) عشرة بحسب ما ذكره (وفروض) ستة (وسنن) كثيرة (ومكروهات) كثيرة (ونواقض) أربعة اذا علمت ذلك (فشروطه) أى الوضوء (عشرة) أى بحسب ما ذكره فلا ينافى أنها أكثر كاستغفره ونظما بعضهم فأنها الى خمسة عشر والنظم مشهور لكن بعضها فيه نظروا بعضها شروط للنية

قال في شرح العباب : واعلم أن الاسلام والتميز وعدم الصارف وعدم التعليق وعدم المنافي ومعرفة الكيفية شروط للنية كما يعلم من كلامهم اه وانما بدأ بالشروط لأنها مقدمة في الوجود على الوضوء طبعا فقد مت على نحو فروضه وسننه وضعا ليوافق الوضع الطبع . ثم إن الفرق بين الشرط والفرض الذى هو الركن أن الشرط ما وجب واستمر والفرض ما وجب وانقطع والأول ككون الماء مطلقا فانه لا بد من استمراره الى تمام الوضوء . والثانى كغسل الوجه . الأول (الاسلام) فلا يصح الوضوء من كافر لأنه عبادة تحتاج الى نية وهو ليس من أهلها ومرحمة غسل الكافرة من حيض أو نفاس لكن لا مطلقا بل لحل وطئها ومن ثم لو أسلمت لزمت إعادة نية (و) الثانى (التميز) فلا يصح وضوء غير المميز كطفل ومجنون لما مر من أنه عبادة تحتاج الى نية وهو ليس من أهلها وهذا في غير الطفل للطواف لما مر أول الطهارة أما هو إذا أحرم عنه وليه وأراد أن يطوف به فانه يشترط أن يظهره وينوى عنه كما اذا غسل حليلته المجنونة من الحيض ليطأها . فعلم أن هذين الشرطين معتبران في كل عبادة كمعرفة الكيفية (و) الثالث (النقاء عن الحيض والنفاس) فلا يصح الوضوء معهما لمنافتهما له اذ هما لوطر أعليه بطلانه نعم يصح بل يسن للحائض والنفاس أغسال الحنجرة ونحوها كالعيدين والاستسقاء وكذا غسل العمرة وهذا الشرط معتبر لكل عبادة تحتاج للطهارة ومثل الحيض والنفاس في عدم صحة الوضوء معهما نحو البول ومس الفرج حال الوضوء فلو قال المصنف كفى الاغالة وعدم المنافي من نحو حيض ومس فرج لكان أعم (و) الرابع النقاء (عمامنع وصول الماء الى البشرة) ويعبر عن هذا الشرط بعدم الحائل فلا يصح وضوء من على عضوه حائل يمنع وصول الماء كدهن جامد وعين نحو حبر وحناء ونيلة فخرج بجامد الدهن المائع كزيت فانه لا يعد حائلا فيصح الوضوء معه وان لم يثبت الماء على العضو لأن ثبوته ليس بشرط وخرج بعين ما ذكرها فانه لا يضر والمراد بالأثر مجرد اللون بحيث لا يتحصل بالحث مثلامنه شئ ومن المانع ما تحت أظفار اليدين والرجلين . فقد قال الزيادة رحمه الله تعالى وهذه المسألة مما تعم بها البلوى فقل من يسلم من وسخ تحت أظفار يديه أو رجليه فليست فطن لذلك اه واختار جمع منهم الغزالي والزركشى رحمهما الله تعالى وغيرهما وأطالوا في ترجيحه المسامحة عما تحتها من الوسخ لأنه تشق إزالته بخلاف نحو العجين فانه يجب إزالته قطعاً لأنه نادر ولا يشق الاحتراز عنه لكن ضعفه ابن حجر رحمه الله تعالى في شرح العباب . وقال أشار اليه الأذرى رحمه الله تعالى . ومن المانع وسخ على عضوشا من غبار لا من بدنه وهو العرق الذى يتجمد عليه ورماس العين (و) الخامس (أن لا يكون على العضو) أى الجزء من البدن (ما يغير الماء) تغيرا ضارا بحيث يمنع اطلاق اسم الماء عليه كما مر فلا يصح وضوء من على عضوه ما يغير الماء (كزعفران) ونحو طيب وغبار غير تراب أو غبار التراب فلا يضر التغيير به (و) السادس (العلم) بكيفية الوضوء بأن يعلم (بفرضيته) في الجملة فلا يصح وضوء الجاهل بها لأنه غير متمكن من الجزم بالنية ومعنى قولنا في الجملة أن يعلم أن الوضوء مشتمل على فرض ونقل ولم يميز الفرض من النقل فانه يصح حيث لم يقصد بفرض معين النفلية كما ذكره بقوله (و) السابع (أن لا يعتقد فرضا من فروضه) كغسل الوجه (سنة) فلا يصح وضوء من اعتقد ذلك (والحاصل أنه لا بد أن يميز فرائضه من سننه أو يعتقد أن فيه فرضا وسنة وان لم يميز أحدهما عن الآخر أو يعتقد أن أفعاله كلها فروض هذا كله صحيح والآخر وهو غير الصحيح أن يعتقد أن فيه فرضا وسنة ويعتقد أن الفرض سنة وهذا التفصيل في حق العامى (و) أما العالم فلا بد من التمييز (و) الثامن والتاسع (دخول الوقت) يقينا أو ظنا وتقديم استنجاء وتحفظ احتياج اليه (والموالاته) بينهما وبين الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة كل ذلك ثابت (بالنسبة لدائم الحدث) كمستحاضة وسلس بول أو مذى ومنه سلس الريح فيشترط فيه جميع ما تقدم الموالاته بين الاستنجاء والوضوء فلا تشترط فلا يصح وضوء دائم الحدث قبل دخول الوقت لأن طهارته ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت ولا يصح وضوءه أيضا من غير موالاته لأنها واجبة في حقه تخفيفا للحدث ولا يضر التأخير لمصلحة الصلاة كاجابة مؤذن واجتهاد في قبلة واسترغورة وانتظار جمعة أو جماعة وغير ذلك

(والموالاته بينهما) أى الاستنجاء والتحفظ وقوله وبين هذين المذكورين أعنى الاستنجاء والتحفظ وقوله وبين أفعاله أى الوضوء وقوله وبينه أى الوضوء وبين الصلاة والحاصل أنه يشترط في دائم الحدث اذا أراد الصلاة دخول الوقت فلا يستنجاء فالتحفظ ان احتيج اليه فالوضوء فالصلاة اه (ومنه سلس الريح) فتجب الموالاته في أفعال وضوئه وبينه وبين الصلاة ولا تجب عليه الموالاته بين الاستنجاء وبين الوضوء لان مجرد خروج الريح قبيل الوضوء لا يضر أفاده سم على التحفة



من سائر الكمالات المطلوبة لأجل الصلاة (و) العاشر (الماء الطهور) فلا يصح الوضوء بمسعمل ونحوه  
 تمت بقي من شروط الوضوء أمور منها إزالة النجاسة العينية أما الحكمية فيكفي لها والحدث غسله  
 واحدة ومنها جرى الماء على جميع العضو فلا يكفي مس الماء بلا جريان لأنه لا يسمى غسلًا ومن ثم لم يجز الغسل بالثلج  
 والبرد إلا أن ذابا وجرى على العضو كامر، نعم يكفي ذلك في الرأس لأن الواجب مسحه لا غسله بخلاف ما عداه من بقية  
 أعضاء الوضوء ومنها استحباب النية حكما المعبر عنه بفقد الصارف بان لا يأتي بمناف للنية كردة أو نية قطع أو  
 قوله إن شاء الله لا بنية التبرك فلو قطع النية بشئ مما ذكر في أثناء الوضوء أتى بنية جديدة ومنها غير ذلك مما هو  
 مذكور في المطولات \* واعلم أن هذه الشروط كما تجرى في الوضوء تجرى في الغسل أيضا أفيما استثنى من نحو  
 مس الفرج وخروج البول حال الطهارة فإنه يصح معه الغسل دون الوضوء نعم خروج البول من ثقبه فوق المعدة  
 لا يضر حتى في الوضوء وكذا لا يضر في محبة الوضوء جرح على عضو فيه نحو دم وان كثر (وفروضة) أي أركان  
 الوضوء التي لا بد منها في صحته وإن كان مندوبا (ستة) أربعة بنص القرآن واثنتان بالحديث وهي تعتبر في حق  
 السليم وغيره وما اعتبر زيادته في حق الثاني فشرط لأركان. وعبر بالفرع وض هنا بالأركان في الصلاة لأنه لما تمتنع  
 تفريق أفعال الصلاة كانت حقيقة واحدة مركبة من أجزاء فتناسب عدأجزائها أركانها بخلاف الوضوء لأنه لما كان  
 كل فعل منه كغسل الوجه مستقلا بنفسه ويجوز تفريق أجزائه كان لا تركيب فيه بهذا الاعتبار (الأول) من  
 الفروض (النية) لما صح عنه عليه السلام أنه قال: «إنما الأعمال بالنيات» أي إنما صححتها بالنيات وهي لغة  
 القصد، وشرعا قصد الشيء مقترنا بفعله \* واعلم أن الكلام عليها من سبعة أوجه نظمها بعضهم فقال:

سبع سؤالات أتت في نية \* تأتي لمن فاز بها بلا وسن  
 حقيقة حكم محل وزمن \* كيفية شرط ومقصود حسن

\* حقيقتها لغة وشرعا ما تقدم \* وحكمها الوجوب في نحو الوضوء والصلاة لقوله تعالى «وما أمروا إلا ليعبدوا الله  
 مخلصين له الدين» وفسروا الإخلاص بالنية ولقوله عليه السلام «إنما الأعمال بالنيات» ومحملها القلب \* وزمنها أول  
 العبادات إلا الصوم وغيره مما سيأتي \* وكيفيتها مختلفة باختلاف ما تعلق به \* وشرطها إسلام الناوي وتمييزه وعدم  
 إتيانه ما ينافيها بان يستصحبها حكما \* والمقصود بها تمييز العبادة عن العادة كالجلوس في المسجد يكون للاعتكاف تارة  
 وللإستراحة أخرى وتمييز رتبها كالصلاة تكون للفرض تارة وللنفل أخرى وقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى بعض  
 هذه السبعة كما تراه إن شاء الله تعالى فأول ما بدأ بحكمها هنا فقال (و يجب أن تكون) النية (مقرونة ب) غسل  
 (أول جزء يغسله) المتوضئ (من) أجزاء (الوجه) فلا يعتد بنية الوضوء إلا أن كانت عند غسل أول جزء من  
 الوجه لتقترن بأول الفروض كالصلاة وغيرهما من العبادات فإن غسل جزء آمنه قبلها لغا فإذا قرنها بجزء بعده  
 كان الذي قرنها من الوجه هو أوله ووجب إعادة غسل ما تقدم عليها ولا يكفي قرن النية بما قبل غسل الوجه من  
 السنن إذ المقصود من العبادات أركانها والسنن توابع هذا إن عزت النية قبل غسل شيء من الوجه بأن غفل عنها  
 ولم يستحضرها بالفعل فإن بقيت إلى غسل شيء آمنه كفي بل هو أفضل ليثاب على السنن السابقة لأنها إذا خلت عن  
 النية لم يحصل له ثوابها. ومحمل كون اقتران النية بما قبل الوجه لا يكفي إذا لم يغسل معه جزء من الوجه والا كفي  
 فلو اقترنت النية بالضمضة والاستنشاق والغسل معه جزء من الوجه أجزأه وإن عزت النية بعده. فعلم مما تقرر أن  
 من تضمنض واستنشق على الكيفية المألوفة مستحضرا للنية فآتته ستها ان غسل معها جزءا من الوجه وحينئذ  
 فلا يحصلان إلا أن غفل عن النية عندهما أو فرق النية بأن نوى المضمضة مثلا وحدها ونوى سنن الوضوء أو أدخل  
 الماء في محلهما من أنوبة حتى لا يغسل معها شيء من الوجه والأحسن أن ينوى أولا السنن كأن يقول نويت  
 سنن الوضوء ثم ينوي عند غسل أول جزء من الوجه النية المعتبرة (ومحلهما) أي النية في الوضوء وغيره  
 (القلب والتلفظ بها) باللسان (سنة) فيسن التلفظ بها في جميع الأبواب خروجًا من خلاف من أوجه

ليساعد اللسان القلب (وكيفيتها) هنا (أن يقول) المتوضئ (نويت رفع الحدث) ولو لماسح خف والمراد من  
 رفع الحدث رفع حكمه كحرمة الصلاة أن أريد من الحدث السبب الذي به ينتهي الطهر فاذا قال نويت رفع الحدث  
 انصرف إلى رفع حكمه وان لم يلاحظ المتوضئ هذا المعنى. ويصح أن يراد بالحدث المنع أو المانع كما في التحفة  
 فحينئذ لا حاجة لتقدير حكمه وله أن ينوى بعض أحداثه كأن نام وبالفنوى رفع حدث النوم لا البول لأن الحدث  
 لا يتجزأ فاذا ارتفع بعضه ارتفع كله وكذا النوى غير حدثه كأن نام فنوى رفع حدث البول لكن يشترط في هذه  
 أن يكون غالطا والابتن تعمدا فلا يصح وضوءه لأنه متلاعب (أو) نويت (فرض الوضوء) وتدخل السنن تبعًا  
 وليس المراد بالفرض هنا لزوم الاتيان به والالم يصح وضوء الصبي بهذه النية بل ما لا بد منه وهو فعل شرط الصلاة  
 وشرط الشيء يسمى فرضا وبهذا الاعتبار صح قبل دخول الوقت أيضا فلو أراد الصبي الفرض عليه بمعنى أنه  
 مخاطب فلا يصح نيته لتلاعبه (أو) يقول (نحو ذلك) من نيات الوضوء المجزئة فيه ومنها أداء فرض الوضوء  
 أو أداء الوضوء والمراد بالأداء أداء ما عليه وهو الأمر القائم به لا ما قابل القضاء أو الوضوء المفروض أو الوضوء فقط  
 لكن الاقتصار عليه خلاف الأولى لقوة الخلاف في الأجزاء حينئذ ومنها نية الطهارة للصلاة ونحوها مما يتوقف اباحتها  
 على الوضوء أو الطهارة عن الحدث أو أداء فرض الطهارة أو الطهارة للحدث ولا تنكفي نية الرفع والاستباحة  
 في الوضوء المجدد على ما اعتمده في شرح العباب والنهاية لكن كلام التحفة يوجب إلى اعتماد الصحة وإذا نوى المجدد  
 فرض الوضوء يقصد به الفرض من حيث هو بقطع النظر عن كونه مجددا أو الفرض الصوري فإن قصد أنه فرض  
 عليه لم يصح ودائم الحدث لا تجزئه نية رفع الحدث ولا الطهارة عنه بل ينوى استباحة فرض الصلاة أو الطواف  
 أو نفل الصلاة أو نفل الطواف أو نحو ذلك مما تقدم ما عدا رفع الحدث أو الطهارة عنه لأن حدثه لا يرتفع ويستبيح  
 دائم الحدث بذلك ما يستبيحه المتييم فإن نوى استباحة فرض استباحه وما دونه أو استباحة الصلاة فالنفل وما  
 في معناه أو الوضوء أو فرض الوضوء فكذلك أو استباحة مس المصحف أو حمله استباح ما عدا الصلاة وقولهم  
 لا يصح له نية رفع الحدث ولا الطهارة عنه محله أن نوى الرفع العام فإن نوى رفعًا خاصًا بالنسبة لفرض ونوافل فإنه  
 يصح ولو نوى المتوضئ مع نية الوضوء تبردا أو تنظفا كفي في محبة الوضوء وأما حصول الثواب ففيه الخلاف المشهور  
 فيمن شرك بين عبادة وغيرها لكن إذا نوى ذلك في الأثناء يشترط أن يكون ذا كرا لنية الوضوء والالم يصح  
 ما بعدها لوجود الصارف ولو توضأ شخص ثم شك في حصول حدث منه بعد الوضوء فتوضأ ثانيا احتياطًا فبان  
 بعد ذلك محدثا لم يجزه ذلك الوضوء للتردد في النية بالضرورة فلو لم يتبين له الحال كان وضوءه الثاني تجديدًا وماؤه غير  
 مستعمل لأنه لو قام وصلى بالوضوء الأول أجزأه ولو توضأ الشاك في وضوءه بعد تيقن حدثه أجزأه بل يجب عليه  
 الوضوء لأن الأصل بقاء الحدث المتيقن ولا يضر تردده في النية بل لو نوى في هذه الحالة أن كان محدثا فغن حدثه  
 والافتجديد صح أيضا \* وبقى للنية هنا وما يتعلق بها مسائل مذكورة في المطولات (والثاني) من الفروض (غسل)  
 ظاهر جميع (الوجه) والمراد من الغسل الانغسال وكذا يقال في بقية الأعضاء لأن الغسل ليس بشرط بل المدار  
 على انفساله (طولا وعرضا) وحده طولا ما بين منابت شعر رأسه وأسفل طرف المقبل من ذقنه وهو مجمع اللحيين  
 وهما العظام اللذان تنبت عليهما الأسنان السفلى وعرضا ما بين أذنيه وخرج بظاهره داخل الانف والفم والعين  
 فإنه لا يجب غسل ذلك قطعًا بل ولا يستحب وان انفتحت بقطع جفن أو شفة أو أرنبة فيجب غسل جميع ما دخل  
 في حد الوجه من شعوره وهي سبعة عشر: ثلاثة مفردة وهي الحية والعنفة والشارب وأربعة عشر مشنأة وهي  
 العذاران والعارضان والسبالان وهما طرفا الشارب والاهذاب الأربعة وشعر الحدين. ومن الوجه حمرة الشفتين  
 مع اطباق الفم وموضع الغمغمة دون محل التحذيف على الأصح ودون وتد الأذن والزغتين وموضع الصلح ويسن  
 غسل كل ما قبله ليس من الوجه ويجب غسل ظاهره وبطن كل من الشعور السابقة وان كشف لندرة الكثافة فيها  
 الأباطن كشف لحيه وعارض. والكثيف ما لم تر البشرة من خلاله في مجلس التخاطب عرفا. ويجب غسل ما لا يتحقق



غسل جميعه الا بغسله لأن ما لا يتم الواجب الابيه فهو واجب (الثالث) من الفروض (غسل اليدين) من الكفين والدرعين (مع المرفقين) ولو في غير محلها المعتاد أو قدر محلها من معتدل الحلقة من أقرانه ان فقدوا المرفقان تنبيه مرفق وهو مجتمع عظم الساعد والعضد ويجب غسل جميع ما عليهما في محل الفرض من شعر ظاهر او باطنا وان كشف واصبغ زائدة وسبعة لندرة ذلك واطفار وان طالت وخرجت عن الحد المعتاد وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات (الرابع) من الفروض (مسح) أي انمساح كما مر نظيره (شئ) وان قل جدا (من الرأس) ولا فرق بين مسح بشرته كالزعة والبياض الذي وراء الاذن وبين الشعر الذي عليها بحيث ينطلق عليه اسم المسح ولو بعض شعرة واحدة ولو كرأس ابروة يتصور بأن يطلى رأسه بشئ الا قدرها وفيما اذا حلقه وبقيت شعرة قائمة ولا فرق في المسح بين أن يكون بيده أو غيرها بشرط كون الشعر الممسوح لو مد من جهة نزوله لم يخرج عن حد الرأس فلو كان متجعدا بحيث لو مد لخرج عن الرأس لم يكف المسح عليه (الخامس) من الفروض (غسل) أي انفسال (الرجلين مع الكعبيين) من كل رجل أو مسح خفيهما بشرطه ويجب غسل ما عليهما من شعر وسبعة واصبغ زائدة وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات ولا بد من تخصيص الرجلين بمنزلة الاحتياط لأنهما مظنة للاوساخ خصوصا العقب فانه محل تراكم الأوساخ وقد ورد «ويل للعقاب من النار» أعاذنا الله تعالى من ذلك وجعلنا من يسبغ وضوءه بجاه النبي المختار (السادس) من الفروض (الترتيب) أي وضع كل شئ في مرتبته (ومعناه) المراد هنا (أن يقدم غسل الوجه) مقرونا بالنية (على اليدين) يقدم (غسلهما) أي اليدين (على مسح الرأس وهو) أي مسح الرأس مقدم (على غسل الرجلين) فلو نسي الترتيب أو أكرهه على تركه لم يعتد بما وقع في غير محله ويحصل له غسل الوجه فقط ان اقترن بالنية ولو عكس ولو ساهيا أو وضأه أو بعة دفعة حصل الوجه فقط ان نوى عنده لأن المعية تنافي الترتيب ولو عكسه أربع مرات أجزأه لحصول كل تطهير عضو في مرة. وهما مسائل نفيسة مذكورة في المطولات \* ولما أنهى الكلام على فروض الوضوء شرع يتكلم في سننه فقال (وسننه) أي الوضوء فرضا كان أو نفلا (كثيرة) أوصلها بعضهم إلى ست وستين وذكر المصنف رحمه الله تعالى منها اثني عشره وسنن زيد على ما ذكره كاستراة ان شاء الله تعالى (منها) أي السنن (استقبال القبلة) في جميع وضوئه حتى في الدعاء بعده لأنها أشرف الجهات وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم كافي الجامع الصغير أنه قال «ان لكل شئ شرفا وان أشرف المجالس ما استقبل به القبلة» فيندب المحافظة على استقبالها في غير قضاء الحاجة وقد قيل ان استقبالها ينور الوجه فلو اشتبهت عليه تحرى ندبا (و) منها (السواك) وهو لغة الدلك وآتته وشرعا استعمال عود ونحوه في الاسنان وما حولها لذهاب التغير ونحوه بنية وينوي سننه بناء على أنه قبل التسمية كما يدل عليه تقديمه له وهذا ما اختاره جماعة منهم الغزالي والماوردي والقفال رحمهم الله تعالى واعتمده الشيخ الجلال الرملي ووالده رحمهما الله تعالى فعلى هذا فيحتاج إلى نية لانه سابق على نية الوضوء فلم تشملها. واعتمد الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى في كتبه والشيخ الخطيب رحمه الله تعالى في المغني تبعا لامام الحرمين رحمه الله تعالى أن السواك محله بعد غسل الكفين وقبل المضمضة فينبغي أن لا يحتاج إلى نية ان نوى الوضوء أو سننه عند التسمية لشمول النية له كغيره وجمع بعضهم بين من قال أوله التسمية ومن قال أوله السواك ومن قال أوله غسل الكفين بأن السواك أو السنن الفعلية الخارجة عنه وغسل الكفين أول السنن الفعلية الداخلة والتسمية أول السنن القولية الداخلة فيه وانما لم يجعل التهوذة أول السنن لانه ليس مقصودا بالذات وأما الذكر المشهور بعده فأول السنن القولية الخارجة عنه \* واعلم أن السواك مستحب في كل حال وفي كل وقت الا بعد الزوال للصائم ولو نفلا ويتأكد في احوال منها عند الوضوء واردة الصلاة لكل احرام والاحتضار وفي السحر والصائم قبل الزوال وعند قراءة القرآن والحديث أو العلم الشرعي وآتته والدكر واصفرار الاسنان ودخول البيت والقيام من النوم وإرادة النوم ويحصل بكل خشن الا أصبعه المتصلة به والاراك أولى ثم النخلى ويستحب أن يستاك بياض ندى بالماء وعرضا لإفافي اللسان فيندب طولا. وله فوائد كثيرة

أوصلها بعضهم إلى نيف وسبعين ذكر بعضها المصنف رحمه الله تعالى في الاعانة فانظرها (و) منها (التسمية) أي قول بسم الله الرحمن الرحيم (أوله) أي الوضوء بأن يأتي بها مقرونة بالنية القلبية مع أول غسل الكفين ثم يتلفظ بالنية عقب التسمية وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم ويسن قبل البسملة التهوذة وبعدها الشهادتان والحمد لله الذي جعل الماء طهورا والاسلام نورا الحمد لله على الاسلام ونعمته رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون بسم الله والله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم. والتسمية سنة عين في نحو الوضوء كما في التحفة فان تركها في أوله ولو عمدا أتى بها قبل فراغه فيقول بسم الله أو بسم الله الرحمن الرحيم أوله وآخره فان فرغ من نحو الوضوء لم يأت بها لانقضائه بخلاف نحو الأكل فانه يأتي بها ولو بعد الفراغ منه ليتقيا الشيطان ما أكله كما اعتمده شيخ الاسلام والخطيب والجلال الرملي وغيرهم رحمهم الله تعالى وابن حجر رحمه الله تعالى في شرح الشمائل وخالف في ذلك في بقية كتبه وأما نحو الجماع فان تركها أوله لم يأت بها لكرهاة الكلام عنده (ف) بعد التلفظ بالبسملة المقرونة بالنية القلبية يسن مع التلفظ بها (غسل) أي انفسال (الكفين) إلى الكوعين ويسن غسلهما معا وان توشأ في نحو ابريق وتيقن طهرهما للاتباع (ف) بعد غسل الكفين يسن (مضمضة) بعدها يسن (استنشاق) للاتباع وحكمتها معرفة أوصاف الماء ويحصل أقلها بإيصال الماء إلى الفم والأنف وان لم يدره في الفم ولا محه ولا جذبه في الأنف ولا ثمره وأكملها بأن يديره ثم يمججه أو يجذبه ثم ينثره ويسن المبالغة فيهما لغير الصائم والأفضل جمعهما وثلاث غرف يتمضمض ثم يستنشق من كل منها (و) من السنن (مسح) أي انمساح (كل الرأس) للاتباع إذ هو أكثر ما ورد في صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم وخروجا من خلاف موجه فان اقتصر على البعض فالأفضل أن يكون هو الناصية والأفضل في كفيته أن يبدأه من مقدمه بأن يضع يديه على مقدمة رأسه ويلصق مسبحة بالآخرى وإبهاميه بصدغيه ثم يذهب بمسبتيه مع بقية أصابعه غير الإبهامين لقفاه ثم يردهما إلى المكان الذي ذهب منه ان كان له شعر ينقلب ليصل الماء إلى جميعه ولا يحسب الرد مرة ثانية لعدم تمام المسحة بالذهب فان لم ينقلب شعره لضربه أو لقصره أو لعدمه لم يرد لعدم الفائدة ولو كان على رأسه ساتر كقلنسوة وعمامة وخمار ولم يرد رفع ذلك كحل بالمسح على الساتر بعد مسح الناصية ومن لبسه على حدث (و) منها مسح جميع (الاذنين) بعد الرأس ظاهرهما وباطنهما بباطن أتملى إبهاميه وسبابتيه بماء غير ماء الرأس ومسح صماخيها بطرف سبابتيه بماء جديد أيضا للاتباع (و) منها (ذلك) لكل عضو مغسول منها وهو امرار اليد مع الدعك عليها عقب إفاضة الماء عليه خروجا من خلاف من أوجبه واحتياطا وتحصيلا للنظافة (و) منها (تخليل) لأصابع اليدين والرجلين وما يجب غسل ظاهره فقط من نحو عارض كشيء و (حية كثة) من الذكر الواضح والأفضل كونه بأصابع يمينه ومن أسفل وبغرفة مستقلة وذلك عارضيه للاتباع ويكره تركه واختلفوا في الحرم فاعتمد الشيخ ابن حجر والشيخ الخطيب رحمهما الله تعالى تبعا لشيخ الاسلام رحمه الله تعالى ندب التخليل برفق والرفق واجب ان ظن انتفاف شعر والا فمندوب واعتمد الشيخ الجلال الرملي رحمه الله تعالى أنه لا يخلل حذرا من انتفاف الشعر بالتخليل (و) منها (تيامن) أي تقديم اليمنى على اليسرى لنحو الاقطع مطلقا ولغيره في يديه ورجليه وان كان لا بس خف لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في شأنه كله أي مما هو من باب التكريم كما كتحال وحلق رأس أما ما يغسل دفعة ككفين وخدين فيكرهه فيه الترتيب ولو بالتيامن على ما في الاسنى كما يكره ترك التيامن فيما يسن فيه (و) منها (ولاء) بين أفعال وضوئه للاتباع بأن يشرع في تطهير كل عضو قبل جفاف ما قبله مع اعتدال الهواء والمزاج والزمان والمكان والعبرة عند التثليث بالآخرة ويقدر الممسوح مغسولا وقد يجب في نحو سلس وضيق وقت كاتقدم **تتمة** بقي من سنن الوضوء اطالة غرته وتحجيله وتثليث كل من غسل والمسح الا للخف والجيرة والعمامة يأخذ الشاك في استيعاب أو عدد باليقين وترك الاستعانة بالصب عليه الا لعذر والنفذ والتثيف الا لعذر



(قوله وأمداء الأعضاء الخ) وهو أن يقول عند غسل كفيه اللهم احفظ يدي عن معاصيك وعند المضمضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك  
وعند الاستنشاق اللهم أرحني (٦٤) راحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه

وعند غسل يده  
اليمين اللهم أعطني  
كتابي يميني  
وحسابي حسابا  
يسرا وعند  
غسل اليسرى  
اللهم لا تعطني  
كتابي بشمال  
ولا من وراء  
ظهري وعند  
مسح الرأس  
اللهم حرم شعري  
وبشري على  
النار وعند مسح  
الأذنين اللهم  
اجعلني من الذين  
يستمعون القول  
فيتبعون أحسنه  
وعند غسل  
رجليه اللهم ثبت  
قدمي على  
الصرط يوم  
تزل الأقدام  
(قوله واعتمد في  
التحفة عدمه)  
لكن لا بأس به  
عند ابن حجر  
فهو دعاء حسن  
لكن لا يعتد  
سنيته فيطلب  
الاثنيان به وبعبارة  
الكردي على  
شرح بافضل  
قوله لا أصل لدعاء  
الأعضاء على هذا

وتعهد ما يخاف اغفاله كوقيه وعقبه وخاتم يصل الماء تحته وغسل رجليه يساره والبداة بأعلى الوجه والبداة  
في اليد والرجل بالأصابع ان صب على نفسه فان صب عليه غيره بدأ بالرفق والكعب ووضع الاناء عن يمينه ان كان  
واسعا بحيث يغترف منه فان كان يصب منه كبريق وضعه عن يساره لان ذلك أمكن فيهما وأن لا ينقص ماؤه عن  
مد وأن لا يتكلم في جميع وضوئه الا لمصلحة ولا يلطم وجهه بالماء واستصحاب النية بقلبه من أول وضوئه الى  
آخره لما فيه من مزيد الحضور المطلوب للعبادة ومراعاة استحبابها حكما بأن لا يأتي بمناف لها شرط والجلوس  
بمحل لا يناله فيه رشاش من الماء والشرب من فضل الماء الذي توضع به ورش ازاره به ان توههم حصول مقدره  
كرشاش تطاير اليه دفعا للوسواس وقوله بعده مستقبلا القبلة رافعا يديه وبصره الى السماء ولو أعمى أشهد أن  
لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين  
واجعلني من عبادك الصالحين سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك وصلى  
الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ويسن أن يأتي بجميع هذا ثلاثا ويقرأ إنا أنزلناه ثلاثا ويقول بعدها  
اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي ولا تفتني بما زويت عني. وأما دعاء الأعضاء المشهور  
ففيه خلاف مشهور بين ابن حجر والرملي رحمه الله تعالى وغيرهما فاعتمد في النهاية استحبابه واعتمد في التحفة  
عدمه. ويسن صلاة ركعتين بعده ويقرأ فيها بعد الفاتحة «ولوأثم إذا ظموا أنفسهم» الآية «ومن يعمل سوءا الى  
رحما» الآية ويحصلان بغيرهما كتحية المسجد. ويسن الوضوء لقراءة القرآن والحديث وسماعه وروايته وحمل  
كتب الحديث والتفسير والفقه وكتابها وقراءة العلم الشرعي ولغير ذلك مما هو مذكور في المطولات وبالجملة  
فيندب للشخص ادامة الوضوء ليكون على طهارة دائما لما ورد في الحديث القدسي «يا موسى اذا أصابتك مصيبة  
وأنت على غير وضوء فلا تأومن الا نفسك» وقوله عليه الصلاة والسلام «دم على الطهارة يوسع عليك الرزق» ولما  
أنهى الكلام على سنن الوضوء شرع يتكلم على مكروهاته فقال : (ومكروهاته) أي الوضوء كثيرة منها  
(الاسراف في الماء) ولو بشط نهر بأن يأخذ زيادة عما يكفي العضو وان لم يزد على الثلاث فليس ذلك مكررا مع  
قوله والزيادة على الثلاث ومحمل كراهة الاسراف اذا كان الماء مما كاله أو مباحا فان كان موقوفا حرم (و) منها  
(غسل باطن العين) ان لم يتحقق ضرر أو الاحرم (و) منها (تقديم الشمال على اليمين) فيما يطلب فيه تقديم اليمنى كأن  
غسل يده اليسرى قبل اليمنى (و) منها (الزيادة على الثلاث) المحقق بنية الوضوء من غير مسبل أو من المسبل  
فتحرم (و) كراهة الزيادة على الثلاث يكره (النقص عنها) لانه صلى الله عليه وسلم توضع ثلاثا ثم قال هكذا  
الوضوء ومن زاد على هذا الوضوء أو نقص فقد أساء وظلم أي أخطأ طريق السنة في الأمرين وعطف الظلم تفسير  
وقد يطلق الظلم على غير المحرم لانه وضع الشيء في غير محله أو مجاوزة الحد وقد يطلب النقص عن الثلاث مع وجوب  
الاقتصار على الغسل والمسح الواجبين لضيق وقت عن ادراك الصلاة كلها فيه أو قللة ماء بحيث لا يكفي الفرض  
ومن المكروهات أن يتوضأ ولو غير جنب في ماء راكد لم يستبجر والطهارة مما اختلف في طهوريته أو من  
فضل امرأة أو امرأة نحاس أو يترك سنة مؤكدة وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات. ولما كان الوضوء يوجد  
أولا ثم تطرأ عليه النواقض أخرها المصنف رحمه الله تعالى عنه نظرا لذلك فقال (ونواقضه) أي الأسباب التي  
يبطل بها الوضوء (أربعة) فقط يبطل بواحد منها (الأول) من النواقض (الخارج) يقينا (من أحد السيليين)  
أي (من القبل أو الدبر) من حي واضح فلو تيقن الطهر ثم شك هل أحدث أو لا لم يضر لان الأصل بقاء الطهارة  
فلا عبرة بالشك في رفعها واعلم أن اليقين معتبر في جميع أسباب النواقض فلا نقض مع الشك في واحد منها وأبدل  
من الخارج قوله (ريح أو غيره) فالمدار على خروج شيء من أحدهما سواء كان عينا أو ريحا طاهرا أو نجسا جافا

أو  
جاء في كتيبه وقال شيخ الاسلام في الاسنى لا أصل له في الصحة فقد روى عنه <sup>عليه السلام</sup> من طرق  
ضعيفة في تاريخ ابن حبان وغيره ومثله يعمل به في فضائل الأعمال انتهى وذكر نحوه في شرح البهجة واعتمد استحبابه الشهاب الرملي

أو رطبا معتادا كبول أو نادرا كدم انفصل أولا قليلا أو كثيرا طوعا أو كرها فجميع ما ذكر اذا خرج من أحد  
السيليين ينقض الوضوء (الالمني) أي من المتوضي نفسه وحده الخارج أول مرة من غير تخلل ناقض كأن أمني  
بمجرد نظر أو احتلم وهو ممكن مقعده من الارض فلا ينقض لانه أوجب معظم الأمرين وهو الغسل بخصوص كونه  
منيا فلا يوجب أدونهما وهو الوضوء بعموم كونه خارجا. وخارج بمنى نفسه وحده الخارج أول مرة من غير ولومع  
منيه أو منى نفسه وحده الخارج ثانيا بأن أدخله في قصبة ذكره ثم خرج منه فينقض الوضوء (والثاني) من  
النواقض (زوال العقل) يقينا أي زوال التمييز إماما بارتفاعه بجنون أو انغماره بنحو صرع أو سكر أو إغماء  
ولو ممكنا أو استناره (ب) سبب (نوم) لخبر من نام فليتوضأ وخرج بذلك النعاس ومن علاماته سماع كلام لا يفهمه  
وأوائل نشوة السكر لبقاء الشعور معهما (أو) زوال العقل بسبب (غيره) أي النوم محاصر من نحو الجنون  
(الانوم ممكن مقعده) أي أليسه من مقره (من الارض) وظهرا دابة سائرة وان استند الى شيء بحيث لو زال لسقط  
ولو محتبيا وان طال ولو في الصلاة للامن حينئذ من خروج شيء والتمكين هو أن لا يكون بين بعض مقعده ومقره  
تجاف فلا تمكين لهزيل بحيث يبقى بين بعض مقعده ومقره تجاف ولا من نام على قفاه ملصقا مقعده بمقره  
(والثالث) من النواقض (التقاء بشرتي رجل) أي ذكر واضح مشتهى طبعيا يقينا لدوات الطباع السليمة  
ولو صلبا وممسوحا وعيننا ومحبوبا وخصيا (وامرأة) أي أنثى واضحة مشتهاة طبعيا يقينا لدوى الطباع السليمة  
فيتنقض بالاتقاء المذكور وضوء اللامس والمعموس ولومع نسيان أو اكره سواء كان العضو أنداء أم أصليا  
سليما أم أشل وان كان أحدهما ميتا لكن لا ينقض وضوء الميت ووصف الرجل والمرأة بقوله (كبيرين) بان  
بلغا حد الشهوة يقينا لدوى الطباع السليمة كما مروا وانتفت بعد ذلك لنحوهم لانهما من ساقطة الاولها لا نقطة  
فلا ينقض صغير ولا صغيرة بل بلغا حد الشهوة (أجنبيين) فلا ينقض الوضوء بمجرمية ينسب اورضاع أو مصاهرة  
(من غير حائل) فان كان بينهما حائل ولورقيقا فلا نقض ولا نقض أيضا بشعر وسن وظفر وكل عظم ظهر لا تنفاه  
مظنة الشهوة في جميع ذلك (والرابع) من النواقض (مس قبل آدمي أو حلقة دبره) من نفسه أو غيره ولو سهوا  
وان كان أشل أو زائدا على سنن الاصل أو مشتهيا به والناقض من الدبر ملتقى المنفذ ومن قبل المرأة ملتقى شفرها  
على المنفذ لا ما وراءهما كحل ختانها وانما ينقض المس (بطن الكف) الاصلية ولو شلاء ولا ينقض المسوس  
وينقض فرج الميت والصغير لشمول الاسم له ومحل الحب كله والد كالمقطوع ولا ينقض فرج البهيمة \* واعلم  
أن بطن الكف هو بطن الراحتين وبطن الأصابع والمنحرف اليهما عند انطباقهما مع سائر تحامل في غير الايهامين  
أماهما فلا بد من التحامل الكثير دون رءوس الأصابع وما بينهما وحرف الكف اذا علمت ذلك فقوله (أو بطون  
الأصابع) من عطف الجزء على الكل أتى به توضيحا للمبتدى والله سبحانه وتعالى أعلم \* ولما كان المتوضي مخيرا  
بين غسل الرجلين ومسح الخفين ذكره المصنف عقب الوضوء تمام مناسبتها لانه بدل عن غسل الرجلين فيه فقال :  
(فصل في حكم المسح على الخفين) وشروطه وسننه وكيفيته ومبطلاته ومدة وهو رخصة ولو للقيم وهو من  
خصائص هذه الأمة أما حكمه فيجوز المسح على الخفين بدلا من غسل الرجلين في الوضوء وأفهم التعبير بيجوز ان  
الغسل أفضل منه نعم قد يندب فيكره تركه اذا تركه رغبة عن السنة لا لا يشاره تقديم الأفضل الذي هو الغسل عليه  
أو شك في جواز له تخيل نفسه القاصرة شبهة فيه أي لنحو معارض لدليله كأن يقول يحتمل أنه نسخ وقد يجب في  
نحو ما اذا كان مع لباس الخف ماء يكفيه للمسح ولا يكفيه للغسل أو نحو ذلك وقد يحرم مع الاجزاء فيما اذا كان الخف  
مغصوبا أو حريرا أو من جلد آدمي ومع عدم الاجزاء فيما اذا كان لا بأس بالخف محرما وقد يكره فيما اذا كرر  
المسح لانه يعيب الخف كإتاني فتعثر به الأحكام الخمسة. وأما شروطه وما عطف عليها فقد ذكرها المصنف رحمه الله تعالى  
فقال (وله) أي لجواز المسح على الخفين (شروط) أربعة (وسنن) كثيرة (ومبطلات) ثلاثة (فشروطه) أي شروط  
جواز المسح عليهما (ثلاثة) وترك رابعا ستعرفه ان شاء الله تعالى الاول (ان يبتدىء) بالمسح (لبسهما بعد كمال) أي

وولده ويؤخذ  
مما نقلته في  
الاصل عن  
شرح العباب  
للشارح وعن  
غيره أنه لا بأس  
به عند الشارح  
وأنه دعاء حسن  
لكن لا يعتد  
سنيته فيطلب  
الاثنيان به عند  
الشارح أيضا اه  
كلام الكردي  
اه مؤلف



تمام (الطهارة) من وضوء أو غسل أو تيمم لغیر فقد الماء فلو غسل رجلا وأدخلها ثم الأخرى وأدخلها لم يجز المسح حتى ينزع الأولى لأدخالها قبل كمال الطهر (و) الثاني من الشروط (أن يكونا) أي الخفان (ساترين) ولومن نحو زجاج شفاف ولبد وخزف لان القصد هنا أن يكونا مانعين نفوذ الماء لوصب على رجليه من غير موضع الخرز (لحل غسل الفرض) وهو قدمه بكعبيه من سائر جوانبه غير الأعلى عكس ساتر العورة لانه يلبس من أسفل ويتخذ لستر أسفل البدن (و) الثالث من الشروط (أن يكونا) أي الخفان قويين (مما يمكن تتابع المشي عليهما) بل لنعل للحوائج المحتاج إليها غالباً في المدة التي ير يد المسح لها وهي يوم وليلة للمقيم ونحوه وثلاثة أيام للمسافر فعلم أنه لا بد من قوته وان كان لا لبسه مقعداً فلا يجزى رقيق يتخرق بالمشي عن قرب ولا ثقيل لا يمكن متابعة المشي عليه كضيق لا يتسع عن قرب ومفرط سعة لا يضيق عن قرب \* والرابع من شروط المسح على الخفين الذي أسقطه المصنف رحمه الله تعالى أن يكونا ظاهرين فلا يكفي المسح على خفين نجسين أو متنجسين لا تتفاء باحة الصلاة به وهي المقصود الأصلي ومن ثم لم يجز أيضاً نحو مسح المصحف نعم لو كان بالخف نجاسة معفو عنها مسح منه ما لا نجاسة عليه ويعني عن محل خرزه بشعر نجس ولومن خنزير رطب لعموم البلوى به فيظهر ظاهره بغسله سبعا بالتراب ويصلى فيه ان شاء و يظهر العفو عنه أيضاً في غير الخفاف مما لا يتيسر خرزه لابه \* واعلم انه يكفي للواجب في مسح الخفين مسمى مسح الرأس في محل الفرض بظاهر أعلى الخف \* وسننه \* أي سنن المسح التي يحصل بها الكمال (أن) يمسح أعلاه أي ظاهر الساتر لظاهر القدم وأسفله وعقبه وحروفه وأن (يكون مسحه) أي الخف المعهود شرعاً (خطوطاً) الأولى في كفيته (أن يضع يده اليسرى تحت العقب) كان الأولى أن يقول فوق العقب ليعم المسح جميع العقب لانهم صرحوا بسن مسح العقب كافي حواشي التحفة والمنهج (و) يضع يده (اليمنى على ظهر الأصابع ثم يمسح يده (اليسرى الى) جهة (أطراف الأصابع) من تحت الخلف (و) يمسح يده (اليمنى الى آخر ساقه) أي الشخص و آخره هنا الكعبان فلا يسن التحجيل في مسح الخف على العتد كافي حواشي التحفة والنهاية والمنهج ويندب أن يفرج بين أصابع يديه ولا يضمها لان استيعابه يفسده ومن ثم قال في التحفة انه خلاف الأولى ويكره تكرار مسحه في وضوء واحد وغسله لان ذلك يعييه ويفسده ويؤخذ من العلة عدم الكراهة اذا كان الخف من نحو خشب وهو كذلك قاله في النهاية والغنى (ومبطلاته) أي مبطلات حكم المسح على الخف (ثلاثة) أي أحد ثلاثة فالمبطل واحد منها وان لم يجتمع الثلاثة الأول (انخلاعه) بظهور شي مما ستر به من رجل أو لفافة أو غيرها (و) الثاني من المبطلات (انقضاء المدة) أي مدة المسح المحددة وهي كما يأتي ان شاء الله تعالى يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام لبليالين للمسافر فلا مسح بعد انقضاءها ولو احتمالاً فلا وشك في بقاء المدة كأن نسي ابتداءه لم يجز المسح لانه رخصة فلا يصار إليها الا بيقين ولو زال شكه عمل بمقتضاه \* (فرع) من فسده أو ظهر شيء مما ستر به من رجل ولفافة وغيرهما أو انقضت المدة وهو بطهر المسح في الثلاث لزمه غسل قدميه فقط لبطلان طهرهما دون غيرها بذلك لان الأصل الغسل والمسح بدل عنه فإذا قدر على الأصل تعين كتميم رأى الماء (و) الثالث من المبطلات (عروض) أي حدوث (ما يوجب الغسل) أصالة من جنابة أو حيض أو نفاس أو ولادة فإن أجنب أو حاض أو نفس أو ولد لبسه في أثناء المدة وجب عليه ان أراد المسح نزعوه ويتطهر ثم يلبس ولا يجزئ مسح بقية المدة الغسل في الخف لان نحو الجنابة قاطع للمدة لا امر بالنزع منها الدال على عدم اجزاء غيره وقيس بها الحيض والنفاس والولادة (و) اذا لبسه بشروطه كانت المدة فيه أنه (يسمح المقيم) ولو عاصياً باقامته كمناشرة من زوجها وأبق من سيده ويلحق بالمقيم المسافر سفرًا قصيرا والعاصي بسفره والمهائم (يوماً وليلة) فقط (و) يمسح (المسافر) سفر قصير (ثلاثة أيام لبليالين) وابتداء المدة للمسح في حق المقيم والمسافر أعني يحسب (من آخر حدث صدر منه) أي من انتهائه مطلقاً أي سواء حصل منه باختياره كنوم أو مس أو لبس أو غير اختياره كبول وغائط وريح وجنون وغماء وهذا ما جرى عليه ابن حجر وشيخ الاسلام والخطيب رحمهم الله تعالى ومعمد الرمي حسبان المدة من ابتداءه ان كان نوماً حصل

(قوله الى آخر ساقه أي الشخص و آخره هنا الكعبان) أي فالمراد بآخر الساق مما يلي القدم لا مما يلي الركبة لان أول الساق مما يلي الركبة و آخرهما يلي الرجل فان وضع كل شيء على الانتصاب فلا يسن التحجيل كما في الشرح اه منه

باختياره والافمن انتهائه (بعد لبس الخف) لأن وقت المسح يدخل بالحدث المذكور فاعتبرت مدته منه فيمسح السليم فيها المياشء من الصلوات \* (تتمه) يستحب لمن أراد أن يلبس الخف أن ينفذه ثلاثاً يكون فيه حية أو عقرب أو نحو ذلك واستدل لذلك بما روى عنه عليه السلام أنه قال «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى ينفذهما» ويجزئ مثل ذلك في نحو لبس النعل والقميص والسراويل وبقى للمسح على الخفين أمور تطلب من المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم \* ولما تكلم على أول مقاصد الطهارة وهو الوضوء شرع يتكلم على ثانيها وهو التيمم بحسب ترتيبه رحمه الله تعالى والافهو رابعها كما علمت فقال :

(فصل) في أسباب (التيمم) وشروطه وفروضه وسننه ومبطلاته \* وهو لغة القصد وشرعاً إيصال التراب للوجه واليدين بشرائط مخصوصة وهو رخصة على الأصح مطلقاً أي سواء كان فقد الماء حساً أو شرعاً ومن خصائصها ومختص بالوجه واليدين ولولا في الحدث الأكبر وحكمة مشروعيته لطف الله تعالى بهذه الأمة وإحسانه إليها وليجمع لها في عبادتها بين التراب الذي هو مبدأ إيجادها والماء الذي هو سبب حياتها وإشعاراً بأن هذه العبادة أعنى الصلاة سبب الحياة الأبدية والسعادة السموية (وله) أي التيمم (أسباب) ثلاثة تبيحه ويكفي فيها الظن وعبر عنها بعضهم بالأحوال (وشروط) عشرة (وفروض) أي أركان خمسة (وسنن) كثيرة (ومبطلات) ثلاثة (فأسبابه) المبيحة (ثلاثة) أي أحد ثلاثة فلا يشترط وجود الجميع واختلف في عددها فعدتها من اختصار أمرين، ومن توسط كالمصنف رحمه الله تعالى تبعاً للمحتاج ثلاثة، ومن بسط سبعة ونشأ من هذه السبعة صور حصرها شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في تحريره وجعلها إحدى وعشرين وسماها أسباباً توسعاً في الحقيقة السبب واحد وهو العجز عن استعمال الماء حساً أو شرعاً وتلك أسباب لهذا العجز \* الأول من الأسباب (فقد الماء) حساً كأن لم يجد أصلًا أو حال بينه وبينه سبع أو شرعاً بأن وجد مسبلاً للشرب أو قد احتجج إليه لعطش أو خاف منه حدوث مرض أو زيارته فان تيقن فقد الماء تيمم بلا طلب والاطلبه من رحله أو رفقته ونظر حواياه ان كان بمستور وردد ان احتاج الى التردد ولو تيقن وجود الماء آخر الوقت فانتظاره أفضل والافتجيل التيمم أفضل ولو وجد ماء لا يكفيه وجب استعماله ثم تيمم عن الباقي (و) الثاني من الأسباب (المرض) الذي يخاف في الغالب معه من استعمال الماء على نفس كالجدرى أو على منفعة عضو كنعق سمع أو وضوء عين أو بطة البرء أو ظهور شين فاحش في عضو ظاهر كالوجه واليدين والرجلين ويعرف ذلك بالتجربة أو بأخبار عدل رواية عارف فان انتفيا وتوهم شيئا مما ذكر تيمم على الوجه ولزم الاعادة بعد البرء (و) الثالث من الأسباب (الاحتياج اليه) أي الماء (لعطش حيوان) آدمي أو غيره (محترم) وهو ما حرم قتله فيحرم التطهر به إن توهم وجود محترم محتاج اليه في القافلة وان كبرت بل لو علم حاجة غيره له ما لا لزمه تزود له ان قدر ولا يجوز ادخار الماء ولا استعماله لطبخ تيسر الا كتفاء بغيره ولا لنحو كحك سهل أكله يابس على الأوجه وخرج بالمحترم غيره وهو المرتد وتارك الصلاة بشرطه والكافر الحربي والزاني المحصن والخنزير والكلب العقور فان وجودهم كالعدم (وشروطه) أي شروط التيمم التي لا بد منها اذ بعض ماسد كره أركان (عشرة) الأول (أن يكون بتراب) على أي لون كان كالمدر والسيخ الذي لا يثبت دون الذي يعاوه ملح وغيرهما من كل ماله غبار ولو برمل لا يلصق ولو مغصوباً لكنه يحرم كتراب المسجد (و) الثاني من الشروط (أن يكون) التراب (طاهراً) وأراد به الطهور بدليل قوله بعد وأن لا يكون مستعملاً فلا يصح التيمم بمتنجس بنحو بول وان جف أو بعين نجاسة كتراب مقبرة نبشت لاختلاطها بأجزاء الميت (و) الثالث من الشروط (أن لا يكون) التراب (مستعملاً) في حدث كما اذا بقي في الوجه مثلاً بعد مسحه أو تنأثر منه بعد مسحه به أو في خبث بأن استعمل في سابعة الغلظ أو فيها قبلها وطهر ولا يصير مطهراً بغسله في صورتين اذ وصف الاستعمال لا يزول عنه (و) الرابع من الشروط (ان لا يخالطه) أي التراب (دقيق ونحوه) كحصى وان قل الخليط لانه لنعومته يمنع وصول التراب للعضو (و) الخامس من الشروط (أن يقصده) لآية قتيمة مواضعها أي اقصدوه بالثقل الى العضو الممسوح بنفسه أو بغيره من نفسه بل ولو بفعل غيره باذنه ولا بد من نية الأذن فلو سفته الريح عليه فردد عليه لم يكفه نعم لو نقل ماسفته الريح من الهواء



أو من الوجه مثلاً ثم رده عليه مسحاً به مع النية كفي (و) السادس من الشروط (أن يمسح وجهه ويديه) إلى المرفقين (بضربتين) أي نقلتين يحصل بكل منهما استيعاب محله وتكره الزيادة حينئذ فإن لم يحصل الاستيعاب وجبت الزيادة (و) السابع من الشروط (أن يزيل النجاسة) غير المغفوعة عنها إن كانت على بدنه (أو لا) أي قبل التيمم إن أمكن كأن وجد ماء وقدر على إزالتها فلو تيمم قبل إزالتها لم يصح سواء نجاسة محل الاستنجاء وغيره على المعتد فان لم يمكن صح تيممه عند ابن حجر رحمه الله تعالى ويصلي صلاة فاقد الطهورين عند الرمي رحمه الله تعالى ويجب عليه إعادة الصلاة عندهما (و) الثامن من الشروط (أن يجتهد) التيمم (في القبلة قبله) أي التيمم فلو تيمم قبل الاجتهاد فيها لم يصح عند ابن حجر رحمه الله تعالى (و) التاسع من الشروط (أن يكون التيمم بعد دخول الوقت) الذي يصح فعلها فيه وإنما اشترط دخول الوقت ولو ظناً أنه طهارة ضرورية ولا ضرورة قبله فيتيمم للنافلة المطلقة فيما عدا وقت الكراهة وللصلاة على الميت بعد طهره ولا يستسقاء بعد تجمع الناس وللنافلة بعد تذكريها (و) العاشر من الشروط (أن يتيمم) عن حدث أصغر أو أكبر (لكل فريضة) عينية ولو نذراً أو غير صلاة كطواف أداء أو قضاء وخرج بالفرض العيني النفل وفرض الكفاية كصلاة جنازة وإن تعينت فله أن يستبجح بتيمم واحد ما شاء منهما وله جمع كل منهما مع فرض \* ولما أنهى الكلام على شروط التيمم شرع يتكلم على فروضه فقال (وفروضه) أي أركان التيمم (خمسة) كفي منهاج الامام النووي رحمه الله تعالى وزاد في الروضة ركنين التراب وقصده وقد عانت أن المصنف رحمه الله تعالى عندهما من الشروط تبعاً لما نقل (الأول نقل التراب) أي تحويله من أرض أو هواء إلى العضو الممسوح سواء كان النقل بنفس ذلك العضو كأن معك وجهه ويديه بالأرض مع الترتيب أم بغيره من مأذونه مع نيته أو من نفسه كأن أخذ التراب من الوجه أو اليد ثم رده عليه فلو ستر رج التراب على وجهه أو يديه فردده لم يكف وان وقف بمهب الريح ناوياً بوقوفه التيمم لعدم النقل (و) الثاني من الفروض (نية الاستباحة لنحو الصلاة) كطواف أو غيرها مما يقتدر لظهور كحمل مصحف وسجود تلاوة وتمكين حليل في حق الحائض ولا بد من التعرض لنية الفرض العيني أن تيمم له بأن يقول نويت التيمم لاستباحة فرض الصلاة ولا يكفي له نية استباحة الصلاة أخذاً بالأحوط فخرج النفل وفرض الكفاية فانه يكفي لهما نية استباحة الصلاة \* فعمل مما تقرر انه لا يكفي بنية رفع الحدث أو الطهارة عنه وان كان مع التيمم غسل بعض الأعضاء لأن التيمم لا يرفع الحدث والما بطل بغيره كروية الماء نعم لو نوى بالحدث المنع من الصلاة وبرفعها فاعا صاباً بالنسبة لفرض ونوافل جازل أنه نوى الواقع كافي التحفة والنهاية ولو نوى التيمم لم يكف جزماً أو فرض التيمم أو فرض الطهارة لم يكف على الأصح كافي المنهاج لانه طهارة ضرورة غير مقصود في نفسه فلم يصح لأن يجعل مقصوداً بخلاف الوضوء ومن ثم لم يصح تجديده بل يكره كما قاله العلامة الشبراملسي رحمه الله تعالى (ومحلهما) أي النية المذكورة (عند نقل التراب) فيجب قرنهما بأول النقل (ويجب استدامتها) أي النية (إلى مسح شيء من الوجه) فلو عزبت قبل مسح شيء منه بطلت لأنه المقصود وما قبله وسيلة وان كان ركناً فيستأنفها ويرفع يديه إلى وجهه من غير إعادة الضرب لأن التراب الذي بيده غير مستعمل (و) الثالث من الفروض (مسح الوجه) أي إيصال التراب إليه ولو بخرقه لقوله تعالى «فامسحوا بوجوهكم وأيديكم» ومن الوجه ظاهر لحيته المسترسل والمقبل من أنفه على شفثيه وينبغي التفطن لهذا ونحوه فانه كثيراً ما يغفل عنه بخلاف الماء ولا يجب إيصال التراب هنا ولا في اليدين إلى منابت الشعر بل ولا يندب ولو خفيفاً لمسافيه من المشقة (والرابع) من الفروض (مسح اليدين مع المرفقين) للآية السابقة كالوضوء لانه بدله (والخامس) من الفروض (الترتيب بين المسحتين) فيقدم مسح الوجه على مسح اليدين فلو عكس لم يصح ولو كان تيممه عن حدث أكبر وخرج بالمسحتين النقلان فلا يجب الترتيب بينهما لأن المسح هو الأصل والنقل وسيلة فلو ضرب بيده على التراب ومسح باحدها وجهه وبالأخرى اليد الأخرى جاز نقله فزيد ضرورة لليد الأخرى . ولما أنهى الكلام على فروضه شرع يتكلم على سننه فقال (وسننه) كثيرة منها

الاستعاذة (و) (التسمية أو له) ولو لنحو جنب لكن بقصد الله كرا أو الاطلاق ويقول بعد التسمية الحمد المتقدم في الوضوء لكن هنا يقول الحمد لله الذي جعل التراب طهوراً والاسلام نوراً إلى آخره (و) منها (التيامن) أي تقديم اليمنى من اليدين على اليسرى منهما وتقديم أعلى وجهه على أسفله كالوضوء في جميع ما ذكر (و) منها (تخفيف الغبار) للاتباع وثلاثاً يشوه خلقه ومن ثم لا يسن تكراره وندب أن لا يمسح الغبار إلا بعد الصلاة وأن لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه \* تنمة \* بقي من السنن الاستقبال والموااة فيه بتقدير التراب ماء كالوضوء والسواك ومحله بين التسمية والضرب كأنه بين غسل اليدين والمضمضة والغرة والتججيل ونزع الخاتم في الأولى ويجب نزعه في الثانية وتفريق الأصابع في الضربتين ونفض اليدين أو نفخهما بعد الضرب من الغبار إن كثروا الشهادتان وما بعدها بعده مستقبل للقبلة كالوضوء \* والحاصل أن جميع سنن الوضوء التي يتصور إتيانها هنا تنس في التيمم \* وبقي أيضاً مكرهاته فمنها تكرار المسح وعدم التيامن وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات \* وأما محرماته فكونه بتراب منصوب أو تراب المسجد وهو الداخل في وقفه لا ما حملته إليه الريح ويصح بهما لأن الحرمة لأمر خارج \* ولما فرغ من أسباب التيمم وشروطه وفروضه وسننه شرع يتكلم على مبطلاته فقال: (ومبطلاته) التي ينتهي بها (ثلاثة) أي أحد ثلاثة (الأول ما بطل الوضوء) من أسباب الحدث السابقة في نواقض الوضوء (والثاني) من المبطلات (الردة) أعادنا الله تعالى ومن تحيط به شفقة قلوبنا منها بمنه وكرمه وجاه حبيبه ﷺ وهي الكفر بعد الاسلام فتبطل ما فعله في أثنائه وجميعه بعد فراغه لأنه لاستباحة الصلاة وهي مستفية معها بخلاف الوضوء والغسل لكن تبطل نيتهما فيجب تجديدهما (الثالث) من المبطلات (زوال العذر) المتقدم المبيح للتيمم وزواله يكون برؤية الماء أي بالعلم بوجوده وان لم يكنه لطهارته وتوهمه كأن رأى سراباً أو جماعة جواراً معهم ماء بلا حائل فيهما يحول دون استعماله من سبع وعطش ونحوها وبقدرة على ثمنه بلا حائل بأن لا يحتاج إليه لمؤنة أولدين وبمكته الشراء وزوال علة مبيحة للتيمم كشفاء الجرح بلا حائل يمنع عن استعمال الماء فتى وجد الماء في هذه الأربع الصور بلا حائل بطل التيمم مالم يدخل في الصلاة بأن كان قبل تمام الرأ من أكبر أو معه على المعتد فان دخل فيها ثم وجد لم يبطل التيمم إذا كان فرضها يسقط به بأن كان الحل الذي صلى فيه يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فيه الأمران \* وبقي للتيمم أمور أخر من كورة في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم \* ولما تكلم على الثاني من مقاصد الطهارة وهو التيمم شرع يتكلم على ثالثها وهو الغسل بحسب ترتيبه رحمه الله تعالى والا فهو ثانيها كما عانت فقال :

\* فصل في \* موجب (الغسل) وفروضه وسننه ومكرهاته \* وهو لغة سيلان الماء على الشيء مطلقاً سواء كان بدنناً أو لا بنية أولاً \* وشرعاً سيلانه على جميع البدن بالنية واجبة أو مندوبة فيدخل غسل الميت \* موجب \* بكسر الجيم أي سببه المقتضى لوجوبه وقدم الموجب هنا على الفرض عكس ما مر في الوضوء لأن الغسل لا يوجد إلا بعد تقدم سببه بخلاف الوضوء فانه قد يوجد بدون تقدم ذلك ولو في صورة نادرة كما إذا نزل الولد من بطن أمه ولم يصدر منه ناقض وأراد عليه الطواف به فانه يجب عليه أن يوضئه مع أنه ليس محدثاً وإنما هو في حكم الحدث \* واعلم أن موجباً مفرد مضاف فيعم فيساوي التعبير بموجبات الغسل وبهذا صح الاخبار عنه بقوله (سنة) أو أنه على تقدير مضاف أي أحدثه ثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء وثلاثة تختص بالنساء ولا يعترض على حصر موجبات الغسل فيما ذكره بمن تنجس جميع بدنه أو بعضه مع الاشتباه فانه يجب عليه تعميم بدنه بالماء لأن الكلام في الغسل الشرعي عن الأحداث الذي هو استعمال الماء في البدن بنية وهذا ليس منه بل هو لازالة النجاسة حتى لو فرض كشط جلده حصل الغرض فان أريد الغسل عنها أي الأحداث وعن النجاسة وجب عند ذلك كما صنع الشيخ أبو حامد والحاملي رحمهما الله تعالى وغيرهما (الأول) من الموجبات وهو من المشترك الجنبات وهي تحصل لأدنى حتى بما ذكره بقوله (إيلاج) أي ادخال (الحشفة) التي هي رأس الذكر من واضح أصلي أو مشتببه به متصل أو مقطوع وان لم ينزل



(أو قدرها) أي الحشفة (من مقطوعها) أي ممن خلق بدونها ولو ثناه وأدخل قدر الحشفة منه مع وجودها لم يجب الغسل والا وجب وإنما يكون الإيلاج بما ذكر (في الفرج) أي بأن يصل إلى ما لا يجب غسله من باطن فرج واضح قبلا كان أو دبر أو لولسمة وجنية وميتة وبهيمة وإن كان كل من الفاعل والمفعول به ناسيا أو مكروها أو بلا قصد أو كان الذكر أشل أو غير منتشر أو عليه خرقة أو قسبة لا فرج خشي مشكل لاحتمال زيادته نعم إن أوج وأوج فيه تحققت جنباته والميت إذا أوج فيه أو استوج ذكره والبهيمة لا غسل عليها لعدم تكليفها وإنما وجب غسل الميت بالموت تنظيفا وكراما له و(الثاني) من الموجبات وهو من المشترك أيضا (خروج المني) أي مني الشخص نفسه أول مرة من رجل وامرأة ولو بعد أن بال ثم اغتسل من الجنابة ولو على صورة الدم وإن قل كقطرة وعرف بأحد خواصه الآتية ويشترط خروجه من طريقه المعتاد ومن تحت صلب الرجل وترائب المرأة والمعتاد منسد وخروج مني الشخص نفسه مني غيره كما إذا وطئ الصغيرة التي لم تنزل وخرج منها منيها بعد غسلها فلا يوجب خروجه منها غسلا آخر لأنه لا مني لها يحتمل اختلاطه بالخارج وخرج بأول مرة ما لو استدخله بعد خروجه ثم خرج ثانيا فلا غسل وخروجه يكون (باحتمال) أو بنوم ولو بغير احتلام كخروج مني من شخص نائم (أو غيره) أي غير احتلام كمنظر وفكر ولو رأى في فراشه أو ثوبه منيا لا يحتمل أنه من غيره لزمه الغسل وإن احتمل كونه من غيره أو ربح عجيين بر أو طلع نخل و(الثالث) من الموجبات وهو كالذي بعده مختص بالنساء (الحيض) أي انقطاعه و(الرابع) من الموجبات (النفاس) أي انقطاعه و(الخامس) من الموجبات (الولادة) ولو بلا بلل والقاء علقه ومضغة قال القوابل كافي التحفة انهما أصل آدمي لأن ذلك مني منعقد وإذا ولدت جافا جاز وطؤها قبل الغسل و(السادس) من الموجبات وهو من المشترك (الموت) لمسلم غير شهيد أو كبر وهو من قتل في معركة المشركين بسبب قتالهم كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الجنائز. ويعلم من عدم الموت من الموجبات أن المراد بالموجب ما يشمل الإيجاب على الغير لأن الميت وجوب غسله على غيره ولم يتكلم على موجب الغسل شرع يتكلم على فروضه فقال (وفروضه) أي الغسل ولو لمسنونا والمراد بالجمع هنا ما فوق الواحد ولذا أخبر عنه بقوله (اثنان الأول الغية) فيجب اقترانها بأول مغسول من البدن ولو من أسفل البدن إذا الغسل لا ترتب فيه فلو نوى بعد غسل جزء من البدن وجب إعادة غسله وكيفية النية على نحو ما مر في الوضوء لكن لا تكفي هنا نية الغسل فقط لأنه يكون عبادة وعادة بخلاف نية الوضوء فقط ولا يكفي أيضا نية الطهارة فقط بخلاف نية الطهارة الواجبة أو الصلاة أو عن الحدث فإنها تكفي إذا علمت ذلك فينوي رفع الحدث الأكبر أو رفع الحدث فقط أو رفع الجنابة أو رفع الحيض أو رفع النفاس أو رفع الولادة أو أداء فرض الغسل أو فرض أو واجب أو أداء الغسل أو الغسل للصلاة ويصح رفع الحيض بنية النفاس وعكسه ما لم يقصد المعنى الشرعي ولو نوت رفع الجنابة وعليها نحو حيض أو عكسه غلطا صح كمن نوى الأصغر غلطا وعليه الأكبر فيرتفع حدثه عن أعضاء الوضوء فقط غير رأسه لأنه لم ينو المسححة ويمتنع على السلس هنا نية رفع الحدث كما في الوضوء و(الثاني) من الفروض (تعميم) ظاهر (جميع الجسد) شعرا وإن كشف من لحية وغيرها وما ظهر من نحو منبت شعرة زالت قبل غسل وبشر حتى الأظفار وما تحتها وما ظهر من صماخ وفرج بكر أو ثيب إذا قعدت لقضاء حاجتها وشقوق لاغور لها والام يجب الاغسل ما ظهر منها كافي الوضوء وما تحت قلفة وما ظهر عما باشره القطع من أنف أو جعد وسائر معاطف البدن ومحل التواء ويستثنى مما ذكر باطن فم وأنف وفرج وشعر بباطن أنف أو عين وإن طال وباطن عقد شعر ولا يجب قطعها المشقة وبه فارق الضفائر فيجب نقضها وبالجملة فيجب تعميم البدن فيما عدا هذه المستثنيات (بالماء) الطهور وذلك لحلول الحدث بكل البدن مع عدم المشقة لندرة الغسل فلو لم يصل الماء إلى البدن لحائل كشمع أو وسخ تحت الأظفار لم يكف الغسل وإن أزاله بعد فلا بد من غسل محل ولا يجب هنا غسل ما بعده لأنه لا بد من الجنب كله كعضو واحد بخلاف الوضوء كما تقدم ولما

تسكلم على فروض الغسل \* شرع يتكلم على سننه فقال (وسننه) أي الغسل ولو مندوبا (كثيرة) عدمها في الرحيمية نحو من ثمان وعشرين سنة وعد الفاكهي رحمه الله تعالى في شرح بداية الهداية للغزالي رحمه الله تعالى أكثر من ذلك (منها) التسمية مقرونة بالنية أوله بغير قصد القرآن لنحو جنب فإن تركه في أوله ففي أثنا عشر كما مر في الوضوء ومنها تقديم إزالة القدر الطاهر كالمني والمخاط والنجس كالمذي والودي وإن كفي لهما غسلة واحدة لحصول الفرض لهما بمرور الماء على المحل أما في الحكمية فواضح وأما في العينية فالشرط أن تزول بجريه وأن يكون الماء القليل واردا لم يتغير ولم يزدوزنه ولم يحل بينه وبين العضو حائل يمنع وصوله إليه فإن اتنى شرط من ذلك فالحدث باق كالنجس فعلم أن المغالطة لا يطرأ محلها عن الحدث إلا بعد تسببها مع الترتيب ومنها أن يقول من أنزل قبل أن يغتسل ليخرج ما بقي بمجرده لا لأنه لو لم يبل قبله لم يما خرج منه بعد الغسل فيجب عليه إعادته ومنها غسل كفيه ثم فرجه وما حوله ثم المضمضة والاستنشاق وهما سنتان مستقلتان غير المشتمل عليهما الوضوء ومنها بعد المذكور (الوضوء كاملا قبله) بواجباته وسننه للاتباع ويسن له استصحابه إلى الفراغ حتى لو أحدث بعده وقبل الغسل سن له إعادته عند ابن حجر رحمه الله تعالى كما لو غسل كفيه قبل الوضوء وأحدث قبل غسل وجهه فإنه يسن إعادة غسلهما لبطالانه بالحدث ثم إن تجردت جنبته عن الأصغر نوى به سنة الغسل والوضوء والأنوى به نية تجزئة مما مر في الوضوء خروج من خلاف موجبه القائل بعدم اندراج الأصغر تحت الأكبر وهذه النية بقسميها سنة لأجزاء نية الغسل عنها نعم لو أحدث بعد ارتفاع جنبته أعضاء وضوءه لزمه الوضوء مرتبا بالنية لزوال الاندراج الموجب لسقوط النية والترتيب أو بعضها لزمه غسل ما تأخر حدثه في محله بالنية وقيد المصنف رحمه الله تعالى الوضوء بكاملا إشارة إلى أن الشافعي قولاً بتأخير غسل قدميه للاتباع أيضا ولذلك قال القاضي حسين يتخير بين تقديمها وتأخيرها الصحة الروايتين لكن الراجح أن الأول أفضل ويحصل بالثاني أصل السنة بل قال في التحفة تحصل سنة الوضوء بتقديم كله وبعضه وتأخير وتوسيطه أثناء الغسل ومنها الستر بنحو مئزر في الخلو فان اغتسل في فلاة ولم يجد ما يستتر به خط خطا كالدائرة ثم سمي الله وبغسل فيها كما قاله بعض الحفاظ ويسن لمن اغتسل عاريا أن يقول بسم الله الذي لا إله إلا هو لأن ذلك ستر عن أعين الجن ويجلس بعمل لا يناله رشاش فيه ولا يدخل الماء بلامئزر إلى أن يسترد الماء ومنها بعد الوضوء غسل مواضع الانعطاف كابط وطبقات بطن وأذنين ولم يجب لما مر من أنه يكفي غلبة الظن في الطهارة ومنها تخليل أصول الشعر ثلاثا بيده المبالغة كأن يدخل أصابعه العشرة في الماء ثم في الشعر ومنها بعد ما ذكر إفاضة الماء على رأسه ولا يندب فيه التيامن (و) منها بعد فراغ الرأس تخليلا فافاضة (الابتداء) فافاضة الماء على (الشق الأيمن من بدنه) المقدم منه ثم المؤخر ثم الأيسر كذلك وهذا الترتيب هو المراد بقول بعضهم يسن ترتيب الغسل ومنها البداءة بأعلى البدن لأنه أشرف البدن (و) منها (الدلك) لما اتصل إليه يده من بدنه خروجها من خلاف من أوجبه ويؤخذ من هذا أن ما لم يصل إليه يده يتوصل إلى ذلك بيسد غيره إذا خالف يوجب ذلك (و) منها (التثليث) للاتباع فيثلاث تخليل رأسه ثم غسله ثم يخلل شعوره وجهه ثم غسله ثم يخلل شعوره بدنه ثم غسله ثم يثلاث شقه الأيمن ثم الأيسر ولا يتعين هذا بل له أن يغسل شقه الأيمن ثم الأيسر ثم هكذا نية ثم ثالثة أو يوالي ثلاثة الأيمن ثم ثالثة الأيسر وقياس الوضوء تعين هذه السنة ويسن أيضا تثليث الدلك والتسمية والدكر وسائر السنن ويكفي في ركود أن قل تحريك جميع البدن ثلاثا وإن لم ينقل قدميه إلى محل آخر على الوجه (و) منها (استقبال القبلة) لأنها أشرف الجهات ولأنها تنور الوجه كما مر \* تنمة \* ومن سنن الغسل القيام وكون ماء الغسل صاعا والسواك والمولاة والدكر المأثور بعد الوضوء كما تقدم بعد الفراغ من الغسل مستقبلا واستصحاب النية وترك الاستعانة وأن لا يغتسل لجنباته أو غيرها كالوضوء في ماء راكدا لم يستبحر والتنشيف والنفض والتسكلم بغير عذر وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات وبالجملة فسائر سنن الوضوء التي يمكن جريانها في الغسل تأتي هنا ماعدا نحو مسح الأذنين والرأس مما لا يأتي هنا \* ولما أنهى الكلام على سنن الغسل شرع يتكلم على مكروهاته فقال (ومكروهاته) أي الغسل

(قوله وان كفي لهما) أي لازالة القدر النجس والغسل وهذا غاية في سنية تقديم إزالة القدر النجس اه منه



كثيرة منها (نحو الاسراف في) صب (الماء) للغسل من غير مسبل وملوك للغير والاحرام كالوضوء ومنها غير ذلك مما مرقى الوضوء مما يمكن إتيانه هنا فلا حاجة لاعادتها ويزاد هنا أنه يكره للجنب ومنقطة الحيض والنفاس الأكل والشرب والنوم والجماع قبل غسل الفرج والوضوء وأنه لا ينبغي أن يخلق أو يقلم أو يستحذ أو يخرج دما أو يبين من نفسه جزءا وهو جنب إذا سائر أجزائه ترد عليه في الآخرة فيعود جنبوا يقال أن كل شعرة تطالبه بجنباتها **﴿فائدة﴾** أفق بعضهم بحرمة جماع من تنجس ذكره قبل غسله أن وجد الماء نعم يستثنى من ذلك السلس لتصر يحتمل بجل وطء المستحاضة مع جريان دمها وكذا من يعلم من عادته أن الماء يفتره عن جماع يحتاج إليه **﴿خاتمة﴾** نسأل الله حسنها. لم يتكلم المصنف على شروط الغسل فشر وطه هي شروط الوضوء كعدم المنافي وعدم الحائل إلى غير ذلك إلا ما استثنى من نحو مس الفرج وخروج البول حال الطهارة فإنه يصح معه الغسل دون الوضوء وقد مر التنبيه على ذلك في الوضوء فأرجع إليه إن شئت. ولا يسن تجديد الغسل لأنه لم ينقل ولما فيه من المشقة بخلاف الوضوء وبياح للرجال دخول الحمام مع ستر عورتهم عمن يحرم نظره إليها وغض البصر عملا ليحل له النظر إليه ويكره للنساء بلا عذر لأن أمرهن مبني على المبالغة في الستر ولما في خروجهن من الفتنة والشر **﴿وإذا دخله آداب منها أن يعطى أجرته قبل دخوله لأن ما يستوفيه مجهول وكذا ما ينتظره الحمى فأعطاء الأجرة حينئذ فيه دفع الجاهلة عن أحد العوضين وتطيب لنفسه ومنها أن يقصد التنظف والتطهر لا التزده والتنعم ومنها أن يتذكر بحرارة جهنم أعادنا الله منها ومنها التسمية لدخوله ثم التعوذ وتقديم اليسار للدخول واليمين للخروج ومنها رجوعه إذا رأى عريانا فيه ومنها أن لا يعجل بدخول الخارج حتى يعرق ومنها عدم كثرة الكلام ولا بأس بقوله لغيره عافاك الله ولا بالمصافحة وينبغي لمن يخالط الناس التنظف بالترجيح كريمة وشعر ونحوه واستعمال السواك وحسن الأدب معهم أدبنا الله تعالى بأحسن الآداب عنه وكرمه وجاه حبيبه ﷺ **﴿وما أنهى الكلام على الاغتسال الواجبة شرع يتكلم على جملة من الأغسال السنونة فقال :﴾****

**﴿فصل﴾** في جملة من الاغتسال السنونة وذكرها هنا استطرادى لمناسبة ذكر واجبات الغسل وسننه والافضل كل واحد منها بابا الذي يناسبه فحل غسل الجمعة باب الجمعة وهكذا **﴿آ كدهذه الاغتسال غسل الجمعة فلذلك بدأ به فقال﴾** (يسن الغسل لـ) مرید (حضور الجمعة) وان لم تنزهه لان الغسل للصلاة لا لليوم بخلاف غسل العيد ويدخل وقته بطاوع الفجر الصادق والأفضل تأخيرها إلى الرواح إليها لأنه أبلغ في دفع الرجح الكريه ويندب لمن عجز عن الماء فيه وفي بقية الاغتسال تيمم بنية البدلية عن الغسل المراد لان فيه نظافة وعبادة فاذا فاتت النظافة فلا تفوت العبادة فيقول هنا نويت التيمم بدلا عن غسل الجمعة ولا يكفي نويت التيمم بدلا عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الأعمال (و) يسن الغسل أو التيمم بدلا (للعيدن) الفطر والأضحى لكل أحد وان لم يحضر الصلاة ولو لحائض ونفساء وفارق الجمعة بأن سبب مشروعيته فيها دفع الرجح الكريهية عن الحاضرين وهناسبها الزينة وهي مطاوعة لكل أحد والغسل من جملتها ويدخل وقته بنصف الليل والأفضل فعله بعد الفجر ويخرج وقته بالغروب (و) يسن الغسل أو التيمم (لـ) دجل (الكسوف) للشمس (والخسوف) للقمر لاجتماع الناس لها ويدخل وقته بأول الكسوف ويخرج بالانجلاء (و) يسن الغسل أو التيمم (لـ) دجل (الاستسقاء) أي طلب السقي من الله تعالى ويدخل وقته بارادة فعلها لمن يصلي منفردا وبارادة الاجتماع لفعلها لمن يصلي جماعة ويخرج وقته بالتفرق (و) يسن الغسل أو التيمم (للاحرام) بحج أو عمرة أو بهما معا أو مطلقا ويدخل وقت هذا الغسل بارادة الاحرام ويخرج بفعله (و) يسن الغسل أو التيمم (لدخول مكة) زادها الله شرفا وسنا وجعل لنا موقرا ورضا حسنا أي ولدخول حرمة ودخول الكعبة أيضا (و) يسن الغسل أو التيمم لدخول (المدينة) على مشرفها أفضل الصلاة والسلام ولدخول حرمة أيضا (و) يسن الغسل أو التيمم (لوقوف بعرفة) ويدخل وقته بالفجر كالجمعة والأفضل فعله بعد الزوال وينتهي وقته بفجر يوم العيد (و) يسن الغسل أو التيمم (للطواف) أي على قول مرجوح

والراجع انه لا يسن الغسل له لأن وقته موسع فلا يلزم اجتماع الناس لفعله في وقت واحد المقتضى ذلك لطلب الغسل (و) يسن الغسل أو التيمم (للكافر) ولو مرتدا أو امرأة (إذا أسلم) أي بعد اسلامه للأمر به وإنما لم يجب لان كثيرين أسلموا ولم يؤمروا به وهذا حيث لم يعرض له في الكفر ما يوجب الغسل من جنبه أو حيض أو نفاس أو ولادة فان عرض له ذلك وجب عليه الغسل بعد اسلامه وان اغتسل في كفره لبطلان نيته (و) يسن الغسل أو التيمم (لغسل الميت) المسلم وغيره ويدخل وقته بالفراغ من غسل الميت ويخرج بالاعراض عنه ومثل غسل الميت تيممه فيسن لمن يمه الغسل لانه مس جسدا خاليا عن الروح فيحصل له ضعف الماء يقويه ويسن الوضوء لمن مسه **﴿واعلم أنه كان الأولى ذكر هذا الغسل عقب غسل الجمعة لانه يليه في التأكد﴾** (و) يسن الغسل أو التيمم (بعد نحو الحمامة) من كل ما يغير الجسد كالقصادة والخروج من الحمام فانه يندب الغسل بعده ويستحب أن يكون اغتسال الخارج من الحمام بماء متوسط بين الحار والبارد لأنه يشد البدن وكما يندب الاغتسال بعد ما ذكر يندب قبله أيضا ليخفف التغير في التحفة ويندب الاغتسال قبل كل حال يقتضى تغيير البدن (و) يسن الغسل أو التيمم (لافاقة من نحو جنون) أو اغماء وينبغي أن يلحق بمن ذكر السكران بجامع ان كلا من الثلاثة مظنة للانزال ولذا اذا تيقن وجب الغسل. قال في النهاية وشمل كلامهم الغسل من الجنون والاعماء غير البالغ أيضا عملا بعموم الخبر **﴿تتمة﴾** بقي من الاغتسال السنونة غسل الصبي اذا بلغ بالنس فان كان بلوغه بالاحتلام طلب منه غسلان واجب ومندوب والغسل للأذان والاعتكاف ولكل ليلة من رمضان وان لم يحضر الجماعة لشرف وقته ولقص الشارب وحلق العانة وتنف الابط ولكل اجتماع من جماع الخير واسيلان الوادى وتغير رائحة البدن ولدخول المسجد ولو غير الحرام كما قاله العلامة ابن حجر رحمه الله تعالى ولغير ذلك مما هو مذكور في المطولات **﴿وما أنهى الكلام على الوضوء والتيمم والغسل شرع يتكلم على حكم المحدث حدثا أصغرا أو كبريا فقال :**

**﴿فصل﴾** في بيان ما يحرم بالحدث الأصغر والأكبر (يحرم) على غير فاقد الطهورين ونحو سلس (بالحدث الأصغر) وهو ما يوجب الوضوء ثلاثة أشياء وتحرم أيضا بالأكبر الشامل للجنبه والحيض والنفاس بدليل قوله بعدويز يد عليه من به حدث أكبر إلى آخره وقوله وتز يد الحائض والنفساء إلى آخره الأول (الصلاة) ولو نفل اجماعا لقوله صلى الله عليه وسلم «لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يتوضأ ومثله صلاة الجنابة وسجدة تلاوة أو شكر وخطبة الجمعة (و) الثاني (الطواف) نفلا وفرضا للخبر الصحيح الطواف بغير صلاة الصلاة الآن الله قد أحل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير رواه الحاكم رحمه الله تعالى وصححه (و) الثالث (مس شيء من القرآن) ولو بعض آية لكن بشرط أن يكون المسسوس جملة مفيدة كافي التحفة ولو كان المس بغير أعضاء الوضوء ولو بحائل كشيء ومن باب أولى مسه كله (وحمله) أي الشيء الذي من القرآن وهو بلغ من المس وقد بسط الفقهاء الكلام على هذه المسئلة ولندكر حاصلها باختصار توضيحاً للبتدي فنقول: يحرم على المحدث حمل المصحف ومس ورقه ولو البياض ونحو ظرف أعد له وهو فيه وما كتب لدراسة قرآن ولو بعض آية ولو بخرقة يحل حملها في أمتعة بقصدها وتفسيراً كثر منه مع الكراهة للخلاف في حرمة كل منهما وفي كتاب اشتمل على آيات وفي ثوب وان عمه وله النوم فيه ولو جنباً لأن هذه الأشياء لا يقصد باثبات القرآن فيها قرآنه فلا يجري عليه أحكام القرآن ويحل قلب ورقه بنحو عود وكتبه بلا مس ولا حمل ويجوز تمكين الصبي المميز محدثاً من مس المصحف واللوح وحملها ولو في غير المكتتب لحاجة التعلم والدراسة ووسيلتهما كحمله للمكتتب لمشقة دوام طهره أما غير المميز فيحرم تمكينه منه وأما حمل المميز لغير التعلم والدراسة ووسيلتهما فحرام وما ذكره بالحدث الأصغر كذلك يحرم بالأكبر (ويز يد عليه) أي المحدث حدثاً أصغراً (من به حدث أكبر) بشيئين ومن فاعل يزد والحدث الأكبر هو ما يوجب الغسل لكن المراد به هنا جنب الشامل للذكور والأنثى بدليل قوله بعدويز يد الحائض والنفساء الأول انه يزد يد عليه (المكث) أي بالمكث لمسلم مكلف غير نبي (في المسجد) ولو بقدر الطمأنينة ومثله التردد وخروج به مجرد المرور فلا يحرم كأن يدخل من باب



ويخرج من آخر قال تعالى « ولا جنبا الا عبرى سبيل » (و) الثاني انه يز يد عليه (قراءة القرآن) أى بقراءة القرآن من مسلم ولو صبيا والمراد قراءة كله أو بعضه ولو حرفا منه بلسانه بشرط أن يسمع نفسه ان اعتدل سمعه ولم يكن ثم لغط وباشارة الأخرس وتحريك لسانه (بقصده) أى القرآن وحده أو مع غيره فان قرأ أذكاره ومواعظه وقصصه واحكامه كله بلا قصد أو قصد نحو الدكر أو أطلق لم يحرم لانه لا يكون قرآنا لا بالقصد وبما يقصد به القرآن تقرير كتاب فقه أو غيره فيه احتياج بآية فيحرم قراءتها على نحو الجنب كفى لمجموع نعم يلزم فاقد الطهورين قراءة الفتحة في صلاته لتوقف صحتها عليها فتحصل من هذا أنه يحرم بالجنابة خمسة أشياء: الأول الصلاة. والثاني الطواف. والثالث مس شئ من القرآن وحمله. والرابع المكث في المسجد. والخامس قراءة القرآن بقصده (و) كما يحرم ما ذكره بالحدث الأصغر والجنابة كذلك يحرم بالحيض والنفاس (و) (تزيد الحائض والنفاس) على من ذكر بخمسة أشياء ذكر منها ثلاثة وسند كران شاء الله تعالى اثنين الأول انهما يز يدان (حرمة الصوم) أى بحرمة الصوم عليهما ولا يصح منهما إجماعا ويجب عليهما قضاءه بخلاف الصلاة فلا يجب عليهما قضاؤها إجماعا للشقة بل يحرم ولا تعتقد عند ابن حجر رحمه الله تعالى ويكره وتعتقد نفلان غير ثواب عند الجمال الرملى رحمه الله تعالى وسياق أن شاء الله تعالى ذلك في شروط وجوب الصلاة ويستمر تحريم الصوم الى الطهر من الحيض أو النفاس وان لم يغتسل لزوال مقتضى التحريم وهو الحيض والنفاس (و) الثاني أنهما يز يدان (المرور) أى بالمرور (في المسجد ان خافت) أى الحائض والنفاس وكان الأولى أن يقول ان خافتا (تلاوته) بالدم صيانة له عن الحبث فان أمنتاه كره لغلظ حديثهما ويستمر تحريم المرور الى الغسل أو بدله وهو التيمم لبقاء المقتضى من الحدث الغلظ (و) الثالث انهما يز يدان (الاستمتاع) أى بالاستمتاع أى بالمباشرة (بما بين السرة والركبة) سواء كانت المباشرة بوطء أو غيره لان الغير ولو بلا شهوة بما يدعو الى الجماع فحرم لخبير «من حام حول الحمى يوشك أن يواقع» وخرج بما بين السرة والركبة باقى الجسدو بالمباشرة الاستمتاع بالنظر بشهوة فانه لا يحرم \* واعلم أن تعبيره بالاستمتاع الشامل للنظر بشهوة تبع فيه المحرر والروضة وهو اعمايتمشى على القول بتحريمه والاصح خلافه اذ مراد الفقهاء رحمهم الله تعالى بالاستمتاع المباشرة كإفسادها بها وهى التقاء البشريتين بشهوة وبهذا عبر النووي في مجموعه وتحقيقه \* والحاصل ان الوطء يحرم مطلقا سواء كان بحائل ولو تخينا أم لا والمباشرة بما عدا ما بين السرة والركبة لا تحرم مطلقا سواء كان بحائل أم لا والمباشرة بما بين السرة والركبة فيها تفصيل ان كانت بدون حائل حُرمت والا فلا أما الاستمتاع بالنظر فيحرم مطلقا سواء كان بحائل أم لا ولو بشهوة اذ هو ليس بأعظم من تقبيلها في فمها بشهوة على المعتد كفى التحفة والنهاية والمنفى وغيرها ومحل جواز مباشرة ما ذكر ان لم يعلم من عادته انه اذا باشر وطئ لقلته تقواه وقوة شبقة والاحرم وهذا في حق الرجل وأما المرأة فيحرم عليها أن تبشر الرجل بما بين سرتها وركبتها في أى جزء من بدنه ولو غير ما بين سرتها وركبتها ويستمر تحريم المباشرة الى الغسل أو بدله لقوله تعالى «حتى يطهرن» وقد ذكرنا أن الجماع في الحيض يورث علة مؤلة جدا للجماع وجدام الولد باعدنا الله تعالى عن ذلك والرابع مما أسقطه المصنف رحمه الله تعالى تحريم الطلاق لهما فيه من تطويل العدة ويستمر الى الطهر وان لم تغتسل لزوال مفتضى التحريم وهو تطويل العدة. والخامس الطهر قبل انقطاعهما بنية التعبد الا ما استثنى من نحو اغسال الحج فتحصل مما تقرر انه يحرم بالحيض والنفاس عشرة أشياء: الأول الصلاة. الثاني الطواف. الثالث مس شئ من القرآن وحمله. الرابع المكث في المسجد. الخامس قراءة القرآن بقصده. السادس الصوم. السابع المرور في المسجد ان خافت تلاوته. الثامن المباشرة بين السرة والركبة. التاسع الطلاق فيه. العاشر الطهر قبله بقصد التعبد ولما ذكر ان الحيض مما يوجب الغسل وتحريم به الصلاة وغيرها ذكرها تعرفه فقال:

﴿فصل في بيان تعريف (الحيض) ومدته (وهو) أى الحيض لغة السيلان وشرعا (الدم الخارج) في تسع سنين فأكثر (من قبل المرأة) أى من عرق في أقصى رحمها (في محبتها) أى المرأة لافي مرض

يقتضى ذلك فهو دم جبلة أى طبيعة تقتضيه الطباع السليمة ويكون خروج الدم (بلا) أى بغير (سبب) من ولادة فخرج بذلك النفاس فانه يخرج من قبل المرأة بسبب الولادة (وأقل سنه) الذى يمكن أن يحكم على ما تراد المرأة فيه بكونه حيضا (تسع سنين) قمرية (تقريبا) فلو رأت الدم قبل تمام التسع بما لا يسع حيضا وظهرها كخمسة عشر يوما فما دونها فهو حيض وان رأت قبل تمامها بما يسع ذلك كسنة عشر يوما فلا يكون حيضا بل هو دم فساد (وأقل مدته) أى زمنه (يوم وليلة) سواء تقدمت الليلة أو تأخرت أى قدرهما مع اتصال الحيض وهو أربع وعشرون ساعة والمراد بالاتصال أن يكون نحو القطنه بحيث لو أدخل ثلوث وان لم يخرج الدم الى ما يجب غسله في الاستنجاء فانه حيض وان كان ماء أصفر أو كدر ليس على لون الدم لأنه أذى فشملته الآية (وأكثرها) أى مدة الحيض (خمسة عشر يوما بلياليها) أى مع لياليها سواء تقدمت أو تأخرت أو تلفقت وان لم يتصل الدم لكن بشرط أن تكون أوقات الدماء مجموعها أربع وعشرين ساعة فان لم يبلغ مجموعها ما ذكر كان دم فساد وهو مع نقاء تخلله حيض لأنه حينئذ يشبه الفترة بين دفعات الدم فيسحب عليه حكم الحيض وهذا القول يسمى قول السحب وهو المعتمد ومقابله النقاء طهر ويسمى قول اللقط والتلفيق فعلى هذا القول تصلى وتصوم في وقت النقاء (وغالبها) أى مدة الحيض أى أكثر ما تمكث النساء فيه (سنة) أيام (أو سبعة أيام مع لياليها) فلو حاضت امرأة خمسة أيام وثلاثة أو ثمانية أو عشرة مثلا لم يكن من الأقل ولا من الأكثر ولا من الأغلب والدليل على جميع ذلك استقرار إمامنا الشافعى رضى الله عنه ومن وافقه اذ لا ضابط له لغة وشرعا فارجع الى المتعارف بالاستقراء أى التتبع والسؤال عن أحوالهن في الحيض اذا علمت ما تقرر (فان نقص الدم عن أقل المدة) وهو يوم وليلة (أو زاد) الدم (على أكثرها) وهو خمسة عشر يوما (فهو) أى ذلك الزائد (دم فساد) ويقال له دم استحاضة وتسمى المرأة التي زاد دمها على الخمسة عشر يوما أو التي نقص دمها عن اليوم والليلة مستحاضة وصورها سبع مذكورة في المطولات وسياق أن شاء الله تعالى الكلام على حقيقة المستحاضة وحكمها في التتمة من الفصل الثانى (وأقل الطهر) الفاصل (بين الحيضتين) زمنا (خمسة عشر يوما) بلياليها لأن الشهر لا يخلو عن حيض وطهر واذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوما لم يكن أقل نشية كذلك وخرج بين الحيضتين الطهر بين حيض ونفاس فانه يجوز أن يكون أقل من ذلك بل يجوز أن لا يقال بينهما طهر أصلا كأن يتصل أحدهما بالآخر (ولا حد لأكثره) أى الطهر إجماعا فقد لا تحيض المرء ذلك عمرها المرأة وقد لا تحيض أصلا وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض السابق ولو اطردت عادة امرأة بان تحيض دون يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر يوما أو تطهر دونها لم يتبع ذلك فلا يحكم بأنه دم حيض بل استحاضة لأن بحث الأولين أتم وأوفى وحمل دمها على الفساد أولى من خرق العادة المستمرة \* ولما ذكر أن النفاس مما يوجب الغسل وتحريم به الصلاة وغيرها ذكرها حقيقة فقال:

﴿فصل في بيان حقيقة (النفاس) ومدته (وهو) لغة الولادة \* وشرعا (الدم الخارج من قبل المرأة عقب الولادة) أى بأن يكون قبل مضي خمسة عشر يوما منها والا كان حيضا ولا نفاس لها لكن لو نزل عليها الدم بعد عشرة أيام منها مثلا كانت تلك العشرة من النفاس عددا لاحكام فيجب عليها أداء الصلاة ونحوها فيها كذا قاله البلقينى رحمه الله تعالى وقيل ابتداء النفاس من الولادة لامن الدم وعليه فز من النقاء من النفاس وكان الأولى أن يقول عقب فراغ الرحم من الحمل ليخرج به ما بين التوأمين ومثل الولادة القاء علقه ومضغة (وأقل مدته) أى النفاس (لحظة) بمعنى أنه لا حد لأقله بل ما وجد منه وان قل نفاس (وغالبها) أى مدة النفاس (أربعون يوما) أى بلياليها سواء تقدمت على الأيام كأن طرقتها الولادة عند الغروب أو تأخرت كأن طرقتها الولادة عند طواع الفجر أو تلفقت كأن طرقتها في نصف الليل (وأكثرها) أى مدة النفاس (ستون) يوما بلياليها على ما مر وذلك للاستقراء الممار (وما زاد عليها) أى الستين (ف) هو (دم فساد) ويقال له



استحاضة \* تنمة \* لم يتعرض المصنف رحمه الله تعالى للاستحاضة وأحكامها بالخصوص وقد تعرض لها في الاعانة فقال وحاصل ذلك أن الاستحاضة هي الدم الخارج في غير أوقات الحيض والنفاس بأن خرج قبل تسع سنين أو بعدها ونقص عن قدر يوم وليلة و بأن زاد على خمسة عشر يوما بلياها أو أتى قبل تمام أقل الطهر أو مع الطلق ولم يتصل بحيض قبله وهو حدث قائم فلا يمنع شيئا مما يمنع بالحيض من نحو صلاة ووطء ولو مع جريان الدم وإذا أرادت المستحاضة أن تصلي يجب عليها أن تغسل فرجها من النجاسة ثم تحشوه بنحو قطنه وجوبا دفعا للنجاسة أو تخفيفا لها فان لم يكفها الحشو تعصب بعده بخرقه مشقوقة الطرفين على كيفية التلجم المشهور ولا يضر بعد ذلك خروج الدم إلا أن قصرت في الشد ثم بعد ما ذكر تبوضاً ثم عقب ذلك تصلي ويجب إعادة جميع ذلك لكل فرض عيني ولو نذرا . واعلم أنه يجب على النساء تعلم ما يحتجن اليه من هذا الباب وغيره فان كان نحو زوجها عالما لزمه تعليمها وإفليسألها ويخبرها وتخرج لتعلم ذلك وليس لها الخروج لغير تعلم واجب من نحو حضور مجلس ذكر إلا برضاه وبمحرم معها ان خرجت عن البلدان \* ثم اعلم ان سلس البول والمذي والودي ونحوها مثل المستحاضة في جميع ما مر نعم سلس المني يلزمه الغسل لكل صلاة . ولما تكلم على الثالث من مقاصد الطهارة \* شرع يتكلم على الرابع منها وهو إزالة النجاسة بحسب ما رتبته والا فهو الثالث فقال :

(قوله وهو إزالة النجاسة) إنما جعل إزالة النجاسة من المقاصد لأنها هي المقصودة بالترجمة وذكر الأعيان النجسة وسيلة للمقصود اهـ منه

فصل في بيان حكم (النجاسة) أثر الأعيان النجسة (و) كيفية (إزالتها) أي النجاسة لكن بمعنى الوصف القائم بالحال لا بمعنى الأعيان النجسة وحكم إزالتها الوجوب على التراخي مع القدرة ان لم يعص بالتنجيس كأن أصابه بلا قصد ولو من مغلظ خلافا للزركشي رحمه الله تعالى أو من نحو فصد أو وطء مستحاضة ولو في حال جريان الدم أو لبس ثوباً بمنجس ففرق فيه فلا يجب غسل ذلك فوراً بل عند ارادة نحو الصلاة ويتضييق بضيق الوقت فان عصي بالتنجيس كأن طلع المكاف بدنه بالنجاسة بلا حاجة كما يفعل بعض العوام حيث يلطخون أبدانهم بدم الضحايا وجب غسله فوراً خروجا من المعصية وخرج بقولنا بلا حاجة من بال ولم يجد شيئا فله تشييف ذكره بيد الله بها ومن ينزع الاخلية ونحوها مما يحتاج اليه ولا توقف على نية . واعلم ان النجاسة لها اطلاقان أحدهما تحقيقه ما على الحكم الذي هو تقيض الطهارة . وثانيهما على العين النجسة وهي بهذا الاطلاق لغة المستقدر ولو طاهرا لا تحرم مطلق . وشرعا مستقدر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج من أي لا يجوز بخلاف ما لو كان هناك مخرج كاف قد وافق ظهوره وعليه نجاسة فانه يصلي لحرمه الوقت وعليه الاعادة . ثم اعلم ان الأصل في جميع الأعيان من حيوان بشو جراد وفضلات الطهارة لقوله تعالى هو الذي خلق لكم في الأرض جميعا فدلّت الآية على تناول جميع الأعيان ولو كان نجسا لم يحل تناوله فلا يحكم بنجاسة شيء من الأعيان إلا ما ورد بالشرع بنجاسته وذلك كالكلب والخنزير وفرع أخذ ثوبا وكل مسكر مائع كالخمر وميتة غير آدمي وسمك وجراد وأصل كل حيوان وهو المني والعلقة والمضغة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة والجزء المنفصل من الحيوان كميته كذلك غير شعر المأكول ورشوه وبره ووصفه والمسلك وفأرته والفضلات المنفصلة من الحيوان النجس نجسة مطلقا ومن الطاهر ان كان رشحا كالعرق والريق ونحوهما فطاهر أو مما له استحالة في الباطن فنجس كبول ومذي وودي وروث ودم وقيح ووقء نعم ان استحالة صلاح كاللبن من المأكول وكالآدمي وكالببيض فطاهر ولبن مالا يؤكل لحمه غير آدمي نجس لانه فضلة وليس أصل حيوان طاهر (والحيوانات كلها) بحريها وبريها (طاهرة) أي طاهرة العين حال حياتها (الا الكلب) ولو معاملة للصيد ويستثنى منه كلب أهل الكهف فانه طاهر سلبه الله تعالى النجاسة كما قال بعضهم ويدخل الجنة (و) الا (الخنزير) لانه أسوأ حالاً من الكلب (وما تولد منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر أو آدمي تبعا لأصله وتغلبا للنجاسة إذ الفرع يتبع أخس أبويه فيها ولا نه مخلوق من نجاسة فكان مثلهما ولا يرد علينا طهارة الدود المتولد منها \* لاننا منع أنه خلق من نفسها وإنما تولد فيها كدود الخلل لا يخلق من نفس الخل بل يتولد فيه و يفرق بين المتولد منها والمتولد

فيهما (والميتة) بجميع أجزائها وان لم تكن لها نفس سائلة وهي الزائلة الحياة غير ذكاة شرعية بأن لم تذك أصلا أو ذكيت ذكاة غير شرعية كذبيحة الجوسي (كلها نجسة) بالموت (الا الآدمي) فميتته طاهرة لتكريمه بالنص قال تعالى «ولقد كرّمنا بني آدم» إذ قضيت التكريم ان لا يحكم بنجاسته حيوا ولا ميتا سواء المسلم وغيره وأما قوله تعالى «إنما المشركون نجس» فالمراد نجاسة الاعتقاد لا نجاسة الأبدان والمعنى انما اعتقاد المشركين كالنجس في وجوب الاجتناب فلا ينافي طهارة أبدانهم (و) الا (السمك) وهو كل ما لا يعيش في البر من حيوان البحر (والجراد) فميتته طاهرة لخير ابن عمر رضي الله عنهما «أحل لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والسمك والطحال» (وكل ما خرج من السبيلين) القبل والدبر أو أحدهما مما له اجتماع واستحالة (نجس) كما مر كبول وروث ولو من سمك وجراد وما كوك اللحم على الأصح وقال الروياني والاصطخري رحمهما الله تعالى من أمتنا كالك وأحمد رضي الله عنهما أنهما طاهران من المأكول وخرج بقوله من السبيلين الخارج من بقية المنافذ فهو طاهر الا القيء الخارج من الفم بعد وصوله الى المعدة وان لم يتغير وان خرج حالا ماعدا المتصلب الذي لم تحله المعدة والماء الخارج من فم النائم طاهر الا ان علم أنه من المعدة كأن خرج منتنابصفرة فهو نجس لكن يعفى عنه في حق من ابتلى به . ثم استثنى من الخارج من السبيلين بقوله (الا المني) من جميع الحيوانات الا الكلب والخنزير وفرع أحدهما فطاهر في حد ذاته لكن يستحب غسله خروجا من الخلاف وكالمني المضغة والعلقة فهما طاهرتان على الأصح كما مر (و) الا (الريح) فطاهر وكذا كل متصلب لم تحله المعدة كحب لوز زرع لنبت وبيض لوحضن لفرخ وهذا في المأكوذ من الميتة وأما المأكوذ من غير الميتة فهو طاهر ولو لم يتصلب فعلم من هذا أن بيض مالا يؤكل لحمه طاهر مطلقا حل أكله مالم يعلم ضرره وبيض الميتة ان تصلب فطاهر والا فنجس (و) الا (الحصى) الخارج عقب البول أو معه فطاهر متنجس لدخوله في الجماد المتقدم (ان لم ينعد من البول) فان انعقد منه بأن أخبر طبيب عدل بأنه منعقد منه فنجس عين وهذا ما جرى عليه في النهاية وأطلق في التحفة نجاسته ففهم منه أنه نجس مطلقا سواء انعقد من البول أم لا كما في حواشيهما (فائدة) فضلات نبينا ﷺ طاهرة كما جزم به بغوى رحمه الله تعالى وغيره وصححه القاضي حسين رحمه الله تعالى وغيره وهو المعتمد لان بركة الحبشية واسمها أم أيمن شربت بوله ﷺ فقال لها لن تلج النار بطنك وصححه الدارقطني رحمه الله تعالى وقال الترمذي رحمه الله تعالى دم النبي ﷺ طاهر لأن أبا طيبة شربه بعد ما حجه ﷺ وفعل مثل ذلك ابن الزبير رضي الله عنهما وهو غلام حين أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دم حجامته ليدفنه فشر به فقال له ﷺ من خالط دمه دمي لم تمسه النار ومثل فضلاته ﷺ فضلات سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كما جزم به الزركشي رحمه الله تعالى وان نازعه الجوزجري رحمه الله تعالى (والنجاسة) بمعنى العين النجسة الشاملة للعينية والحكمية (ثلاثة أقسام) على المشهور (مخففة ومغلظة ومتوسطة) وإذا أردت معرفة ذلك (ف) النجاسة (المخففة) هي (بول الصبي) الله كالحق (الذي لم يطعم) بفتح التحتية والعين أي لم يتناول مأكولا ومشروبا لأجل التغذي (غير اللبن) سواء كان من الآدمي أو غيره طاهرا أو نجسا ولو من لبن مغلظ (و) الحال (لم يبلغ) عمر الصبي المذكور (الحولين) أي السنتين من تمام انفصاله تحديدا (ويظهر محلها) أي النجاسة المخففة (برش الماء عليه) أي بأن يرش عليه ما يعمه ويغمره بلا سيلان ولا يدمع الرش من زوال بقية أوصافه كبقية النجاسات ولا يبدأ من عصر محل البول أو جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تنفصل بخلاف الرطوبة التي لا تنفصل فخرج بالبول غيره كالعائط والدم والقيح وبالصبي غيره من الصبية والخنثى وبالندي لم يطعم للتغذي من طعمه للتغذي ولو صرنا عادلى اللبن وعلم من التقييد بالتغذي أنه لا يضر خنثيكه بنحو تمر وتناوله نحو سفوف للإصلاح وان حصل به التغذي وعدم بلوغ الحولين من جاوزهما وان لم يطعم بعدهما غير اللبن فانه يتعين في جميع ذلك الغسل (و) النجاسة (المغلظة) هي (نجاسة الكلب



والخزير وفرع أحدها) ولو مع حيوان طاهر (ولا يظهر محلها) أى محل النجاسة المغلظة الذى أصابته من كل جامد غير نجس العين (الابغسله) أى ذلك المحل (سبع مرات) معتبرة بعد زوال العين ولو بمرات فزِيلها وان تعدد واحدة فيزاد عليها ست غسلات (أحدها) أى السبع (ممزوجة) أى مخلوطة في غير أرض ترابية (بالتراب) الجزىء فى التيمم أو بما هو فى حكمه كقطعة طفل أو طين أو رمل ناعم له غبار (الظهور) فلا يقوم مقام التراب غيره من نحو الأسنان أو الصابون فى الأظهر ولا يجزىء تراب ممزوج بمائع وهو هنا ماعد الماء الظهور ومنه المستعمل ولا يكفي التراب المتنجس ولا المستعمل فى حدث أو خبث لأنه لم يحصل الجمع بين نوعى الظهور ومن ثم اشترط فى التراب هنا ما تقدم فى التيمم نعم المختلط برمل خشن أو ناعم ونحو دقيق قليل لا يؤثر فى التغيير يكفي هنا كما هو ظاهر لحصول المقصود به هنا إتمام الطين تراب تيمم بالقوة فيكفى كما مر والواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته الى جميع أجزاء المحل المتنجس سواء أمزجهما قبل أم صبهما عليه وهو الأولى خروجاً من الخلاف أم سبق وضع الماء أو التراب وان كان المحل رطباً لأنه وارد كالماء وقولهم لا يكفي ذره عليه ولا مسحهُ أو دلكه به المراد بمجرد أى بدون اتباعه بالماء قاله فى التحفة ويكفى عن السبع الغسلات خمس المتنجس فى الماء الراكد وتحريكه سبع مرات مع تكثيره بالطين فى واحدة وأن الذهاب مرة والعود أخرى وفى الجارى مرور سبع جريات (و) النجاسة (المتوسطة) بين الخفيفة والمغلظة (بقية النجاسات) كالأرواث والسماء ونحوهما (ويظهر محلها) أى محل النجاسة المتوسطة الذى أصابته من كل جامد غير نجس العين (بجريان الماء عليه مرة واحدة) نعم المحل مع السيالان وان لم يكن بفعل فاعل كقطر من غير اشتراط نية كما مر ومحل الاكتفاء بمرة ان زالت أوصاف النجاسة بها والا فيجب ازالتها ولو بأكثر إذ يضر بقاء الطعم الا أن تعذر كما يأتى وكذلك بقاء اللون والريح معا بخلاف كل منهما منفرداً فإنه يكفي فيه التعسر كإسباغ أيضاً. ومحل الاكتفاء بما ذكر (فى الثلاثة الأقسام) من الرش فى الخفيفة والتسبيغ مع الترتيب فى المغلظة والغسل الواحدة فى المتوسطة (ان لم يكن للنجاسة جرم ولا طعم ولا لون ولا ريح) بأن لم تدرك صفة مما ذكر سواء كان عدم الإدراك لحفاء أثرها بالجفاف كبول جف فذهبت عينه ولا أثر له ولا ريح فذهب وصفه أم لا يكون المحل صقيلاً لا تثبت عليه النجاسة كالمزق أو السيف (وهى) أى النجاسة التى لا جرم لها ولا طعم ولا لون ولا ريح (السمية بالحكمية) وهى التى تيقن وجودها ولا تحس ببصر ولا شم ولا ذوق فإن هذه يكفي فيها جريان الماء بنفسه أو بغيره على المحل مرة واحدة من غير اشتراط زائد إذ ليس ثم ما يزال (فان كان لها ذلك) أى المذكور من الجرم والطعم واللون والريح (وتسمى بالعينية) أى ولو مخففة كما فى التحفة والنهاية وهى التى تحس بما ذكر (فلا تظهر بما ذكر) من الرش فى الخفيفة والتسبيغ مع الترتيب فى المغلظة والغسل الواحدة فى المتوسطة (الا بعد زوال الجرم) أى العين ان وجد فإن بقى فلا يعنى عنه الا أن تعذر فيعنى عنه مادام متعذر افيكون المحل نجساً معفو عنه لا ظاهر اوضابط التعذر كما سيأتى ان لا يزول الا بالقطع فان قدر بعد ذلك على زواله وجب ولا يجب عليه إعادة ما صلاه والا فلامعنى للعفو (أو) زوال (الوصف) من الطعم واللون والريح ان بقى هو دون الجرم فلا تظهر مع بقاء شئ من الوصف المذكور (فان) سهل زوال الجرم والطعم وعسر أو (تعذر زوال اللون أو الريح) طهر المحل (وعنى عنه) فلا يجب زواله بل يظهر المحل كما علمت للمشقة ولو من مغلظ ومعنى العفو عنه أن المحل محكوم بطهارته لانه نجس معفو عنه فلو أصاب بدننا لا ينجسه وضابط العسر أنه لا يزول بنحو الحث بالماء ثلاث مرات فحتى حتمه بالماء ثلاثاً ولم يزل طهر المحل فان قدر على زواله بعد ذلك لم يجب لان المحل طاهر وسواء فى ذلك الأرض والثوب والائنا وسواء طال بقاء الرائحة أم لا وأما تعذر الزوال فضابطه أن لا يزول الا بالقطع كما مر فاللون أو الريح اذا تعسر إزالة كل منهما وحده طهر المحل ولا تجب بعد القدرة كما مر وأما اذا بقيا معاً بمحل واحد من نجاسة واحدة فإنه يضر بقاؤهما لقوة دلتهم على بقاء العين فلا يكفي بالتعسر بل لابد من التعذر وظاهر أنه بعد ظن طهر المحل لا يجب شم ولا نظر بل يستحب ذلك كما فى التحفة

وخرج بالون والريح الطعم وحده فانه يضر وان عسرت إزالته لسهولته غالبا فألحق بها نادرها ولأن بقاءه يدل على بقاء العين فلا بد من التعذر فيعفى عنه مادام متعذرا فيكون المحل نجسا معفوّا عنه لا طاهرا والأوجه جواز ذوق المحل إذا غلب على ظنه زوال طعمه للحاجة وتحب الاستعانة على الإزالة بنحو أشتان أو صابون توقفت على ذلك والاستحبة ويعتبر في وجوب نحو الصابون أن يفضل ثمنه عما يفصل عنه ثمن الماء في التيمم كافي التحفة والنهاية ولا يجب العصر في غسل النجاسات كلها بعد الحكم بطهارة المحل ولو فيها له خمل كاللباس ولكن يسن خروجها من الخلاف وإنما لم يجب على الأصح لأن البلل بعض المنفصل وقد فرض طهره لطهارة الغسالة بشرط أن تنفصل عن المحل بعد طهره بلا تغير ولا زيادة وزن فإدامت على المحل وهي متغيرة وقد طهر المحل طاهرة قطعاً وبعد الانفصال حكمها حكم المحل فلو تطاير شيء من أول غسالات المقلظ قبل الترتيب غسل مأصابه ستاً . إحداهن يتراب أو من السابعة لم يجب شيء ويسن التثليث في غسل النجاسات كلها متوسطة ومغلظة وكذا المخففة في الأصح بأن يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسلة ثانية وثالثة استظهاراً كطهر الحدث ولأمر المستيقظ بالتثليث مع توهم النجاسة فمع ثبوتها أولى . وصورة التثليث في المغلظة أن يزداد بعد السبع غسلتان وتكون المغلظة يسن فيها التثليث هو ما جرى عليه في التحفة وجرى في النهاية على عدم تثليثه وقال لأن المكبر لا يكبر كالمصغر لا يصغر ومعنى أن المكبر لا يكبر أن الشارع بالغ في تكبيره فلا يزداد عليه كما أن الشيء إذا صغر مرة لا يصغر أخرى (نبيه) علم مما مر في المياه اشتراط ورود الماء القليل على المحل النجس والا لتنجس فلا يطهر غيره فيتعين في نحو الدم إذا أريد غسله بالصب عليه في جفنة مثلاً والماء قليل إزالة عينه أولاً والا لتنجس الماء بعد استقراره معها أي النجاسة فيها أي الجفنة \* قال في الخادم ولو وضع ثوباً في إجانة وفيها دم معفو عنه وصب الماء عليه ينجس بالملاقاة لأن نحو دم البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور اه وهو يدل على أن القليل الوارد ينجس إن لم يظهر المحل ولو تنجس فيه كفى أخذ الماء بيده إليه وإن لم يعلم عليه ويجب غسل كل ما في حد الظاهر منه مع المبالغة في الفرغرة فيكفي وصوله إليه ولو بالادارة كصب ماء في إناء متنجس وإدارته بجوانبه ولا يجوز له ابتلاع طعام ولا شراب قبل غسله لئلا يصير آكلًا للنجاسة ولو الرقيق خلافاً لمن بحث المسألة به نعم إن ابتلى بدم اللثة لم تبعد المسألة للمشقة \* ثم شرع فيما يعفى عنه من النجاسات فقال (و) اعلم أن النجس من حيث هو ينقسم أربعة أقسام: قسم لا يعفى عنه في الثوب والماء كروث وبول وقسم يعفى عنه فيهما كما لا يدركه الطرف وقسم يعفى عنه في الثوب دون الماء كقليل الدم وفرق الرويانى رحمه الله تعالى بينهما بأن الماء يمكن صونه بخلاف الثوب وبأن غسل الثوب كل ساعة يقطعه بخلاف الماء وقسم يعفى عنه في الماء دون الثوب كميتة لادم لجنسها سائل وزيل الفيران التي في بيوت الأخلية إذا علمت ذلك فاعلم أنه (يعفى عن) أشياء كثيرة من أنواع (النجاسة) تسهلاً للعباد من ربه منيل الرشاد منها أنه يعفى عن النجاسة غير المغلظة كما في التحفة (التي لا يراها) لقلتها ولو احتمالاً بأن شك أيرها أم لا (البصر المعتدل) بنفسه كنقطة خمر وما على رجل نحو ذباب فيعفى عن هذه في الماء والثوب كما علمت لمشقة الاحتراز عنها ولو رآه حديد البصر أو رآه معتدلاً بواسطة شمس فلو كان البصر لا يراها لكونها موافقة لما وقعت عليه ولو كانت مخالفة لراها لا يعفى عنها (و) منها أنه (يعفى عن دم نفسه) كدم الممايل والقروح وموضع الفصد والحجامة (وان استحال) الدم (قيحاً قليلاً كان أو كثيراً) رطباً أو جافاً في بدن أو ثوب وان انتشر الدم وجاوز البدن إلى الثوب بعرق ونحوه نظير ما يأتي في نحو دم البراغيث لأن الغالب في هذا الجنس عسر الاحتراز فيلحق غير الغالب منه بالغالب كالمسافر يترخص وان لم تنله مشقة لاسيما والتمييز بين القليل والكثير مما يوجب المشقة فيعفى عنه لكثرة عموم البالوى به ومحل العفو هنا وفيما يأتي بالنسبة للصلاة ونحوها كالطواف فلو وقع المتلوث بذلك في ماء قليل نجسه ومحل العفو عنه في الثوب إن احتاج إليه ولو للتعجيل وكان ملبوساً بخلاف ما لو لم يحتج إليه وما لو فرشه وصلى عليه أو حملوه وصلى به فلا يعفى



عنه حيثئذ وكذا يقال في نظيره من ثوب فيه نحو دم البراغيث وخرج بدم نفسه دم الأجنبي فيعفى عن قليله فقط ككسائي أن شاء الله تعالى في كلامه \* ثم استثنى من العفو عن دم نفسه الكثير بقوله (الالدم الخارج من) جميع (المنافذ كالعين والأنف والأذنين) والفم والفرجين فيعفى عن قليله فقط ومحل العفو عن قليل دم الفرجين إذا لم يخرج من معدن النجاسة كالمثانة ومحل الغائط ككسائي في كلامه ولا تضر ملاقاته لمجرها في نحو الدم الخارج من باطن الذكر لأنها ضرورية وهذا ما اعتمدته ابن حجر رحمه الله تعالى وأيده الرشيدى رحمه الله تعالى فقال وهو أولى بالعفو عن المختلط بماء الطهارة وخالف في ذلك الجمال الرملى والخطيب الشربيني رحمهما الله تعالى فقالا واللفظ الأول في النهاية . ثم محل العفو عن سائر ما تقدم ما يعفى عنه مالم يختلط بأجنبي فان اختلط به ولو دم نفسه كالحارج من عينه أولثته أو أنفه أو قبله أو دبره لم يعف عن شيء منه اهـ (و) الالدم (الخارج بفعله) بأن عصر نحو الدم فيعفى حيثئذ عن قليله فقط (و) الالدم (المجاوز محله) فيعفى عن قليله فقط والمراد بمحله محل خروجه وهو ما يغلب اليه السيلان عادة فان جاوزه عفى عن محل المجاوز ان قل فان كثر المجاوز فقياس ما تقدم في الاستنجاء أنه ان اتصل المجاوز بغير المجاوز وجب غسل الجميع وان انفصل عنه وجب غسل المجاوز فقط ولو أصاب الثوب مما يجاذى الجرح فلا إشكال في العفو فلو سال في الثوب وقت الإصابة من غير انفصال في أجزاء الثوب فالظاهر أنه كالبدن \* واعلم أنه يتحصل من كلامه سابقا لاحقا أنه يعفى عن دم نفسه الكثير بأربعة شروط أن لا يكون من المنافذ وأن لا يكون بفعله وأن لا يجاوز محله وأن لا يختلط بأجنبي فان اختل شرط من ذلك (فانه) أى ماذا كرم من الدم الخارج من المنافذ والخارج بفعله والمجاوز محله (يعفى عن قليله) فقط (دون كثيره) ولو مختلطا بأجنبي عند ابن حجر رحمه الله تعالى \* وخالف في ذلك الجمال الرملى رحمه الله تعالى فقال اذا اختلط بأجنبي لا يعفى عن شيء منه أصلا كما مر في عبارته وعليه جرى المصنف كما ستراه . ثم استثنى من العفو عن قليل دم المنافذ بقوله (و) الالدم (الخارج من معدن) بفتح الميم وكسر الدال المهملة ويجوز فتحهما أى محل (النجاسة) وذلك (كالمثانة) بفتح الميم من باب تعب مستقر البول من الانسان (ومحل الغائط فلا يعفى عنه أصلا) لا قليلا ولا كثيرا (ومثله) أى مثل الخارج مما ذكر من معدن النجاسة ومحل الغائط (المختلط بأجنبي) فانه لا يعفى عنه أصلا نعم ان كان ذلك الأجنبي الطارىء من جنس الخارج لم يضر اختلاطه به \* وقد علمت أن عدم العفو عن المختلط بأجنبي مطلقا هو ما اعتمدته الرملى رحمه الله تعالى \* وخالف في ذلك ابن حجر رحمه الله تعالى كما علمت أيضا فقال ومحل عدم العفو عن المختلط بأجنبي في الكثير لا في القليل والا نفاه ما في المجموع عن الأصحاب في اختلاط دم الحيض بالريق في حديث عائشة رضي الله عنها من أنه مع ذلك يعفى عنه لقلته والمراد بالأجنبي مالم يحتاج لماسته ولا يعسر الاحتراز عنه فلا يضر نحو ماء طهر وشرب وتنشيف احتاجه وبقا في ثوبه كذلك وماء بلل رأسه من غسل تبرد أو تنظف ومماس آلة نحو فساد من ريق أو دهن وسائر ما احتيج اليه (و) مثل الدم الخارج مما ذكر من معدن النجاسة ومحل الغائط أيضا في عدم العفو مطلقا (دم الكلب والخنزير) وفرع أحدهما فلا يعفى عن شيء منه لغاظه وان تناهى في القلة الى حد لا يدركه البصر المعتدل بناء على ما اعتمدته في التحفة كعلمت غير مرة وخالف في النهاية فقال ان ما لا يدركه الطرف لا ينجس وان كان من مغلط (ويعفى عن قليل) نحو (دم غيره) أى غير نفسه وهو الأجنبي غير الغائط ومنه دم انفصل من بدنه ثم عاد اليه فيعفى عن قليله (ولو استحال) الدم (قيحا) كما مر وانما عفى عن ذلك لان جنس الدم مما يتطرق اليه العفو فيقع القليل منه في محل المساحة وانما لم يقولوا بالعفو عن قليل نحو البول لغير السلس مع أن الابتلاء به أكثر لانه أفقر وله محل مخصوص فسهل الاحتراز عنه بخلاف نحو الدم فيه ما ومحل العفو عن قليله مالم يلطخ به ثوبه أو بدنه عشا فانه لا يعفى عن شيء منه لتعديه بذلك فان التضمخ بالنجاسة حرام (ويعفى عن قليل) وكثير (دم نحو البراغيث والقمل والبعوض) والبق من كل ما لا نفس لجسده سائلة ووثيم ذباب وروثه و بوله و بول خفاش وروثه سواء الرطب واليابس في الثوب والبدن والمكان وان تفاحش وانتشر

(والا) أى وان لم يقيد عدم العفو بالكثير بل عظم فيه وقوله نفاه ما في المجموع أى من العفو عن قليل دم الحيض المختلط بالريق اهـ منه (قوله من أنه مع ذلك يعفى عنه) هذا بيان لما في المجموع واسم الإشارة يعود على اختلاط الدم بالريق وقوله لقلته أى دم الحيض المختلط بالريق اهـ منه

بعرق ونحوه وجاوز البدن الى الثوب وطبق الثوب للملبوس لحاجة عموم البلوى بذلك كما مر في دم نفسه وجميع ما هنالك يأتي هنا وخرج بدم نحو البراغيث جلده فلا يعفى عنه في بدنه ووثوبه ومكانه فلو حمل ميتة لادم لها سائل في بدنه أو ثوبه وان لم يقصد كقمة قتلها فتعلق جلدها بظفره أو ثوبه بطلت صلاته ومحل العفو عما ذكر (مالم يكن) نحو دم البراغيث (بفعله) وكذا مالم يختلط بأجنبي (فان كان بفعله) قصدا كأن قتل نحو البراغيث أو اختلط بأجنبي (عفى عن قليله فقط) أى دون كثيره (والمرجع) في جميع ما ذكر (في القلة والكثرة العرف) وهو مالم تعرض على العقول لتلقته بالقبول فما يغلب عادة التضمخ به ويعسر الاحتراز عنه قليل وما زاد عليه كثير فيجهد المصلى وجوبا في ذلك ان تأهل والارجع لعار فيحتمله ولهذا قال (فما عده العرف قليلا فهو قليل وما عده العرف كثيرا فهو كثير) وقيل الكثير ما بلغ حدا يظهر للناظر من غير تأمل وامعان وقيل انه ما زاد على الدينار وقيل انه قدر الكف فصاعدا. وقيل ما زاد عليه. وقيل انه قدر الدرهم البغلى. وقيل ما زاد عليه. وقيل ما زاد على الظفر ولو شك في شيء أقليل هو فيعفى عنه أم كثير فلا يعفى عنه فله حكم القليل لأن الأصل في هذه النجاسات العفو الا اذا تيقنا الكثرة ولو تفرق النجس في محال ولو جمع لكثير كان له حكم القليل عند الامام رحمه الله تعالى وهو الراجح عند الجمال الرملى والخطيب رحمهما الله تعالى والكثير عند المتولى والغزالي رحمهما الله تعالى وغيرهما ورجحه بعضهم كما في التحفة \* وتمة \* ويعفى عن طين محل المرور ولو غير شارع اذا تيقن تنجسه ولو بمغلف وهو ما يتعذر الاحتراز عنه غالبا بأن لا ينسب صاحبه الى سقطة أو قلة تحفظ وان كثر ويختلف بالوقت وموضعه من الثوب والبدن فيعفى في زمن الشتاء وفي الذيل والرجل عملا يعفى عنه في زمن الصيف وفي اليد والكم سواء في ذلك الأعمى وغيره وان انتشر بعرق ونحوه نظير ما مر مما يحتاج اليه لعسر تجنبه ومع العفو عن ذلك لا يجوز نلوث المسجد بشيء منه لأنه لا يعفى عنه في المكان اذا ليعم الابتلاء به فخرج بالطين عين النجاسة فلا يعفى عنها وان عمت الطريق على الأوجه لندرة ذلك فلا يعفى عنها الابتلاء كذا في التحفة وقال الشبرا مى رحمه الله تعالى وغيره الأوجه ما اعتمدته في النهاية وجرى عليه ابن حجر رحمه الله تعالى في فتاويه أن النجاسة اذا عمت الطريق كروث المواشى عند كثرة مرورها بحيث لا يجد المار معدلا عن وطء النجاسة وأنه يعفى عن ذلك كالطين وخرج بالمتيقن تنجسه مظنون التنجس فانه طاهر عملا بالأصل وكالمتيقن اخبار عدل روايته به ويعفى أيضا عن يسير شعر نجس من غير نحو كلب وكثيره في حق القصاص والراكب فيعفى عنه لمشقة الاحتراز عنه ويعفى أيضا عن روث سمك لم يغير الماء ولم يضعه فيه عشا ويعفى أيضا عن غير ذلك مما هو مذكور في المطولات. وقد ألف في المغفوات ابن العماد رحمه الله تعالى منظومة بديعة وشرحها الشهاب الرملى رحمه الله تعالى فانظر ههنا شئت وبالله التوفيق \* ولما فرغ مما يطهر بالغسل شرع يتكلم على ما يطهر بالاستحالة وهي انقلاب الشيء من صفة الى صفة أخرى فقال (ولا يطهر شيء من نجس العين) بغسل لانه انما شرع لازالة ما طرأ على العين ولا باستحالة كميته وقعت في ملح فصار ملحاً وأحرقت فصار رمادا (الا) شيان لانه لهما في الحقيقة للنص عليهما وعموم الاحتياج بل الاضطرار اليهما أحدهما (جلود الميتة) غير المغلفة سواء كانت من ما كول اللحم كالأنعام أم لا كالأسد والذئب فتطهر ظاهره أو باطنا (اذا اندبعت) ولو بلا فعل فاعل وشرط الدبغ أن يكون بحريفة ولو نجسا كدقيق طير ينقيه من الرطوبة بالمغفنة له من نحو لحم ودم بحيث لا يعود النتن لو وقع في الماء اليه فلا يكفي بنحو شمس وتراب وملح وان طاب ريحه اذا لا يزال عفوناته وخرج بالجلد الشعر، نعم قليله يطهر تبعاله عند ابن حجر رحمه الله تعالى ويعفى عنه عند الرملى رحمه الله تعالى واختار كثيرون طهارة جميع الشعر وان كثر ثم الجلد بعد الاندباغ كشوب متنجس فلا بد لنحو الصلاة فيه أو عليه من تطهيره ولا يضر بقاء أثر الدباغ بعد غسله (و) ثانيهما (الخمر) ولو من غير عصير الغنبل أو غير محترمة وهي التي عصرت بقصد الخمرية (اذا انقلبت) أى صارت (خلا بنفسها) من غير مصاحبة عين أجنبية لها وان نقلت من شمس الى ظل أو من دن الى آخر وحيث حكم بطهارتها حكم بطهارة ذهاب وروثه و بوله و بول خفاش وروثه سواء الرطب واليابس في الثوب والبدن والمكان وان تفاحش وانتشر



تخللها ولو) كان ذلك الشيء (طاهرا) كبصل وملح (و يبق فيها حتى تخللت لم تطهر) لتنجسها بالشيء الواقع فيها ان كان نجسا وعوده عليها بالتنجيس ان كان طاهرا لأنه تنجس منها قبل التخلل فيعود عليها بالتنجيس بعده والله سبحانه وتعالى أعلم ✽ ولما أنهى الكلام على مقدمات الصلاة التي هي الوضوء والغسل والتيمم وما يتبعها التي ينتفع بها فيها لتوقف صحتها على معرفة هذه المقدمات اذ من جهل أحكام الوضوء والغسل لا وثوق بصحة صلاته شرع يتكلم على الصلاة التي هي الركن الثاني من أركان الاسلام وما يتعلق بها من معرفة أوقاتها وشروطها وأركانها وسننها فقال :

﴿فصل﴾ في بيان مواقيت الصلاة وانما صدر كلاً كثيراً تبعاً للشافعي رضي الله عنه الكلام على الصلاة ببحث المواقيت لأنها من أهم شروطها اذ بدخولها تجب ونحوها تفوت \* واعلم أن المفروضات العينية من الصلوات في كل يوم وليلة خمس معلومة من الدين بالضرورة فيكفر منكرها فهي عماد الدين وأفضل شعائر الشرع المتين وأفضل أعمال البدن بعد الشهادتين المدخول بهما في الاسلام كاثبت في سنن سيد الانام . والمواظبة عليها علامة كمال الايمان . واهمالها من أعظم العصيان . وقد صرح عن رسول الله ومجتبه « بين الكفر والايمان ترك الصلاة » والأحاديث الواردة في فضلها والتحريض على فعلها والزجر على اهمالها والوعيد على اغفالها أكثر من أن تحصر . وأشهر من أن تذكر . وقد كرر الله تعالى الأمر بها في آيات كثيرة من الكتاب العزيز وما ذاك الا لعظم موقعها من الدين كما هو واضح لكل ذي تمييز فيجب المحافظة عليها في أوقاتها والاعتناء بأحكامها وتحقيقاتها \* ولما كانت الظهر أول صلاة ظهرت على وجه الأرض ومن ثم سميت بذلك وقد بدأ الله تعالى بها في قوله « أقم الصلاة لدلوك الشمس » وكانت أول صلاة عامها جبريل عليه الصلاة والسلام للنبي ﷺ عند باب الكعبة مما يلي الحفرة إشارة الى أن دينه سيظهر على الأديان ظهورها على بقية الصلوات بدأ كغيره بها وبوقتها فقال (وقت) صلاة (الظهر) ابتداءؤه (من زوال الشمس) وهو ميلها عن وسط السماء المسمى بلوغها إليه بحالة الاستواء الى جهة الغرب باعتبار ما يظهر لنا ويمتد (الى مصير ظل كل شيء مثله) أي وقته ما بين الزوال ومصير ظل كل شيء مثله فوق المصير من العصر لان الظهر وذلك للاجماع على دخوله بالزوال فلا يندب التأخير عنه الا في مسألة البراد بشروطها والخبر جبريل عليه السلام وغيره ولخروجه بالزيادة على ظل الميل وهو القامة والمراد بذلك طول كل شاخص على بساط الأرض وطول كل انسان ستة أقدام ونصف قدم تقريبا (غير ظل الاستواء) أي غير الظل الموجود عنده ان وجد وقد ينعدم في بعض البلدان كككة وصنعاء في بعض الأيام فانه لا يحسب من ظل المثل بل هو قدر زائد عليه (ووقت) صلاة (العصر) ابتداءؤه (من بعد وقت الظهر) بأدنى زيادة في الظل وليست هذه الزيادة فاصلة بين الوقتين بل من العصر لكن لا يكاد يعرف وقته الا بمضيها ويمتد وان تأخر عن وقته المعتاد معجزة كما حبست له صلى الله عليه وسلم عن الغروب ساعة من نهار ليلة الاسراء أو كرامة كواقع ذلك لسيدى اسماعيل الحضرمي رضي الله عنه (الى) تمام (غروب) جميع قرص (الشمس) فوق التمام ليس من وقت العصر اذ المراد غروب ما ذكر غروبا لم تعد بعده فلو عادت تبين أن وقت العصر باق كواقع ذلك في قصة نومه ﷺ في حجر علي كرم الله وجهه فان كان قد فعله تبين أنه أداء ويجب إعادة المغرب لمن كان فعلها وخرج بغروب جميع قرص الشمس ما لو غرب بعضه دون بعض فانه لم يخرج وقت العصر بخلاف الصبح فانه يخرج بطول بعض البعض الحاقا لما لم يظهر بمظهر في الموضعين \* واعلم أن العصر هي الصلاة الوسطى على الراجح ويلها الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وانما فضلت جماعة الصبح ثم العشاء لأنها فيها أشق (ووقت) صلاة (المغرب) ابتداءؤه (من) تمام (غروب الشمس) ويمتد (الى مغيب الشفق الأحمر) أي وينتهي وقت المغرب بمغيب ما ذكر (ووقت) صلاة (العشاء) ابتداءؤه (من مغيب الشفق الأحمر) ويندب تأخيرها لزال الأصفر والأبيض خروجا من خلاف من أوجب ذلك ويمتد (الى طلوع الفجر الثاني) الذي هو الفجر الصادق وهو المنتشر ضوءه بالأفق فخرج بالثاني الأول وهو الفجر

(قوله اثناءه)

الكاذب وهو ما يطالع مستطيلا أعلاه أضوء من أسفله كذب السرحان ثم يذهب وتعقبه ظامة ثم يطالع الصادق معترضا بنواحي السماء (ووقت الصبح) ابتدأه (من) طلوع بعض (الفجر الصادق) ويمتد (الى طلوع) بعض (الشمس) وانما خرج الوقت بطلوع بعضها لما مر من أنه يلحق مظهر بما لم يظهر ولأن وقت الصبح يدخل بطلوع بعض الفجر فناسب أن يخرج بطلوع بعض الشمس **فائدة** المواقيت مختلفة باختلاف البلدان ارتفاعا وانخفاضاً فقد يكون زوال الشمس ببلد طلوعها بآخر وعصرها بآخر ومغربها بآخر وعشاء بآخر . واعلم أن الصلاة تجب بأول الوقت وجوبا موسعا إلى أن لا يبقى إلا يسعها كلها بشرطها ولا يجوز تأخيرها عن أوله إلا إن عزم على فعلها أثناءه وإن سن التأخير كالإبراد بشرطه وكذا كل واجب موسع وإذا أخرها بالنية ولم يظن موته فيه ولا فوتها مع التأخير فمات لم يعص لأنه لم يقصر لكون الوقت محدودا ولم يخرجها عنه كالتقدم في فصل يجب على كل مكلف أداء جميع ما أوجبه الله عليه ولو أدرك في الوقت ركعة لأدونها فالكل أداء وإلا ففضاء سواء أخر لعذر أو لا يحرم تأخير الصلاة إلى ما يسعها من وقتها بأن يقع بعضها ولو التسليمة الأولى خارج الوقت وإن حصل له ركعة كاملة فيه . ثم اعلم أنه قد ورد في الخبر أن أحب الأعمال إلى الله تعالى الصلاة لأول وقتها فيندب تعجيل الصلاة ولو عشاء لأول وقتها إذا تيقن دخوله ومحل ندب التعجيل ما لم تعارضه مصلحة راجحة وذلك في نحو أربعين صورة فلا يكون مطلوبا منها ندب التأخير لتيقن حصول جماعة أثناءه وإن خش التأخير ما لم يضيق الوقت وظنها إذا لم يفحش عرفا لا لشك فيها مطلقا والجماعة القليلة أول الوقت أفضل من الكثيرة آخره ولرمي الجمار ولمسافر في وقت الأولى ولمن تيقن وجود الماء أو السترة آخر الوقت ولدائم الحدث إذا رجا لا تقطاع ولمن اشتبه عليه الوقت في يوم غيم حتى يتيقن أو يظن فواتها لو أخرها ويؤخر المحرم بالحج وجوبا بالأجل خوف فوته بفوت الوقوف بعرفة لو صلاها متمكنا لأن قضاءه صعب بخلاف الصلاة فإن قضاءها هين ولا يصلحها صلاة شدة الخوف وألحق بالمحرم المشتغل بانقاذ غريق أو دفع سائل عن نفس أو مال أو صلاة على ميت خيف انفجاره **فرع** ومن اشتبه عليه الوقت لنحو غيم أو حبس في بيت مظلم وفقد ثقة يخبره عن علم اجتهد بنحو ورد وصياح ديك مجرب وأخذ بقول مخبر عن اجتهد إن كان عاجزا عنه أو أعمى ولكل اعتماد أذان ثقة عارف بالوقت لا قول حاسب وله الأخذ بحسابه فيه فإن علم أن صلاته بالاجتهاد وقعت قبل وقتها وعلم بذلك فيه أو قبله أو بعده أعاد وجوبا فإن علم وقوعها فيه أو بعده أولم يتبين الحال لم تجب عليه الاعادة ويبادر بفائت وجوبا إن فات بلا عذر وندبا إن فات بعذر كنوم ونسيان تعجيلا لبراءة الذمة وسن ترتيب الفائت فيقضى الصبح قبل الظهر وهكذا وتقديمه على حاضرة لم يخف فوتها محاكاة للأداء فإن خاف فوتها بدأ بها وجوبا بالتأخير فائتة ولو تذر كرفائتة بعد شروعه في حاضرة أتمها ضاق الوقت أو اتسع ولو شرع في فائتة معتقد ساعة الوقت فبان ضيقه عن إدراكها أداء وجب قطعها . ويتعلق بهذا الفصل أمور كثيرة مطلوبة في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم . ولما أنهى الكلام على بيان مواقيت الصلاة شرع يتكلم على الصلاة المحرمة من حيث الوقت فقال:

﴿فصل﴾ في الأوقات التي تحرم فيها الصلاة بلا سبب أولها سبب متأخر ولا تنعقد (وخمسة أوقات حرم) على المعتمد (ولا تصح) أي لا تنعقد (فيها) الصلاة (النافلة) أي المطلقة التي لا تنقيد بوقت وهي (التي) لا سبب لها) لم يتحرره (متقدم) على الفعل (أو) سبب (مقارن) له أما أن لا يكون لها سبب أصلاً كالنوافل المطلقة ومنه صلاة التسابيح أولها سبب متأخر كركعتي استخارة وأحرام فخرج لها سبب متقدم كفائته ولو نافلة اتخذها وردا وركعتي طواف ووضوء واستسقاء وتحيية وكسوف وك صلاة جنازة ولو على غائب وكسجدة شكر أو مقارن كمعادة تيمم أو مع جماعة ولو أماما وعيد وضحى كافي التحفة وخرج بقوله لم يتحرره ما إذا تحرى إيقاع صلاة غير صاحبة الوقت في الوقت المحرم من حيث كونه محرما فإنها تحرم ولو فائتة يجب قضاءها فوراً لأنه يشبه المعاند وليس من ذلك ما جرت به العادة من تأخير الصلاة على ميت حضر قبل صلاتي الصبح والعصر ليصلى عليه بعدها

بعضها بعذر و بعضها بعذر عند الجلال الزملى رحمه الله تعالى كما يأتى ان شاء الله تعالى نص على ذلك فى الحاشية قبيل باب الجنائز اه منه



لأنهم إنما يقصدون بالتأخير كثرة المصلين عليه بعدهما (في غير) بقعة من بقاع (مكة) زادها الله شرفا وسنا وجعل لنا بها قرارا ورزقا حسنا المسجود وغيره محارم صيده . قال المحامي رحمه الله تعالى والاولى عدم الفعل خروج من خلاف من حرمه . واعلم أن الخمسة الأوقات المحرمة المذكورة اثنان منها يتعلقان بصاحبة الوقت فمن فعلها حرم عليه ما مرم من لا فلا وهما (بعد) أداء فعل (صلاة الصبح) أداء مغنيا عن القضاء بخلافه قبل فعلها يجوز النفل مطلقا أي سواء كان لهاسب أم لا وبخلاف ما إذا لم تغن عن القضاء كأن كان متيما بمحل يغلب فيه وجود الماء فلا تحرم الصلاة حينئذ ويستمر التحريم (حتى تطلع الشمس و بعد) أداء فعل صلاة (العصر) أداء مغنيا عن القضاء ولولم جمع تقدما بخلافه قبل فعلها يجوز النفل مطلقا وبخلاف ما إذا لم تغن عن القضاء ويستمر التحريم (الى الاصفرار) للشمس وهو قرب الغروب وثلاثة منها تتعلق بالزمان من غير نظر لمن صلى ومن لم يصل (و) هي (عند) وقت (طالوعها) أي الشمس فتحرم النافلة التي ليس لها سبب متقدم ولا مقارن وان لم يكن قد صلى الصبح لأن الحرمة من حيث الزمان كعلمت ويستمر التحريم (حتى ترتفع) الشمس (ك) قدر (رمح) طوله سبعة أذرع تقريرا فيما يظهر لنا والافالمسافة في نفس الأمر طويلا جدا (وعند) وقت (الاصفرار) للشمس فتحرم النافلة وان لم يكن قد صلى العصر لأن الحرمة من حيث الزمان كعلمت وكذا يقال فيما بعده ويستمر التحريم (حتى يكمل غروبها) أي الشمس (وعند استوائها) أي الشمس يقينا وهو صيرورة الشمس في كبد السماء فهو وان ضاق وقته لكنه يسع التحريم ويستمر التحريم (حتى تزل) الشمس (إلا في يوم الجمعة) فلا يحرم التنفل فيه وقت الاستواء ولولم يحضرها لأنه عليه السلام ندب للبكور الهاو حث على الصلاة ورغب فيها الى خروج الامام فصارت الصلاة في يومها مطلوبة وقت الاستواء كما أنها مطلوبة قبله وبعده وذلك لرجاء مصادفة ساعة الاجابة فلا تدخل في عموم النهي عن الصلاة وقت الاستواء ﴿ تتمه ﴾ ومثل الصلاة المذكورة في التحريم وعدم الانعقاد الصلاة للحاضر ولو بمكة بعد جالوس الخطيب على المنبر الخطبة الجمعة وان لم يشرع في الخطبة ولا سمعها المصلي ويحرم أيضا إطالة الصلاة التي شرع فيها قبل صعود الخطيب أما الداخل فلا يباح له الاتحية المسجدة فتسن له ركعتين لكن يجب تخفيفها بأن يقتصر على الواجبات ولولم يكن صلى سنة الجمعة القبلية نواها مع التحية إذ لا يجوز له الزيادة على ركعتين بكل حال هذا ان لم يخش فوات تكبيرة الاحرام فان دخل آخر الخطبة وغلب على ظنه أنه إن صلى التحية فانتته تكبيرة الاحرام مع الامام فلا يصلي التحية لأنها حينئذ مكرهة تنزيها بل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد لكرهه الجالوس قبل التحية ولو صلاها وقد أقيمت الصلاة كانت أشد كراهة . واعلم أن من الصلاة المحرمة الصلاة في المسكن أو الثوب المغصوب كل منهما وفي الحرير الخالص أو الغالب في حق الرجل والخشن ان وجد غيره . أما اذا لم يجد غيره فلا يحرم عليه لبسه بل قد يجب وتنعقد الصلاة في هذه الأحوال الثلاثة والله سبحانه وتعالى أعلم ولما أتم الكلام على مواقيت الصلاة شرع يتكلم على شروطها فقال :

**﴿ فصل في ﴾** بيان شروط (الصلاة) وأركانها ومبطلاتها وسننها ومكرهااتها وهي لغة الدعاء مطلقا وقيل بخير . وشرعا أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير محتتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة (ولها شروط) والمراد بها ما يعم المبطلات خمسة عشر (وأركان) سبعة عشر (ومبطلات) كثيرة (وسنن) كثيرة والمطلوب منها داخل الصلاة قسبان هيات وأعضاء كما سيصرح به (ومكرهاات) كثيرة . واعلم ان ما شرع للصلاة ووجب في كلها فشرط أوفيهما فركن أو سن وجب بالسجود فبعض والا فهيئة وقد شبهوا الصلاة بالانسان فالركن كركب رأسه والشرط كحياته والبعض كأعضائه وبقية السنن كشرعه وانما أدخل المبطلات التي لا تكون الا بعد الانعقاد المطلوب تركها كترك الكلام في الشروط مع أن المبطلات عدمية والشروط وجودية إشارة الى اتحادها في أنه لا بد من فقد الأولى ووجود الثانية فالمبطلات شروط تجوز لاحقيقة ولأن الشروط من باب المأمورات والمبطلات من باب المنهيات . ثم اعلم ان للصلاة شروط وجوب ولم يذكرها المصنف رحمه الله تعالى وستأتي ان شاء الله تعالى في التتمه وشروط صحة وذكرها هاهنا وهي على ما ذكر خمسة عشر

وهي أربعة أقسام: قسم شرط لكل عبادة وهو الاسلام والتمييز والعلم بالفرضية والا يعتقد فرضا سنة. وقسم شرط للصلاة فقط وهو طهارة الحدثين وطهارة الحث وستر العورة والوقت واستقبال القبلة. وقسم شرط للنية وهو الثلاثة الأخيرة. وقسم من المبطلات لأن المطلوب تركها كعلمت لأفعلها وهو ترك الكلام والأفعال والأكل والشرب وقد جعل الجميع شروطا للصلاة فقال (فأما شروطها) أي شروط صحة الصلاة سواء المفروضة والمندوبة (فخمسة عشر أحدها) أي الشروط (الاسلام) فلا تصح من الكافر لأنها عبادة تحتاج الى نية وهو ليس من أهلها كما مر في الوضوء و(ثانيها) أي الشروط (التمييز) فلا تصح من غير المميز كطفل ومجنون لذلك و(ثالثها) أي الشروط (دخول الوقت) يقينا أو ظنا بالاجتهاد كما مرو (رابعها) أي الشروط (العلم) بكيفيةها بأن يعرف أفعالها وأقوالها وترتيبها اذ من لم يعرف ذلك ليس متمكنا من نيتها والعلم (بفرضيتها) في الجملة وذلك كما مر في الوضوء بأن يعتقد أن الصلاة مشتملة على فرض ونفل ولم يميز الفرض من النفل فانه يصح حيث لم يقصد بفرض معين النفلية كما سيصرح بذلك ولو تردد في فرضية صلاة مفروضة أو اعتقدتها سنة لم تنعقد و(خامسها) أي الشروط (أن لا يعتقد فرضا) معين (من فروضها سنة) فان اعتقد ذلك بطلت صلاته وانما صح الاقتداء بمن يرى سنة الطمأنينة لأن المدار ثم بما يعتقد المأموم ولا يضر اعتقاد فرض شرطاً وعكسه و(سادسها) أي الشروط (الطهارة عن الحدث الأكبر) وهو ما أوجب الغسل (والأصغر) وهو ما أوجب الوضوء والطهارة تكون بماء أو تراب فان عجز عنهما صلى فاقد الطهورين وأعاد كما مر فان صلى بغير طهر مع وجود أحدهما عايدا علما لم تنعقد صلاته وعليه الاثم أو ناسيا أثيب على قصده لاعلى فعله الاما لا يتوقف على طهر كالكاذب وكذا قراءة القرآن من غير نحو جنب فانه يثاب على فعله أيضا وليس لمن أحدث في صلاته أن يأخذ بأنفه ثم بنصرف ستر على نفسه ثلاثيخوض الناس فيه وكذا يسن لكل من ارتكب ما يدعوا لوقعة فيه أن يسترن نفسه لذلك كما لو نام عن صلاة الصبح فتوضأ بعد طلوع الشمس فيوهم أنه يصلي الضحى و(سابعها) أي الشروط (الطهارة عن النجاسة) غير المعفو عنها (في) ظاهر (البدن) ومنه داخل الفم والأنف والعين وانما لم يجب غسل ذلك في الجنابة لان النجاسة أغلظ وخرج باطن البدن فلا يضر تنجسه و(و) في (الثوب) ومثله كل محمول له وملاق لذلك المحمول و(و) في (المسكن) الذي يصلي فيه فلا تصح الصلاة مع النجاسة في واحد منها ولو ناسيا أو جاهلا وجودها أو كونها مبطله فلو صلى بها ولم يعلمها أو نسي ثم تذكر وجبت الاعادة لكل صلاة صلاها متميئا فعلها مع تلك النجاسة بخلاف ما لو احتمل حدوثها بعده ولا تصح صلاة من يلاق بعض بدنه أو محموله من ثوبه أو غيره نجاسة في جزء من صلاته وان لم يتحرك بحركته لنسبته اليه ولا قابض طرف حبل على نجاسة وان لم يتحرك بحركته لملحه متصلا بنجس ولا يضر محاذاة النجاسة من غير اصابة لها وان تحرك بحركته كصلاة على نحو سرير تحته نجاسة أو بساط بطرفه نجاسة لعدم ملاقاته لها ونسبته اليه أو نجاسة تحاذي صدره في الركوع والسجود نعم تكره الصلاة مع محاذاتها في احدى جهاته الست بحيث يعد محاذيا لها عرفا و(ثامنها) أي الشروط (ستر العورة) عن العيون من انس وجن وملاك فلا تصح الصلاة مع عدم سترها مع القدرة عليه ولو خاليا أو في ظلمة فان عجز عن تحصيل ساتر بملك أو اجارة أو غيرها صلى عاريا عند اليأس منها بلا اعادة وانما يحصل سترها في الصلاة وخارجها بما لا يصف لون البشرة بأن يمنع ادراك لونها بأن لا يعرف بياضها من سوادها في مجلس التخاطب كذا ضبطه بذلك أحمد بن موسى بن عجيل اليماني رحمه الله تعالى فيمكنه ولو مع وجود الثوب طين وحشيش وحفرة ضيقة الرأس تستر الواقف فيها وماء كدر أو غلبت خضرته. وصورة الصلاة في الماء أن يصلي على جنازة أو بالاياء أو كان يطبق الانفاس فيه لحصول المقصود بذلك ويحب الطين وما بعده لفاقد الثوب فخرج ما يصف لون البشرة كزجاج وماء صاف وثوب رقيق ولون نحو الحناء لان المقصود السترو هو لا يحصل بذلك ولا بظلمة وخيمة ضيقة لان كلامهما لا يسمى ساترا عرفا ويحب الستر عن أعلاه وجوانبه ويلزمه سترها خارج الصلاة ولو في الخلاء لكن

(قوله حفرة ضيقة) ومثله الزير الكبير قال شيخنا المصنف رحمه الله تعالى في حواشيه على التحفة وانظر حينئذ كيف الركوع والسجود والظاهر أن يقال فيهما مثل ما قيل في الصلاة في الماء وهو أن تكون الصلاة الجنابة أو تكون بالاياء بأن يكون عاجزا عند الركوع والسجود أو يمكنه الخروح عنهما لا تمام الركوع والسجود مع ستر العورة وتصور الأخير مشكل لأنه اذا كان عنده ما يستر به عورته قدمه عليهما الا ان يقال انه لم يرد ذلك اه منه



(قوله بأن كان ميلا فاكثرا لأقل) هذا هو معنى قول التحفة يشترط أن يكون مقصده هو على مسافة لا يسمع منها النداء بشرطه الآتية في الجمعة قاله في نشر الاعلام (( قوله فقبلته جهة مقصده) أى فيصلى اليها راكبا كان أو ماشيا ويحرم انحرافه عن صوب مقصده عمدا علما مختارا الى القبلة ومع الحرمة تبطل صلاته بالانحراف المذكور لان جهة مقصده صارت بمنزلة القبلة ويشترط ترك فعل كثير كعدو وتحريك رجل بلا حاجة وترك (٨٦) تعمد وطء نجس ولو يابس أو ان عم الطريق ولا يضر وطء يابس ومغفوعه ولا يكلف

ماش التحفظ عنه لانه يختل به خشوعه (قوله) لارا كبا في هودج (أو سفينة) أى لا يتوجه صوب المقصد الراكب فيما ذكر بل ان أمكنه التوجه الى القبلة واتمام الاركان كلها أو بعضها لزمه ذلك لتيسره عليه (قوله ولا في التحريم) أى ولا يتوجه صوب مقصده بل يستقبل القبلة وقوله حيث سهل الاستقبال أى بأن كان ماشيا أو راكبا والدابة غير صعبة ولا مقطورة بأن تكون واقفة وسهل انحرافه عليها أو تحريكها أو سائر وزمامها بيده وهى ذلول

الواجب فيها ستر سوائى الرجل والأمة وما بين سرّة وركبة حرة فقط الا لأدنى غرض كتبرد فيجوز كشفها ولا يجب سترها عن نفسه وحليته لكن يكره نظره لسوائه بلا حاجة في خارج الصلاة أما فيها فممتنع فلو رأى عورة نفسه في صلاته بطلت وعورة الذكّر يقينا ولو صديا والأمة ولو مكاتبه وأم ولد ما بين السرّة والركبة في الصلاة وعورة الحرة فيها وعند الأجانب ما سوى الوجه والكفين ظهرها وبطنهما الى الكوعين ومثلها الخشى والأفضل الصلاة في أحسن الثياب و(تاسعها) أى الشروط (استقبال) عين (القبلة) أى الكعبة الا في شدة الخوف وفي نفل السفر المباح وان قصر بأن كان ميلا فأكثر لأقل لمن له مقصد معين فقبلته جهة مقصده لارا كبا في هودج أو سفينة لغيرها مسيرها ولا في التحريم حيث سهل الاستقبال ولا في ركوع الماشي وسجوده وعليه اتمامهما وجوبا والراكب لافي نحو هودج كسفينة يومئذ بهما ويكون سجوده أخفض من ركوعه ان أمكنه لتمييز عنه ويشترط لصحة الاستقبال مسامحة المصلي الكعبة بكل البدن يقيناً لمن قرب ولا حائل بينه وبينها من جبل أو بناء فان عجز عن اليقين أخذ بخبر ثقة عن علم فان فقد ولم يمكنه الاجتهاد أو كان أعمى بصر أو بصيرة والعياذ بالله تعالى قلّد وجوباً بصيرة ثقة عارفاً فان لم يجد صلى كيف كان وأعاد كجهتد تحير ويحرم الاجتهاد بمحاربه صلى الله عليه وسلم وكذا بمحاربه المسلمين الموثوق بها الا في التيامن والتياسر و(عاشرها) أى الشروط (ترك الكلام) فتبطل به الصلاة ولو بحرف مفهم أو حرفين وان لم يفهما عمدا مع علم التحريم وتذكر الصلاة وعدم الغلبة لا بقرآن وذكر دعاء أو قرينة واجابته صلى الله عليه وسلم فتبطل بغير ذلك ولو حديثا قدسيا ونحو انجيل ومنسوخ تلاوة وان خوطب به ما لا يعقل كأرض ولو لمصلحة الصلاة أو كرها و(الحادية عشر) من الشروط (ترك) تعمد زيادة ركعتين فعلى غير متتابعة كزيادة ركوع أو سجود وان لم يطمئن فيه أو فعل فاحش كوثبة أو ضرباً بمفرطة أو تصفيقة بقصد اللعب فتبطل الصلاة بذلك لمنافاته الصلاة وترك الأفعال الكثيرة المتوالية عرفاً فتبطل الصلاة بها ان كانت من غير جنس أفعالها وذلك كضرب ومشى ولو كانت سهواً لأنه يقطع نظمها كالمعمد الا في صلاة شدة الخوف ونفل السفر وصيال نحو حية فلا تبطل بالأفعال الكثيرة حيث ندم مرجع الكثرة والقلة العرف فالكثير عرفاً كثلث خطوات أو ضربات وثلاث مضغبات وكخطوة واحدة مع نية الثلاث ولأى فلا تبطل الصلاة بالفعل القليل كخطوة أو خطوتين أو حكمة أو حكتين ولا بالكثير المتفرق بحيث يعدّ كل منقطعاً عما قبله بأن يكون بين الفعل وما بعده قدر الطمأنينة فان لم يستقر العضو عقب الحركة فالفعل متوال والافلا ولو شك في فعل أقليل هو أم كثير فلا بطلان وذهاب اليد وعودها على التوالي مرة واحدة وكذا رفعها ثم وضعها على محل الحك أى ان توالى والافكل مرة و(الثانية عشر) من الشروط (ترك) المفطر فتبطل مع التعمد وعلم التحريم بوصول مفطر جوفه وان قل ولم يؤكل ولو كعدو دخل في نحو أذنه وترك نحو (الأكل والشرب) أى ايصاله عيناً لجوفه ولو سهواً أو جهلاً أو كرها وان لم يفطر بذلك لاشعاره بالاعراض عنها ولو ان لها هيئة تذكرها بها بخلاف الصوم فان أكل قليلا عرفاً ولا يتقيد ذلك بنحو السمسمه وهوناس أو جاهل عنده أو مغلوب كأن نزلت نخامة لحد الظاهر وعجز عن مجها أو جرى ريقه بطعام بين أسنانه وقد عجز عن تمييزه ومجه فلا تبطل صلاته في جميع

أما لو لم يسهل بأن تكون صعبة أو مقطورة ولم يسهل انحرافه عليها فلا يلزمه توجه للشقة وخرج بالتحريم غيره فلا يلزم الراكب الاستقبال فيه وان سهل الا ان كان في نحو هودج كما مر آنفاً (( قوله ولا في ركوع الماشي وسجوده) أى ولا يتوجه لمقصده أيضاً فيهما بل عليه أن يستقبل فيهما (( والحاصل أن الماشي يستقبل في أربعة أركان الاحرام والركوع والسجود والجلوس بين السجدين كما أنه لا يمشي الا في أربعة القيام والاعتدال والتشهد والسلام وقوله وعليه أى الماشي اتمامها وجوباً لسهولة ذلك عليه فلا يومئذ بهما

ذلك للعذر نعم تبطل بثلاث مضغبات توالى ولو ناسيا أو جاهلاً كما مر و (الثالث عشر) من الشروط (ان لا يمضى ركن قولى) كالفاتحة أو فعلى كالاعتدال (مع الشك في) صحة (نية التحريم) بأن تردد في أصل النية هل نوى أولاً وفي بعض جزء من أجزائها أو في شرط من شروطها أو هل نوى ظهراً أو عصراً ومثل الشك فيها الشك في تكبيرة التحريم (أو يطول) عرفاً (زمن الشك) أى التردد فيما ذكر وطوله بأن يسع ركناً وقصره بأن لا يسعه كأن خطر له خاطر وزال سريعاً أو لم يعد ما قرأه مع الشك وان لم يمض معه ركن ولا طال زمنه فتبطل صلاته بذلك مع ندوره وتقصيره بترك التذكر فخرج بما ذكر مالوتدكر قبل مضى ركن أو قبل طول الزمن أو أعاد ما قرأه في حال الشك فان صلاته لا تبطل لكثرة عروض مثل ذلك وخرج بتعبيره بالشك مالوطن أنه في صلاة أخرى فانه تصح صلاته وان أتمها مع ذلك سواء كان في فرض فظن أنه في نفل أو عكسه (( وحاصل ما تقرر بطلان الصلاة بأحد ثلاثة أشياء بمضى ركن مطلقاً سواء طال زمن الشك أم لا أو بطول زمن الشك وان لم يتم معه ركن أو بعدم إعادة ما قرأه في حال الشك وان لم يطل الزمن ولم يمض ركن وتصح فيما اذا نذر كركب إتيانه بركن أو قبل طول الزمن وأعاد ما قرأه في حالة الشك و (الرابع عشر) من الشروط (ان لا ينوى قطع الصلاة) حالاً أو بعد مضى ركعة مثلاً كأن نوى في الركعة الأولى الخروج منها في الركعة الثانية أو نوى أن يخرج منها الى صلاة أخرى في غير ما يأتي الالعذر كسهو وخرج بنية قطعها نية الفعل المبطل فلا تبطل بها حتى يشترع فيه إذ لا ينافي ذلك النية و (الخامس عشر) من الشروط (أن لا يعلق قطعها) أى الصلاة (على شيء) أى بحصوله وان لم يحصل وان كان محالاً عادياً كعود السماء وعدم قطع السكين لاعتقالي كاحياء الموتى والفرق أن الأول قد ينافي الجزم لامكان وقوعه بخلاف الثاني وهذا في التعليق القاي أما اللفظي فتبطل مطلقاً سواء كان عادياً أو عقلياً لكن قد علم مما مر في قوله عاشرها ترك الكلام (أو يتردد في قطعها) أى الصلاة بأن يطرأ شك منقوض للجزم ولا عبرة بما يجرى في الفكر أنه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال فان ذلك مما ابتلى به الموسوسون وهو قهري فلا مؤاخذه به (( واعلم أنه يراد من الشروط على ما ذكره أن لا يصرف الفرض أو النفل بالنية الى غيره من نفل وفرض آخر لمنافاة الصلاة فتبطل ولا تحصل المنوية نعم يغتفر ذلك للعذر كنفرد رأى جماعة مشروعة فانه يندب له أن يقلب فرضه الحاضر لالفائت فلا مطلقاً بشرط (( الأول أن يكون منفرداً فلو كان في جماعة لا يجوز له قلبها نفلًا والدخول في جماعة أخرى أمالونقل نفسه الى الأخرى من غير قلب فانه يجوز من غير كراهة ان كان بعذر والا كره (( الثاني أن يرى جماعة يصلى معهم فلو لم يرها حرم القلب (( الثالث أن تكون الجماعة مشروعة أى مطلوبة فلو لم تكن مشروعة كالأكل كان يصلى الظهر فوجد من يصلى العصر فلا يجوز له القلب كما ذكره في المجموع (( الرابع أن لا يكون الامام ممن يكره الاقتداء به لبدة أو غيرها كمخالفة في المذهب فان كان كذلك لم يندب القلب بل يكره (( الخامس أن يكون في ثلاثية أو رباعية فلو كان في ثنائية لم يندب القلب بل يباح (( السادس أن لا يقوم لثالثة فلا قام لها لم يندب القلب بل يباح كالذى قبله (( السابع أن يتسع الوقت بأن يتحقق اتمامها فيه فلو استأنفها فان علم وقوع بعضها خارجاً أو شك في ذلك حرم القلب فعلم مما تقرر أن القلب تعتريه الأحكام الخمسة ماعدا الوجوب (( تنمة (( قد وعدنا فيما تقدم أن نذكر شروط وجوب الصلاة فلنذكرها على سبيل الاختصار تنمياً للفائدة فنقول شروط وجوبها أربعة : الأول الاسلام فلا تجب على كافر أصلي حريباً كان أو ذمياً بمعنى أنه لا يطالب بقضاءها بعد إسلامه ترغيباً له في الاسلام فلو قضاها انعقد قضاؤها كارجحه السيوطي والخطيب رحمهما الله تعالى وأما قبل إسلامه فهو مطالب من الله بأداءها لانه مكلف بها كسائر الفروع المجمع عليها أى مخاطب بها وجوباً بالواجب وندباً بالمندوب ومخاطب بأداء ما ذكر خطاب عقاب عليه بخصوصه في الآخرة فالكفر مانع من الصحة وليس بعذر وأما المتردد فتجب عليه وجوب تكليف أى طلب فيطالب بها في الدنيا وادامات على كفره عوقب على تركها وعليه القضاء اذا أسلم تغليظاً عليه ولانه التزمها بالاسلام ومثله المتعدى بالسكرفعليه القضاء اذا أفارق (( الثاني البلوغ فلا تجب على صبي لكن يجب على ولي الميراث



بأمره بالسبع ويضر به على تركها العشر ومثلها في ذلك الصوم ان أطاقه وسائر الشرائع المجمع عليها ولو سنة كالسواك وحضور الجماعات وعليه نهي عن المحرمات وأجرة تعليمه في ماله ثم في مال من عليه انفاقه من أبيه وان علا ثم أمه وان علت والصبي كالصبي فيما ذكر من الأمر والضرب ولا يسقط الطلب عن الأولياء الا بياوغ كل منهما رشيدا \* الثالث العقل فلا تجب على مجنون ومثله الغمى عليه وسكران لم يتعد \* الرابع النقاء من نحو الحيض فلا تجب على الحائض والنفساء وسقوطها عنهم ما عزمه فيكره قضاءها أو يحرم قولان لأصحابنا رحمهم الله تعالى جرى على الأول منهما ما جمع متقدمون واعتمده الرملي رحمه الله تعالى في النهاية والخطيب رحمه الله تعالى في المغنى وجرى على الثاني البيضاوي وابن الصلاح والنووي رحمهم الله تعالى واعتمده ابن حجر رحمه الله تعالى في التحفة وشرحي الارشاد قال بل جزم به الشارح يعني الحللي المحقق رحمه الله تعالى في شرح جمع الجوامع وسقوطها عن نحو المجنون رخصة فيسن له القضاء \* واعلم أنه لو زال مانع الوجوب كأن أسلم الكافر أو بلغ الصبي أو الصبية أو أفاق المجنون أو الغمى عليه أو طهرت الحائض أو النفساء قبل خروج الوقت ولو بقدر ما يسع تكبيرة التحريم وجب قضاء صلاة ذلك الوقت بشرط دوام السلامة من الموانع قدر ما يسع الطهارة وكذا يجب قضاء ما قبلها ان جمعت معها كالظهر مع العصر والمغرب مع العشاء بشرط بقاء السلامة من الموانع قدر الفرضين والطهارة بخلاف ما لا يجمع معها كالعشاء مع الصبح وهي مع الظهر والعصر مع المغرب ولو طرأ المانع أول الوقت أو أثناءه واستغرق باقيه وجب القضاء للصلاة بعد زواله ان كان قد مضى قدر الفرض مع الظهر وان لم يمكن تقديمه كتميمه وظهر سلس لأنه أدرك من وقتها ما يمكن فيه فعلها فلا يسقط بما طرأ بعده بخلاف الظهر الذي يمكن تقديمه كظهر السليم فلا يشترط اتساع ما أدركه الصلاة فقط لا مكان تقديم الظهر ولا تجب هنا الثانية وان اتسع لها وقت الحلو من الأولى والله سبحانه وتعالى أعلم \* ولما أنهى الكلام على شروط الصلاة شرع بتكلم على أركانها فقال (وأما أركانها) أي أجزاء الصلاة التي تتركب منها حقيقتها (فسبعة عشر) بجعل الطمأنينة في محالها الأربعة الآتية أركاناً والأكثر من على أنها ثلاثة عشر بجعل الطمأنينة في محالها الأربعة هيئة تابعة لها والأركان المذكورة قسبان قولي وهو خمسة: التكبيرة والفتحة والتشهد والصلاة على النبي ﷺ بعده والتسليم الأولى. وفعل وهو ثمانية: النية لأنها فعل قلبي والقيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين والجلوس في التشهد الأخير والترتيب (أحدها) أي الأركان (النية) لما مر في الوضوء ولما روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: تعودوا الخير فاعملوا الخير بالعادة وحافظوا على نياتكم في الصلاة رواد الطبراني وورجاله رجال الصحيح (و) اعلم أنه (يجب فيها) أي النية (قصد) لفعل الصلاة لتمييز عن بقية الأفعال فلا يكفي احضارها في الذهن مع الغفلة عن قصد فعلها لانه المطلوب وانما يكون قصد الفعل فقط (في نفل مطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب لانه أدنى درجاتها فاذا قصد فعلها وجب حصوله وألحق به كل ما يندرج في غيره من النفل فلا يجب فيه التعيين بالنية لسقوط طلبه بل لحيازة ثوابه كتحية مسجد وسنة إحرام أو استخارة وسنة وضوء وطواف وغيرها ولا يشترط نية النافلة لان النافلة ملازمة له بخلاف الفرضية فانها غير ملازمة لنحو الظهر لأنها قد تكون فرضاً وقد لا تكون فرضاً كالعادة (و) يجب قصد (مع تعيين) للوقت أو للسبب (في) نفل (ذي وقت) كالراتب التي قبل الفرائض وبعدها وذى (سبب) كالاستسقاء وانما وجب التعيين لتمييز من غيرها من بقية الصلوات ويحصل التعيين بما يشتهر به كالترابح والضحى والوتر سواء الواحدة والزائدة عليها أو بالإضافة كعيد الفطر والاضحى وخسوف القمر أو الشمس وسنة الظهر القبليّة أو البعدية وكذا كل ماله رتبة قبلية وبعديّة كالغرب والعشاء فلا يكفي سنة العيد ولا سنة الكسوف ولا سنة الظهر فقط بخلاف سنة العصر أو الصبح لانه ليس لكل منهما الاقبالية فقط (و) يجب قصد وتعيين من ظهر أو غيره (مع نية فرضية) أي ملاحظتها وقصدها فيلاحظ ويقصد كون الصلاة فرضاً (في فرض) لتمييز عن النفل ولو فرض كفاية كصلاة الجنائز أو قضاء كالفائتة ونذرا لكن يقوم مقام نية الفرضية فيه نية النذرية أو معادة لتحكي الأصلية ويؤخذ من هذا التعليل وجوب نية الفرضية على الصبي

لتحكي صلاته الفرض أصالة ويؤيده وجوب القيام عليه ولو نظر والكونها نفلا في حقه لم يوجبوه وهذا ما اعتمده ابن حجر رحمه الله تعالى في التحفة وغيرها وكذا شيخ الاسلام والشهاب الرملي رحمهم الله تعالى واعتمدا لجمال الرملي والخطيب الزيادي وغيرهم رحمهم الله تعالى خلاف ذلك فقالوا لا تجب نية الفرضية على الصبي ومثال النية التي تشمل قصد الفعل والتعيين والفرضية أصلي فرض الظهر مثلاً والظهر فرض فلا يكفي نية فرض الوقت ولورأى الامام يصلي العصر فظن أنه يصلي الظهر فنوى ظهر الوقت لم يصح لأن الوقت ليس وقت الظهر أو ظهر اليوم صح لانه ظهر يومه ويستحب ذكر عدد الركعات فان أخطأ فيه عمدا بطلت والا فلا والاضافة الى الله تعالى والاستقبال والنطق بالنوى قبل التكبير ليساعد اللسان القلب واستصحاب النية كالمس في الوضوء والأداء أو القضاء ولو في النفل لتمييز عن غيرها ويصح كل منهما بنية الآخر ان عذر بنحو غيم أو قصد المعنى اللغوي اذ كل يطلق على الآخر لانه بخلاف ما لو نواه مع علمه بخلافه وقصد المعنى الشرعي فانه لا يصح لتلاعبه (ثانيها) أي الأركان (تكبيرة الاحرام) سميت بذلك لتحريمها ما كان حلالاً قبلها وجعلت فاتحة الصلاة ليستحضر المصلّي معناها الدال على عظمة من يتبها لخدمته حتى يتم له الهيبة والخشوع ومن ثم زيد في تكبيرها ليدوم استحباب ذنك في جميع صلاته اذ لا روح ولا كمال لها بدونها حالة كون التكبيرة (مقرونة بالنية) المشتملة على جميع ما يعتبر فيها من قصد الفعل أو والتعيين أو والفرضية والقصر في حق المسافر والامامة أو المأمومية في الجمعة وذلك بأن يستحضر قبيل التكبير في ذهنه ذات الصلاة تفصيلاً وما يجب التعرض له من صفاتها ثم يقصد فعل ذلك المعلوم ويجعل قصده مقارناً للتكبير من ابتدائه الى انتهائه وما ذكر هو الاستحضار الحقيقي والمقارنة الحقيقية نازع في هذا امام الحرمين رحمه الله تعالى وقال انه لا تحويه القدرة البشرية واختار الاكتفاء بالاستحضار العرفي والمقارنة العرفية وذلك بأن يستحضر في ذهنه هيئة الصلاة اجمالاً مع ما يجب التعرض له مما مروى يقرنه بجزء من التكبير وهو المعتمد كافي الاعانة للمصنف رحمه الله تعالى وغيرها. قال بعضهم واحذر أن يستفرك الشيطان بشؤم الوسواس فاذا عرض لك بطلب المحال أو ما ليس في طوقك له قوة بحال فقل عمّا قالوه للتسهيل الذي قال به الغزالي وامامه الجليل واختاره في المجموع والتفنيح وذلك لقوله تعالى «وما جعل عليكم في الدين من حرج» \* واعلم أن شرط تكبيرة الاحرام في فرض قادر على القيام وقوعها بعد الاستقبال من قيام ولفظها الله أكبر ويتعين هذا اللفظ على القادر على النطق به ويجزئ الله أكبر والله الجليل أكبر أما العاجز فيترجم عنه وجوب بابي لغة شاء ولا يعدل له كآخر وعليه التعلم ما أمكنه ويجب أن يسمع نفسه التكبيرة ككل ركن قولي ويسن جزم الراء ورفع الكفين كما يأتي في السنن مع كشفهما حذو منسكبيه مع جميع التكبيرة بأن يكون محاذياً باهامييه شحمة أذنيه وبأطراف أصابعه أعلى أذنيه و يظهر راحتيه منسكبيه مع جعل بطنهما الى القبلة وامالة أطراف الأصابع شيئاً قليلاً اليها كما جرى عليه في المغنى والنهاية وخالف في ذلك ابن حجر رحمه الله تعالى فقال في المنهج القويم ولا يميل أطرافها نحو القبلة وعلى ذلك جرى أيضاً في شرحي الارشاد والعباب وتفرجها تفرجاً وسطاً حالة الرفع ليكون لكل عضو استقلال بالعبادة ويتبدى رفع اليدين مع ابتداء التكبير وينتهي مع انتهائه فابتدأوها معاً وانتهأوها كذلك فاذا فرغ من تكبيرة التحريم وضع يديه تحت صدره وفوق سرته مائل الى جهة يساره لأن القلب في جهة اليسار وكيفية الفضل أن يقبض بيمين كوع يسار وبعض ساعدها ورسغها لا يتباع ونظر موضع سجوده في جميع صلاته الا عند قوله في تشهده الا الله فينظر ندياً كما في خبر صحيح مسبوته وأن يقرأ دعاء الاستفتاح بعد تحريم غير جنازة من فرض أو نفل. أما الصلاة على الجنائز ولو على قبر أو غائب فلا يستحب فيها. وورد في دعاء الاستفتاح أدعية كثيرة مشهورة منها الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً ومنها الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه وغير ذلك وأفضلها وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حين فاسمها وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وبأيها افتتح حصل أصل السنة لكن الأخير أفضل ويسن لمأموم سمع قراءة امامه الاسراع بالافتتاح وللإمام الاقتصار على



الآخر الا ان أم بمسجد غير مطروق بمحضور بن رضوا بالتطويل ولم يطرأ غيرهم ولا تعلق بعينهم حق كأجراء وأرقاء ومتزوجات فيز يد كل من فرد مامر من الله أكبر ككيرا الى آخره وغيره مما هو مذكور في الموطولات ويقوت ندب دعاء الافتتاح بالشروع في التعوذ أو القراءة ولوسهوا قال ابن قاسم العبادي رحمه الله تعالى بخلاف ما اذا أراد فسبق لسانه الى التعوذ فيما يظهر فانه لا يفوت ويجلس المسبوق مع الامام لفوات محله لا بتأمينه معه ويسن التعوذ سرا ولو في صلاة الجنائز ولو في الجهرية قبل القراءة في كل ركعة \* واعلم أن بعض هذه السنن ستأتي في كلامه في مبحث الهيئات وانما أتيت بها هنا وكذا عند كل ركن تعجلا للفائدة \* و (ثالثها) أي الاركان (القيام) من أول التحريم اجماعا في الفرض ولو مندورا أو كفاية أو على صورة الفرض كصلاة صبي ومعادة (للقادر عليه) ولو بعين ولو بأجرة فضلت عما يعتبر في الفطرة أو بعكازة أطاق القيام عليها وشرطه الاعتماد على قدميه أو أحدهما ونصب فقاره الذي هو عظام الظهر التي هي مفصله فان عجز عنه فقد كيف شاء ولكن افتراشه أفضل من تر بعه فان عجز عن القعود صلى مضطجعا وهو على الجنب الأيمن أفضل ويكره على الأيسر بلا عذر فان عجز استلقى ورفع رأسه بشئ أو مأبر أسه للركوع والسجود وللجودا كثر قدر امكانه فان عجز أو مأبطر فنه فان عجز أجرى أفعال الصلاة على قلبه وجوبه في الواجب وندب في المندوب ولا تسقط الصلاة عنه مادام عقله ثابتا والقادر على القيام التنفل قاعدا وكذا مضطجعا ولا يوجب فيهما فلا يجوز لعدم وروده \* و (رابعها) أي الاركان (قراءة الفاتحة) في الفرض والنفل وتعين في كل قيام من قيامات الكسوف الأربعة وكل ركعة من ركعات بقية الصلوات سواء الامام والمأموم والمنفرد نعم المسبوق بجميعها أو ببعضها يتحملها عنه امامه كالأداء أو بعضا ان كان أهلا لتحمل سواء في السرية والجهرية حفظا أو تلقينا أو نظرا في المصحف أو نحو ذلك ولو بواسطة سراج في ظلمة وتوقفت قراءة الفاتحة عليه وشرط الفاتحة أحد عشر أن يسمع نفسه ان كان صحيح السمع ولا لفظ وأن يرتب القراءة وأن يواليها وأن يراعي حروفها وتشديداتها الأربع عشرة وأن لا يلحن لحنا يغير المعنى وأن لا يقرأ بقراءة شاذة مغيرة للمعنى وأن لا يبدل لفظا بلفظ آخر وأن يقرأ كل آياتها ومنها البسملة وأن يقرأها بالعبودية ولا يترجم عنها لفوات الاعجاز فيها ومثلها بديلها ان كان قرآن بخلاف ما لو كان ذكر أو دعاء فيترجم عنه عند العجز عن العربية وأن يوقعها كلها في القيام أو بدله وان لا يصرفها لغير الصلاة فلو نوى بها نحو ولي وجبت اعادتها بخلاف ما لو شرك فان جهل الفاتحة كلها بأن عجز عنها في الوقت لنحو ضيقه أو ببلادة أو عدم معلم أو مصحف أو لوعارية أو بأجرة مثل وجدها فافضلة عما يعتبر في الفطرة أو سراج في ظلمة أتى بدلها بسبع آيات من بقية القرآن ولو منفردة ثم ان عجز عن القرآن بأن كان لا يحسن شيئا منه فالواجب سبعة أنواع من ذكر أو دعاء ويعتبر في البديل أن لا ينقص عن حروفها وهي مائة وخمسة وخمسون حرفا بقراءة ملك بلا ألف أو مائة وستة وخمسون حرفا بقراءة مالك فان لم يحسن شيئا وقف قدرها ولا يترجم عنها كما علمت ومثلها في تحريم الترجمة سائر القرآن عندنا معاشر الشافعية كالجمهور من العلماء رحمهم الله تعالى وخالف في ذلك أبو حنيفة رضي الله عنه فأجاز قراءة القرآن بغير العربية ومن باب أولى ترجمته به مستدلا بقوله تعالى «وانه لفي زبر الأولين» أي كتبهم قال لان القرآن مضمن في الكتب السابقة وهي بغير اللفظ العربي أفاده ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتاوى الحديثة وغيره وفي ذلك فسحة عظيمة للأعاجم الذين يفسرون القرآن بلغتهم اذا قلده ويحسن بعد الفراغ من الفاتحة التأمين ومع تأمين امامه اذا اتفق له ذلك في الجهرية أو في الخبر «اذا أمن الامام فأمنوا» والافعه به والجهر به للامام والمأموم والمنفرد في الجهرية ويسن السكوت بين التحريم والافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين البسملة وبين آخر الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة ان قرأها وبين آخرها والركوع ليميز آمين عن القراءة فان لم يقرأ سورة فيبين آمين والركوع وكل هذه السكتات بقدر سبحان الله التي بين آمين والسورة فيطوئها الامام ندب في الجهرية بقدر الفاتحة التي يقرأها المأموم ويسن قراءة سورة في سرية وجهه لئلا يمام ومنفرد ومأموم لم يسمع بعد الفاتحة الا في الثالثة والرابعة وسيا في ان شاء الله تعالى تفصيل ذلك في السنن \* و (خامسها) أي الاركان

(الركوع) للكتاب والسنة واجماع الأمة وأقله للقائم أن ينحني بلا انحناس حتى تنال راحته ركبتيه وأكمله تكبيره لمويه رافعا يديه حذو منكبيه كما في تكبيرة الاحرام وتسوية ظهره وعنقه حتى يصيرا كالصفحة الواحدة ونصب ساقيه وخذيته وان يثنى ركبتيه وان يفرق بينهما بقدر شبر وأن يأخذهما بيديه وأن يوجه أصابع يديه للقبلة مفرقة ويسن مجافاة الذكركر المحقق ولو صديا عضديه عن جنبه ويرفع بطنه عن خذيته وفيه وفي السجود ويسن التسبيح فيه بأن يقول سبحان رب العظيم وبحمده وأقله مرة وأكثره إحدى عشرة ودونه تسع فسبع فخمس وأدنى كاله ثلاث ولا يزيد عليها الإمام من مرة في الافتتاح فيز يد كل من فرد بعد الأكثر اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي لله رب العالمين والايان باللهم الى آخره مع ثلاث من التسبيح أفضل من مجرد أكمل التسبيح وبمثله يقال في السجود ويسن فيه كالسجود زيادة سبحانك ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي سبح قدوس رب الملائكة والروح وتكره القراءة في غير القيام للتهني عنها مالم يقصد بها الذكركر وحده ويشترط أن لا يقصد بالهوى اليه غيره فقط بأن يقصد الركوع وحده أو يطلق فلا يشترط قصد الركن نفسه وهذا الشرط عام في كل الأركان ويعبر عنه بعدم الصارف فلو هوى لنحو سجود تلاوة فجعله عند بلوغه حد الركا كركوعا لم يكفه \* و (سادسها) أي الاركان (الطمأنينة فيه) أي الركوع وأقلها أن تستقر أعضاؤه راكعا بحيث ينفصل رفعه عن هويته \* و (سابعها) أي الاركان (الاعتدال) ولو في النفل ويتحقق بأن يعود بعد الركوع الى ما كان عليه قبله من قيام أو قعود أو الممكن فيمن لم يطبق انتصابا ولو شك في اتمامه عاد اليه غير المأموم فورا وجوبا وبلا بطلت صلاته والمأموم يأتي بركعة بعد سلام امامه ويسن عند ابتداء رفع رأسه للاعتدال أن يقول مع رفع يده سمع الله لمن حمده كما يأتي فاذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شئ بعد يؤيد المنفرد وامام من مر أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم ويسن لامام ومنفرد ومأموم لم يسمع قنوت امامه القنوت في اعتدال ثانية الصبح وركعة وتر النصف الثاني من رمضان بعد ذكر الاعتدال وهو الى من شئ بعد ويحصل أصل سنة بآية فيها دعاء ان قصده وحده لكرهه القراءة في غير القيام كأمرو بدعاء ولو بدنيوي وغير مأثور ويشترط في بدله كونه دعاء وثناء كاللهم اغفر لي اغفور. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. وأفضله اللهم اهدني فيمن هديت. وعافني فيمن عافيت. وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت. فلك الحمد على ما قضيت. أستغفرك وأتوب اليك. وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم. يأتي الامام فيه بلفظ الجمع ويسن رفع اليدين مكشوفتين في القنوت وجعل بطنهما للجهة السماء عند طلب تحصيل الخير وظهرهما للجهة عند طلب رفع شر قد وقع وهكذا سائر الأدعية. ولا يسن مسح الوجه عقب الدعاء في الصلاة بل الاولى تركه بخلافه خارجا فيسن مسح الوجه لا الصدر ولو خارجا والجهر به للامام وتأمين المأموم للدعاء منه للاتباع ومنه الصلاة على النبي ﷺ وآله وصحبه نعم الأكمل أن يشاركه ثم يؤمن بعده او يشاركه في الشاء سرا وهو من فانك تقضي. واعلم أنه يجب في الاعتدال وفي الجلوس بين السجدين عدم التطويل لأنهما شرعا للفصل لالذاتهما فكانا قصيرين فلا يجوز تطويلهما بغير الذكركر الوارد فيهما \* و (ثامنهما) أي الاركان (الطمأنينة فيه) أي الاعتدال \* و (تاسعها) أي الاركان (السجود مرتين) في كل ركعة وكر دون غيره لأنه بلغ في التواضع ولان الشارع أخبرنا بأن الدعاء يستجاب فيه فشرع الثاني شكرا لله تعالى على هذه النعمة. وأقله أن يضع بعض بشرة جبهته أو بعض شعرها على مصلاه وبعضا من كل من كفيه وركبتيه وقدميه فيجب استقرار بعض هذه الأعضاء السبعة في آن واحد فلو وضع بعضها ثم رفعه ووضع البعض الآخر لم يكف. ويجب ارتفاع أسافله على أعاليه والتحمل بجبهته فقط على مصلاه بأن ينال نقل رأسه وعنقه بحيث لو سجد على نحو قطن لا نكسب وظهر أثره

(قوله ولا يسن

مسح الوجه عقب

الدعاء في الصلاة

بل الاولى تركه

بخلافه خارجا

أي فان مسح

الوجه بيديه عقب

الدعاء مندوب

وحكمته الافاضة

لما حصل له من

البركة على وجهه

ومن هنا اختار

ولي الله تعالى أحمد

ابن موسى بن

عجيل نفعنا الله

تعالى به استحباب

مسح الوجه بهما

في الصلاة مراعاة

لحياسة هذه

الفضيلة. قاله في

نشر الاعلام اه

منه



على يده لو فرضت تحته . أما غير الجهة من بقية الأعضاء السبعة فيسن فيه التحامل لأن الجهة هي المقصود الأعظم ولذا وجب كشفها والإيماء بها عند تعذر وضعها دون البقية ويجب أيضاً عدم السجود على شيء محمول له متصل به يتحرك بحركته وخرج بذلك ما هو في حكم الانفصل عنه عرفاً كعود أو منديل بيده فيصح سجوده عليه مع الكراهة ولو كان يحمل سجوده تراب أو ورقة أو نحو ذلك فالتصق بجهته وصار حائلاً لا يصح السجود الثاني حتى ينحيه ولو كان بجهته جرح أو نحوه وعليه عصابة وشق عليه نزعهما صح السجود عليها ولا تنزله الاعادة . وأكمله أن يكبر لهُويه بلارفع يديه ويضع ركبتيه أولاً ويسن التفريق بينهما بشبر ثم كفيه ثم جهته وأنفه معا ويسن في الأنف أن يكون مكشوفاً ووضع الكفين حذو المنكبين وضم الأصابع منشورة نحو القبلة كافي الركوع ونصب القدمين وكشفهما حيث لا خف وإبرازهما عن ثوبه وتوجيه أصابعهما للقبلة والاعتماد على بطونهما ويسبح فيه بأن يقول سبحان ربّي الأعلى ويسن زيادة و بحمده نظير ما مر في الركوع من أن أقله مرة وأكثره إحدى عشرة وأدنى الكمال ثلاث ولا يزيد عليها إلا امام من مرّ فيز يد كل منفرد بعد الأكثر سبحانك ربنا وبحمدك . اللهم اغفر لي سبوح قدوس رب الملائكة والروح . اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين ويسن اجتهاد منفرد وإمام من مروءاً موم طول امامته في الدعاء في سجوده سيما بالمأثور **و (عاشرها) أي الأركان (الطمانينة فيه) أي السجود** **و (الحادي عشر) من الأركان (الجالوس بين السجدين) ولوفى نفل نظير ما مر في الاعتدال ويسن فيه بعد أن يرفع رأسه من السجود مكبرا من غير رفع يديه الافتراش الآتي ووضع يديه على فخذه قر يبا من ركبته بحيث تسامت رؤوس أصابعهما الركبتين ونشر أصابعهما وضمهما مواجهة للقبلة كالسجود فالتأرب اغفر لي وارحمي واجبرني وارفعني وارزقي واهدني وعافني واعف عني ويزيد منفرد وإمام من مرّ رب هب لي قلوبا تقيا قدامك يا ذا الجلال والإكرام ولا شقيا رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم ويسن لكل مصل ولو قويا أو في نفل أن يجلس مفترشا جلسة خفيفة للاستراحة ويجعل يديه على فخذه فيهما وتكون قدر أقل الجالوس بين السجدين بعد كل سجدة ثانية يقوم عنها إلا بعد سجود التلاوة والاعتماد على يديه ببطن كفيه مبسوطتين على الأرض عند القيام من سجود أو جالوس تشهد أو استراحة لأنه أعون وأشبه بالتواضع ورفع اليدين عند النهوض من التشهد الأول كأمير في التحريم وما بعده من الركوع والرفع منه وسياق أن شاء الله تعالى في كلام المصنف **و (الثاني عشر) من الأركان (الطمانينة فيه) أي الجالوس بين السجدين** **و (الثالث عشر) من الأركان (التشهد الأخير) أي الذي يعقبه السلام وتسميته بذلك من باب إطلاق الجزء وهو الشهادتان على الكل ويسن في الجالوس فيه التورك الآتي إلا من عليه سجود السهو ولم يرد تركه بأن قصد فعله أو أطلق فيفتش ومثله المسبوق ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى في الجالوس للتشهد وغيره من سائر الجلسات ويسن في اليسرى كون أصابعها مبسوطة مضمومة وكونه محاذيا برؤوسها في الركبة ووضع اليد اليمنى على طرف الركبة اليمنى وأن يقبض في جالوس التشهدين أصابعها إلا المسبحة فيرسلها ممدودة ويضع رأس الإبهام تحتها كما قد ثلاث وخمسين ويسن رفعها عند أول قوله لا اله الا الله منحنية قليلا ثلاثا تخرج عن سمت القبلة بالتحريك لها عند رفعها وأن لا يجاوز بصره إشارته حالة رفع المسبحة في التشهد والنظر في باقيها إلى محل سجوده كما يأتي أن شاء الله تعالى . وأقل التشهد التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويشترط موالاته وأن يكون بالعربية . وبقية شروط الفاتحة شروط هنا أيضا . وأكمله التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله والأولى الاتيان بالسيادة ساوكا للأدب **و (الرابع عشر) من الأركان (القعود) على القادر (فيه) أي التشهد الأخير لانه محله فيتبعه في الوجوب باتفاق من أوجبه . أما التشهد الأول وقعوده فمما استثنى لجبرهما******

(قوله بالتحريك لها عند رفعها) أي لا يتابع فيكره تحريكها لانه قد يذهب الخشوع ولا تبطل به الصلاة وحملوا ما صح من تحريكها على أن المراد به مطلق الرفع لا تكرير تحريكها جمعا بين الحديثين على أن في التحريك قولاً بأنه حرام مبطل للصلاة فمراعاته أولى وأما خبر تحريك الأصابع في الصلاة مذكرة للشيطان أي منفردة فضعيف قاله في نشر الاعلام اه منه

بالسجود كما سيأتي أن شاء الله تعالى **و (الخامس عشر) من الأركان (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) بعد التشهد فلا يحزى قبله (فيه) أي في القعود الأخير ويسن فيه وقيل يجب الصلاة على آل . أما التشهد الأول فلا تسن فيه لبنائه على التخفيف فالملائم له عدم الاتيان بالصلاة على آل فيه . وأقل الصلاة على النبي **وآله** اللهم صل على محمد وآله . وأكملها اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأُمّي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد النبي الأُمّي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد ولا بأس بزيادة سيدنا بل في النهاية أنه يسن أي مراعاة للأدب وينبغي زيادتها مع إبراهيم أيضا وقد تقدم في الخطبة أن الأولى والأكمل الاتيان بلفظ السيادة ولو في الحديث الوارد عنه **و (السادس عشر) من الأركان (التسليم الأولى) لخير تحريرها التكبير وتحليلها التسليم وأقلها السلام عليكم** وأكملها أن يزيد ورحمة الله للاتباع واختار كثيرون زيادته وبركاته لثبوتها من طرق عديدة واعتمده ابن حجر رحمه الله تعالى في الجنائز كما سنن به عليه ثم ان شاء الله تعالى . ويجب إيقاع السلام إلى انتهاء ميم عليكم حال القعود أو بدله وصدرة للقبلة . والمعنى فيه أنه كان مشغولا عن الناس ثم أقبل عليهم كعائب حضروا ويسن تسليمه ثانية كما سيأتي أن شاء الله تعالى في كلامه والابتداء بالسلام فيهما مستقبل القبلة بوجهه أما بصدرة فيجب كما مر فإن لم يستقبل بصدرة في الأولى حرم عليه وبطلت أوفي الثانية حرم عليه ولم تبطل والاتفات في التسليمتين يميناً وشمالاً بحيث يرى خده الأيمن في الأولى والأيسر في الثانية ناوياً بالتسليم الأولى نية الخروج من الصلاة رعاية للقول بوجوبها مقرونة بأول السلام فإن قدمها على التسليم الأولى بطلت صلاته اتفاقاً أو بعدها بطلت على القول بوجوبها وفاته السنة على القول بالندب وهو المعتمد . ويندب لكل مصل أن ينوي السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم عليه من امام وغيره ومن ملائكة ومؤمني انس وجن إلى منقطع الأرض وينوي ذلك على من عن يمينه بالأولى وعلى من عن يساره بالثانية وعلى من أمامه وخلفه بأيهما شاء والأولى الأولى **و (السابع عشر) من الأركان (الترتيب) بين أركان الصلاة على الوجه الذي ذكر في عدها والله سبحانه وتعالى أعلم** **و (الثامن عشر) من الأركان (الترتيب) بين أركان الصلاة على مبطلاتها فقال (وأما ما يبطل الصلاة فهو) محصور في شيئين (ترك شرط) ولو بعضه (من الشروط) المتقدمة كترك استقبال القبلة والطهارة وستر العورة مع القدرة عليه وانما تبطل بذلك لاستحالة حصول الشروط بدون شرط من شروطه (أو ترك ركن) ولو بعضه (من الأركان المارة) أي المتقدمة كترك القراءة الواجبة أو بعضها والاعتدال والجالوس بين السجدين ولو في النفل وانما تبطل بذلك لأن الماهية تنفي بنفي جزء من أجزائها وقد مر تفصيل ذلك في الأركان والشروط **و (الزبد) المشهور:******

(قال العلامة الشيخ أحمد بن رسلان رحمه الله المنان (في) نظم (الزبد) المشهور:

(ويبطل الصلاة ترك ركن أو فوات شرط من شروط قدموا) وقوله يبطل بضم التحتية وكسر الطاء والصلاة مفعول مقدم وترك فاعل مؤخر وقوله أو بدرج الهمزة وفي نسخة ترك الركن أو بالتعريف وهي التي كتب عليها شراحها وعليها فلا دارج للهمزة بل تكون مقطوعة وقوله قد مضوا أي مضت والله سبحانه وتعالى أعلم **و (الثاني عشر) من الأركان (الترتيب) بين أركان الصلاة على مبطلاتها شرع يتكلم على سننها فقال (وأما سننها)**



أى الصلاة (فكثيرة) ومن ثم قال ابن حبان رحمه الله تعالى: من صلى الظهر أربع ركعات كان له فيها سنة سنة فينبغي المحافظة على جميع سنتها لأن تركها قد يكون مكروها كما سيأتي إن شاء الله تعالى والكره اهتدأت في الثواب إذا قارنت العمل أو تبطله إذا طرأت عليه (منها) أى السنن (ما) أى الذى (هو خارج الصلاة) أى قبل الدخول فيها (وهو الأذان والإقامة) ويختصان بالمكتوبة ولو فاتتة ويختص الأذان بذكر ولو صييا وينادى لغير المكتوبة من كل نفل يصلى جماعة مسنونة كالعبدین والتراويح والاستسقاء الصلاة جامعة. والأذان مثنى الا التكبير أوله فانه أربع والتهليل آخره فانه فرد والإقامة فرادى غير لفظ الإقامة فانه مثنى ولها شروط وسنن ومكروهات ومبطلات معروفة مذكورة في المختصرات فضلا عن المطولات ومن السنن المطلوبة خارج الصلاة وقبل الدخول فيها السواك لها فهو سنة مؤكدة للصلاة فرضا وفلا ومنها المحافظة على ادراك تكبيرة الاحرام ويحصل فضلها بحضور المأموم لها مع الامام والاشتغال من المأموم عقبها من غير تراخ بعقد الصلاة وهو التحريم فان لم يحضرها أو تراخ فاتت نعم يغفر له وسوسة خفيفة كما سيأتي في شروط القدوة ومن السنن قبلها أيضا دخولها بنشاط وفراغ قلب من الشواغل كما سيأتي في كلامه (و) من السنن المطلوبة خارج الصلاة المكتوبة (الرواتب من الصلوات) فهى سنن للمكتوبة خارجة عنها لكن السنن المطلوبة في المكتوبة بماعدا الأذان والإقامة اللذين ذكرهما مطابقة فيها أيضا كما سننبه عليه وهذا الأسلوب لم أر من سلكه وأولى وأوضح من هذا القول وأما سننها فكثيرة منها ما هو مطلوب خارجها وقبلها وهو الأذان والإقامة ويختصان بالمكتوبة والمحافظة على ادراك تكبيرة الاحرام في المفعولة جماعة والسواك ودخولها بنشاط وفراغ قلب من الشواغل ومنها ما هو مطلوب فيها وهو قسمان أبعاض وهيئات ثم يذكرها ومنها ما هو مطلوب عقب المكتوبة كما سنبذ كرهه وهو أكثر الدعاء وانصراف الصلى عقب سلامه صوب حاجته والا فليمينه وأن يكون انتقال المأموم بعد انتقال امامه ثم يأتي رحمه الله تعالى بالرواتب في الفصل الذى عقده لصلاة النفل فتأمل (وهى) أى الرواتب التى هى السنن المشروعة قبل الصلوات وبعدها لتكمل ما نقص من الفرائض ولتقوم في الآخرة مقام ماترك منها لنحو نسيان للخبر الصحيح ان فريضة الصلاة والزكاة وغيرها اذا لم تتم تكمل بالتطوع ولذا لم يوجب الله شيئا من الفرائض غالبا الا وجعل له من جنسه نافلة حتى اذا قام العبد بذلك الواجب وفيه خلل يجبر بالنافلة التى من جنسه (اثنتان وعشرون ركعة عشر منها) أى من تلك الرواتب (مؤكدات) جمع مؤكدة وهو ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من غيره (وهى) أى المؤكدات (ركعتان قبل الصبح) لخبر مسلم رحمه الله تعالى «ركعتان قبل الصبح خير من الدنيا وما فيها» ويسن تخفيفهما وأن يقرأ فيهما بآتي البقرة وآل عمران أو ألم نشرح وألم تر أوال الكافرون والاحلاص والأفضل أن يجمع بينهما ولا يكون مطولا لها بذلك تطويلا يخرج عن حد السنة ويسن أن يضطجع بعدها فان لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفريضة بنحو كلام أو تحول (وركعتان قبل الظهر) أى أو الجمعة ويسن أن يقرأ فيهما بالكافرون والاحلاص وكذا سائر السنن التى لم يرد لها قراءة مخصوصة ولا بد من نية القبلية والبعدية ككل صلاة لها قبلية وبعدية (وركعتان بعدها) أى الظهر أو الجمعة (وركعتان بعد المغرب) وينبغي ندب الوصل بينهما وبين الفرض لخبر من صلى بعد المغرب ركعتين قبل أن يتكلم أى بغير الدكر الوارد كما هو ظاهر رفعت صلاته في عليين (وركعتان بعد العشاء) ولو للحاج بمزدلفة وانما ندب له ترك النفل المطلق لئلا يستريح ويندب تأخير راتبة قبلية بعد اجابة مؤذن فان تعارضت القبلية وفضيلة التحريم آخر القبلية (وثنتا عشرة) ركعة من الرواتب (غير مؤكدة) وان وردت بها أخبار صحيحة وكره تركها كالمؤكدة (وهى) أى الثنتا عشرة غير المؤكدة (ركعتان قبل الظهر) زيادة على ما مر من الركعتين المؤكدين لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أربع ركعات قبل الظهر ولو اقتصر منها على ركعتين ولم ينو المؤكدة ولا غيرها انصرف للمؤكدة كما هو ظاهر لأنه المتبادر والطلب فيه أقوى ويجوز أن ينوى سنة الظهر القبلية ويتخير بين ركعتين وأربع وليس له الاقتصار على ركعتين اذا نواها أربع (وركعتان

بعدها) أى الظهر فيأتى بهذه الأربع ركعات (زيادة على) الأربع (المؤكدات) القبلية والبعدية للخبر الصحيح من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمة الله تعالى على النار ومثل الظهر الجمعة فهى كالظهر في المؤكدة وغيره قبلها وبعدها على المعتد (وأربع) من الركعات (قبل العصر) للخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى قبلها أربع ركعات قبل العشاء (رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربع ركعات) قال الغزالي رحمه الله تعالى فاحرص على أربع ركعات قبل العصر لتنال دعوة النبي صلى الله عليه وسلم أى ومثلها كل ما ورد فيه ومن المعلوم أن دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم مستجابة قال ابن زيدا البجلي رحمه الله تعالى والظاهر أنه لا يدخل في ذلك من صلى ركعتين أى لفقد الشرط وهو فعل الأربع وقس عليه ما شابهه (وركعتان قبل المغرب) لخبر ابن داود رحمه الله تعالى «صلوا قبل المغرب ركعتين» ويسن فعلهما بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هى وفضيلة التحريم لاشتغال الامام بالفرض عقب الأذان أخرهما الى ما بعده ولا يقدمهما على الاجابة (وركعتان قبل العشاء) ينوى بهما سنة العشاء القبلية وفي العباب أنها ركعتان فأكثر وقضيته جواز الاحرام بأكثر من ركعتين بنية سنة العشاء القبلية لكن الذى جرى عليه الجمال الرمى وابن حجر رحمهما الله تعالى أنها ركعتان فليس له أن ينوى أكثر من ذلك **فائدة** يدخل وقت القبلية من الرواتب بدخول وقت متبوعها وهو الفرض والبعدية بفعلها ويخرج النوعان بخروج وقتها لانهما تابعا لهما ويجوز تأخير المقدمة عن المكتوبة بأن يأتي بها بعدها وقد يندب كما اذا حضر الصلاة تقام أو قرب اقامتها سواء الصبح وغيرها ويقع اذا أخرت ولو لغير عذر أداء لبقاء وقتها ما بقي وقت متبوعها لكن بفعل الفرض يخرج وقت اختيارها ويبقى وقت جوازها فقط ولا عكس فلا يجوز تقديم المؤخرة على الفرض لعدم دخول وقتها وكذا بدخول وقتها على الأوجه لانها حينئذ قضاء لم يدخل وقت أدائه كما في التحفة وظاهر أن المجموعة تقديمها تكون راتبتا أداء وان فعلها في وقت الثانية لان الجمع صير الوقتين كالوقت الواحد (وأما لو تفرقوا سنة مستقلة) فليس من رواتب الفرائض فلا يصح أن ينوى به سنة العشاء ومن جعله من الرواتب نظر الى توقفه على فعل العشاء وهو أفضل من جميع الرواتب للخلاف في وجوبه ووقته كالتراخي بين صلاة العشاء ولو بعد المغرب في جميع التقديم وطواع الفجر الصادق وتأخيرها بعد صلاة الليل أو آخره اذا كان واثقا أنه يستيقظ له ولو بمن يوقظه أفضل ولو خرج الوقت وهو لم يصل الوتر ولا العشاء لم يجز قضاءه قبلها كما مر في الرواتب البعدية (وأقله) أى الوتر (ركعة) وان لم يتقدمها نفل من سنة العشاء أو غيرها والاقتصار عليها خلاف الاولى والمداومة عليها مكروهة (وأكثره) أى أكمله (احدى عشرة) ركعة ودونه تسع فسبع وخمس (وأدنى الكمال ثلاث ركعات) ويجوز لمن زاد على ركعة الفصل بين كل ركعتين بالسلام وهو أفضل من الوصل بتشهد أو تشهدين في الركعتين الأخيرتين ولا يجوز الوصل بأكثر من تشهدين لانه لم يرد والوصل خلاف الاولى فيما عدا الثلاث وفيها مكروه للنهي عنه في خبر ولا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب ويسن لمن أوتر بثلاث أن يقرأ في الاولى سبع وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخلاص والمعوذتين للاتباع وأن يقول بعد الوتر ثلاثا سبحان الملك القدوس ويرفع صوته بالثالثة ثم يقول اللهم انى أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (ومن السنن) أى سنن الصلاة فرضا أو نفلا (ما هو مطلوب في الصلاة) أى داخلها (وهو قسمان أبعاض) هى فى الأصل اسم للاركان. وانما سميت أبعاضا لانها لما تأكدت بالجبر أشبهت البعض الحقيقي وهو الركن (وهيأت) جمع هيئة وهى فى اللغة الصفة التى يكون عليها الشيء كالبيض القائم بالجسم وفى الاصطلاح السنة التى لا يجبر تركها بسجود السهو لعدم ورود جبرها به فلو سجد لذلك عمدا علما بطلت صلاته (والاولى) التى هى الأبعاض هى كما يأتى اذا ترك واحد منها جبر بسجود السهو وهو سنة مؤكدة وشرع لجبر الخلل الواقع فى الصلاة غير الجنابة سواء كان عمدا أو سهوا وفى سجدة تلاوة خارج الصلاة وشكروا لراغم الشيطان. وهو سجدة تان قبيل السلام وان كثرت السهوى وهما والجالوس بينهما كسجود الصلاة والجالوس بين سجديتها فى واجباتها ومنذو باتها السابقة

(قوله سنة

مؤكدة) أى

الا لامام جمع

كثير يخشى

منه التشويش

عليهم بعدم

سجودهم معه

اه شيخنا

وكردى اه منه

(قوله غير

الجنابة) أى

فلا يسن فيها

سجود السهو

بل ان فعله

فيها عمدا علما

بطلت صلاته

اه منه

(قوله وفى سجدة

تلاوة خارج

الصلاة وشكر

أى فيسجد

فيهما للسهو ولا

مانع من جبران

الشيء بأكثر

اه منه



( قوله وفي نشر الاعلام ) هو كتاب جليل في ربيع العبادات تأليف شيخ الاسلام وعلم الأئمة الاعلام الورع الزاهد والبدر الساري سيدنا ومولانا السيد محمد بن أحمد بن عبد الباري الاهدلي البني المروعي قدس الله روحه ونور ضريحه ونفعنا به آمين وليرضى الله عنه كما وجدته بخط ( ٩٦ ) خواص تلامذته عام ألف ومائتين وواحد وأربعين فأنبتته الله تعالى نباتا حسنا

وأفاض على ذاته الشريفة سناء وسنا فكان رضى الله تعالى عنه ورعا زاهدا متواضعا ومتضلعا ومتقنا ومتفنا في جميع العلوم المنطوق منها والمفهوم وله تأليف شتى في غالب الفنون وهو الذي ألف الكواكب الدرية شرح متممة الأجر وميعة وغيره وكان هو المفتي في بلد المراوعة من أرض اليمن وكان رضى الله عنه موزعا أوقاته بين افتاء وتأليف وتدريس وعبادة وتلاوة قرآن وإصلاح بين الناس كما أخبرني بذلك كله بعض خواص تلامذته الأكياس ولم يزل المترجم رضى الله عنه على حاله الحسنة وطر يقته المثل إلى أن اختاره الله تعالى إلى الدار الباقية . وكانت وفاته رضى الله عنه سنة ١٢٩٨ ألف ومائتين وثمانية صيا وتسعين وقد أفر دضى الله عنه مشايخه ومن أخذ عنهم بترجمة ذكر فيها مولده ومنشأه وطلبه رحمه الله تعالى رحمة الأبرار وأسكنه الفردوس

صيا أو امرأة وسامع قصد السماع أم لا لقراءة جميع آية السجدة مشروعة مقصودة للقراءة جنب وسكران ولا لقراءة مصل في غير القيام ولا لقراءة نحو نائم وطير وهي أربع عشرة سجدة سجدة الحنج وثلاث في الفصل في النجم والانشقاق وقرأ والبقية في الاعراف والرعد والنحل والاسراء ومريم والفرقان والنمل والم تنزيل وحج السجدة ومحامها معروفة وليس منها سجدة ص بل هي سجدة شكر تسن عند تلاوتها في غير صلاة ولا تدخل فيها وتكرر السجدة بتكرير تلاوة الآية وتتأ كد للسامع بسجود القاري ولا تسن الجماعة فيها ويسجد المصلي لقراءته لا لقراءة غيره والمأموم يسجد لسجود امامه وجوبا فلو لم يسجد أو سجد دون امامه بطلت صلاته للخالف الفاحشة فلو لم يعلم سجود امامه حتى رفع رأسه من السجود لم تبطل صلاته ولا يسجد ويكبر المصلي كغيره ندبا لهوى ولرفع من السجدة بلا رفع يده ولا يجلس للاستراحة بعدها كما مر في أركان الصلاة ولا يجب على المصلي نيتها عند ابن حجر وشيخ الاسلام والخطيب رحمهم الله تعالى وقال الجمال الرملي في النهاية ينوي سجود التلاوة حتما من غير تلفظ ولا تكبير واعتمد الشهاب الرملي رحمه الله تعالى وجوب النية لها في حق غير المأموم ومن قرأ آية السجدة في غير الصلاة بقصد السجود سن له حيث لم يقرأ في وقت الكراهة بقصد أن يسجد فيه والافلا وأما في الصلاة فان كان في صبح الجمعة قرأ بالم تنزيل صح ذلك باتفاق الشيخين الرملي وابن حجر رحمهما الله تعالى وان كان في غير صبح الجمعة فان قرأ آية السجدة بقصد السجود وسجد عامدا عالما بطلت صلاته باتفاقهما أيضا فلو قرأ آية لا بقصد السجود فاتفق أنها آية السجدة جاز السجود عندها وان كان في صبح الجمعة بغير الم تنزيل جاز عند ابن حجر لان صبح الجمعة محل السجود في الجملة وامتنع عند الرملي رحمه الله تعالى لعدم الورد وتسن سجدة شكر عند تجدد نعمة أو اندفاع نقمة أو رؤى يهتلى أو متجاهر بعصيان ولا تكون الا خارج الصلاة بل تحرم فيها وتبطلها بخلاف سجود التلاوة كالمرو وشروطهما شروط الصلاة وأن لا يطول الفصل عرفا بين القراءة والسجود وبين سجدة الشكر وسببها فان لم يتمكن من التطهر أو من فعلهما لشغل قال أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم . قياسا على ما قاله بعضهم من سن ذلك لمن لم يتمكن من تحية المسجد لحدث أو شغل كما يأتي . وأركانها ثلاثة : تحريم بأن يكبرناو ياسجد التلاوة والشكر . ويسن التلفظ بالنية وسجود كسجود الصلاة في واجباته ومندوباته لا في عده . وسلام كسلام الصلاة بعد جلوسه بلا تشهد ويسن رفع اليدين عند التحريم بهما كالصلاة ﴿ فرع ﴾ يحرم التقرب إلى الله تعالى بسجدة من غير سبب ولو بعد صلاة وسجود الجهلة بين أيدي مشايخهم حرام اتفاقا وفي بعض صورته ما يقتضي الكفر عافانا الله تعالى من ذلك آمين ( والثانية ) من السنن المطلوبة في الصلاة المكتوبة وغيرها وهي الهيآت وهي ( كثيرة ) جدا تر يد على مائة وثمانين ( منها رفع اليدين ) حذو المنكبين بحيث تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه واجها ما شحمة أذنيه وظهرا راحتيه منكبتيه كالمرو ( في أربعة مواضع ) كما مر أيضا الأول عند تكبيرة الاحرام والثاني عند الهوى للركوع . والثالث عند الرفع منه . والرابع عند القيام من التشهد الأول ولو صلى من قعود استحبه الرفع عند التكبير عقب التشهد الأول فالتميز بالقيام للغالب ويكره ترك الرفع في محله ورفع في غير محله ( ووضع ) بطن الكف ( اليمين على ) ظهر ( الشمال ) تحت صدره وفوق سترته وقدمي كيفيته عند تكبيرة الاحرام ( ودعاء الافتتاح ) لمن تمكن منه بأن أدرك الامام في القيام دون الاعتدال وأمن فوت الوقت وغلب على ظن المأموم ادراك ركوع الامام وقدمت ألفاظه في ركن القيام ( والتعوذ ) في كل ركعة كالمرو ( قبل الفاتحة ) أو بدلهما بالشروط السابقة في الافتتاح نعم الجلوس غير مفوت لهذا لأنه للقراءة وذلك لآية « فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » المحمول فيها الأمر عند أكثر العلماء رحمه الله تعالى على الندب . وأفضل صيغه أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ويكره تركه ويفوت بالشروع في القراءة ولو سهوا ولو تعارض التعوذ والافتتاح فلا قرب مراعاة التعوذ ﴿ فائدة ﴾ يسن التعوذ عينا للقراءة خارج الصلاة وهل مثلها كرك القياس نعم كالصلاة



قيل الا للتأيد اذا قرأ على الشيخ فانه ينبغي له الاستفتاح بالبسملة والحمدلة وعليه عمل أهل الحديث في الاعصار والامصار (والتأمين) أي قول آمين وهو اسم فعل دعاء بمعنى استجب يا الله (بعدها) أي بعد الفاتحة لقارئها وكذا لسامعها كما نقله بعضهم عن الطوخى ولو خارج الصلاة ومثلها بدلها ان تضمن دعاء فيؤمن المنفرد والامام والمأموم مع تأمين إمامه وذلك للخبر المتفق عليه «اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فان من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه» والمتجه أنه لا يسن التأمين لقراءة الامام الا اذا سمع قراءته سماعتهم معه الحروف لا مجرد صوت كافي الأذان ولو سمع بعضها فهل يؤمن أولا فيه نظر \* والذي يظهر نذب ذلك والافضل تكريره ثلاثا لحديث فيه وان يز يد بعده رب العالمين وقبله رب اغفر لي قال السيد عمر البصري رحمه الله تعالى فان زاد ولو الذي وجميع المساميين لم يضر اه وأن يفصل بينه وبين آخر الفاتحة بسكتة لطيفة تميز الله عن القراءة كما مر. وأفهم قوله بعدها فوت التأمين بالتلفظ بغيره ولو سهوا وان قل لانحو رب اغفر لي لوروده بالسكوت غير المسنون ان طالو بالشروع في السورة أو الركوع (والسورة) أي قراءة السورة في غير صلاة فاقد الطهورين لحرمتهما عليه وصلاة جنازة لكرامتها فيها . والسورة هي الطائفة من القرآن أقلها ثلاث آيات ويحصل أصل السنة بأقل من سورة كآية أو بعضها ان أفاد بقراءة البسملة لا بقصدها التي أول الفاتحة ان لم يحفظ غيرها وتكرير سورة واحدة في ركعتين وسورة كاملة أفضل من بعض وان طال في غير الوارد وانما تسن السورة في سرية وجهرية لامام ومنفرد للمأموم سمع قراءة امامه في الجهرية فلا تسن له السورة بل تكره للنهي عن قراءتها خلفه فان لم يسمع أو سمع ما لا يفهم قرأ سرا ويسن تأخير فاتحته عن فاتحة امامه ان أدرك مع ذلك ركوع امامه وتأخره بعد ركوع الامام لاتمامها مكروه وانما تسن أيضا (بعد التأمين) الكائن بعد قراءة الفاتحة كما مر فلو قدمها على الفاتحة لم تحسب وانما تسن أيضا في الركعتين الأوليين لافي الثالثة والرابعة من الفرائض وأما بعد أول تشهد من النوافل فلا تسن للاتباع ومحل ما ذكر في غير المسبوق أما هو فيقرأها ان تمكن فيما أدركه مع الامام لان ما أدركه أول صلاته والاقراءها فيما يتداركه بعد سلام امامه لثلاث صلواته من السورة بلا عذر ومثله مأموم فرغ من الفاتحة قبل امامه في السرية ويسن تطويل الأولى على الثانية للاتباع ولان النشاط فيها أكثر نعم ان ورد نص بتطويل الثانية كافي سبوح والغاشية في الجمعة اتبع. ويسن للحاضر ولو إماما لكن بالشروط السابقة في الافتتاح للصبح طوال المفصل والظهر قريب منه والعصر والعشاء أو ساطه والغرب قصاره للاتباع . وأوله من الحجات وطواله الى عم ثم الى الضحى أو ساطه ثم الى آخر القرآن قصاره ويسن أن يقرأ على ترتيب المصحف ويسن في أولى صبح الجمعة الم تنزيل وفي الثانية هل أتى للاتباع . أما المسافر فيسن له في صبح الجمعة وغيره من سائر صلواته الكافرون في الأولى والاخلاص في الثانية وان شاء قرأ في صبح سفره بالمعوذتين فقد ورد بذلك خبر قوي الاسناد (والجهر بالقراءة) لغير المأموم والمرأة والحنثي في حقه الجهر للنهي عنه وأما المرأة والحنثي فيسن لهما بحضرة الاجانب عدم الجهر خشية الفتنة وبحضرة نحو المحارم يسن لهما الجهر لكن دون جهر الرجل (والاسرار بها) أي القراءة (في محلهما) أي الجهر والاسرار فحل الجهر الصبح وأولتا المغرب والعشاء والجمعة حتى في ركعة المسبوق. والتراويح. والوتر بعدها. والحسوف للقمر. والاستسقاء. وركعتا الطواف ليلا ووقت صبح والعيدان ولو قضاء. وحدا الجهر أن يكون بحيث يسمع غيره ممن يليه والاسرار أن يكون بحيث يسمع نفسه ويسن التوسط في نوافل الليل المطلقة بين الجهر والاسرار بأن يقرأ هكذا مرة وهكذا أخرى اذ لا واسطة بينهما وبفرض صحة ثبوته الذي اختاره غير واحد فيرفع عن سماع نفسه الى حد لا يسمعه غيره وخرج بالمطلقة الرواتب كسنة العشاء . ووتر غير رمضان فانه يندب فيه الاسرار ولا يجهر مصل ولا غيره ان خاف رياء أو تشوش يشاعلى نائم أو مصل أو قارى أو طائف فيكره كافي المجموع (وتكبيرات الانتقالات) للامام والمنفرد والمأموم من كل ركن الى

الى ما بعده ومن التشهد الأول الى القيام بأن يقول عند كل خفض ورفع الله أكبر الا الاعتدال فيقول سمع الله لمن حمده كما مر وسيأتي قريبا ويسن مد التكبير وما بعده الى الركن الذي انتقل اليه فيمد على الألف التي بين اللام والهاء لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفات لاتتهاء غاية هذا المد كافي التحفة \* والحكمة في التكبير أن المكلف أمر بالنية أول الصلاة مقرنة بالتكبير وكان من حقه أن يستصحب النية الى آخر الصلاة فأمر أن يجدد العهد في إنيانه بالتكبير الذي هو شعار النية . قاله ابن المنير رحمه الحخير (وتسبيحات الركوع والسجود) قدم الكلام عليهما مستوفى عند ذكرهما في الأركان (وقول) المصلي إماما كان أو مأموما أو منفردا عند ابتداء رفع رأسه للاعتدال (سمع الله لمن حمده) أي تقبل الله حمد من حمده فهو دعاء بقبول الحمد فاذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد الى آخر ما مر عند ذكر ركن الاعتدال ويحجر الامام بسمع الله لمن حمده ويسر ربنا لك الحمد ويسر غيره من مأمووم ومنفرد بهما نعم المبلغ يحجر بما جهر به الامام ويسر بما يسر به الامام لأنه ناقل ومبلغ ما يقول (ووضع اليدين على الفخذين) قريبا من الركبتين بحيث تسامتا رؤوس أصابعهما ونشر أصابعهما أو ضمها موجهة للقبلة (في الجلوس) بين السجدين والاستراحة . وأما في الجلوس للتشهد الأول والأخير فانه (يسقط اليسرى) مضمومة مخاذيا برووسها طرف الركبة كما مر (ويقبض اليمنى) واضعا لها على طرف الركبة اليمنى (الامسبحة) فيرسلها كما مر في الأركان (والافتراش) ولولمن يصلي من جلوس بأن يجلس على كعب اليسرى بعد أن يضعها بحيث يلي ظهرها الأرض وينصب اليمنى ويضع بالأرض أطراف أصابعها لجهة القبلة يسمى بذلك لأن رجلاه كالفرش له ويكون (في جميع الجلسات) الواقعة في الصلاة كالجلوس بين السجدين وجلوس الاستراحة والتشهد الأول وما عدا جلسة التشهد الأخير فانه يسن فيه التورك ككاسياتي قريبا \* والحكمة في ذلك أن المصلي مستوفى في غير الأخير للحركة غالبا والحركة عن الافتراش أهون منها عن التورك (والتورك) ولولمن يصلي من جلوس (في الجلسة الأخيرة) وهي ما يعقبه السلام ومثله سجود التلاوة والشكر خارج الصلاة فالسنة فيهما أن يجلس متوركا ولا يتورك مسبوقا في تشهد إمامه الأخير \* وكيفية التورك أن يلصق وركه الأيسر بالأرض وينصب رجلاه اليمنى ويضع بطون أصابعها على الأرض لجهة القبلة ويخرج يسراه من جهة يمناه للاتباع يسمى بذلك لانه يلصق فيه وركه بالأرض (والتسليمة الثانية) للاتباع أي الآن يعرض عقب التسليمة الأولى ما ينافي الصلاة كحدث وخروج وقت الجمعة وانقضاء مدة المسح فلا تسن الثانية في هذه الصور بل تحرم ولا تبطل الصلاة (واذا ترك) بالبناء للمفعول (منها) أي من السنن الثانية التي هي الهيئات (شيء) واحدا أو أكثر (لا يجبر بسجود السهو) فلو سجد لذلك عامدا علما بطلت صلاته كما مر التنبيه عليه \* تنمة \* قد أشرنا فيما تقدم عند ذكر الروايات أن المصنف رحمه الله تعالى لم يذ كر ما يسن عقب الصلاة المكتوبة فلندكره على سبيل الاختصار تنميا للفائدة فنقول: الذي يسن عقب الصلاة كثير منها الذ كر والدعاء وورد فيهما أحاديث كثيرة ذكر منها محرر المذهب الامام النووي رحمه الله تعالى في الأذكار وأورد نبذ منها المصنف رحمه الله تعالى في الاعانة فليطلبها من أرادها فالقصد الارشاد اليهما. والسنة الاسرار في الذ كر والدعاء الا لامام يريد التعليم للحاضرين فيجهر حتى يتعلموا ومنه أن ينصرف المصلي من صلاة عقب سلامه وفراغه من الذ كر والدعاء بعده صوب حاجته والا فيمينه ويمكث الرجال حتى ينصرف النساء ويتنقل للنفل من موضع الفرض فيسن ذلك لتشهدله مواضع السجود وأفضله في بيته لان فيه بعدا عن الرياء وعود بركة الصلاة وغيره على البيت وأهله كافي حديث. والنفل في البيت لغير المعتكف أفضل مطلقا سواء كان راتبا أو غيره وسواء كان المسجد خاليا أم لا إلا ان خاف بتأخير البيت فوت وقت أو تهاونا أو سئدت فيه الجماعة فصلاته في المسجد أفضل وذلك كالعيد والاستسقاء والتراويح ووتر رمضان أو ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم فعله في المسجد كركعتي الطواف والضحى فصلاته في المسجد أفضل . ومنه أن يكون انتقال المأموم بعد انتقال إمامه فيكره للمأموم الانصراف قبل ذلك حيث لا عنبر له وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم \* ولما أنهى



الكلام على سنن الصلاة شرع يتكلم على مكر وهاتها فقال (وأما مكر وهاتها) أي ما يكره فعله في الصلاة أو تركه منها أما لتأكد طلبه فيها أول القول بوجوبه كالسورة والابحار وتكثيرات الانتقالات (فجعل يديه) أي المصلي (في كفيه) أو غيرهما بغير عنز من برد أو حر في خمسة مواضع: الأول (عند تحريمه) الثاني (عند ركوعه) الثالث عند (سجوده) والرابع عند قيامه من تشهده والخامس عند جلوسه له لمنافاته التواضع فكشفهما أبعد عن التكبر وأنشط للعبادة وهدف في حق الله كالحق لا الأثني والحنثي (والفتات) من مصل بلا حاجة يميناً وشمالاً (بوجهه) غير المستلق لأن التنافه به مبطل وقيل يحرم واختير للخبر الصحيح ومحل الكراهة إذا لم يفعلها متلعباً ولا بطلت صلاته وخرج بالوجه الصدر فإن تحول به عن القبلة بطلت صلاته كالمروءة وتقييد كراهة الالتفات بلا حاجة يخرج ماذا كان هناك حاجة فلا يكره حينئذ كأن التفت لحفظ متاع ومثله الإشارة فتكره إلا حاجة كرد سلام بيد أو رأس فلا تكره كالأكره مجرد ملح العين مطلقاً بحاجة أو غيرها لأنه عليه السلام فعل كلاً منها (وجهر بمحل سر وعكسه) أي سر بمحل جهر وظاهر أن محله حيث لا عذر فإن كثرة اللفظ عنده فاحتاج للجهر ليأتي بالقراءة على وجهها فلا كراهة (واختصار) هو وضع يده على خاصرته وهي ما بين رأس الورك وأسفل الضلاع وذلك للنهي عنه في الصحيحين للرجل وقيس به غيره ولما ورد الاختصار راحة أهل النار أي أنه فعل اليهود في صلاتهم وهم أهل النار وتفسير الاختصار بما ذكر هو المشهور وقيل هو اختصار السورة وقيل غير ذلك ومحل الكراهة إذا لم يكن لحاجة كعلة بحجبه (واسراع) بالصلاة أي عدم التأني في أفعالها وأقوالها لمنافاته الخشوع فإن نقص به شيء من واجباتها بطلت صلاته ودخل في كلامه الاسراع لحضورها أولادراك التحريم مع الامام أو غيره وهو مكره أيضاً لأن توقف إدراك الجماعة أو الجمعة عليه فيسن في الأول ويجب في الثاني (ونظر إلى السماء) فيكره ولو بدون رفع رأسه وعكسه وهو رفع رأسه بدون نظر كذلك فيسمل الأعمى وذلك لخبر ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ليتبين عن ذلك أولتخطفن أبصارهم وألحق بالسماء كل ما علا لمنافاته الخشوع. ومثل النظر إلى السماء النظر لكل ما يليه كثوب مخطط لأنه يخل بالخشوع وذلك لخبر صحيح فيه (وتغميض بصر الان خاف ضراً) يلحقه بسببه بل قيل يكره مطلقاً خاف أم لا لأنه فعل اليهود وجاء النهي عنه من طريق ضعيف أما إذا لم يخف ضرراً فهو أولى لأنه أجمع للقلب وقد يجب التغميض إذا كان العراة صفوفاً وقد يستحب كأن صلى إلى جدار مزووق ونحوه مما يشوش (و بصق) بالصاد والزاي والسين في غير المسجد (أماماً) أي قبل وجهه (و يميناً) أي جهة يمينه فيكره ذلك في الصلاة وكذا خارجها لا يسارا أو تحت قدم يسرى أما في المسجد فيحرم أن اتصل بشيء من أجزائه وإن لم يكن في صلاة فإذا كان فيه بصق في ثوبه في الجانب الأيسر وفركه أو حك بعضه ببعض والأولى للظائف ومن في مسجده عليه السلام ومن على يساره إنسان أن يطأ يده رأسه ويبصق في نحو منديل لا عن يمينه مراعاة للملك اليمين ولا عن يساره مراعاة للكعبة وقبره عليه السلام والإنسان (وكشف رأس) فيندب ستره إما بعمامة وهو أفضل وإما بقلنسوة لاطئة بالرأس أو مرتفعة مضرية وغيرها تحت العمامة وبلا عمامة فتندفع الكراهة بالقلنسوة لأن كل ذلك جاء عنه عليه السلام وتحصل السنة في لبس العمامة بكونها على الرأس ونحو قلنسوة تحتها والأفضل كونها بعذبة ويجوز تركها بلا كراهة والأفضل إرسالها بين الكتفين أو إلى الجانب الأيمن وتنخرم مروءة فقيه بلبس عمامة سوق لا تليق به وعكسه وتعاطى خاتم المروءة مكره بل حرام على من يتحمل شهادة فينبغي ضبط طول العمامة وعرضها بما يليق بلا بساطة عادة في زمانه ومكانه فإن زاد فيها على ذلك كره وحدها الذي حصل به الفضيلة المشار إليها بحديث صلاة بعمامة خير من سبعين صلاة بلا عمامة وحديث اعتموا تزدادوا حلاً ما ساء العرف عمامة قل أو أكثر وما لا فلا وتحديدها بنحو سبعة أذرع لم يصح فيه شيء ويكره أيضاً كشف عاتقه من غير طر حشى عليه ولو حبلاً لحديث: ارتدوا

(قوله بل قيل يكره مطلقاً) هذا القول للعبد من أصحابنا كبعض التابعين وقال النووي رحمه الله تعالى في المنهاج والأفقه عندي أنه لا يكره تغميض عينيه إذا لم يصح فيه نهى بل قد يكون سبباً لحضور القلب ووجود الخشوع الذي هو روح الصلاة وسرها نعم إن خشى منه ضرر نفسه أو غيره كره بل حرم أن ظن ترتب حصول ضرر عليه لا يحتمل عادة اه مع زيادة من التحفة اه منه (قوله وحدها الذي يحصل الخ) مبتدأ أخبره ما ساء العرف عمامة اه منه

ولو بحبل وحديث لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء رواه الشيخان رحمهما الله تعالى وغيرها (وصلاة بمدافعة) أي غلبة (حدث) من بول أو غائط أو ریح للخبر الآتي ولانها تخلص بالخشوع بل قال جمع أن ذهب بها أي في جميع الصلاة بطلت فالسنة تفرغ نفسه قبل الصلاة وإن فاتت الجماعة وليس له الخروج من الفرض إذا طرأ له فيه ولا تأخيرها إذا ضاق وقته إلا أن ظن أن يلحقه بكنمه ضرر يبيح التيمم حينئذ لا الاشتغال بتفريغ نفسه وإن خرج الوقت والعبرة في الكراهة وجودها عند التحريم وكذا قبله أن علم من عادته عودها إليه في الصلاة وتكره بحضرة طعام أو شراب يشتهي إليه وإن لم يشتد جوعه ولا عطشه لخبر مسلم رحمه الله تعالى لا صلاة أي كاملة بحضرة طعام أي مأكول أو مشروب ولا صلاة وهو يدفعه الاخبثان أي البول والغائط (و) صلاة (بمقبرة) بتلث الباء إن لم تنبش أو نبشت وصلى على حائل طاهر والالم تصح صلاته للنجاسة كصديد الموتى سواء ماتت أم أمه أو بجانبه ولا فرق في ذلك بين المقبرة القديمة والجديدة بأن دفن فيها أول ميت بل لو دفن ميت بمسجد كان كذلك وتنفي الكراهة حيث لا محاذة وعلم من العلة المذكورة أنها لا تكره الصلاة في مقبرة الأنبياء لأنهم أحياء في قبورهم يصلون فلا نجاسة وكذا الشهداء ويحرم استقبال قبر نبي في الصلاة بقصد التبرك به والتعظيم له ولو يكره لغير ذلك كاستقبال قبر غيره عليه السلام تنمة عليه السلام بقي من المكروهات أشياء لم يذكرها المصنف رحمه الله تعالى منها وضع المصلي يده على فمه بلا حاجة لصحة النهي عنه ولما فاتته لهيئة الخشوع فإن كان لحاجة كتأوب سن له وضعها لصحة الخبر به ومنها النفخ بالاحروف والابطلت وتفقيع الأصابع وتشبيكها وتغطية الفم والأنف والتمطى والقيام على رجل واحدة ومنها المبالغة في خفض الرأس عن الظهر في ركوعه وكذا خفضه عن أكل الركوع وإن لم يبالغ وترك محافة الرجل في الركوع والسجود وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات عليه السلام فيما يتأكد فعله قبل الدخول في الصلاة وبعد التلبس بها ويكره تركه (ينبغي) أي يتأكد كدندبا (أن يدخل) المراد للصلاة (الصلاة) أي فيها (بنشاط) أي بهمة ورغبة لانه تعالى ذم تاركه بقوله «وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى» والكسل القصور والتواني (وفراغ قلب) من الشواغل لأن ذلك أعون على الخشوع وفي الخبر ليس للراء من صلاته إلا ما عقل (وخشوع) في كل صلاته (بقلبه) بأن لا يحضر فيه غير ما هو فيه وإن تعلق بالآخرة وبجوارحه بأن لا يعبث بأحداهما فالخشوع حضور القلب وسكون الجوارح وقد أثنى الله تعالى في كتابه العزيز على فاعليه ودلت الأحاديث الصحيحة على انتفاء ثواب الصلاة بانتفاءه فيكره الاسترسال مع حديث النفس والعبث كتسوية رداءه أو عمامته لغير ضرورة من تحصيل سنة أو دفع مضرة وما يحصل الخشوع استحضار أنه بين يدي ملك الملوك الذي يعلم السر وأخفى وأنه ربما تجلى عليه بالقهر اهدم قيامه بحرق بويته فرد عليه صلاته (وتدبر قراءة) أي تأمل معانيها اجمالاً لا تفصيلاً لأنه يشغله عما هو بصدده وذلك لقوله تعالى «ليدبروا آياته» ولأنه يكمل مقصود الخشوع والأدب ويندب ترتيلها وسؤال الرحمة عند آية الرحمة والاستعاذة عند آية عذاب والاستغفار عند آية استغفار والتسبيح عند آية تنزيه وهكذا كل ذكر يناسب التلاوة والقراءة كالفين في تدبره قياساً عليها ولكون القرآن متعبداً بلفظه أثيب قارئه وإن لم يفهم معناه بخلاف الذي كره فلا بد أن يعرفه ولو بوجه كذا في التحفة ولعل محل ما ذكره في الذكر المحترع أما المأثور فالظاهر الحاقه بالقرآن لانه لما طاب الاتيان به صار متعبداً بلفظه كالقرآن فيثاب عليه وإن لم يفهم معناه قاله في نشر الاعلام (وادامة نظر محل سجوده) لأن ذلك أقرب إلى الخشوع ولو أعمى وإن كان عند الكعبة أو في ظلمة أو في صلاة الجنائز بأن يبدأ بالنظر إلى موضع سجوده من ابتداء التحريم ويديه إلى آخر صلاته لا عند قوله في تشهده إلا الله فينظر ندبا كما في خبر صحيح مسبوته كما مر في الأركان وينبغي أن يقدم النظر على ابتداء التحريم ليتأتى له تحقق النظر من ابتداء التحريم وخص موضع السجود لانه أشرف وأسهل والله سبحانه وتعالى أعلم عليه السلام ولما أنهى الكلام على ما يتعلق بالصلاة من حيث الشروط والأركان والمبطلات والسنن والمكروهات شرع يتكلم على ما يتعلق بها من حيث الجماعة فقال:

قوله (قاله في نشر الاعلام) وحقق صاحبه السيد عمر المروعي رحمه الله تعالى هذه المسئلة أيضاً في شرحه لرسالة الشيخ حسين ابريق فقال فيه ما لفظه فائدة شرط الثواب على الذكركم معرفة معناه ولو بوجه كما أفق به السبكي رحمه الله تعالى بخلاف ترتب الثواب على قراءة القرآن فانه حاصل للقارئ وإن لم يعرف معناه لكن قضية كلام المنهاج حصوله مع جهل معناه كما في القرآن ومن ثم نظريه لاسنوي رحمه الله قال إن حجازي في مختصر فتح الباري والعبارة للفتح ولا يشترط استحضار معناه ولكن شرط أن لا يقصد به غير معناه وإن انضاف إلى الذكر



﴿ فصل ﴾ في بيان أحكام الجماعة في الصلاة بحقيقة الجماعة هنا الارتباط الحاصل بين الإمام والمأموم ولو واحدا (الجماعة في) أول ركعة من (المكتوبة) أصالة وهي الصلوات الخمس (المؤداة غير الجمعة فرض كفاية) على الأصح فخرج بأول ركعة غيرها فلا تجب فيها الجماعة وبالمكتوبة النافلة فلا تجب فيها الجماعة بل تسن في بعضها كالعبدن والكسوفين والتراويح والاستسقاء ويسن عدمها في بعضها كالرواتب والضحي ووتر غير رمضان وإن نذر أن يصلح الجماعة اذ لا ينقذ نذره بذلك لأن الجماعة فيها ليست قرينة بقولنا أصالة المندورة فلا تجب فيها الجماعة بل ولا تسن إلا أن كانت الجماعة فيها مندوبة قبل النذر كالعبد فتستمر على سنيتها وتجب الجماعة فيها إذا نذرها وبالمؤداة المقضية فلا تجب فيها الجماعة بل ولا تسن إلا أن اتفقت مقضية الإمام والمأموم عينا كظهرين وعصرين ولومين يومين سنت الجماعة والأفلا نفراد كافي التحفة أفضل كإداء خلف قضاء وعكسه وفرض خلف نفل وعكسه ووتر خلف تراويح وعكسه أما الجمعة فالجماعة في الركعة الأولى منها فرض عين كإسبغ على مناء الله تعالى وإنما تكون جماعة المكتوبة غير الجمعة فرض كفاية (على الرجال البالغين الأحرار المقيمين) ولو بادية توطئوها (المستورين) أي الواجدن ما يستر العورة (غير المندورين) بعذر من أعذار الجماعة التي سندرها في باب الجمعة أي وغير المؤجرين إجارة عين على عمل ناجز فلا تجب على النساء والخناثي والصبيان ومن فيهم رفق والمسافرين والعراة والمندورين والأجراء إلا بذن مستأجرهم في الجميع ليست الجماعة فرض كفاية بل سنة إلا في العراة فهى والافراد في حقهم سواء إلا أن يكونوا عميا أو في ظلمة فتستحب لهم. وآكد الجماعات بعد الجمعة صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر ثم المغرب وإذا تقرر أنها فرض كفاية فتجب ليسقط الحرج عن الباقيين أقامتها في كل مؤداة من الخمس بجماعة ذكور أحرار بالغين على الأوجه (بحيث يظهر شعارها بمجل أقامتها) بأن تقام في البلد الصغيرة بمحل وفي الكبيرة بمجال بحيث يمكن قاصدها أن يدر كها من غير مشقة ظاهرة فلو أقاموها في البيوت والأسواق لم يكف وإن ظهر بها الشعار ما لم تفتح الأبواب بحيث لا يحتشم أحد من دخولها لأن كثرة الناس مروا تأتى دخول بيوت الناس والأسواق (فلوتر كها) أي الجماعة (كلهم أئمتها) لأن ظهور أجل علامات الإيمان وهي الصلاة إنما يحصل بظهور أجل صفاتها الظاهرة وهي الجماعة فمن لم يقمها على الوجه المذكور فكأنما أخفى الإيمان وإن امتنعوا من غير تأويل كلهم بعد أن أمرهم الإمام أو نائبه باظهار هذه الشعيرة العظيمة أو بعضهم كأهل محلة من قرية كبيرة لم يظهر الشعر إلا بهم (قوتوا) أي قاتلهم من من كسائر فروض الكفائيات (وتدرك) فضيلة التحريم بالاستغلال به عقب تحريم الإمام مع حضور تكبيرة أحراره فان لم يحضرها أو تراخي فاتته فضيلتها نعم يغفر له وسوسة خفيفة وإدراك تحريم الإمام فضيلة مستقلة بمأمور به لكونه صفوة الصلاة ولأن ملازمه أر بعين يوم ما يكتب له براءة من النار وبرائة من النفاق كافي الحديث وقيل تحصل فضيلة التحريم بإدراك بعض القيام لانه محل التحريم وقيل تحصل بإدراك أول ركوع لأن حكمه حكم القيام. ومحل ما ذكر من الوجهين كافي التحفة والنهاية فيمن لم يحضر أحرار الإمام والأبأن حضره وأخرفاته عليهما أيضا وإن أدرك الركعة وتدرك ركعة لم يسبق أدرك الإمام راكعا بأمرين بتكبيرة الأحرار ويندب أخرى للهوى فإن اقتصر على تكبيرة اشترط أن يأتي بها للأحرار فقط وإن يتمها وهو إلى القيام أقرب منه إلى أقل الركوع وبإدراك ركوع الإمام المحسوب التام يقيننا ويسن للإمام انتظار داخل في ركوع وتشهد أخير من غير تطويل وتمييز بين الداخلين ويكره في غيرها وتدرك (الجماعة) أي فضيلتها (إذا كبر) للمأموم (تكبيرة الأحرار) أي فرغ منها (والإمام) أي والحال أن الإمام (لم يسلم) أي لم يشرع في التسليمة الأولى عند الرمي رحمه الله تعالى أوله ينطق بيمين عليكم عند ابن حجر رحمه الله تعالى وإن لم يقعد معه بأن يسلم عقب تحريمه لإدراكه ركنه معه فيحصل له جميع ثوابها وفضلها لكنه دون فضل من أدركها كلها ولذا يندب لمن أدرك بعض الجماعة انتظار جماعة أخرى إن ترجأها ولم يفت بانتظاره لها وقت الاختيار (وشروط صحة القدوة أحد عشر) بل اثنا عشر كما سترها إن شاء الله تعالى (الأول عدم تقدم المأموم على إمامه في المكان)

يقينا (بعقبه) التي اعتمد عليها من رجليه أو أحداهما وهو مؤخر القدم مما يلي الأرض هذا (في) حق (القائم) فإن تقدم عليه في غير شدة الخوف لم تصح أمالوشك في التقدم فلا يؤثر ولا تضر مساواته له لكنها مكروهة مفوتة لفضيلة الجماعة فيها سواء فيه فقط وكذا يقال في كل مكروه من حيث الجماعة فيندب أن يتأخر عنه قليلا (و) عدم تقدم المأموم على الإمام (بألييه) بفتح الهمزة وهذا (في) حق المصلي (القاعد) وعدم تقدمه عليه بجنبه في المضطجع وعدم تقدمه عليه برأسه في المستلقي فتى تقدم في جزء من صلاته بشيء مما ذكر في غير شدة الخوف لم تصح (والثاني) من الشروط (علمه) أي المأموم (بانتقالات الإمام) كرويته له أو لبعض الصف أو سماع صوته أو صوت مبلغ ثقة أو نحو ذلك ليتمكن من متابعته (الثالث) من الشروط (نية الاقتداء أو) نية (الجماعة) أو الائتمام بالإمام الحاضر أو كونه مأموما كأن يقول مع التحريم مقتديا أو جماعة أو مؤتما أو مأموما وإنما اشترطت النية لصحة القدوة لأن المتابعة عمل فافتقرت لها فإن لم ينو انعقدت صلاته فرادى إلا ما يستثنيه المصنف رحمه الله تعالى من الجمعة ونحوها مما تتوقف صحتها على الجماعة فلا تنعقد لاشتراط الجماعة فيها فوجب نية نحو الائتمام هنا لأنها شرط لانعقادها بل للمتابعة فلو تابع في فعل ولو واحدا أو سلام بعد انتظار كثير للمتابعة ولم ينو هذه النية أو شك فيها بطلت صلاته لانه بطأ على صلاة غيره بلارابط بينهما متيقن بخلاف ما لو تابع في قول غير سلام أو من غير انتظار أو بعد انتظار يسيرا وكثيرا للمتابعة فلا تبطل. ومحل وجوب نية الاقتداء ونحوها في حق المأموم كما علمت و (أما الإمام فقسن له نية الإمامة) أو الجماعة ليحوز فضيلة الجماعة ولا يجب ذلك لاسقلاله فلو صلى منفردا وائتم به آخر صرح الاقتداء ولو نوى الإمامة في أثناء صلاته حصلت له الفضيلة من حين نيته ثم إن محل سنية نية الإمامة له (في غير) صلاة (الجمعة و) غير الصلاة (المعادة) وهي إعادة الفرض المؤدى ولو في جماعة ولها شروط ذكرها المصنف رحمه الله تعالى في الأمانة وغيره منها اشتراط كونها جماعة ولو ركعة عند ابن حجر رحمه الله تعالى وأما عند الرمي رحمه الله تعالى فمن أولها إلى آخرها (و) في غير الصلاة (المجموعة) جمع تقديم فقط (في المطر) وهي جائزة بشروط سندر كرها في باب القصر والجمع منها اشتراط الجماعة فيها (و) في غير الصلاة (المندورة جماعة أما) نية الإمامة (فيها) أي الأربع المذكورة التي هي الجمعة والمعادة والمجموعة بالمطر والمندورة جماعة (فتجب) تلك النية (عليه) أي الإمام (أيضا) أي كما وجبت على المأموم نعم المندورة جماعة لو ترك فيها هذه النية انعقدت فرادى مع الائتم بترك النية (الرابع) من الشروط (موافقة نظم صلاتيها) أي الإمام والمأموم بأن يتفقا (في الأفعال الظاهرة) فخرج بالأفعال الأقوال فلا يشترط التوافق فيها كالعاجز عن الفاتحة الآتي ببدلها إذا اقتدى بمن يحسنها وبالظاهرة الباطنة كالنية فلا يضر الاختلاف فيها كما لا يضر الاختلاف في العدد (و) تصح قدوة المفترض بالتنفل والمؤدى بالقاضى وفي طويلة بقصيرة كظهر بصبح وبالعكس وإن كان الأفراد في جميع ذلك أفضل كما مرو (لاتصح) القدوة (مع اختلاف) صلاتي (بما كظهر بكسوف) فعل بقيامين وركوعين في كل ركعة فلا تصح ظهر أو غيرها من المكتوبات خلف كسوف وبالعكس (أو) ظهر (بجنازة) أي فلا تصح ظهر أو غيرها من المكتوبات خلف جنازة وبالعكس لتعذر المتابعة مع المخالفة في النظم نعم إن كان الإمام في القيام الثاني من الركعة الثانية من صلاة الكسوف صحت القدوة به وكذا تصح في آخر تكبيرات الجنازة أمالوصلى الكسوف كسنة الصبح فيصبح الاقتداء بمصليها مطلقا سواء كان في الركعة الأولى والثانية ويصح الفرض خلف صلاة التسبيح وعند تطويله بما يبطل تطويله في غيرها ينتظره في الركن الذي بعده (الخامس) من الشروط (موافقته) أي المأموم (لإمامه) في سنن تفحش المخالفة فيها فعلا وتركها فتبطل صلاة من وقعت بينه وبين الإمام مخالفة في سنة (كسجدة تلاوة) فتجب الموافقة فيها فعلا وتركها أمالوافقة في سجود سهو فتجب فعلا لا تركا فإذا تركه الإمام سن للمأموم أن يسجد بعد سلام إمامه وقبل سلامه (و) أما في (تشهد أول) فتجب ترك الأفعال لأن الإمام إذا تركه وجب على المأموم تركه وإذا فعله الإمام



جاز للمأموم أن يتركه إن كان عامدا علما ويسن له العود أمان تركه سهوا أو جهلا ثم تذكر أو علم قبل انتصاب الإمام ولم يعد فتبطل صلاته وأما في قنوت فلا تجب لأفعالا ولا تركا لعدم خش المخالفة فإذا فعله الإمام جاز للمأموم أن يتركه ويسجد عامدا وإذا تركه الإمام سن للمأموم فعله إن لحقه في السجدة الأولى كما مر في الأبعاض ومثل القنوت جلسة الاستراحة وقد ذكرها بقوله (أماما لا تفحش المخالفة فيه كجلسة الاستراحة) وهي جلسة من يريد القيام بعد السجدة الثانية (فلا تضر) المخالفة فيها و (السادس) من الشروط (اجتماع الإمام والمأموم في) مكان من مقاصد الاقتداء اجتماع جمع في مكان واحد عهد عليه الجماعات في العصر الخالية ومبنى العبادات على رعاية الاتباع فإن كانا في (مسجد) صح الاقتداء (وإن بعدت المسافة) بين الإمام والمأموم كأن زادت على ثلاثمائة ذراع (وإن كانا) أي الإمام والمأموم (في) غير المسجد من (فضاء) أو بناء (شرط) لصحة القدوة في الفضاء (أن لا يزيد ما بينهما) ولا ما بين كل صفين أو شخصين ممن اتم بالامام خلفه أو بجانبه (على ثلاثمائة ذراع) بذراع آدمي (تقريبا) فلا يضر زيادة ثلاثة أذرع وقد حقق هذه المسئلة وما يتعلق بها المصنف رحمه الله تعالى كغيره في الإعادة فانظرها . و (السابع) من الشروط (التبعية) من المأموم (لإمامه) بأن يتأخر (يقينا تحرمه) أي ابتداء تحرم المأموم (عن) انتهاء (تحرمه) أي الإمام فلو قارنه في التحريم أو في بعضه أو شك أثناء التكبير في المقارنة أو بعده وطال الزمن أو اعتقد تأخر تحريمه فإن تقدمه لم تنعقد صلاته ومحل هذا الشرط فيما لو كان المأموم مقتديا من ابتداء صلاته بأن نوى الاقتداء مع تحريمه أما لو أحرم منفردا ثم اقتدى به في خلال صلاته صحت قدوته وإن كانت تكبيرته متقدمة على تكبيرة الإمام أو مقارنته (و) (بأن لا يسبقه بركنين فعليين) متواليين ولو غير طولي فإن سبقه بهما عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته لفحش المخالفة وذلك كأن يركع ويعتدل ويهوى للسجود والإمام قائم (و) (بأن لا يتخلف) المأموم (عنه) أي الإمام (بهما) أي بالركنين الفعليين فإن تخلف عنه بهما بطلت صلاته وذلك كأن يركع إمامه ويعتدل ويهوى للسجود وهو قائم وهذا إذا كان (بالعذر) في السبق والتخلف فإن سبقه أو تخلف عنه بهما بعذر فلا تبطل صلاته والعذر في السبق هو النسيان أو الجهل فقط والعذر في التخلف كثير مذكور في المطولات لأن منه ماسيا في قوله كبطء القراءة إلى آخره (فإن كان هناك عذر) في السبق من نسيان أو جهل أو في التخلف (كبطء القراءة) أي قراءة المأموم الواجبة بلا وسوسة بل لعجز خلق (وسرعة الإمام) أي اعتداله (فيها) أي القراءة (فيغتفر له) أي المأموم (ثلاثة أركان طويلة) وهي المقصودة لذاتها فلا يحسب منها اعتدال ولا جلوس بين السجدين لأنهما مقصودان للفصل لذاتهما وذلك بأن ينتهي إلى الرابع أو إلى ما هو على صورته وهو التشهد الأول فما دام لم يتلبس الإمام به يسعى المأموم على ترتيب نفسه فإن سبقه بأكثر من الثلاثة بأن لم يفرغ من الفاتحة أو الإمام قد قام عن السجود ووصل إلى محل تجزئ فيه القراءة أو عن التشهد تبعه فيما هو فيه ثم تدارك بعد سلام إمامه ما فاتته كما مسبوق فإن شرع الإمام في الخامس قبل أن يتم المأموم قراءته بطلت صلاته إلا أن نوى المفارقة فيجوز ذلك ويجزئ على ترتيب صلاته . وعلم أن المراد بقوله وسرعة الإمام اعتداله وتوسطه في القراءة كما فسرنا فطلاق الاسراع عليه لأنه في مقابلة البطء الحاصل للمأموم وأما لو أسرع الإمام حقيقة بأن لم يدرك معه المأموم زمنا يسع الفاتحة لمعتدل فإنه يجب على المأموم أن يركع مع الإمام ويتركها لتحمل الإمام لها ولو في جميع الركعات قاله الشبراملسي رحمه الله تعالى . و (الثامن) من الشروط (أن لا يعلم) المقتدى (بطلان صلاة إمامه بحديث أو غيره) مما اتفق على بطلان الصلاة به كنجاسة وكشف عورة لأنه حينئذ ليس في صلاة فكيف يقتدى به ويشترط أيضا أن لا يعتقد بطلان صلاة إمامه كشافعي اقتدى بحنفى مس فرجه فإنه لا يصح لأن افتصده فإنه يصح اعتباره باعتقاد المقتدى أن المس بنقض دون الفصد وكجهتدين اختلاف في القبلة ولو بالتيا من والتماس فصلي كل لجهة غير التي صلى إليها الآخر أو في إنا من الماء أحدهما ظاهر والآخر متنجس فلا يقتدى أحدهما بالآخر لاعتقاد كل بطلان صلاة صاحبه

بما أذاه إليه اجتهد . و (التاسع) من الشروط (أن لا يعتقد) المأموم وجوب (الإعادة على الإمام) فلا يصح اقتدائه بمن تلزمه الإعادة كشيء لمقدماء بمحل يغلب فيه وجوده ومحدث صلى لفقد الطهورين ومتحيرة وإن كان المأموم مثله على الأصح هذا إن علم بحاله قبل الصلاة وإن نسي والاحتج خلفه ولا إعادة وإن علم بعد ذلك أمان لا إعادة عليه فتصح وإن كان قاعدا أو مضطجعا . و (العاشر) من الشروط (أن لا يكون الإمام مأموما) حالة الاقتداء فلا يصح اقتداء به لأنه تابع فلا يكون متبوعا . و (الحادي عشر) من الشروط (أن لا يكون الإمام أميا) سواء أمكنه التعلم أم لا ولو في السرية وإن لم يعلم بحاله لأن الإمام يصدد التحمل عن المأموم وهذا غير صالح له (وهو) أي المأموم (ليس كذلك) أي ليس بأبى بل هو قارىء والأبى هنا هو من لا يحسن الفاتحة أو بعضها ولو حرفا أو شدة كارت يدغم في غير محله كالتمقيم ببدال السين تاء وادغام أحدهما في الآخر وألغ وهو من يبدل حرفا بآخر كمن يقرأ غير المغضوب بالعين المهملة نعم لو كانت لثغته يسيرة بأن لم تمنع أصل مخرج الحرف وإن كان غير صاف صح الاقتداء به وخرج بقوله وهو ليس كذلك مالو كان المأموم كالإمام في الأمية فيصح اقتداء أمي بمثله في الحرف المعجوز عنه بعينه وإن اختلف بدلا كأن عجز عن الراء وأبدله بالإم عينا والمأموم لا بالخلاف عاجز عن راء بعاجز عن سين وإن اتفقا في البدل لاحسان أحدهما لا يحسنه الآخر فلا يصح اقتداء كل منهما بالآخر كمن يصلي بسبع آيات من غير الفاتحة لا يقتدى بمن يصلي بالذكر . والثاني عشر من شروط صحة القدوة الذي لم يذكره المصنف رحمه الله تعالى أن لا يكون الإمام ناقص من المأموم بصفة ذاتية فلا يجوز أن يقتدى ذكر بأبى أو خنثى ولا خنثى بأبى أو خنثى ويصح اقتداء أبى بأبى وخنثى كما يصح اقتداء أبى بذكر وخنثى بذكر وذكر بذكر ويتعلق بهذا الفصل مباحث كثيرة يمنعنا الاختصار من جلبها مذكورة في المطولات فالقصد تقرير كلام المصنف رحمه الله تعالى تسهيلات للمبتدى والله سبحانه وتعالى أعلم . ولما أنهى الكلام على صلاة الجمعة فقال : شرع يتكلم على صلاة الجمعة فقال :

﴿فصل في بيان شرائط صحة (الجمعة) وهي أفضل الصلوات ومن خصائص هذه الأمة وليست ظهرا مقصورة لأنه لا يغني عنها وإن كان وقتها بل صلاة مستقلة ومعلوم أنها ركعتان يجهر فيهما إجماعا وهي كغيرها من الصلوات في الأركان والشروط وغيرها وتختص بشروط لصحتها (وهي) أي الجمعة أي صلاتها (فرض عين) لقوله تعالى «يأيها الذين آمنوا اذنبوا للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع» ولقوله ﷺ «رواح الجمعة واجب على كل محتلم» وقوله عليه الصلاة والسلام «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة: عبد مملوك . أو امرأة . أو مريض . أو غائب» وإنما تكون فرض عين (عند اجتماع شرائطها) أي شرائط صحتها من كونها تقام في أبنية بأربعين وغير ذلك مما يأتي وشرائط وجوبها من الذكورة والحرية والصحة والاستيطان كسبائي إن شاء الله تعالى في الفصل الثاني (وشرائط صحتها) وانعقادها والمقام للتفريع كالاخفى (سنة : الأول إقامة في أبنية) مجتمعة لأوطان الجمعيين ولا فرق في الأبنية بين أن تكون بحجر أو خشب أو قصب أو غير ذلك ومثل الأبنية الغيران والسراديب في نحو الجبل ولا فرق في المحل الذي تقام فيه الجمعة بين أن يكون مسجدا أو ساحة مسقفة أو فضاء معدودا من البلد (مصر كانت) الأبنية أو بلدا أو قرية . والمصراف منه حاكم شرعى وحاكم شرطي وأسواق للعاملة والبلد ما فيه بعض ذلك والقرية ما خلت عن ذلك (فلا تقام) أي لا تصح الجمعة (في الصحراء) استقلالاً ولا تبعاً سواء هي وخطبتها ومن يسمعها ومنها مسجدا انفصل عن البلد بحيث يقصر المسافر قبل مجاوزته فلا تصح فيه الجمعة لأنهم حينئذ مسافرون ولا تنعقد الجمعة بالمسافر (وإن كان فيها) أي الصحراء (خيام) أي من أقشعة ونحوها إذ لا تسمى بناء فلا تلزمهم الجمعة حيث لم يبلغهم النداء من محل الجمعة ولا تصح منهم فيها لأنهم على هيئة المستوفزين ولأن قبائل العرب كانوا حول المدينة ولم يأمرهم النبي ﷺ بحضورها . و (الثاني) من الشرائط (إقامتها) أي الجمعة (بأربعين) ولو مرضى ومنهم الإمام

(قوله وهي أفضل الصلوات ومن خصائص هذه الأمة) قال الجرهمي رحمه الله تعالى أعلم أن أمرا الجمعة عظيم وهي نعمة جسيمة امتن الله بها على عباده فهي من خصائصنا جعلها الله تعالى محط رحمته مطهرة لآثام الأسبوع ولشدة اعتناء السلف الصالح بها كانوا يبكرون لها على السرج فاحذر أن تهاون بها مسافرا أو مقما ولو مع دون أربعين بتقليد والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم اهـ منه



سواء كان هو الخطيب أولا ويشترط في الخطيب صحة امامته لهم فلا تصح الخطبة من نحو أى وهم ليسوا كذلك  
 وعلم ان اشتراط استكمال العدد بأربعين هو القول الجديد لآماننا الشافعى رضى الله عنه المقتب به وله  
 قولان قديمان أيضا . أحدهما تنعقد بأربعة . وثانيهما بأثنى عشر . وقد ألف شيخنا المحقق المصنف رحمه الله تعالى  
 رسالة بجواز العمل بهما تقليدالهما لأهل قرية لم يستكموا الأربعة فأنظرها ترفيها ما يتعش الفؤاد (مسلمين  
 مكلفين) أى بالغين عقلاء (أحراراذكورا) فلا تصح ولا تنعقد بالكفار وتصح من الصبيان المميزين والارقاء  
 والنساء والخثاني ولا تنعقد بهم ولا تلزمهم كإسبائى تفصيله ان شاء الله تعالى (مستوطنين بمحل إقامتها) أى  
 الجمعة فلا تنعقد بغير أهل محل إقامتها وان لزمهم حضورها (لا يظعنون) أى لا يسافرون (شتاء ولا صيفا)  
 عن محل إقامتها (الاحاجة) كتجارة وزيارة فلا تنعقد بيسافر ومقيم ناوى العود لوطنه ولو بعد مدة طويلة  
 كالجوارين لتعلم علم أو قرآن أو تجارة ومتوطن خارج بلدة الجمعة وان لزمته (الثالث) من الشرائط (وقوعها)  
 أى الجمعة كلها مع خطبتها (فى وقت الظهر) يقينا فلو ضاق الوقت عنها وعن خطبتها أو شك قبل الاحرام  
 فى ذلك صليت ظهرها ولو خرج الوقت يقينا أو ظنا بخبر عدل أو فاسق وقع فى القلب صدقه وهم فيها ولو عند  
 التسليمة الاولى منها أتموها ظهرها بناء على ما فعل منها وفات الجمعة لا تمتنع الابتداء بها بعد خروج وقتها ففانت  
 بفواتها كالخروج أما مجرد الشك فى خروج الوقت فإنه لا يضر فى الاثناء لانه يقتدر فى الدوام ما لا يقتدر فى الابتداء  
 ولأن الاصل بقاؤه فيصاؤون جمعة على الصحيح ويضر فى الابتداء فيمتنع انعقادها للتردد فيها فيصاؤون ظهرها  
 و (الرابع) من الشرائط (وقوعها) بنية امامة واقندان مقتنة بتحريم (جماعة فى الركعة الأولى) فقط  
 أى بتمامها للمأموم بأن يستمر معه الى السجود الثانى فلا تصح بأربعين فرادى ولا تشتط الجماعة فى الركعة  
 الثانية فلو صاوا جماعة فى الركعة الأولى ونوا المفارقة فى الثانية واثموا منفردين صحت الجمعة فالجماعة انما  
 تشتط فى أولها فقط كاعلمت بخلاف العدد فلا بد من دوامه الى تمامها و (الخامس) من الشرائط (أن  
 لا يسبقها) أى الجمعة (ولا يقارنها بتحريم) لامام أى آخره وهو الرأى من أكبر . وخرج به التحلل والخطبة  
 فلا عبرة بالسبق أو المقارنة فيهما وقوله (جمعة) فاعل يسبقها عند الكوفيين وفاعل يقارنها عند البصريين  
 وقوله أخرى نعت لجمعة (بمحل إقامتها) أى الجمعة وخرج به السابق والمقارنة فى غير محلها فلا يؤثران وانما امتنع  
 التعدد لانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضى الله عنهم لم يقيموا سوى جمعة واحدة ولأن الاختصار على  
 واحدة أفضى الى أظهار شعار الاجتماع (الان عسر اجتماع الناس بمكان واحد) كأن يكون أهل البلد نصفين  
 بينهما مادم أو يكونوا كثيرين ولم يكن فى محل الجمعة موضع يسعهم بلامشقة ولو غير مسجد فيجوز التعدد حينئذ  
 للحاجة بحسبها على أظهر القولين وهو المعتمد . وقيل لا يجوز التعدد ولو للحاجة وهو ظاهر النص فالاحتياط لمن  
 صلى جمعة مع التعدد بحسب الحاجة ولم يعلم سبق جمعة أن يعيدها ظهرا مراعاة لذلك . هذا وقد ألف شيخنا المصنف  
 رحمه الله تعالى رسالة متضمنة لشروط الجمعة وجواز تعددها بقدر الحاجة فى بلدة واحدة فأنظرها ترفيها ما يشفى  
 الغليل ويريح العليل و (السادس) من الشرائط (تقدم خطبتين) بأركانها الآتية ممن تصح خلفه الجمعة  
 ولو صبيا زاد على الأربعين بخلاف من لا تصح خلفه كجنون وصبي من الأربعين وكافر (على صلاتها) أى  
 الجمعة وكانت فى صدر الاسلام بعد الصلاة كالعيد فقدمتا (وأركان الخطبتين خمسة) أحدها (حمد الله تعالى فيهما)  
 أى الخطبتين للاتباع ويشترط كونه بلفظ الله ولفظ الحمد وما اشتق منه كالحمد لله أو الله الحمد أو أحمد الله وأنا  
 حامد الله فلا يكفي نحو لا اله الا الله خلافا لما لك وأبى حنيفة رضى الله عنهما ولا الشكر لله ولا الحمد لله  
 (و) ثانيهما (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيهما) أى الخطبتين لانه المأثور ويتعين صغتها والانيان  
 بالاسم الظاهر ولا يتعين لفظ محمد كاللهم صل أو صلى أو نصلى أو الصلاة والسلام على محمد وأحمد أو الرسول  
 أو النبي أو الحاشر أو السامى أو العاقب أو البشير أو نحو ذلك فخرج سلام الله على محمد ورحم الله محمد صلى الله

عليه بالضمير وان تقدم مرجعه (و) ثالثها (الوصية بالتقوى فيهما) لاتباع السلف والخلف ولأنها المقصود  
 من الخطبة ولا يتعين لفظها ولا تطويلها لأن الغرض الوعظ والحمل على طاعة الله تعالى فيكفى ما دل على الموعظة  
 طويلا كان أو قصيرا كأطيعوا الله وراقبوه مما فيه حث على طاعة الله وزجر عن معصيته فلا يكفي التحذير  
 من الدنيا وغرورها وهذه الثلاثة أركان فى الخطبتين لاتباع السلف والخلف (و) رابعها (قراءة آية) سواء  
 كانت وعدا أم وعيدا أم حكما أم قصة ومثلها بعض آية طويلة كقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله  
 حق تقاته » على ما قاله الامام واعتمده الجلال الرملى والخطيب وخالف فى ذلك ابن حجر فقال لا يكفي بعض آية  
 وان طال وقوله (مفهمة) أى لمعنى مقصود كالوعد والوعيد وخرج به نحو ثم نظر لعدم الافهام وتكفى الآية (فى  
 إحداها) أى الخطبتين وتجزئ قبلهما وبعدهما وبينهما لثبوت أصل القراءة من غير تعيين محلها (وكونها)  
 أى الآية (فى) الخطبة (الأولى) بعد فراغها (أولى) من كونها فى الخطبة الثانية لتكون فى مقابلة الدعاء  
 للمؤمنين فى الثانية فيحصل التعادل بينهما فيكون فى كل واحدة أربعة أركان وخروجا من خلاف من أوجها  
 فيها (و) خامسها (الدعاء) بأخروى لا بدنيوى (للمؤمنين والمؤمنات) خصوصا كالحاضرين أو عموما ولو  
 لجميع المؤمنين مالم يرد جميع ذنوبهم فيحرم كإسبائى تفصيله على ذلك فى شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى وذكر  
 المؤمنات سنة والا فيكفى المؤمنين لأن المراد بهم الجنس الشامل للأنثى بل لو قصد به أربعين من الحاضرين كفى  
 فالمراد أن لا يقصد الخطيب إخراجهم لأن يأتى بلفظ يدل عليهم ولا بأس بالدعاء للسلطان بعينه حيث لا محازفة  
 فى وصفه ويسن الدعاء لولاة المسلمين وحيوشهم ولا سيما لولاة الصحابة وولاة العدل ويكون الدعاء (فى) الخطبة  
 (الثانية) لاتباع السلف والخلف ولأن الدعاء يليق بالخواتم (خاتمة) نسأل الله حسن الختام لم يذكر  
 المصنف رحمه الله تعالى شروط الخطبتين ولذا كررها بالاختصار تنميما للفائدة فنقول: شروطها تسعة:  
 أحدها القيام لمن قدر عليه . ثانيها كونها بالعربية : ثالثها كونها بعد الزوال . رابعها الجلوس بينهما باطمأئنة  
 خامسها إسماع العدد الذى تنعقد به ومنه الامام أركان الخطبتين . سادسها الولاية بين أركانها وبينهما وبين  
 الصلاة . سابعها طهارة الحدثين والحيث . ثامنها ستر العورة . تاسعها تقديمها على الصلاة . وقد علم هذا الأخير  
 مما تقدم فى كلامه ولم يذكر أيضا سننهما وهى كثيرة منها ترتيب الأركان بأن يبدأ بالحمد ثم الصلاة على النبي  
 ﷺ ثم الوصية ثم القراءة ثم الدعاء ومنها السكوت لمن سمعها مع الاصغاء لها ولغيره الاشتغال بنحو ذكر ومنها  
 كونها على منبر فان لم يكن فعلى مرتفع ومنها غير ذلك مما هو مذكور فى المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم . ولما  
 أنهى الكلام على شرائط صحة الجمعة شرع يتكلم على من تجب عليه الجمعة فقال :

﴿ فصل ﴾ فى بيان أصناف الناس فى الجمعة من حيث وجوبها وانعقادها وصحتها وجودا وعدما (الناس  
 فى الجمعة ستة أقسام) لأن الأوصاف ثلاثة الوجوب والصحة والانعقاد فيوجد كلها فى مستوفى الشروط  
 ويتنفي كلها عن نحو المجنون ويوجد الأولان فى المقيم غير المستوطن . والثانى والثالث فى العذور والأول  
 فقط فى المرتد . والثانى فقط فى نحو المسافر كاسترى إن شاء الله تعالى تفصيل ذلك (أولها) أى الأقسام (من تجب  
 عليه وتنعقد به وتصح منه وهو المكاف الذى كره الحر المستوطن) بمحل الجمعة أو بمحل يسمع منه النداء والذى لا عذر  
 له فلا تجب على أحد ذلك . و (ثانيها) أى الأقسام (من تجب عليه ولا تنعقد به وتصح منه وهو المقيم غير المستوطن  
 كمن أقام أربعة أيام صحاح فأكثر ولو سنين وهو بنية السفر وعطف على المقيم غير المستوطن المتوطن الذى سمع  
 نداء الجمعة وهو ليس بمحلها بقوله (ومن سمع) من طرفه (نداء الجمعة) أى الاذان من الواقف بطرف بلد  
 الجمعة والمعتبر سماع واحد فأكثر من ذلك المحل بالقوة مع اعتدال الصوت واستواء المكان وعدم المانع من  
 هواء أو شجر مثلاً ولا يعتبر العاوى فلو كان المحل على عال يسمع أهله النداء لعاوله ولو فرض على مستو لم يسمعوا لم  
 تلزمهم بخلاف عكسه (و) الحال (هو ليس بمحلها) أى الجمعة ولا يبلغ أهله أربعين فإنه يجب عليه السعى الى بلد الجمعة



ولا يحسب من عددها لأنه ليس من المتوطنين ببلدها فان بلغوا ذلك لزمهم اقامتها في محلهم ويحرم عليهم تعطيله منها وان صلوا في غيره و (ثالثا) أى الأقسام (من تجب عليه ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو المرتد فتجب عليه) أى الجمعة (بمعنى أننا) معاشر المسلمين (نقول له أسلم وصل الجمعة والا) أى وان لم يقل ان الوجوب مصور في حقه بما ذكر بأن قلنا إن معناه يجب عليه فعلها حال ارتداده (فلا) تصح لأنه لو صلى حال ارتداده لا تصح منه ولا تنعقد به وهو باق بحاله) أى الارتداد لأن الاسلام شرط للصلاة فتقضى الشرط انتفى المشروط و (رابعها) أى الأقسام (من لا تجب عليه) الجمعة (ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو الكافر الأصلي) حربيا كان أو ذميا ومعنى عدم وجوبها على الكافر أنه لا يطالب بقضائها بعد إسلامه ترغيبا له في الاسلام وأما قبل اسلامه فهو مطالب من الله بأدائها لأنه مكلف بها كسائر الفروع المجمع عليها أى مخاطب بها وجوباً بالواجب وندبا في المندوب ومخاطب بأداء ما ذكر خطاب عقاب عليه بخصوصه في الآخرة فالكفر مانع من الصحة ويسن بعذر وقد مر الكلام على ذلك عند شروط وجوب الصلاة. وعطف على الكافر الأصلي قوله (وغير المميز من صبي) لأنه مثله فيما ذكر من عدم وجوب الجمعة عليه وعدم انعقادها به وعدم صحته منه لكن يجب أمره بها لسبع وضرره على تركها لعشر كبقية الصلوات (ومجنون ومغمى عليه وسكران عند عدم التعدي) في الثلاثة أعنى الجنون والاعماء والسكر أما عند التعدي بمنزلة العقل فتجب عليهم الجمعة كغيرها وإن قلنا إنهم غير مكلفين تغليظا عليهم لكن لا تصح منهم فيقضونها وجوبا ظهرا بعد زوال عذرهم فورا فالمراد بالوجوب في حقهم وجوب انعقاد السبب حتى يجب القضاء لا وجوب الفعل . و (خامسها) أى الأقسام (من لا تجب عليه) الجمعة (ولا تنعقد به وتصح منه وهو الصبي المميز والرقيق) ولو مبعضا (وغير الذكركر من نساء وخنائى والمسافر) والمقيم بمحل لا يسمع منه النداء ولا يبلغ أهله أو بعين . و (سادسها) أى الأقسام (من لا تجب عليه) الجمعة (وان تعطلت بتخلفه) (وتنعقد به وتصح منه وهو المريض) الذى مرضه يشق معه حضور الجمعة كشقة المشى في المطر أو الوحل بحيث يشغله عن الخشوع في الصلاة وان لم يبلغ حدا يسقط القيام في الفرض أما الذى مرضه خفيف كصداع يسير وهى خفيفة فليس بعذر لأنه لا يسمى مرضا (و) مثل المريض (نحوه من كل من له عذر) من أعذار الجماعة مما يمكن مجيئه هنا كمشقة مطر وشدة وحل وجوع وعطش بحضرة طعام وشراب ومدافعة حدث وعمى بلا قائد وخوف على معصوم واجارة عين لمن لزم على حضوره لها فساد عمله بغيته وخوف من غريمه والخائف معسر يسر عليه اثباته وخوف من عقوبة يرجو الخائف العفو بغيته وخوف من تخلف عن رفقة وفقد لباس لائق وحضور مريض بلا متعهد أو بمتعهد وكان نحو قريب كزوج محتضر **أولم يكن محتضرا لكنه يأنس به** وغير ذلك مما هو مذکور في المطولات \* هذا ويتعلق بهذا الفصل والذى قبله أمور كثيرة مذكورة في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم \* **ولما أنهى الكلام على صلاة الجمعة شرع**

يتكلم على صلاة المسافر فقال :

﴿فصل﴾ في بيان كيفية (صلاة المسافر) من حيث القصر والجمع المختص بجوازها تخفيفا عليه لما يلحقه من مشقة السفر غالبا وأما من حيث الأركان والشروط فهى كغيرها فيهما وقدم القصر على الجمع لأن الأول مجمع عليه بخلاف الثانى (يجوز له) أى المسافر من حين تلبسه بالسفر (قصر المكتوبة) أى المفروضة أصالة وان وقعت نفلا كصلاة صبي سواء كانت مؤداة أو فائتة سفر قصر فانت فيه يقينا (الرابعة) بأن يصليها ركعتين وهى الظهر والعصر والعشاء دون الثنائية وهى الصبح والثلاثية وهى المغرب فخرج بقوله المكتوبة النافلة فلو أراد قصر الأربع الركعات سنة العصر مثلا إلى ركعتين لم يجز لعدم وروده بل ما حرم به وقع عن بعض المطاوب وهو الاربع فلو أحرم بهما على أنهما قصر للاربع بحيث انهما يجزئان عن الاربع ويسقط عنه طلب ما زاد عليهما لم تصح نيته أفاده الشبرا مى رحمه الله تعالى. وخرج بقوله أصالة المندورة كأن نذر أربع ركعات فلا تقصر وأما المعادة فله قصرها ان قصر أصلها خلف من يصليها مقصورة أو صلّاها إماما سواء صلى الأولى جماعة أو فردا

وبفائتة سفر قصر فائتة الحضر فلا تقصر في السفر وكذلك فائتة السفر لا تقصر في الحضر وله قصر فائتة السفر ولو في غير السفر الذى فانت فيه ويقينا مالوشك في أنها فائتة سفر أو حضر فانه يقضيها تامة احتياطا ولأن الأصل الاتمام وخرج بقوله الرابعة الثنائية والثلاثية كما علمت وانما يجوز له قصر المكتوبة (بشرط أن يكون السفر طويلا) يقينا لان المسافة تحديدية لا تقر بنية فان شك في طوله فلا قصر لأن الرخصة لا يصار اليها الا بيقين نعم يكفى الظن عملا بقولهم فان شك في المسافة اجتهد فالظن الناشئ عن اجتهاد أقامه الفقهاء رحمهم الله تعالى مقام اليقين والسفر الطويل هو أن يبلغ (مرحلتين فأكثر) وهما تحديد بالمساحة أربعة برد والبر يدأر بعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال ذهابا فقط وبالزمان سير يومين معتدلين أو ليلتين معتدلتين أو يوم وليلة وان لم يعتدلا أى أربعة وعشرون ساعة بسير الأتقال وهى الابل المحملة مع اعتبار الزول المعتدل لكل والشرب والصلاة والاستراحة فيعتبر زمن ذلك وان لم يوجد البحر كالبر في اشتراط المسافة المذكورة فلو قطع الأميال فيه في ساعة لشدة جريان السفينة بالهواء أو بالبخا كالباور قصر كالمقطع في بعض يوم على مركوب جواد أو بابور بر فانه يقصر وما لو قطعها فيهما ولّى من أهل الخطوة في لحظة فانه يقصر أيضا فلا يجوز القصر اذا كان السفر قصيرا وهو مادون ذلك (وأن يكون) السفر لغرض صحيح بغير معصية بأن يكون (مباحا) أى جائزا في ظنه فيشمل الواجب كسفر النسك بشرطه والمندوب كزيارته **عليه السلام** والمكروه كسفر الواحد والاثنين لمن استأنس بالناس ولم يضطر لتلك وكسفر التجارة بقصد جمع المال والزيادة فيه على أمثاله والمباح في غير ذلك كسفر التجارة بنية صالحة فلا يقصر المسافر بلا غرض صحيح كأن سافر لمجرد التزود رؤية البلاد ولا العاصى بالسفر كسفر لقطع طريق وسفر أبى وناشرة وكذا لا يجمع ولا يقصر ولا يتنفل على راحة ولا يمسح على الخف ثلاثا ولا تسقط عنه الجمعة ولا يأكل ميتة لمافيه من الاعانة على المعصية ومثله العاصى بالسفر في السفر كأن قلبه معصية بعد أن أنشأ طاعة بأن سافر لطاعة ثم نأى عنها وجعله لمعصية فلا يترخص أيضا أما العاصى في السفر كالسافر لنحو تجارة وعصى فيه بزنا أو شرب خمر فيجوز له القصر وغيره من الرخص لان المعصية في السفر لا تمنع الترخّص فتحصل أن العاصى ثلاثة أقسام : الأول العاصى بالسفر وهو الذى أنشأ معصية . والثانى العاصى بالسفر وهو الذى قلبه معصية بعد أن أنشأ طاعة كأن جعله لقطع الطريق ونأى عن الطاعة التى قصدتها فهذا لا يترخصان . والثالث العاصى في السفر وهو الذى سافر بقصد الطاعة وعصى في أثناءه مع استمرار الطاعة التى قصدتها فهذا يترخص (وأن) يكون المسافر قاصدا موضعا معلوما من حيث المسافة بأن يعلم أن مسافته مرحلتان فأكثر سواء كان معينا كحكة أو غير معين كالخجاز فتقضى قصد سفر مرحلتين قصر بخلاف نحو الهائم وهو من لا يدري أين يتوجه فلا قصر له **وان طال سفره وأن (ينفصل) المسافر الذى يريد القصر (عن) نحو (سور البلد) المختص بها ولو في جهة مقصده فقط فابتداء السفر يكون بالانفصال عن سور البلد (ان كانت مسورة) بسور فان لم يكن لها سور أصلا أو كان لكن ليس خاصا بها كقري متفصلة جمعها سور واحد فابتداء السفر يكون بالانفصال عن الخندق ان كان أو عن القنطرة ان كانت (أو عن العمران ان كانت) البلد (غير مسورة) ولم يكن ثم خندق ولا قنطرة والقر يتان المتصلتان عرفات شرط مجاوزتهما ان لم يكن بينهما سور والاشترط مجاوزته فقط وان التصق به ببيان الأخرى. وأما انتهاء السفر فيكون ببلاوغه مبدأ السفر من وطنه وان نوى أنه اذا رجع اليه خرج حالا وبوصوله الى موضع عزم على اقامته فيه مدة تمنع الترخّص بأن نوى اقامة مطلقا أو أربعة أيام صحاح وان لم يصلح الموضع لمحاولا يحسب منها يوما دخوله وخروجه ولو أقام بمكان بنية أن يرحل اذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت ترخص ثمانية عشر يوما صحاحا ما لو علم أنها لا تقضى الا بعد الأربعة أيام المذكورة فينتهى سفره بنزوله ومكثه في هذا المكان بنية الإقامة فيه الى انقضاء حاجته \* قال في التحفة والنهاية والغنى : ولو علم بقاء حاجته مدة طويلة وهى الأربعة فافوقها ومثل ذلك فيما يظهر مالوا كره وعلم بقاء كراهه تلك المدة فلا ترخص له بقصر ولا غيره اهـ**



وقرر شيخنا المصنف رحمه الله تعالى على التحفة حين القراءة في هذا الموضع فقال عند قوله مالوا كره وعلم بقاء  
اكرامه يدخل فيه الكرتينة فان الحجاج تكبرهم الحكم على المكث في موضع معين فان كانت المدة المضروبة  
عليهم طويلة وعلم بها امتنع الترخص بالقصر وغيره والا فلا فتنبه فانه يقع السؤال عنها كثيرا اهـ . قلت ان المدة  
المضروبة عليهم الآن طويلة فهي اذا كانت الكرتينة في جزيرة سعدار بعة أيام صحاح واذا كانت في جزيرة  
كران فهي للجائي من نحو جاوى أربعة أيام صحاح أيضا وللجائي من الهند عشرة أيام وتستأنف كلمات واحد  
بداء الوباء المشهور الآن بالكريرة من المكرتين في كل من الجزيرتين فعلى هذا يجب على من وصل الكرتينة  
من سفر مادامت بالحالة التي ذكرنا عدم الترخص بقصر أو غيره ان علم بتلك المدة وغالب الحجاج الذين يدخلون  
الكرتينة يعامون بتلك المدة من بلادهم فضلا عن وقت وصولهم احدى الجزيرتين ولا يخفى أنه متى خرج من  
كرتينة احدى الجزيرتين فاصدا مكة المشرقة رجع الى ترخصه بشروطه المقررة . اللهم أصلحنا وأصلح رعاتنا ونظر  
بعين الرحمة والرافة البينا (و) أن يكون المسافر عالما بكيفية القصر وجوازده فالورأى الناس يقصرون فقصر معهم  
جاهلا بذلك لم يصح لتلاعبه اذ هو عايت في اعتقاده غير مصل و (أن ينوي) المسافر (القصر) كان يقول  
نويت أصلي الظهر مقصورة ومثل ذلك مالونوى الظهر مثلاً ركعتين وان لم ينو ترخصا ومالوقال أودى صلاة السفر  
فلولم ينو ما ذكر بأن نوى الاتمام أو أطلق أتم لانه المنوى في الأولى والأصل في الثانية وكذا لو شك هل نوى القصر  
أو الاتمام فيجب عليه الاتمام وان تذكر عن قرب لتأدى جزء من الصلاة حال التردد . فعلم أنه يشترط التحرز عما  
ينافي نية القصر في دوام صلاته وانه لا يشترط استدامتها بمعنى انه يلاحظ هادئاً لولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لم  
يجز له قصرها لأنه لزمه الاتمام فاستقرت الصلاة في ذمته تامة وطرو فسادها لا يدفع ذلك ويشترط أن تكون نية  
القصر (في تحرمة) بها أى مع تحرمة بالصلاة كأصل النية فالونواه بعد الاحرام لم ينفعه فيجب الاتمام (وأن  
يدوم سفره) أى المسافر يقينا (الى تمام) جميع (الصلاة) المقصورة ولا يتحقق ذلك الا بالاتباع بالميم من  
عليكم فالوانتهى سفره فيها كأن بلغت به سفينة الى ما يقطع ترخصه أو شك هل بلغته أو نوى الإقامة المنافية  
للترخص أو شك في نيتها أتم لزوال تحقق الترخص وان لم ينو الاتمام اذا الاتمام مندرج في نية القصر فكأنه نوى  
القصر مالم يعرض موجب الاتمام (وأن لا يأتى) المسافر في جزء من صلاته وان قل (بتم) ولو في صبح  
أو جمعة فالواقى في جزء من صلاته كأن أدركه آخر صلاته أو أحدث هو عقب اقتدائه به أتم \* واعلم أنه يجوز  
اقتداء المتم بالذى يقصر ويجمع كما ذكره في باب الامامة \* ولما أنهى الكلام على القصر شرع يتكلم على الجمع  
مقدما جمع التقديم فقال (ويجوز له) أى للمسافر سفر قصر (الجمع) امام القصر أو الاتمام (بين الظهر  
والعصر وبين المغرب والعشاء تقديم) أى جمع تقديم في وقت الأولى (وتأخيرا) أى جمع تأخير في وقت  
الثانية فلا يجوز الجمع بين صبح وغيرها ولا بين عصر ومغرب وانما يجوز الجمع (بشرط أن يكون السفر طويلا)  
أى سفر قصر وأن يكون الغرض صحيح بغير معصية بأن يكون (مباحا وأن) يكون المسافر قاصدا لمعاوما  
وأن يكون عالما بجواز الجمع وأن (ينفصل عما) من السور أو العمران وهذه الشروط تعتبر في جمع التقديم  
وجمع التأخير (ويشترط لجمع التقديم) أى كما يشترط له الشروط المذكورة يشترط له زيادة عليها أربعة شروط  
الأول الترتيب وهو (أن يبدأ بصاحبة الوقت) وهى الأولى بأن يبدأ بالظهر قبل العصر والمغرب قبل العشاء  
وانما اشترط الترتيب لأن الوقت لاولى فهى المتبوعة والثانية تابعة لها فالصلاة الأولى لم تصح ويحدها بها  
ان أراد جمع التقديم فان لم يرددها آخر الثانية الى وقتها ولا جمع (و) الثانى (أن ينوي الجمع) أى جمع التقديم (قبل  
التحلل) أى السلام (منها) أى من صاحبة الوقت وهى الأولى فتكفى نية الجمع ولو مع السلام من الأولى لحصول  
الغرض وهو تمييز التقديم المشروع عن التقديم سهوا أو عبثا بذلك (و) الثالث (أن) يوالى بين الصلاتين بأن  
(لا يفصل بينهما) ولو بعذر كنوم أو سهو (قدر ركعتين) أى قدر ما يسعهما (بأقل مجزئ) أى بأخف ممكن

على الوجه المعتاد فان فصل بينهما بما يسع ذلك ضرر ووجب تأخير الثانية الى وقتها المعتاد فتضر الصلاة بينهما ولو  
راتبة فاذا أراد أن يصلى رواتب الصلوات صلى القبليّة ثم الفرضين ثم بعدية الاولى ثم قبلية الثانية ثم بعديتها  
(و) الرابع (بقاء السفر الى الاحرام) (الصلاة) (الثانية) فلا يشترط دوامه الى اتمامها فلو أقام في أثناء الثانية  
لم يضرب او قبل الاحرام بها ضرر لزال السبب فيتعين تأخيرها الى وقتها \* ولما تكلم على جمع التقديم شرع يتكلم على  
جمع التأخير فقال (ويشترط لجمع التأخير) مع ما مر من الشروط المعتبرة في الجمع من حيث هو أمران أحدهما  
(نية جمع التأخير) أى ايقاعها بمجموعة جمع تأخير بأن يقول نويت أن أجمع الظهر مع العصر مثلا جمع تأخير  
وانما اشترط ذلك لتمييز التأخير المشروع عن التأخير تعديا ولا يكفى نية التأخير فقط من غير أن يقصد ايقاعها  
مع الصلاة الثانية وانما تكون النية (قبل خروج وقت الأولى) بزمن يسع الأولى تامة ان أراد تمامها ومقصورة  
ان أراد قصرها وهذا هو المعتمد فالمعتبر النية في الوقت فالونوى ذلك قبل دخول وقتها أولم ينو أصلا عصي وكانت  
قضاء . وثانيها (بقاء السفر الى آخر الثانية) سواء كانت صاحبة الوقت بأن ترتب بين الصلاتين كأن قدم الظهر  
على العصر أولم تكن صاحبة الوقت بأن لم يرتب بينهما كأن قدم العصر التى هى صاحبة الوقت على الظهر فلولم يدم  
سفره الى ذلك كأن نوى الإقامة في أثناء الثانية صارت التابعة وهى المؤخرة عن وقتها قضاء لا اثم فيه لانها تابعة  
لصاحبة الوقت في الاداء للعذر وقدر زال العذر وهذا هو المعتمد \* واعلم أن الأفضل لمن كان سائرا في أحد الوقتين  
نازلا في الآخر الجمع في وقت النزول وان كان نازلا أو سائرا فيهما فالتقديم أولى عند ابن حجر رحمه الله تعالى تعجيلا  
لبراءة الذمة والتأخير أولى عند الرملى رحمه الله تعالى لان الأولى تصح في وقت الثانية ولو من غير عذر بخلاف العكس  
فان اقترن أحدا للجمعين بكامل دون الآخر كأن يصلى أحدهما بوضوء وآخر بتميم فهو أولى اتفاقا ويتعلق بهذا  
الفصل أمور كثيرة مذكورة في المطولان \* خاتمة \* نسأل الله تعالى حسنها بحوز الجمع بين الصلاتين تقديما  
وتأخيرا بالمرض على المختار عند النوى رحمه الله تعالى وغيره وهو مذهب الامام أحمد رضى الله عنه ويسن أن يراعى  
الأوفق بنفسه والأسهل عليه في مرضه كالمسافر فمن يحجم في وقت الثانية يقدمها بشرائط جمع التقديم أو في وقت  
الأولى يؤخرها بشرائط جمع التأخير فان استوى في حقه الأمران فالتقديم أولى عند ابن حجر رحمه الله تعالى كما تقدم  
والتأخير أولى عند الحلال الرملى رحمه الله تعالى كما مر وكما يجوز الجمع بالمرض يجوز بالمطر لكن تقديم فقط ولو للقيم  
ويشترط له شروط جمع التقديم السابقة ويزاد عليها وجوده عند الاحرام بالأولى وعند التحلل منها ودوامه الى  
الاحرام بالثانية وأن يصلى مریدا الجمع في جماعة في مكان مسجد أو غيره بعيد عن باب داره بحيث يتأذى بالمطر ولو  
ضعيفا في طريقه بحيث يبيل أعلى الثوب أو أسفل النعل أما اذا صلى ولو جماعة بيته أو بمحل الجماعة القريب  
بحيث لا يتأذى في طريقه بالمطر أو مشى في كن أو منفردا ولو في محل الجماعة فلا يجوز له أن يجمع لاتقاء التأذى  
نعم للامام اذا كان راتبا أو يلزم من عدم إمامته تعطيل الجماعة أن يجمع بالمؤمنين وان لم يتأذ به والله سبحانه وتعالى  
أعلم \* ولما أنهى الكلام على صلاة المسافر شرع يتكلم على صلاة النفل فقال :

فصل في بيان (صلاة النافلة) وما يسن له الجماعة منها وما لا يسن (وهى) أى صلاة النافلة (كثيرة منها)  
رواتب الفرائض (يعنى سننها القبليّة والبعديّة) (وقد تقدم بيانها) في سنن الصلاة فلا يعيدها وما لا يختار (ومنها)  
أى من صلاة النافلة (الوتر وقد تقدم) في سنن الصلاة (أيضا) فأرجع اليه ان شئت فلا عود ولا إعادة (ومنها) أى من  
صلاة النافلة (صلاة التراويح) سميت بذلك لانهم كانوا يتروّحون أى يستريحون في صلاتها عقب كل أربع ركعات  
منها (ووقتها) أى صلاة التراويح (بعد فعل) صلاة (العشاء) ولو بعد المغرب في جمع التقديم (الى طلوع الفجر)  
الصادق كالوتر فالوقتها قبل صلاة العشاء عامدا عالما لم تصح ويحرم عليه ذلك لتلاعبه وان أوقعها بعد دخول  
وقت العشاء معتقدا أنه فعلها فبان خلافه وقعت نفلا مطلقا وكذلك اذا ظهر فساد العشاء فانها تقع نفلا مطلقا  
(وهى) أى صلاة التراويح لغير من بالمدينة (عشرون ركعة) بنية قيام رمضان أو سنة التراويح أو من صلاة التراويح



والايمان بمن أولى كأن يقول نويت من سنة قيام رمضان الى آخره فعلم أنه لا بد من التعيين أمامن بالمدينة ولو مجتازا  
فله فعلها ستا وثلاثين وان كان اقتصارهم على العشرين أفضل ولا يجوز لغيرهم ذلك وانما فعل أهل المدينة هذا  
لانهم أرادوا مساواة أهل مكة فانهم كانوا يطوفون سبعاين كل ترويحة فجعل أهل المدينة مكان كل سبع أربع  
ركعات قال السيوطي رحمه الله تعالى وما كانوا يطوفون بعد الخامسة وانما خص من بالمدينة بذلك لان لهم شرفا  
بهجرته صلى الله عليه وسلم ومدفنه حالة كون العشرين ركعة (بعشر تسليات) وجوبا (في كل ليلة من  
رمضان) لانها وردت هكذا ولانها أشبهت الفرائض بطلب الجماعة فيها فلا تغير عما وردت عليه فيجب التسليم  
من كل ركعتين فلو صلى أربع ركعات بتسليم لم تصح أصلا ان كان عامدا عالما والاصح نفلًا مطلقا بخلاف  
نحو سنة الظهر والعصر فانه يجوز جمع الأربع القبلي أو البعدي بتحرّم واحد وسلام واحد (ويسن كونها)  
أي التراويح (جماعة) لحث الشارع عليها وأن يوتر بعدها وكونه بعدها انما هو أفضل فقط أمافله فلا يتقيد  
بذلك وكذا طلب الجماعة فيه (ومنها) أي من صلاة النافلة (الضحى) أي الصلاة المفوعة في وقت الضحى وهو  
اسم لأول النهار فسميت الصلاة باسم وقت فعلها (وهي) أي الضحى (صلاة الاشراف) هذا هو المعتمد وقيل غيرها  
قال في العباب ركعتا الاشراف غير الضحى ووقتها عند الارتفاع وعليه فتحصل ركعتين فقط ولا يتقيد بالعدد الذي  
لصلاة الضحى وتفوت بمضي وقت شروق الشمس وارتفاعها ولا تمتد الى الزوال (ووقتها) أي ابتداء وقت الضحى  
على المعتمد (من ارتفاع الشمس الى الزوال) أي الاستواء كما عبر به بعضهم وتأخيرها الى ربع النهار أفضل  
ليكون في كل ربع منه صلاة ففي الربع الأول الصبح وفي الثاني الضحى وفي الثالث الظهر وفي الرابع العصر (وأقلها)  
أي صلاة الضحى (ركعتان) وأدنى كلها أربع فست وأكثرها (وأفضلها ثمان) كما في التحقيق والجموع  
وجرى عليه الأكثر واعتمده الجليل الرملي رحمه الله تعالى قال وأفتى به والدر رحمه الله تعالى وعند ابن حجر رحمه  
الله تعالى أكثرها إثنا عشر والثمان أفضل لحديث صحيح ويسن أن يقرأ فيهما الكافرون والاحلاص وهما أفضل  
عند الجليل الرملي رحمه الله تعالى ويفعل ذلك في كل ركعتين منها أو والشمس والضحى عند ابن حجر رحمه الله تعالى  
لكن قال يقرأ في الركعتين الأوليين من ركعاتها فقط وما عداها يقرأ فيهما الكافرون والاحلاص وعلى هذا  
فالجمع بين القولين أولى بأن يقرأ في الأولى والشمس والكافرون وفي الثانية والضحى والاحلاص ثم في باقي  
الركعات يقتصر على الكافرون والاحلاص ومحل ذلك كما قال الشبرا ملسي رحمه الله تعالى ما يصلح أن يقرأ بها أو ستا  
باحرام والافلا تستحب قراءة سورة بعد التشهد الأول ومثله كل سنة تشهد فيها بتشهدين فانه لا يقرأ السورة فيما بعد  
التشهد الأول الا في الترتيب (فائدة) اذا فرغ من صلاتها دعا بهذا الدعاء . وهو اللهم ان الضحاء ضحاؤك والبهاء  
بهاؤك والجمال جمالك والقوة قوتك والقدرة قدرتك والعصمة عصمتك اللهم ان كان رزق في السماء فأنزله  
وان كان في الارض فأخرجه وان كان معسرا فيسره وان كان حراما فطهره وان كان بعيدا فقر به بحق ضحائك  
وبهائك وجمالك وقوتك وقدرتك آتني ما آتيت عبادك الصالحين . قال في المسلك القريب ويضيف اليه اللهم  
بك أصول و بك أحول و بك أقاتل ثم يقول رب اغفر لي وارحمني وتب عليّ انك أنت التواب الرحيم مائة مرة  
أو أربعين مرة (ومنها) أي من صلاة النافلة (تحية المسجد) أي تعظيمه إذ التحية شرعا فعل ما يحصل به التعظيم  
فعلا كان أو قولًا والمراد تعظيم رب المسجد إذ لو قصد تعظيمه بها لم تنعقد لكن لا تشترط ملاحظة المضاف  
وهو رب لكنها أولى ولو أطلق صح (وهي) أي التحية (ركعتان) أو أكثر اذا كان بسلام واحد كما في  
المغني وغيره والركعتان أولى بل قد تجب كأن دخل وقت خطبة الجمعة وتحصل بفرض أو نفل آخر نواها معه  
أولا اذا المقصود أن لا تنتهك حرمة بدخوله بلا صلاة فيه فيسقط طلبها بذلك أما حصول ثوابها فيتوقف على النية  
عند ابن حجر رحمه الله تعالى وأما عند الجليل الرملي والخطيب رحمه الله تعالى فيحصل ثوابها وان لم ينوهما مع المذكور  
ومحل الخلاف اذا لم ينو عدمها والافلا يحصل فضلها بل ولا يسقط طلبها اتفاقا لوجود الصارف وخرج بقوله ركعتان

(قوله اذ لو قصد  
تعظيمه) أي  
المسجد (بها)  
أي التحية (لم  
تنعقد) أي لان  
المسجد من  
حيث ذاته لا  
يقصد بالعبادة  
شرعا وانما يقصد  
لايقاع العبادة  
فيه لله تعالى  
بل لو قصد  
استحقاقه  
لذلك لذاته كفر  
والعبادة لله تعالى  
اه منه

مادونهما كركعة وسجدة تلاوة وشكر وصلاة جنازة فلا تحصل به وانما تسن (لداخل المسجد) أي الخالص  
ولو المسجد الحرام لم يرد الطواف حالا ولو مدرسا ينتظر أو لم يرد الجالوس فيه وخرج بالمسجد نحو الرباط وبالخالص  
المشاع وهو ما بعضه مسجد وبعضه غيره فلا تصح فيه عند ابن حجر رحمه الله تعالى وتصح عند الجليل الرملي رحمه الله  
تعالى وان قل البعض الذي جعل مسجدا فتسن التحية فيه عنده (قبل جلوسه) اذ تفوت بجلوسه عامدا عالما  
متمكنا سواء طال الفصل أم لا فان جلس قصيرا ساهيا أو جاهلا أنها تفوت به نذب التحية ولا تفوت به كالتفوت  
بالجلوس مستوفزا كعلي قدميه ولا يستريح قليلا ثم يقوم لها ولا بجلوسه ليحرم بها جلوسا وكذا بالجلوس للشرب  
عند ابن حجر رحمه الله تعالى لكرهته للقاءم وخالف الجليل الرملي رحمه الله تعالى فجري على الفوات بجلوسه  
للشرب وكذا لا تفوت بالقيام وان طال وقصده الاعراض عنها عند ابن حجر رحمه الله تعالى فتسن التحية عنده  
(في أي وقت دخله) أي المسجد حتى وقت الكراهة لانها ذات سبب متقدم . ومحل جواز صلاتها في وقت الكراهة  
كما في الأوقات اذا لم يقصد بدخوله حينئذ التحية فقط بأن قصد غيرها أو هي مع غيرها أو أطلق (وتكرر)  
التحية (بتكرار دخوله) المسجد ولو مع تقارب ما بين الدخولين أو كان معتكفا وخرج ثم دخل سواء قلنا  
اعتكافه باق أم لا لوجود الدخول منه ويكره تركها بلا عذر ومن دخل قرب قيام فريضة وخشى لو اشتغل بفاته  
فضيلة التحريم انتظره قائما ودخلت التحية في الفريضة فان صلاها أو جلس كره كما نكره لخطيب دخل وقت الخطبة  
مع تمكنه منها ولم يرد طواف حالامع تمكنه منها ولم يخف فوت راتبة لو صلاها ويحرم اشتغاله بها كغيرها  
من السنن عن فرض ضاق وقته أي واجب قضاؤه فوراً . وبالجملة فتحية المسجد بغير معارض مما ذكر مطلوب  
فعلها مكروه تركها و يقوم مقامها ومقام سجدة التلاوة والشكر كما مر سبحانه الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر  
ولاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أربعا فيسن الايمان بها لانها الطيبات والباقيات الصالحات وصلاة الحيوانات  
والجمادات ولأنها تعدل ركعتين في الفضل وبالله التوفيق (ومنها) أي ومن صلاة النافلة (صلاة العيدين)  
الفطر والأضحى وهي سنة مؤكدة . ومن خصوصيات هذه الأمة ومثلها الاستسقاء . والكسوفان . وصلاة  
عيد الأضحى أفضل من صلاة عيد الفطر ويوم من رمضان أفضل من يوم عيد الفطر ويسن التهنئة بالعيد ونحوه من  
العام والشهر على المعتمد . ويدخل وقتها في عيد الفطر بمغرب ليلته وفي الأضحى بصبح عرفة . ووقت صلاة العيدين  
بين طلوع الشمس والزوال ويكفي جزء من الشمس لكن يسن تأخيرها حتى ترفع الشمس كرمح للاتباع  
وللاخروج من خلاف من قال لا يدخل وقتها الا بالارتفاع (و) هي ركعتان بالاجماع وهي كسائر الصلوات في الاركان  
والشروط والسنن وأقلها ركعتان كسنة الوضوء وأكملها ركعتان بالتكبير الآتي ويجب في نيتها التعيين من كونها  
صلاة عيد الفطر أو صلاة الأضحى في كل من آداها وقضاها كأن يقول في الأولى نويت أصلي ركعتين سنة عيد  
الفطر أداء أو قضاء الله أكبر . وفي الثانية نويت أصلي سنة عيد الأضحى أداء أو قضاء الله أكبر (ويكره) ندبا  
مع الجهر به وان كان مأموما ولو في قضاها (في أولهما) أي أولى ركعتي العيدين بعد دعاء الافتتاح و (قبل  
التعوذ والقراءة سبعا) يقينا (غير تكبيرة الاحرام) وغير تكبيرة الركوع فهما تصير تسعا فان شك أخذ  
بالأقل وكذا يقال في نظائره ويسن رفع يديه خذو منكبيه في كل تكبيرة كتكبيرة التحريم وجعل كل تكبيرة  
في نفس ووضع يده على يسراه بعد كل تكبيرة ولو أرسلهما فلا بأس والفصل بين كل تكبيرة بتين بقدر آية معتدلة  
يهلل ويكبر ويحمد ويحسن في ذلك سبحانه الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر لانه اللائق بالحال وهي الباقيات  
الصالحات كما مر (و) يكبر (في ثانيتهما خمسا) يقينا غير تكبيرة القيام وتكبيرة الركوع فهما تصير سبعا  
وليس التكبير المذكور فرضا ولا بعضا وانما هو هيئة كالتعوذ ودعاء الافتتاح فلو تركه لا يسجد لله (و) (تشرع  
صلاة العيدين لمنفرد ومسافر وحر وعبد وخنى وامرأة) (ويسن كونها) أي صلاتي العيدين (جماعة)  
ولو سافر بن فالحاجة مطلوبة فيهما اللانحاج وان لم يكن بمنى على المعتمد فتسن له فرادى لاشتغاله بأعمال



الحج ويكره كفى الأتوار تعدد جماعتها بلا حاجة وللإمام المنع منه ككل مكروه (و) يسن (أن يخطب) ولولمسافر ين  
للمنفرد (بعدهما خطبتين كخطبتى الجمعة) فى الأركان والسنن لافى الشروط كالقيام فيهما والجلوس بينهما  
والطهارة والستر فلا تشترط هنا بل تستحب الإلتصاف والسمع وكون الخطبة عربية وكون الخطيب ذكرا ولا بد  
أن يقصد الجنب القراءة فى الآية ليعتد بها ركنا وان حرم عليه ويسن أن يعلمهم فى خطبة عيد الفطر أحكام زكاة  
الفطر وفى عيد الأضحى أحكام الأضحية (ويسن أن يكبر الخطيب فى الخطبة الأولى) عند استفتاحها (تسعا)  
يقينوا ولا وافرادا لكل تكبيرة بنفس فالولاء سنة فى هذه التكبيرات فلا يطيل الفصل بين كل تكبيرتين وكذا  
الأفراد فلا يقرن بين اثنين أو أكثر بل يكبر واحدة واحدة فلو تخلل ذكر بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما  
جاز كقوله الرملى رحمه الله تعالى (و) يسن أن يكبر (فى) الخطبة (الثانية) عند استفتاحها (سبعاً) يقينوا ولا  
وافرادا لكل تكبيرة بنفس كما مر (تمت) يسن التكبير ليلتى العيد الفطر والأضحى فيكبر ليلة عيد الفطر  
من غروب الشمس الى أن يحرم الإمام ان صلى جماعة الى إحرام نفسه ان صلى فرادى فان لم يصل أصلاً فليل  
يستمر فى حقه الى الزوال . وقيل الى أول وقت يطلب من الإمام الدخول للصلاة فيه ويسن أن يكون ذلك التكبير  
مع رفع الصوت لغير المرأة فى الطرق والمنازل والمساجد والأسواق وغيرها ماشياً وراكباً وقاعداً ومضطجعاً  
فى جميع الأحوال الا فى نحو بيت الحلاء وهذا التكبير يسمى مرسلًا ومطلقاً اذ لا يتقيد بصلاة ولا نحوها ويكبر  
هذا التكبير أيضاً غير الحاج ليلة عيد الأضحى أما هو فلا يكبر هذا التكبير لأن التلبية شعاره فلا يكبر ليلة عيد  
الأضحى والحاصل أن غير الحاج يكبر من عقب فعل صبح عرفه عند ابن حجر رحمه الله تعالى أو من فجر يومها وان  
لم يصل الصبح عند الرملى رحمه الله تعالى مقيداً بصلاة الى غروب شمس يومها ثم بعد ذلك يكبر مرسلًا الى أن يحرم  
بصلاة العيد ثم يكبر مقيداً الى عقب فعل عصر آخر أيام التشريق عند ابن حجر رحمه الله تعالى أو الى غروبه عند  
الرملى رحمه الله تعالى فتكبيره مرسل بين مقيدين وان الحال يكبر من ظهر يوم النحر الى صبح آخر أيام  
التشريق لأن أول صلاة يصلها بعد تحلل الظهر وآخر صلاة يصلها بمنى قبل نفره الثانى الصبح وهذا معتمدان حجر  
رحمه الله تعالى تبعاً للنووى رحمه الله تعالى واعتمد الرملى رحمه الله تعالى أن العبرة بالتحلل تقدم الظهر أو تأخر  
فتى تحلل كبر ويسن ذلك التكبير خلف كل صلاة ولو جنازة ومنذورة فرض ونفل أداء وقضاء فى الأيام  
المدكورة دون غيرها فلو فاتته صلاة من هذه الأيام وقضاها فى غيرها لم يكبر وهذا التكبير يسمى مقيداً وهو  
خاص بعيد الأضحية وصيغة التكبير المحبوبة المندوبة الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله والله أكبر  
الله أكبر والله الحمد لله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً لا إله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين  
له الدين ولو كره الكافرون لا إله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله الا الله  
والله أكبر اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وعلى أصحاب سيدنا محمد وعلى أنصار سيدنا محمد وعلى أزواج  
سيدنا محمد وعلى ذرية سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين . وبقيت أمور كثيرة مذكورة فى المطولات  
(ومنها) أى ومن صلاة النافلة (صلاة الاستسقاء) أى طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليه فهذا معناه شرعاً  
وأما لغة فهو طلب السقيا مطلقاً من الله أو من غيره وهو سنة مؤكدة لكل أحد بأنواعه الثلاثة عند الاحتياج للماء  
أوز يادته وأدنى الثلاثة كونه بمجرد الدعاء فرادى ومجتمعين فى أى وقت من غير صلاة وأوسطها بالدعاء خلف  
الصلوات ولو نفلاً وفى نحو خطبة الجمعة كعقب درس وأذان لانه فى ذلك أقرب الى الاجابة وأفضلها بصلاة ركعتين  
وخطبتين وهو ما ذكره بقوله (وهى ركعتان) بنية صلاة الاستسقاء كأن يقول أصلى ركعتين سنة صلاة  
الاستسقاء الله أكبر حاله كونهما (كصلاة العيدين) فى الأركان وغيرها لافى النية والوقت فينوى بهما سنة  
صلاة الاستسقاء كما مر ما لم يأمر بها الإمام والافينوى بها الفرضية كفى الإيعاب ولا تنقيد بوقت لانها ذات سبب  
فدارت مع سببها (فيكبر فى) الركعة (الأولى) بعد دعاء الافتتاح وقبل التعوذ والقراءة (سبعاً) يقيناً غير

مالفظه: هذان  
حيث كونه حاجاً  
كما يؤخذ من  
العلة أى من  
قولهم لانها آخر  
صلاة الخ والا  
فمن المعلوم أنه  
بعد ذلك كغيره  
فيطلب منه  
التكبير المطالب  
من كل أحد الى  
الغروب فتنبه  
له اه منه (قوله)  
واعتمد الرملى  
رحمه الله تعالى  
أى فى غير النهاية  
بل هو ما استقر  
عليه أمره كقوله  
القليوبى رحمه  
الله تعالى على  
الحلى رحمه الله  
تعالى وعبارته  
قول المنهاج من  
ظهر يوم النحر  
أى ان تحلل  
فيه لان العبرة  
بالتحلل سواء  
قدمه أو أخره  
على ما استقر  
عليه أمر شيخنا  
يعنى الرملى رحمه  
الله تعالى فعاية  
ما يقع فيه  
التكبير للحاج  
من الفرائض

تكبيرة الاحرام وغير تكبيرة الركوع فهما تصير تسعاً (و) يكبر (فى) الركعة (الثانية خمساً) غير تكبيرة القيام  
وتكبيرة الركوع فهما تصير سبعاً ويأتى بجميع ما مر فى صلاة العيدين من سن رفع يديه فى كل تكبيرة الى آخره  
ويسن أن يأمر الإمام أو نائبه الناس قبلها بالبر وصوم ثلاثة أيام ويخرجون بعد غسل وتنظيف فى الرابع صباحاً الى  
الصحراء الا فى المساجد الثلاثة وتقف الصبيان والبهائم بباب المسجد كفى التحفة بثياب بذلة متخشعين ويخرجون  
بالمشايع والصبيان والبهائم لأن الجميع طالبون فضله تعالى (ويسن كونها) أى صلاة الاستسقاء (جماعة وأن يخطب  
الإمام بهم) أى بالناس (خطبتين) ويجوز كونهما قبل الصلاة (بعدها) أفضل لأنه أكثر من فعله عليه السلام  
بخلاف خطبتى العيد والكسوف فلم تردا قبل صلاتهما (كخطبتى العيدين) فيما لهما من الشروط والأركان  
والسنن لكن تخالفهما فى أشياء منها ما تقدم من جوازهما قبل الصلاة . ومنها ما أتى من كثار الاستغفار  
فيهما واستقبال القبلة ومن ابدال التكبير بالاستغفار كما ذكره بقوله (لكن يبدل التكبير) الثابت فى خطبتى  
العيدين (بالاستغفار) فيستغفر الله قبل الخطبة الاولى تسعاً يقيناً لأنه لا لايق ولاية استغفر واربعاً كان  
غفراً ويسن الاكثر من قراءتها الى أنهارا ومن الاستغفار والاوى كون صيغته أستغفر الله الذى لا إله الا هو  
الحى القيوم وأتوب اليه ويدعو فى الخطبة الاولى بالدعاء الوارد هنا ويستقبل القبلة بعد صدور الخطبة الثانية  
ويبالغ فى الدعاء سرا وجهراً ويحول رداءه عند استقباله تفأؤلاً بتحويل الحال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فيجعل أعلاه أسفله وماعلى اليمين على الشمال وماعلى الشمال على اليمين وكذلك يفعل الناس . حول الله تعالى حالنا  
بأحسن حال بجاهه صلى الله عليه وسلم والآل (ومنها) أى ومن صلاة النافلة (صلاة الكسوفين) أى كسوف  
الشمس وخسوف القمر وهذا التفسير هو الأشهر الأوضح ولهذا جرى عليه المصنف رحمه الله تعالى كما يعلم مما  
يأتى وهى سنة مؤكدة لمنفرد وغيره ووقتهما من ابتداء الكسوف الى تمام الانجلاء فتفوت صلاة كسوف  
الشمس بالانجلاء للكسوف بغروها كسفة فلا يشترع فيها بعده وأما لو حصل الغروب فى أثناء الصلاة أتمها  
وتفوت صلاة خسوف القمر بالانجلاء وبطلوع الشمس لا بطلوع الفجر لان ما بعد الفجر ملحق بالليل . وتفضل  
صلاة الكسوفين بثلاث كيفيات أقلها ركعتان كسنة الظهر كقَالَ (وأقلها ركعتان) يحرم بهما بنية صلاة  
الكسوف مع تعيين أنه كسوف شمس أو قمر حاله كونهما (كبقية الصلوات) المسنونة وأدنى كمالها زيادة قيام  
وركوع فى كل ركعة بأن يصلى كل ركعة بقيامين يقرأ الفاتحة فى كل وجوباً وشيئاً من القرآن بلا تطويل ندباً  
وركوعين يقتصر فيهما على العادة . وندب تعوذ للقراءة فى كل قيام وسمع الله لمن حمده ثم بنالك الحمد فى كل  
اعتدال (وأقلها) أى أعلى كمالها (زيادة قيام) بعد الركوع (و) زيادة (ركوع) بعد القيام (فى كل ركعة) مع  
تطويل القيامات فيقرأ بعد الفاتحة وسوا بقها من الافتتاح والتعوذ فى القيام الاول البقرة . وفى الثانى آل عمران  
وفى الثالث النساء وفى الرابع المائدة أو قدرهن من القرآن من حيث أراد وتطويل الركوعات والسجودات بأن يسبح  
فى أول كل منها كآية من البقرة . وفى الثانى كما نين وفى الثالث كسعين وفى الرابع كخمين تقريباً للجميع  
والعبر الوسيط من الآيات تنبيهان : الأول عليه السلام لو نواها بالأقل كسنة الظهر ثم عن له بعد الاحرام أن يصلها  
بالأكمل بأن يزيد ركوعاً فى كل ركعة لم يجز كما أنه اذا نوى الاكمل لا يجوز له أن يأتى بالأقل بل يأتى بالأكمل أو  
بالأكمل وفى الاطلاق يخير بين الثلاث الكيفيات عند الجمال الرملى رحمه الله تعالى وعند ابن حجر رحمه الله تعالى  
لا يجوز الا الاقتصار حينئذ على الأقل وهذا فى غير المأموم أما هو فاذا أطلق فيتبع إمامه وان نوى الأقل والإمام الاكمل  
أو عكسه لم تصح لعدم تمكنه من متابعة إمامه تنبيهان : الثانى من أدرك الإمام فى ركوع أول من الركعة الاولى أو الثانية أدرك  
الركعة أو فى ثمان أو فى قيام ثمان من الاولى أو الثانية فلا يدرك شيئاً منها (ويسن الجهر) للقراءة (فى صلاة خسوف  
القمر) لانها ليلية أو ملحق بها إن كانت بعد الفجر (الاسرار فى صلاة كسوف الشمس) لانها نهارية (وأن تصلى)  
صلاة الكسوفين جماعة (وفى المسجد) وان ضاق لان الخروج للصحراء يعرضها للغوات (ويسن أن يخطب لهم الإمام)



أونائبه (خطبتين) بعد الصلاة اجماعاً (كخطبتي الجمعة) في أركان وسنن على ما مر في خطبة العيد نعم لا يسن التكبير هنا لعدم وروده ويحث الناس فيهما على الخير من توبة وصدقة وعتق واستغفار ويحذرهم من الغفلة والتأدي في الغرور ويذكر ما يناسب الحال ويتعلق بصلاة الكسوفين أمور كثيرة مذكورة في الطوالت والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿خاتمة﴾ نسأل الله حسن الختام في قضاء الفرائض والنوافل المؤقتة وحكم تارك الصلاة يجب قضاء الفرائض الفائتة متى تذكرها وإن كانت جمعة فتقضى ظهراً ويسن المبادرة إلى قضائها إن فاتته بعذر كنوم لم يتعذر به ونسيان كذلك فإن فاتته بغير عذر وجب قضاؤها فوراً إلا أن خاف فوات حاضرة فيبدأ بها وإن خاف فوت الجماعة فيتعين على من عليه فوائت بغير عذر أن يصرف جميع زمنه لقضائها إلا ما يضطر إليه لنحو نوم أو مؤنة من تلزمه مؤنته أو لفعل واجب آخر مضيق يخشى فوته ومنه يعلم أنه يحرم عليه فعل النوافل كالصلاة والطواف وفروض الكفاية كصلاة الجنائز لأن القضاء مقدم على جميع ذلك ويسن ترتيب الفوائت بعذر فيقضى الصبح قبل الظهر وهكذا وهذا معتمد ابن حجر رحمه الله تعالى واعتمد الجلال الرملي سنية ترتيب الفوائت مطلقاً فانت كلها بعذر أو بغيره أو بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وإذا شك في مقدار ما فاتته قضى الذي لم يتيقن فعله ويندب تأخير الباقي عن الفوائت بعذر ويجب تأخيرها عن الفوائت بغير عذر ويسن قضاء النوافل المؤقتة كالعيدين والرواتب والضحي والوتر لعموم خبر من نام عن الصلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ولأنه ﷺ صلى بعد الشمس ركعتي الفجر وبعد العصر ركعتين اللتين بعد الظهر وخبر من نام عن وتره أو سنته فليصل إذا ذكره لاذوات سبب ككسوفين وتحية وسنة وضوء لأن فعله أعارض السبب وقد زال فلا يقضى. ومن فاتته ورده أي من النفل المطلق ندب له قضاؤه وكذا غير الصلاة لثلاثين لنفسه إلى الدعاء والرفاهية. ومن ترك الصلاة المكتوبة جاحداً لوجوبها قتل كفراً فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ومن أخرجهما عمدًا عن وقت جمع لهما كسلام مع اعتقاد وجوبها ولو صلاة واحدة كظهر أو جمعة وإن قال أضلها ظهراً قتل حداً وأفهم قولنا وقت جمع لهما أنه لا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس ولا بالمغرب حتى يطلع الفجر هذا إن كان لها وقت جمع ولا يقتل بخروج وقتها كالصبح فإنه يقتل بطاوع الشمس وفي العصر بغرو بها وبالغشاء بطاوع الفجر فيطالب بأدائها إن ضاق الوقت ويتوعد بالقتل إن أخرجهما عن وقتها بأن نقول له عند ضيق الوقت صل فإن صليت تركناك وإن أخرجهما عن الوقت قتلناك وظاهر أن المراد بوقت الجمع في الجمعة ضيق وقتها عن أقل يمكن من الخطبة والصلاة لأن وقت العصر ليس وقتاً لها وإنما يقتل بعد الاستتابة لأنه ليس أسوأ حالاً من المرتد فإن تاب والاقبل ثم بعد قتله له حكم المسلم الذي لم يترك الصلاة فيجهز ويصلى عليه ويدفن بمقابر المسلمين ولا يطمس قبره كسائر أصحاب الكبار ولا يقتل إن قال صليت ولو قتله في مدة الاستتابة أو قبلها إنسان أثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد. وكتارك الصلاة فيما ذكر تارك شرط لهما كالوضوء لأنه ممتنع منها والله سبحانه وتعالى أعلم. ولمّا تم الكلام على الصلوات المفروضة وما يتبعها وكان أهم ما يفعل بالميت الصلاة ذكر ما يتعلق به عقب الصلوات فقال :

﴿فصل فيما يتعلق بالميت﴾ من غسله وتكفينه والصلاة عليه وحمله ودفنه \* واعلم أن الموت أعظم المصائب والغفلة عنه أعظم فيسن لكل مكلف الاستعداد له وكثرة ذكره لخبراً كثيراً من ذكرها ذم الذات الموت وتأت كد عيادة المريض لأن العائد لم يزل في غرفة الجنة حتى يرجع وتجب عليه التوبة من الذنوب ورد المظالم إلى أهلها والخروج منها ويتأ كد طلب ذلك من المريض ويرد ما عنده من الامانات ويشهد بما عليه من الديون والحقوق ويستحل أخصامه ومن بينه وبينه معاملة يرضى ولا يتنجر من المرض ولا يترك شيئاً من فرض الصلاة ليلقى به على أحسن الأحوال ويتداوى للمرض ولا يكره على شرب الدواء ولا يمتنى الموت لضرأصابه إلا إذا خاف من فتنة في الدين فيقول : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي. ويندب أن يضجع المختضر جنبه الأيمن فإن تعسر ذلك لضيق مكان أو شدة مرض ألقى على قفاه ووجهه وأخصاه

للقبلة و يلقن المختضر الشهادة من غير الحاح وأن لا يقول له قل بل يشهد عنده ويستحب في الذي يلقنه الشهادة أن يكون غير متهم كحاسد وعدو ووارث وأن يقرأ عنده يس والردوان يحسن المختضر ظنه بر به بأنه يرحمه ويعفو عنه فإذا مات غمضت عيناه وشد لحياه بعصابة وتلين مفاصله وتنزع ثيابه التي مات فيها ويستتر بثوب خفيف ويوضع على بطنه شيء ثقيل نحو عشرين ذرها كحديد أو امرأة ويرفع عن الأرض على نحو سريره ويبادر بقضاء دينه وتنفيذ وصيته إن تيسر في الحال والأسأل وليه غرامه أن يحلوه أو يحتالوا به عليه أكراما للميت وتعجيلاً للخير فإذا تيقن موته بظهور أماراته كاسترخاء قدم وامتداد جلدة وجهه وميل أنف وانخفاض صدغ عجل بمباشرة غسله وتجهيزه وإن حصل شك في موته أخر حتى يتيقن بتغير رائحة أو نحوها ولا بأس بالاعلام بموته بخلاف نهي الجاهلية بذكر مفاخره فإنه مكر وهوا جاز البكاء عليه قبل موته وبعده لكن البكاء عليه بعد الموت خلاف الأولى. ويحرم النوح والندب والجزع بضرب الصدر والوجه وشق الجيب ونشر الشعر أو حلقه وتسويد الوجه ولا بأس بالرثاء بالقصائد (غسله) أي الميت المسلم غير الشهيد ولو غريقاً أو سقط في بعض أحواله الآتية وقابل نفسه وتكفينه بما يعمر جميع بدنه الرأس المحرم ووجه المحرمة كلباس أي إن شاء الله تعالى (والصلاة عليه) وحمله (ودفنه) وما ألحق به من نحو القائه في البحر (فروض كفاية) للاجماع الا قولاً للمالكية في غسله أنه سنة فخرج بالمسلم الكافر فإن كان ذمياً أو معاهداً أو مؤمناً يجب تكفينه وحمله ودفنه ويجوز غسله وتحريم الصلاة عليه وإن كان حراً بياً أو مرتداً فلا يجب فيه شيء ويجوز عليه ماعد الصلاة وخرج بغير الشهيد الشهيد فسيأتي حكمه وكون المذكورات فروض كفاية (على كل من علم بموته) يقينا بظهور شيء من أمارات الموت كاسترخاء قدم وميل أنف وانخفاض صدغ كما تقدم فإن شك في موته وجب التأخير إلى اليقين بتغير الرائحة أو غيره وبين من علم بموته بقوله (من قريب أو غيره) فالو لم يعلم به أحد إلا بعد ظهور رآئحته فلا حرمة على أحد لعلم العلم به نعم يحرم على نحو جاره من حقه السؤال عنه وإن لم يعلم به لتقصيره في البحث عنه (فإن قام بها) أي المذكورات من الغسل والتكفين والصلاة والدفن وكذا الحمل (أحد منا) أي من بني آدم (ولو غير مكلف) من يميز (سقط الحرج) أي الائتم عن الباقيين (والأئتم الجميع) ممن علم بموته أو لم يعلم ونسب إلى التقصير كما مر (وشهيد المعركة) وهو المسلم ولو قاتل أو قتل وفاسق أو غير مكلف من صبي ومجنون الذي مات في مكان قتال الكفار قبل انقضائه بسببه كأن قتله كافر أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد عليه سلامه أو رآه دابة أو سقط عنها أو تردى حال القتال في بر أو انكشف عنه الحرب وهو ميت ولم يعلم بسبب موته وإن لم ير عليه أثر الدم لأن الظاهر أن موته بسبب الحرب فإن مات بعد انقضاء قتال الكفار وفيه حياة مستقرة أو مات لا بسببه كونه بمرض أو حادثة أو قتله مسلم عمداً بغير شهيد. وخرج بشهيد المعركة المذكور الذي هو شهيد الدنيا والآخرة وهو من قاتل لأعلاء كلمة الله تعالى شهيد الدنيا فقط وهو من قاتل للغنيمه مثلاً وشهيد الآخرة فقط كبطون وغريق وطالب علم فحكمه كغير الشهيد يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن والشهيد الذي الكلام فيه (لا يغسل ولا يصلى عليه) أي بحرمان. أما حرمة غسله فإبقاء لأثر الشهادة وهو الدم لما ورد أن رآئحته يوم القيامة تكون كرائحة المسك وهذا جرى على الغالب والافقد يكون لادم فيه فيحرم وإن لم يكن عليه أثر الدم ولو حاضوا نفساء وجب بالكن لو أصابه نجس أخرجت أزالته وإن أدى إلى إزالة الشهادة وأما حرمة الصلاة عليه فتعظيم له باستغناؤه عن دعاء الغير (وأما تكفينه) أي الشهيد المذكور (ودفنه ففروضان) فرض كفاية كغيره ويكفن ندباً في ثيابه التي مات فيها الملاحظة بالدم وغيرها لكن الملاحظة الأولى وهذا في ثياب اعتيد لبسها غالباً أما ثياب الحرب كدروع ونحوها لم يعتاد لبسها غالباً كخف وفروقة وثوب جلد فيندب نزعها كسائر الموتى فالو لم تكفيه ثيابه التي مات فيها بأن لم تستر جميع بدنه تمت وجوباً على المعتمد بل يجب ثلاث لفائف إن كف من ماله ولا دين عليه كما سيأتي إن شاء الله تعالى (والسقط) بتثليث السين (له أحوال) ثلاثة (فتارة تعلم حياته) بنحو صياح وإن لم ينفصل كله أو ظهرت أماراتها باختلاج اختياري بعد انفصاله كله فهو كالكبير (فيجب فيه الغسل والتكفين والصلاة عليه) والحمل (والدفن)

(قوله فإذا مات) غمضت عيناه فتغمضه سنة لئلا يقبح منظره لان البصر يتبع الروح فينظر أين تذهب وأرواح المؤمنين تكون في عليين ونورها متصل بالجسد كما أن أرواح الكفار في سجين ولها اتصال بالجسد فالنعيم والعذاب للروح والجسد معاً على التحقيق كما تقدم ذلك في مبحث التوحيد متعنا الله تعالى بالنعيم المقيم لا سيما بالنظر إلى وجهه الكريم أهمه



لتيقن حياته وموته بعدها أو ظهور أماراتها (وتارة يظهر خلقه فقط) ولو في دون أربعة أشهر على خلاف الغالب ولم تظهر فيه أمارات الحياة (فيجب فيه) الغسل والتكفين والدفن (ماعد الصلاة) عليه فانها لا تجب بل تحرم وفارقت غيرها من نحو الغسل لأنه أوسع بابا منها اذ لا يمسح ولا يصلي عليه كما مر (وتارة لا يظهر خلقه) ولو بعد الأربعة أشهر (فلا يجب فيه شيء) من الأربعة الأمور (و) لكن (يسن ستره بخرقه ودفنه) دون غيرها

✽ ولما تكلم على ما يتعلق بالميت اجمالا شرع يتكلم عليه تفصيلا فقال (وأقل الغسل) للميت ولو لنحو جنب (تعميم بدنه) ولو غريقا (بالماء) مرة واحدة من غير حائل لان ذلك هو الفرض في الغسل من نحو الجنابة في حق الحي قاليت أولى وبه يعلم وجوب غسله كله كالحي حتى مات تحت قلفة الألف وما يظهر من فرج الثيب عند جلاوسها على قدميها لقضاء حاجتها ولا بد من فعلنا أعنى جنس المكلفين ولو صبيا أو مجنونا أو كافرا وكذا جنينا عند الرمي رحمه الله تعالى لا عند ابن حجر رحمه الله تعالى فلا يكفي غرق كاعلم مما مر ولا غسل الملائكة فلو شاهدنا الملائكة تغسل لم يسقط عنا بخلاف نظيره من الكفن لأن المقصود من الغسل التعبد بفعلنا والمقصود من التكفين السترو وقد حصل ومثله الحمل والدفن لحصول المقصود ولو غسل الميت نفسه كرامة كواقع من سيدى أحمد البدوى ومن سيدى عبد الله النوفى المالكى رضى الله تعالى عنهما ونفعناهما وأمدنا بجمعهما آمين كفى لأنه من جنس المكلفين وكذا لو غسل ميت ميتا آخر كرامة وانما اكتفى بالغسل من نحو الكفر لعدم وجوب النية فيه على المعتمد كالدفن والتكفين والحكمة والتي في معناها من العينية فتكفى جرية واحدة لها وغسله كالماء (وأكله) أى الغسل أن يوضئه وضوءا كاملا قبله كالحي وينوى غسله بأن يقول الغاسل نويت أداء الغسل عن هذا الميت أو استباحة الصلاة عليه (وتثليثه) كغسل الحي (وان يكون) غسله (في خلوة) أى موضع خال عن الناس لا يدخله الا الغاسل ومعينه اذ قد يكون ببذنه ما يكره ظهوره والأولى أن يكون تحت سقف ليس فيه نحو كوة يطلع عليه منها وذلك لأن الحي اذا أراد أن يغتسل تحرص على ذلك ولولى الميت وهو أقرب الورثة اليه الدخول وان لم يغسل ولم يعن لحرصه على مصلحته (و) في (قيص) لأنه أستر له ويسن كونه باليا سخيلا يصل الماء اليه بسهولة (و) أن يكون غسله (على مرتفع) كلوح ومنه الدكة المعروفة ثلاثا يصيبه الرشاش (و) أن يكون (بماء) مالح لأن الماء العذب يسرع اليه البلى (بارد) لأنه يشد البدن (الاحاجة) الى المسخن (كوسخ وبرد) لان الميت يتأذى مما يتأذى منه الحي (فالمسخن حينئذ أولى) ✽ واعلم أن المصنف رحمه الله تعالى لم يستوف بيان أكل الغسل وهو مذكور في المطولات وقد ذكر حاصله في الاعانة فانظرها ان شئت (وأقل الكفن) الواجب بعد غسله (ثوب) واحد يحل له لبسه في حياته ويليق به لحصول الستر به يستر البشرة هنا كالصلاة (يعمه) أى يعم جميع بدنه الرأس المحرم ووجه المحرمة تكرر ماله وسترا لما يعرض له من التغيير سواء كفن من ماله أو من مال غيره وسواء كان ذكرا أو خنثى حرا أو رقيقا وهذا هو المعتمد لكن ان كفن من ماله ولم يوص بأسقاط ما زاد على ثوب واحد وجب ثلاث لفائف نعم كل واحدة جميع البدن وان كان عليه دين مستغرق حيث لم يمنع الغرماء ما زاد على الواحد وان كان في الورثة محجور عليه (وأكله) أى الأفضل فيه (للرجل) أى الذكر بالغيا أو صبيا أو محرما ان لم يكفن من ماله وكان عليه دين مستغرق لتركته برضائه والاوجب كالماء (ثلاث لفائف) يعم كل منها جميع البدن الرأس المحرم ووجه المحرمة كما مر وكون كل واسعاً طولا وعرضا اتباعا لما فعل به صلى الله عليه وسلم ويحرم كونها لا تستر الا بمشقة ولا ينافى هذا ما تقدم من وجوب الثلاث من التركة لأنها وان كانت واجبة فلاقتصار عليها أفضل من زيادة قيص وعمامة اذ يجوز زيادتهما لكنها خلاف الأولى كافي المجموع ومحل جواز زيادة ما ذكر اذا كانت الورثة أهلا للتبرع ورضوا به فان كان فيهم صغير أو مجنون أو محجور عليه بسفه أو غائب فلا يجوز (و) أكله (للرأة) أى الأنثى ولو صغيرة وللخنثى خمسة (قيص) يجعل فوق الارار ثانيا قال في بشرى الكريم واطلاقهم يقتضى أنه كقيص الحي

(قوله والأفضل كونها بعد التكبيرة الأولى وتصح بعد غيرها على المعتمد) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى أن شافعي اقتدى بمالكى وتابعه في التكبيرات وقرأ الشافعي الفاتحة في صلاته بعد الأولى (١١٩) فلما سلم أخبره المالكى بأنه لم يقرأ الفاتحة

و حاصل الجواب

التحريم اهـ (وخار) واسع كخيار الحي يغطي به الرأس ثلثا (وإزار) على ما بين سترتها وركبتها أو لا فأول ما تكفن بالازار ثم بالمقيص ثم بالبخار (و) بعد ما ذكر (لفافتان) متساويتان اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم بينته أم كلثوم ويسن أن يكون الكفن قطناً أبيض مغسولاً ويبخر بعود لغير محرم أما هو فيحرم تبخير كفنه و بقيت مندوبات كثيرة مذكورة في المطولات ✽ فرع ✽ يحرم كتابة شيء من القرآن أو اسم من الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأسماء الأنبياء والملائكة على الكفن أو على نحو ورقة توضع فيه أو بجواره أو في قصبة توضع فيه أو بجانبه بمداد ونحوه من كل ما يبق جرمه كسك وزعفران صيانة لما ذكر من صديد الموتى وما ذكر من القرآن والاسم المعظم محترم فلا يجوز تعريضه للنجاسة ✽ واعلم انما حرم في القصبة أيضا لانها وان كانت في الحال تصان عن الصديد الا انها تلبس في المال فيختلط ما فيها بالصديد ان كان والا فالتراب المختلط به فانه نجس ولا يظهر ولو بالمطر كافي التحفة في باب التيمم ومن المعلوم أن اختلاط الكتابة بالنجاسة مضر مطلقا سواء كان في الحال أو في المال اللهم الا أن يغلب على الظن عدم وصول الصديد أو التراب المختلط به للكتابة أصلا لا حالا ولا مالا فانه يجوز وضع نحو الورقة في نحو قصبة لا تنفخ الحذور المذكور وهذا الذي قررته هو الذي جرى عليه العلماء الأعلام رحمهم الله العالم في مؤلفاتهم المعتمدة وتصنيفاتهم المحررة كالنهاية والأسنى والفتوى الكبرى لابن حجر رحمه الله تعالى وغيرها وعليه فما نقل عن بعضهم أنه وجد نصا في شمس المعارف وغيره من الكتب المؤلفة في نحو الطب والافاق والتأتم والكتب المؤلفة في نحو القصص والفوائد كنزهة المجالس ومشارك الأتوار والكتب المؤلفة في نحو الترغيب والترهيب كتنييه الغافلين بجواز كتابة ما ذكر على الكفن بنحو المداد من كل ما يبق جرمه لا يعتبر فلا يجوز النقل ولا الأخذ بمثل هذا منها لانها لا تخلو من الأحاديث الموضوعة والروايات النامية التي لا تثبت بها الأحكام الشرعية وانما العبرة بمن يعتد بكلامهم في المذهب كما بينا . وبالجملة فينبغي للطلاب أن لا يهجم على شيء الا بعد التروى والفحص والا اشتبه عليه الحق بالباطل وارتفعت الثقة به في أقواله وأفعاله وخرج بكتابة الاسم المعظم على الكفن بنحو المداد من كل ما يبق جرمه كتابته بنحو ماء الورد من كل ما يبق جرمه بحيث لا يثبت ولا يظهر له أثر أصلا في الكفن فانه لا يحرم وعليه يحمل ما يذكّر في بعض كتب الخواص وغيرها من كتابة آيات وأسماء المعظمة على الكفن هذا وقد ألفت في هذا الشأن رسالة سميتها ✽ انذار الحاضر والباد ✽ عن كتابة الأسماء المعظمة على الكفن بالمداد ✽ فلينظرها من أرادها (وأركان الصلاة عليه) أى الميت (سبعة : الأول) من الأركان (النية) كغيرها من الصلوات المفروضة فيجب فيها ما يجب في نية سائر الفروض من مقارنة النية للتكبير والقصد والتعيين كصلاة الجنابة ونية الفرضية وان لم يتعرض للكفاية وغيرها ولا يشترط تعيين الميت الحاضر بل يكفي تمييزه فيقول كما يأتي في الفصل الثاني نحو نويت الصلاة على هذا الميت فرضا أو فرض كفاية وخرج بالحاضر الغائب فان نوى على العموم كأن قال نويت الصلاة على من تصح الصلاة عليه من أموات المسلمين لم يشترط التعيين والافلا بد منه (والثاني) من الأركان (أربع تكبيرات) مع تكبيرة الاحرام إجماعا فالكل ركن واحد ويسن رفع يديه في التكبيرات حذو منكبيه ووضعها تحت صدره بين كل تكبيرتين (والثالث) من الأركان (القيام على القادر) عليه ولو صبيا أو امرأة مع رجل لانه فرض فيها كغيره من الفرائض فيأتى هنا ما مر ثم في القيام فان عجز عنه فقد عجز عنه اضطلع فان عجز عنه استلقى فان عجز عن ذلك أو ما (والرابع) من الأركان (قراءة الفاتحة) أو بدلها عند العجز عنها فالوقوف بقدرها كغيرها من الصلوات والأفضل كونها بعد التكبيرة الأولى وتصح بعد غيرها على المعتمد واذا أتى

والام تصح الصلاة خلفه مطلقا لانه لا يعتد بوجوب البسمله وأما ما قيل انه حيث كان الامام لا يرى قراءة الفاتحة فكأنه نوى صلاة بلا قراءة فنيته غير صحيحة عند الشافعي فقد يجب عنه بان ذلك لا يضر حيث كان ذلك ناشئا عن عقيدة فتأمل اهـ منه (قوله وتصح بعد غيرها) أى

صحة صلاة الشافعي إذ غاية أمر إمامه أنه ترك الفاتحة وتركه قبل الرابعة لها لا يقتضي البطلان لجواز أن يأتي بها بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعي فتسليمه لنفسه بعد بطلان صلاة إمامه لا يضر اهـ ع ش على م ر وفي الرشيدى عليه بعد ما ذكر هذا : مانصه وهى فائدة جلييلة يحتاج اليها في الصلاة خلف المخالف وظاهر أن الحكم جارحى فيما لو كان الامام يرى حرمة القراءة في صلاة الجنابة كالحنفى إذ لا فرق نظرا الى ماوجه به الشيخ رحمه الله ولا نظرا الى عدم اعتقاد الامام فرضية الفاتحة



بها بعد غير الأولى جاز تقديمها على ذكره وتأخيرها عنه ويسن التعوذ للقراءة والاسرار به وبالقراءة والدعاء وترك  
الافتتاح والسورة و (الخامس) من الأركان (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويجب كونها (بعد) التكبيرة  
(الثانية) أى عقبها ويسن الصلاة على الآل والدعاء للمؤمنين عقبها والحمد لله قبلها وضم السلام للصلاة هنا  
كما يأتي في المتن بخلافه في غيرها من الصلوات لتقدمه فيه و (السادس) من الأركان (الدعاء للميت)  
بخصوصه بأخروى بنحو اللهم اغفر له وارحمه ويجب أن يكوى (بعد) التكبيرة (الثالثة) أى عقبها و (السابع)  
من الأركان (السلام) كغيرها من الصلوات فيما روجو بانودبا الاو بركاته فيسن زيادتها هنا عند ابن حجر  
رحمه الله تعالى لاهناك ويجب كونه بعد التكبيرة الرابعة ولا يجب فيها ذكر غير السلام لكن يسن كما يأتي في  
كلامه اللهم لا تحرمنا أجره ولا تقننا بعده (فرع) تندب الصلاة آخر كل يوم بعد الغروب على من مات في  
أقطار الارض وينوى الصلاة على من تصح الصلاة عليه فهذه أسهل النيات وأولها فيقول نويت أصلى على  
من مات في هذا اليوم وليلته في أقطار الارض من تصح الصلاة عليه أربع تكبيرات مستقبل القبلة لله تعالى  
الله أكبر (تنبيه) يشترط في صلاة الجنائز شروط الصلاة وفي القدوة فيها شروط القدوة الماران ويكره  
ويسن ما كرهه وسن ثم مما يأتي هنا منها ولها شروط زائدة منها تقدم طهر الميت بماء أو تراب وما اتصل به كصلاة  
الحى فيضرب نجاسة ببدنه أو كفنه أو برجل نعشه وهو مربوط به نعم لا يضر نجاسة القبر فيما اذا صلى على القبر ونحو  
دم من مقتول مثلاً لم ينقطع ومنها عدم التقدم على الميت الحاضر ولو في القبر فان كان غائباً جاز ومنها غير ذلك  
مما هو مذكور في المطولات (وأقل الدفن) المحصل للواجب (خبرة تكتم) بعد طمها (رائحته) أى تظهر منه  
فتؤذى الأحياء (وتحرسه من السباع) أن تنبشه وتأكله (ويجب توجيهه) أى الميت (الى القبلة) تنزيلاً له  
منزلة المصلى (فان لم يوجه) الميت (لها) أى القبلة بأن دفن مستديراً أو مستلقياً وان جعل أخصاه لها ورفع  
رأسه قليلاً كما يفعل بالمتحضر (نبش) وجوباً (ووجه) للقبلة (ان لم يتغير) بنتن فان تغير بذلك فلا ينبش  
(وأكله) أن يوسع القبر (بأن يزداد في عرضه وطوله قدر ما يسع من ينزله القبر ومن بعينه لا يزيد لانه تحجير على  
الناس (ويعمق) بأن يزداد في نزوله وأن يكون التعميق (قائمة) رجل معتدل (وبسطة) بأن يقوم فيه  
باسط يديه مرفوعتين غير قابض لأصابعهما (و) يسن ستر القبر بشوب عند الدفن وهو غير ذكر آكد وأن  
يوضع رأس الميت في النعش عند مؤخر القبر الذى سيصير عند أسفله رجل الميت ويسل من قبل رأسه سلا برفق  
لا بعنف لانه السنة في إدخاله ويقول من يدخله بسم الله والله على ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته ويسن  
أن يدعوه بما يليق بالحال كاللهم افتح أبواب السماء لروحه وأكرم نزله ووسع مدخله ووسع له في قبره و (أن يوضع)  
الميت في اللحد أو الشق والأول في الارض الصلية أفضل وأن يوسع كل من اللحد والشق ويتأكد عند  
رأسه ورجليه ليصونه مما يلي ظهره من الانقلاب ومما يلي صدره من الانكباب وأن يرفع سقف كل من اللحد  
والشق بحيث لا يمسه عند انتفاخه بل يجب ذلك وأن يوضع (على يمينه) أى على شقه الأيمن بل قيل يجب  
(و) ندب (أن يسند) وجهه ورجلاه الى جدار القبر ويتجافى بواقية حتى يكون قريبا من هيئة الراكع لئلا  
ينسكب لوجهه وأن يسند (ظهره بنحو لينة) طاهرة (أو تراب) طاهر لينعه ذلك من الاستلقاء على قفاه  
ويجعل تحت رأسه نحو لينة (و) أن (يلصق خده) الأيمن بعد تنحية الكفن عنه بتلك اللينة أو (بتراب)  
ليكون هيئة من هو في غاية اللذة والافتقار ويندب أن تسد فتحة القبر لمنع إهالة التراب عليه كذا في شرح  
المنهج لكن المعتد وجوبه فتحرم تلك الإهالة لما فيها من الازدراء وهتك الحرمة ولو انهار التراب أثناء الدفن  
وجب اصلاحه أو بعده فلا ويندب لمن على شفير القبر أن يحثى ثلاث حشيات تراب بيديه يقول مع الأولى منها  
خلقناكم اللهم لقنه عند المسئلة حجته ومع الثانية وفيها نعيدكم اللهم افتح أبواب السماء لروحه ومع الثالثة  
ومنها نخرجكم نارة أخرى اللهم جاف الارض عن جنبه وأن يمال التراب بنحو مساح وأن لا يزيد عن تراب القبر

الأولى ومحل  
ذلك ما لم يكن  
شرع فيها عقب  
الأولى والا  
فتعين قاله ش  
اه منه

الارفعه نحو شبر وأن يأخذ كل من حضر شيئاً من تراب القبر و يقرأ عليه سبع مرات سورة القدر ثم يوضع في  
الكفن أو القبر فقد ورد أن الميت الذى يفعل له ذلك لا يعذب في قبره وينبغى أولوية كون التراب في القبر اذا  
كانت المقبرة منبوشة لافى الكفن لنجاسته وأن يمكث جماعة بعد الدفن يستلون له التثيت ويستغفرون له لانه  
حينئذ في سؤال منكر ونكير وندب تلقين بالغ ومجنون سبق له تكليف ولو شهيدا بعد تمام الدفن وهو مشهور  
وقد ذكره المصنف رحمه الله تعالى في الاعانة وأن يرفع القبر قدر شبر وتسطيعه أولى من تسليمه وأن يوضع عليه  
جريدة خضراء لا تتابع لانه يخفف عنه ببركة تسبيحها اذ هو أكمل من تسبيح اليايس لانه فيه نوع حياة وقيس  
بها ما اعتيد من طرح الریحان ونحوه ويحرم أخذ ذلك وظاهر هذا أن اليايس لا يحرم أخذه نظراً لتقييد  
الحديث التخفيف بالأخضر بما لم يبيس هذا ويتعلق بهذا الفصل أمور كثيرة مذكورة في المطولات والله  
سبحانه وتعالى أعلم ولما ذكر ما يتعلق بالميت وكان من جملة الصلاة فقد ذكر ما يتعلق بها أراد أن يبين هنا  
كيفيتها على وجه سهل توضيحاً للمبتدى فقال :

﴿فصل﴾ في بيان ( كيفية الصلاة على الميت فاذا أراد الشخص (أن يصلى عليه) أى الميت (فليتطهر)  
المصلى من الحدثين ومن الحدث (أولاً) وجوباً (ثم يستقبل القبلة) ويقف ندبا إماماً أو منفرداً عند رأس الذكراً  
جاعلاً معظم الميت لجهة يمينه فيكون رأسه من جهة اليسار وعند عجز المرأة كالخنى جاعلاً معظمها ورأسها  
لجهة يمينه \* والحاصل أنه يجعل معظم الميت على يمين المصلى المستقبل فحينئذ يكون رأس الذكراً جهة يسار المصلى  
والأنثى بالعكس اذ لم تكن عند القبر الشريف . أما اذا كانت هناك فالأفضل جعل رأسها على اليسار كـ رأس  
الذكراً ليكون رأسها جهة القبر الشريف ساوياً للادب كما قاله بعض المحققين ثم بعد فعل مرید الصلاة على الميت  
ما ذكر (يقول) بلسانه ندبا نويت الصلاة (أو أصلى على هذا الميت) أو على من صلى عليه الامام أو على  
من حضر من أموات المسلمين فرضاً أو (فرض الكفاية أربع تكبيرات مستقبل القبلة) إماماً أو مأموماً  
ان كان كذلك فان كان منفرداً لم يقل شيئاً بل يقول كغيره (لله تعالى) وينوى ذلك بقلبه وجوباً ويقربها  
بقوله (الله أكبر) ويرفع يديه وهذا هو تكبيرة الاحرام كالايخفى وهى الأولى من التكبيرات الأربع  
ويسن التعوذ لقراءة الفاتحة ان أراد قراءتها عقب هذه التكبيرة وهو الأفضل اذ يجزى كقصر قراءتها في غيرها  
وترك الافتتاح فيقول (أعوذ بالله) أى التجنى وأستجير وأحترز بقوة الله تعالى وقدرته ورحمته وفضله وكرمه  
(من الشيطان) مأخوذ من شاط بمعنى احترق أو من شطن بمعنى بعد (الرحيم) المرجوم بالشهب المطرود من رحمته  
تعالى وهو إبليس وجنوده وخص الاسم الجامع لصفات الكمال والجمال أعنى الله لعظم عداوة الشيطان وقوة غوايته  
\* وحيث ذكر المصنف رحمه الله تعالى الفاتحة ذات الأسرار الكثيرة التى لا تسعها الأوراق بتمامها تسهلاً للمبتدى  
فلنتكلم على ظاهرها مفسرينها بوجه واضح مختصر تبركاً بكلام الله عز وجل فنقول قال الله تعالى وهو  
أصدق القائلين (بسم الله) أى الملك الأعظم الذى لا نعبد الا إياه (الرحمن) أى الذى عم بنعمة إيجاده  
واحسانه جميع خلقه أسفله وأعلاه أدناه وأقصاه (الرحيم) الذى خص من بينهم أهل وده برضاه (الحمد)  
أى الثناء باللسان على الجميل الاختيارى على جهة التبجيل والتعظيم ثابت ومستحق (لله) الواجب الوجود  
المعبود بحق (رب العالمين) أى مالك جميع الخلقين (الرحمن) أى العالمين ينعم عليهم ويرزقهم (الرحيم) أى  
للمؤمنين خاصة ينعم عليهم ويغفر لهم (مالك يوم الدين) أى الجزاء بالثواب للمؤمنين والعقاب للكافرين وهو  
يوم القيامة \* واعلم أن لفظة مالك فراءتين سبعيتين الأولى مالك باثبات الألف والثانية ملك بحذفها وهى قراءة أهل  
الحرمين والمعنى على الأولى مالك الأمر كله في يوم القيامة المتصرف فى الاعيان المملوكة كيف شاء وعلى الثانية  
الملك المتسلطن القاهر ذى الاستيلاء الباهر المتصرف بالأمر والنهى فى المأمورين ذلك اليوم وخص يوم الدين  
بالذكر مع أنه تعالى ملك جميع الخوقات ومالك لهم دنيا وأخرى لان جميع الامور مملوكة له تعالى فى ذلك اليوم



لا يشاركه أحد في مالكية شيء منها بدليل قوله تعالى «يوم لا تملك نفس لنفس شيئا والأمر يومئذ لله» أي ظاهرا وباطنا فلا تصرف لغيره فيه أصلا بخلاف الدنيا فالعبيد متصرفون فيها وينسب لهم الملك والأمر والنهي ظاهرا لانه لا ملك ظاهرا فيه لاحد الا له تعالى «لمن الملك اليوم لله الواحد القهار» وأما في الدنيا ففيها الملك ظاهر للكثير من الناس ولما ذكر العبد الرب جل وعلا ووصفه بالصفات الحسنة التي كل صفة منها تبعته على شدة الاقبال وآخرها مالكة يوم الدين المفيدة أنه تعالى مالك الأمر في يوم الجزاء أوجب ذلك الاقبال عليه تعالى وخطابه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات فأقبل مخاطبته تعالى خاضعا مستعينا فقال (إياك نعبد وإياك نستعين) أي لا نعبد الا إياك ولا نستعين الا بك لأنك الحقيقي لتلك الصفات العظام. والمعنى يامن هذا شأنه نخضك بالعبادات الاصلية الاعتقادية من توحيدك يامن لا تأخذ سنة ولا نوم والعبادات الفرعية العملية من نحو صلاة وزكاة وصوم وطلب للمعونة على العبادات الفاخرة وغيرها من مهمات الدنيا والآخرة فهذا ترقى من البرهان الى العيان والغيبة الى الحضور فهو تعليم من الله تعالى لعباده كيفية الترقى (اهدنا الصراط المستقيم) أي دين الاسلام أي زنا هداية وأدنا عليها ويبدل منه زيادة في المدح (صراط الدين أنعمت عليهم) أي بالهداية ويبدل من الدين مع صلته (غير المغضوب عليهم) وهم اليهود (ولا الضالين) أي غير الضالين وهم النصارى. وقيل المغضوب عليهم المشركون والضالون المنافقون والاول أولى لانه ورد التفسير به في الحديث فقد روى عنه عليه السلام أنه قال «ان المغضوب عليهم هم اليهود وان الضالين النصارى» ويشهد له أيضا قوله تعالى في اليهود «فباؤا بغضب من الله» وقوله في النصارى قد ضلوا والله أعلم بأسرار كتابه ويسن للقارىء كاتقدم التأمين بعد فراغه من الفتحة بعد سكتة لطيفة ويسن أن يقول فيها قبله (رب اغفر لي ولوالدي) ولا بأس بزيادة لجميع المسامحين كما قاله السيد عمر البصرى رحمه الله تعالى وقد تقدم التنبيه عليه فيقول (آمين) ثم يكبر التكبير الثانية فيقول رافعا يديه (الله أكبر) ويجب عقبها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأقلها اللهم صل على محمد وأهلكها صلاة التشهد التي ذكرها المصنف رحمه الله تعالى ويسن زيادة ما سيدكر معها كالحمد لله على ذلك كله فيقول (الحمد لله رب العالمين اللهم) أي يا الله فحذفت ياء النداء وعوض عنها الميم كالمعروف مشهور وهي كلمة جامعة يكثر استعمالها في الثناء وحالة التضرع والدعاء وقد أمر الله سبحانه وتعالى بنبيه عليه الصلاة والسلام بقوله قل اللهم في قديم الكلام ولنداء وردت الدعوات مصدرة بها في أكثر الاوقات (صل) أي ارحم رحمة مقرونة بالتعظيم والتكريم (على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد) وهم في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا (كصليت) أي صلاة مثل صلاتك (على سيدنا ابراهيم) خليل الله ومعناه الاب الرحيم (وعلى آل سيدنا ابراهيم) وهم أتباعه وذريته المؤمنون أنبياء وغيرهم فيشمل أولاد صلبه وجميع أنبياء بني اسرائيل وهو معنى قوله تعالى «رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه حميد مجيد» واعلم أن الكلام على حكمة تخصيص سيدنا ابراهيم وطلب صلاة على نبيينا عليه السلام تشبه الصلاة على ابراهيم عليه الصلاة والسلام كثير طويل مذكور في اعانة المصنف رحمه الله تعالى وغيرها (وبارك على سيدنا محمد) أي أفض عليه خيرات الدارين وأدم ما أعطيته من التشريف والتكريم وأدم ذكره وشريعته لان البركة هي زيادة الخير في الشيء (وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم) وأدم ذلك (في العالمين) واجعل الصلاة عليه منتشرة في جميع الخلق كما جعلتها على ابراهيم عليه السلام (انك) أي لأنك (حميد) بمعنى محمود لان عبادته حمدوه أو حامد لانه الحامد لنفسه وللمطيعين من عبادته (مجيد) أي ماجد من المجد وهو الشرف والرفعة وكرم الذات والفعال والمعنى أعطينا سؤلنا بالصلاة على نبينا لانك أهل الحمد والفعل الجميل والكرم والافضال (وسلم) هو بصيغة الدعاء والمعمول محذوف والتقدير وسلم على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما سلمت على سيدنا ابراهيم (تسليما اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات) ثم يقول رافعا يديه (الله أكبر) ويدعو للبيت بخصوصه عقبها وجوبه فيقول (اللهم اغفر له) أي للميت ولو أتى باعتبار الشخص ولو صغيرا وطلب المغفرة للصغير لينال زيادة الدرجات فلا يشكك بأنه

لا ذنب عليه فقد كان صلى الله عليه وسلم يستغفر في اليوم والليلة مائة مرة فينال بذلك أعلى درجات القرب وبالجملة فالمغفرة لا تستدعي سبق ذنب بل قد تكون بزيادة القربات (وارحمه واعف عنه) أي ماصدر منه (وعافه) أي أعطاه من النعم ما يصير به كالصحيح في الدنيا وأذهب عنه ما يكره (وأكرم نزل) أي أعظم ما يهيا له في الآخرة من النعم وأره في قبره ما يرضيه (ووسع مدخله) أي قبره أي وسع له فيه بقدر مد البصر ان لم يكن غريبا ولا أقرن محل دفنه الى وطنه (واغسله) أي طهره من ذنوبه (بالماء) وهو معروف (والثلج) وهو ما ينزل من السماء فينقع على وجه الأرض ثم يذوب بعد جموده (والبرد) وهو ما ينزل من السماء كالمح ثم يذوب وليس المراد من الغسل وما بعده حقيقته وانما ذلك كناية عن الطهارة العظيمة من الذنوب كما فسرنا كأنه يقول اللهم طهره من الذنوب طهارة عظيمة ولذا أتى بجملة كالتفسير لهذه الجملة فقال (ونقه) أي طهره من الذنوب (والخطايا) كائني الثوب الأبيض من الدنس) أي الوسخ وانما مثل الثوب الأبيض لأنه يظهر فيه أثر الغسل (وأبدله دارا خيرا من داره) أي أدخله الجنة بدلا من داره في الدنيا (و) أبدله (أهلا خيرا من أهله) بأن يبدل صفاتهم بصفات أجمل من الصفات التي كانوا عليها في الدنيا (و) أبدله (زوجا خيرا من زوجته) بأن تبدل صفته بصفة أحسن من الصفة التي كان عليها في الدنيا وبغير ذلك مما هو مفصل في المطولات (وأدخله الجنة وأعذه) أي احفظه وأمنه (من عذاب القبر وقتنته) باعائه على التثبيت في جوابه لسؤال المسكين وعدم التلجلج. والمراد من ذلك توفيقه للجواب والا فالسؤال عام لكل واحد وان لم يقرب كالغريق فالتقييد بالقبر جرى على الغالب كما مر في بحث علم التوحيد (و) أعذه (من عذاب النار) ويزيد عليه ندبا ان لم يخش تغير الميت بالآتيان به والاقتصر على الأول (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبا وصغيرنا) أي برفع الدرجات له لأن المغفرة لا تستدعي سبق ذنب كما علمت (وكبيرنا وذكركنا) وأنشأنا اللهم من أحييته منا فأحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان) ولا يخفى مناسبة الاسلام للحياة ومناسبة الايمان للوفاة (اللهم لا تحرمنا أجره) أي أجر الصلاة عليه وأجر المصيبة به فان المسامحين كالعضو الواحد إن اشتكى بعضه اشتكى كله (ولا تضلنا) بالابتلاء بالمعاصي (بعده) ويقول ندبا بعد هذا حيث لم يخش ما ذكر من تغير الميت. اللهم هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعها واتساعها ومحبوته وأحبائه فيها الى طامة القبر وما هو لاقية كان يشهد أن لا اله الا أنت وأن محمد عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غنى عن عذابه وقد جئتك راغيبا اليك شفعا له. اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبه ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته الى جنتك يا أرحم الراحمين (تنبيه) يجوز أن يأتي بالضمائر مذكرة مطلقا سواء كان الميت ذكرا أم أنثى على ارادة الشخص ومؤنه على ارادة النسمة أو الجنابة فان لم يلاحظ ذلك وجب تذكير المذكر وتأنيث المؤنث وتفصيل ذلك يعلم من المطولات ثم يكبر التكبير الرابعة فيقول رافعا يديه (الله أكبر) وقد تقدم أنه لا يجب عقب هذه التكبير شيء لكن يسن (اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله) ولو كان طفلا لأن المغفرة لا تقتضي سبق ذنب كما تقدم ولا بأس بزيادة للمسامين ثم يسلم تسليمين. الأولى واجبة. والثانية مندوبة فيقول (السلام عليكم ورحمة الله) ويزيد ويركاه كما تقدم عن ابن حجر رحمه الله تعالى (ويقول في الدعاء للطفل) الذي أبواه مسلمان بعد الثالثة (اللهم اغفر له وارحمه) هذا ما جرى عليه ابن حجر رحمه الله تعالى من أنه لا بد من الدعاء للميت ولو طفلا بخصوصه صراحة فليس قوله الآتي: اللهم اجعله الى آخره مغنيا عن الدعاء له عنده لأنه دعاء بالازم وهو لا يكفي لانه اذا لم يكف العموم فهذا أولى وخالف في ذلك الجمال الرملي رحمه الله تعالى فقال يكفي. اللهم اجعله فرطا الى آخره ولا يعارضه قولهم لا بد من الدعاء للميت بخصوصه كما مر لشبوت هذا بالنص بخصوصه انتهى. ومثله الخطيب رحمه الله تعالى ثم يقول (اللهم اغفر لحينا الى آخره) أغنى ولا تضلنا بعده (اللهم اجعله) أي الميت الطفل (فرطاً لأبويه) أي سابقا مهيأ لمصالحهما من الشفاعة والحوض



في الآخرة ومن ثم قال عليه السلام أنا فرطكم على الحوض وسواء في حياتهما أم بعدهما أم بينهما (وسلفا) معطوف على فرطاً من عطف العام على الخاص لأن معناه السابق مطلقاً سواء كان مهيباً للصالح أم لا (وذخراً) أي سابقاً عليهما مذخراً لهما فشيء نفيس يكون أمامهما مذخراً إلى وقت حاجتهما له بشفاعته لهما كما صح ذلك (وعظاً واعتباراً) أي واعظاً ومعتبراً يتعظان ويعتبران به حتى يحملهما ذلك على صالح الأعمال (وشفيعة) لهما . فقد ورد أن الولد يشفع لأبويه . قال في شرح العباب ويوجه بأنه لما لم يكن عليه ذنب أشبه العلماء والشهداء فان لهم حظاً في الشفاعة فليكن هذا أولى لكن صح كل غلام مرتين بعقيقته فالذي لم يعق عنه لم يشفع له والديه فنرجو شفاعته ولده فليعق عنه ولو بعد موته (وثقل به) أي بثواب الصبر على فقده والرضا به (موازينهما) أي أبويه (وأفرغ الصبر على قلوبهما) بسبب فقده (ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره) أي المصيبة عليه كما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم بما ولما أنهى الكلام على الركن الأعظم من أركان الإسلام وهو الصلاة شرع يتكلم على الركن الثاني من العبادات البدنية منها وهو الثالث على ترتيب حديث بني الإسلام على خمس منها وهو الزكاة فقال:

**فصل في بيان أحكام (الزكاة)** وانما قدمها على الصوم والحج مع أنها أفضل منها مراعاة للحديث واهتماماً بشأنها لانها مظنة البخل بها فالحكمة في تقديمها أن النفوس تشح بها لكونها طبعاً على حب المال (وهي) أي الزكاة لغة تطلق على معان كثيرة منها النماء والتطهير وشرعاً (اسم للقدر) المخصوص (المخرج عن المال) في زكاته وسيأتي تفصيله وعن البدن في زكاة الفطرة على وجه مخصوص يجب صرفه لطائفة مخصوصة (وتجب زكاة المال في ثمانية أصناف) كائنة (منه) أي المال (النقدين) الذهب والفضة وتدخل فيهما عروض التجارة لانها تقوم بهما (والابل والبقر) ومنها الجواميس (والغنم والقوت) من الحبوب كبر وشعير وأرز وكاسيينه بذلك (والتمر والعنب) وغير بعضهم عن هذين وعن القوت بالنابت فانه يشمل الزرع والنخل والكرم (وشرائط وجوبها) أي الزكاة ستة الأول (الإسلام) فلا تجب على كافر أصلي بالمعنى السابق في الصلاة ولو بعد الإسلام أما المرتد ففيه تفصيل وهو أنه ان ارتد بعد أن وجبت الزكاة عليه أخذت منه مطلقاً سواء أسلم أم لا وان وجبت عليه بعد أن ارتد فتوقف كبقية أمواله إن عاد إلى الإسلام لمزمه أدائها لتبين ملكه وإن مات مرتد بان أن لا مال له من حين الرد ويكون فيثا (و) الثاني (الحرية) فلا تجب الزكاة على رقيق ولو مكاتباً أما البعض فتجب عليه فيما ملكه ببعضه الحر تمام ملكه (و) الثالث (الملك التام) فلا تجب فيما لا ملك له تماماً كمال كتابة إذ للعبد إسقاطها متى شاء (و) الرابع (النصاب) وهو قدر معلوم تجب فيه الزكاة وسيعلم ما يأتي فلاز زكاة فيما دون (و) الخامس (مضي الحول) وهو كافي المحكم سنة كاملة . سمي بذلك لتحوله أي ذهابه ومجيء غيره فلا تجب قبل تمامه ولو بلحظة وانما يجب مضي الحول (في الحول) أي ما غيره وهو التمر والحب فتجب فيهما ببدو صلاح الأول واشتداد الثاني ككسائي إن شاء الله تعالى والمعدن والركاز فتجب فيهما حالاً ككسائي أيضاً (وسوم الماشية) أي رعيها في كلاً مباح والمراد اسامة مالك ولو بنائبه لها مع عامه بملكها فلو سامت بنفسها أو أسامها غير المالك كغاصب أو ورثها ولم يعلم بها فلاز زكاة فيها لفقد اسامة المالك المذكورة واختصت السائمة بالزكاة دون العلوقة لتوفر مؤنتها بالرعي في كلاً مباح فان علفت الماشية معظم الحول فلاز زكاة فيها سواء علفها مالكها أو اعتلفت بنفسها أو علفت نصفه فأقل قدر الاتعيش بدونه أو تعيش لكن بضرر بين أو بلا ضرر لكن قصد به قطع السوم فلا تجب زكاتها أموال علفها مالكها قدرا تعيش بدونه بلا ضرر بين ولم يقصده قطع السوم وجبت زكاتها والكلام في غير العوامل أما هي فلاز زكاة فيها لانها ليست معدة للنماء بل للعمل بما ولما ذكر في هذا الفصل الأصناف التي تجب فيها الزكاة اجمالاً شرع يتكلم عليها تفصيلاً مقدماً للكلام على زكاة النقدين لأنها مشرفة من بقية الأموال اذ هما قوام الدنيا ونظام أحوال الخلق لأن حاجات الناس كثيرة وكلها تقضى بهما فمن كنزهم فقد أبطل الحكمة التي خلقها لهما بخلاف غيرهما من الأموال فقال :

**فصل في زكاة النقدين** ولو غير مضر وبين والمعدن والركاز وأموال التجارة (ونصاب الذهب) الخالص (عشرون مثقالاً) بوزن مكة تحديداً فيه يقينا فلو نقص في ميزان وتم في آخر فلاز زكاة للشك في النصاب (ونصاب الفضة) الخالص (مائتا درهم) بوزن مكة تحديداً ولا عفو فيهما كالعشرات فالزائد على النصاب ولو يسيراً بحسابه وذلك لا مكان التجزئ في ذلك بلا ضرر بخلافه في المواشي فإنه لو حسب الزائد على النصاب فيها لتضرر المالك والفقراء بالمشاركة فيها ولا يكمل نصاب أحد النقدين بالآخر لاختلاف الجنس كالا يكمل التمر بالزبيب ويكمل كل نوع من جنس بآخر منه وخرج بقولنا الخالص والخالصة المغشوش فيهما وهو المختلط بما هو أدون منه كذهب بفضة وفضة بنحاس فلاز زكاة فيه حتى يبلغ خالصه نصاباً فإذا بلغه أخرج الواجب خالصاً أو مغشوشاً خالصه قبر الواجب ويكون متطوعاً بالغش ان كان يتصرف عن نفسه والاعتين الأول (ولا بد فيهما) أي لا غنى عن وجوب اخراج زكاة الذهب والفضة اذا بلغا النصاب (من) مضي (الحول) كما تقدم فلا تجب زكتهما قبل تمام الحول ولو بلحظة (الا ما حصل من معدن) بفتح داله وكسر هاء اسم لمكان خلق الله تعالى فيه الذهب والفضة فتجب زكاته في الحال (أو) الا ما حصل من (ركاز) بكسر الراء بمعنى مركز فتجب الزكاة فيه في الحال أيضاً (ويجب في غير الركاز) من الذهب والفضة حتى المستخرج من المعدن (ربع العشر) أي ربع عشر العشرين مثقالاً في الذهب وهو نصف مثقال وربع عشر المائتين درهماً في الفضة وهو خمسة دراهم واذا كان هناك زائد في حسابها كالمركب (و) يجب (في الركاز وهو دفين) أي مدفون (الجاهلية) وهم الذين كانوا قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم (الحبس) وانما خالف المعدن في قدر الواجب فيه وهو ربع العشر لحفة موته غالباً (ونصاب التجارة نصاب ما شترت به من النقدين) الذهب والفضة فان كان قد اشترى بذهب قومها به أو بفضة قومها به أو بهما قومها بهما مقوم ما قابل الذهب به وما قابل الفضة بها ولا يضم أحدهما للآخر فان بلغت القيمة آخر الحول نصاباً زكاهما من القيمة لا من عرض التجارة وان كان رأس المال دون نصاب ثم ان ما ذكر من أن التجارة تقوم بما شترت به من النقدين أو أحدهما اذا ملكك بنقد ولو في ذمته أو غير نقد البلد فان ملكك بغير نقد كعرض وضع في خلع أو نكاح أو صلح عن دم قومت بغالب نقد البلد بما واعلم ان زكاة التجارة شروطاً ستة زيادة على ما مر في زكاة النقدين فلنذكرها بالاختصار فنقول . أحدها أن يكون ملك ذلك المال بمعاوضة . ثانيها أن تقر نية التجارة بحال المعاوضة في صلب العقد وفي مجلسه . ثالثها أن لا يقصد بالمال القنية وهي الامساك لا لتفاد . رابعها مضي حول من الملك . خامسها أن لا ترد عروض التجارة في أثناء الحول إلى نقد تقوم به فان ردت في أثناءه إلى النقد المذكور فان كان نصاباً دام الحول وان نقص عن النصاب انقطع الحول لتحقق نقص النصاب حينئذ فلا يشتري به عرضاً آخر بعد ذلك للتجارة ابتداءً حول جديد من حين شرائه . سادسها أن تبلغ قيمته آخر الحول نصاباً إلى هذا الاخير أشار بقوله (ولا يعتبر) النصاب (الا آخر الحول) وانما اعتبر آخر الحول لأنه وقت الوجوب فلو تم الحول وقيمة عرض التجارة دون النصاب وليس معه ما يكمله به من جنس ما يقوم به فلا تجب الزكاة فيه وان اشتراه بنصاب أو أكثر (ويجب فيها) أي التجارة (ربع عشر القيمة) فيجب اخراج ربع العشر من القيمة لا من العرض كما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم بما **فائدة** الأوراق المنقوشة بصور مخصوصة ونحوها معلومة الجارية بين بعض أهل البلدان في المعاملات كالنقود الثمنية وتسمى عندهم بالنوط قد اختلف نظر العلماء فيها المترتب عليه اختلافهم في الفتوى وقد ألف شيخنا المؤلف رحمه الله تعالى رسالة فيها نقل فيها أقوالهم المصححة وفتاويهم المنقحة سماها بالقول المنقح المضبوط بما في صحة التعامل ووجوب الزكاة في الورق النوط بما فانظر هاهنا شئت وبالله التوفيق بما ولما أنهى الكلام على ما يتعلق بالنقدين شرع يتكلم على مقدار نصاب النعم وما يجب اخراجه منه مقدماً لابل لأنها أشرف أموال العرب فقال

**فصل في مقدار نصاب الابل وما يجب اخراجه منه** (أول نصاب الابل خمس وفيها) أي الخمس (شاة) أي جذعة ضأن لها سنة تحديدية لكن لو أجدعت مقدماً أسنانها أي أسقطته بعد ستة أشهر أجزأت فالأول منزل منزلة البلوغ

(قوله والاعتين الأول) أي وان لم يكن متصرفاً عن نفسه بأن كان متصرفاً عن موليه تعين الأول وهو اخراج الخالص فيتعين على الولي اخراج الخالص حفظاً للنحاس مثلاً على المولى هذا وقد أجاب السبكي عن سؤال صورته كيف تخرج الزكاة من أموال الأيتام من الدراهم المغشوشة والغش فيها ملكهم بأن الغش ان كان مماثل أجره الضرب والتخليص فيقتسامه بعمل الناس على الاخراج منها اهـ معنى اهـ منه



بالسن والثاني منزل منزلة البلوغ بالاحتلام أو ثنية معز لها ستان تحديدًا ويجزى الجذع من الضأن أو الثاني من المعز وإن كانت الابل إناثا لصدق اسم الشاة عليه فانها تطلق على الذكر والأنثى \* واعلم أنه يعتبر في المخرج عن الابل من الشياه كونه سليما وإن كانت ابله معيبة بخلاف المخرج من جنسه فلا يعتبر كونه سليما إلا أن كان المخرج عنه سليما (وفي عشر) من الابل (شأتان وفي خمسة عشر) من الابل (ثلاث شياه وفي عشرين) من الابل (أربع شياه وفي خمس وعشرين) من الابل (بنت مخاض من الابل لها سنة) ودخلت في الثانية تحديدية سميت بذلك لأنها أن لها أن تكون مخاضا أي حاملًا (وفي ست وثلاثين بنت لبون لها ستان) وطعنت في الثالثة سميت بذلك لأنها أن لها أن تصير لبونا أي ذات لبن بسبب ولادتها ثانيا (وفي ست وأربعين حقة) بكسر الحاء (لها ثلاث سنين) وطعنت في الرابعة سميت بذلك لأنها استحققت أن يطرقها الفحل وإن يركب عليها ويحمل على ظهرها (وفي إحدى وستين جذعة) بالذال المعجمة (لها أربع سنين) وطعنت في الخامسة سميت بذلك لأنها أجذعت أي أسقطت مقدم أسنانها وقيل لتكامل أسنانها (وفي ست وسبعين بنتا لبون) ووجوبهما فيما ذكر تعبدى لابل الحساب والافتقضى الحساب أن يجب في اثنتين وسبعين بنتا لبون لأن بنت لبون وجبت في ست وثلاثين كما تقدم (وفي إحدى وتسعين حقتان) وهذا تعبدى لابل الحساب كما في الذي قبله والالوج في اثنتين وتسعين حقتان لأن الحقة تجب في ست وأربعين كما تقدم (وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون) أي بالتعبد لابل الحساب كسابقه والالما وجبت الثلاث بنات لبون في مائة وثمانية فهذا كله بالنص ولادخل الحساب فيه فهو تعبدى كما تقرر لا يسأل عن حكمته بل يتلقى عن الشارع بالقبول (ثم) لا يتغير ذلك حتى تزيد تسعة فتصير مائة وثلاثين ففيها بنتا لبون وحقة ومن هنا يستقيم الحساب فيصير (في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) ويتغير الواجب بزيادة كل عشر في مائة وأربعين حقتان و بنت لبون وهكذا والله سبحانه وتعالى أعلم \* ولما تكلم على ما يتعلق بالابل شرع يتكلم على مقدار نصاب البقر والغنم وما يجب إخراجه منهما فقال:

**فصل في** \* بيان مقدار (نصاب البقر) أي والغنم وما يجب إخراجه عنهما (أول نصاب البقر) الشامل للعرب والحواميس (ثلاثون) فلا شيء فيما نقص عن ذلك (وفيها) أي الثلاثين (تبيع) أي ذكر عجل (له سنة) ودخل في الثانية سمي بذلك لأنه يتبع أمه في المرعى (وفي أربعين مسنة لها ستان) ودخلت في الثالثة سميت بذلك لتكامل أسنانها (وهكذا) الحكم إلى ما لا نهاية له (وأول نصاب الغنم) سواء كان ضأنا أو معزا أو بعونا (شاة فلازكاة في أقل منها) (وفيها) أي الأربعين (شاة وهي جذعة ضأن أو ثنية معز) وسبق بيان الجذعة والثنية (وفي مائة وأحدى وعشرين شأتان) أي تعبدًا بالنص لابل الحساب (وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربعين شياه) ثم يستقيم الحساب بزيادة مائة ولذلك قال (ثم في كل مائة شاة) ونقل الامام الشافعي رضي الله عنه أن أهل العلم لا يختلفون في ذلك \* تنبيه \* ما بين نصاب الابل والبقر والغنم وقص أي عقول لا يزيد به شيء في الواجب ولا ينقص بتلفه شيء منه والله سبحانه وتعالى أعلم \* ولما تم الكلام على ما يتعلق بالبقر والغنم أخذت يتكلم على مقدار نصاب القوت وما يجب إخراجه منه فقال

**فصل في** \* بيان مقدار (نصاب القوت) وما يجب إخراجه عنه (وهو) أي القوت (كل ما يقتات) وهو ما يقوم به البدن غالبا (اختيارا) أي على جهة الاختيار وإنما وجبت الزكاة فيه لان الاقتيات ضروري للحياة فأوجب الشارع منه شيئا لأرباب الضرورات ثم بين القوت بقوله (من الحبوب) وذلك (كالبز) بضم الواو وحده ويقال له القمح والحنطة (والشعير) بفتح الشين المعجمة (والارز) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي وهو أشهر لغاته والشائع على الألسنة رز بلا همزة ومثل ما ذكر الحنطة والذخن والدرة والبقا فلا وغير ذلك من المقتات وخرج بقوله كل ما يقتات ما يؤكل تدوايا كالمصطكي والفلفل أو تنعا كالخوخ والمشمش والتين والجوز واللوز والتفاح أو تأدما كالزيتون فلا تجب الزكاة في شيء منها لأنها لا تستعمل للاقتيات وبقوله اختيارا ما يقتات به على جهة الاضطرار

كحب الحنظل وحلبة وترمس فلا تجب الزكاة في شيء منها (وفي) بيان مقدار (نصاب التمر والزبيب) وما يجب إخراجه منهما وهذا معطوف على قوله في نصاب القوت وصنعه يقتضى انهما ليسا من القوت وليس كذلك فلو قال بدل قوله وفي نصاب التمر والزبيب ومن الثمار التمر والزبيب وعطفه على قوله من الحبوب كالبز الى آخره لكان أولى (أول نصابها) أي المذكورات من القوت والتمر والزبيب ولو قال أول نصابه أي القوت لكان أولى لما علمت من أنها ما دخلت في القوت (خمس أوسق) أي أقله ذلك وما زاد فبحسابه فلا وقص فيها والمراد أنها لا تجب فيما دون خمسة أوسق وهي جمع وسق (والوسق) بفتح الواو على الأشهر (ستون صاعا) فالخمس الأوسق ثلاثمائة صاع (والصاع أربعة أمداد) وإذا ضربت الأربعة الامداد في الثلاثمائة الصاع صارت الجملة ألفا ومائتي مد (والمد رطل وثلاث) بالبغدادى جملة الأوسق بالارطال ألف وستمائة رطل (وتعتبر) الخمسة الأوسق (بعد الجفاف) بالنسبة للتمر والزبيب أن تجفف كل منهما غير رديء بأن يتثمر الرطب ويتزبب العنب والابل أن لا يجف أصلا أو جفف رديئا بأن لا يأتي من الرطب تمر ولا من العنب زبيب جيدان في العادة فلا يعتبر الجفاف بل تخرج الزكاة منهما رطبين في الحال لكن بتقدير الجفاف (و) تعتبر بعد (التنقية) بالنسبة للحب أي التنقية من نحو التبن والقشر الذي لا يؤكل ولا يدخر معه ويعتبر قليل لا يؤثر في الكيل وتعتبر تلك (بالكيل) والتقدير بالوزن أما هو للاستظهار والافعال عليه الكيل وان خالفه الوزن (ويجب فيها) أي المذكورات من القوت والتمر والزبيب أن بلغت نصابا أي الخمسة أوسق وما زاد عليها (العشر ان سقيت) أي المذكورات من القوت والتمر والزبيب ولو قال ويجب فيه أي القوت العشر ان سقي (بلامؤنة كطر) لكان أولى لما علمت ومثله ماء انصب اليه من جبل أو نهر أو عين (ونصف العشر ان سقيت بمؤنة كنضح) أي نقل الماء من محله الى الزرع بحيو أو غيره (ويتعلق وجوب الزكاة فيها) أي المذكورات من القوت والتمر والزبيب ولو قال فيه لكان أولى لما علمت أيضا (بيدو) أي ظهور (الصالح لثمر النخل والعنب) كله أو بعضه وان قل كحبة بأن تظهر مبادئ النضج والحلاوة والتلون والمراد بيدو الصلاح بلوغ الثمرة صفة يطلب فيها غالبا فعلامته في الثمر المأكول المتلون أخذه في حمرة أو سواد أو صفرة وفي غير المتلون كالعنب الأبيض لينه وتمويهه وهو صفاه وجران الماء فيه (واشتداد الحب) ولو في بعضه أيضا لانه حينئذ قوت وقيل بقل والله سبحانه وتعالى أعلم \* ولما تم الكلام على زكاة الأموال وشرائطها شرع يتكلم في بيان زكاة الأبدان وشرائطها فقال:

**فصل في** \* بيان (زكاة البدن) ويقال لها زكاة الصوم وصدقة الفطر وزكاة الفطر وهي من خصائص هذه الأمة وتجب الحلل الواقع في الصوم كما أن سجود السهو يجبر الحلل الواقع في الصلاة (تجب) زكاة البدن (على كل مسلم) فلا زكاة على كافر أصلي بالمعنى السابق في الصلاة الا في رقيقه وقريبه المسلمين فتزومه فطرتهما كما تزومه نفقتهما وكذلك زوجته اذا أسلمت وأسلم بعدها في العدة وتجزى هنا بلانية كما قاله في الفتوح وغيره وأما المرتد ففطرته موقوفة فان عاد الى الاسلام وجبت عليه والا فلا وكذا فطرة من عليه مؤنته (مكلف) حرّ فلا تجب الفطرة على الصبي عن نفسه بل يخرجها عنه وليه ولا على الرقيق عن نفسه بل تجب على سيده \* تنبيه \* ظاهر قوله مكلف أنها لا تجب على الصبي مطلقا وليس كذلك بل ان كان غنيا تجب من ماله لكن تسقط عنه ان أخرجهما وليه عنه من مال نفسه لان مال الصبي وحينئذ له أن يرجع ان نوى الرجوع عند الإخراج وإنما تجب زكاة الفطر (عن نفسه) وعن تزومه نفقته) من زوجته ومبعضه ورقيقه بخلاف من لا تزومه نفقته فلا تجب عليه زكاته ثم بين من تلزمه نفقته بقوله (من المسلمين) فلا يلزم المسلم فطرة عبد وقريب وزوجة كفار وان وجبت نفقتهم فقوله من المسلمين شرط في المخرج عنهم فلا بد أن يكونوا مسلمين ولو كان المخرج كافرا كما تقدم من أنها تجب على الكافر عن رقيقه وقريبه المسلمين (حرّا كان) من تلزمه نفقته (أو عبدا) غير مكاتب كتابه صحيحة أما هو فلا تجب على سيده لاستقلاله بالتصرف كالتجرب عليه لضعف ملكه وخرج بقوله ناصح حجة الفاسدة فتلزم سيده (صغيرا أو كبيرا ذكرًا



أو غيره) وأنما تجب (ب) إدارك تمام (غروب شمس آخر يوم من رمضان مع إدراك جزء من شوال) فلا بد من إدراك جزء من رمضان وجزء من شوال لأن الوجوب نشأ من الصوم والفطر فأسند إليهما ثلاثا يلزم التحكم فلا تجب عما حدث بعد الغروب من ولد ونكاح ومالك قن وغنى وإسلام ولا تسقط بعده بما يحدث بعده من موت وعتق وطلاق ومن يل ملك. ووقت أدائها من وقت الوجوب إلى غروب شمس يوم الفطر فيلزم إخراجها قبل غروب شمسها ويجوز إخراجها في أول رمضان ويسن أن تخرج قبل صلاة العيد لا تباع أن فعلت الصلاة أول النهار وإن أخرجت استحباب الاداء أول النهار ويكره تأخيرها إلى آخر يوم العيد ويحرم تأخيرها عنه بلا عذر وهو كغيبته ماله والمستحقين ويجب القضاء فوراً فيما إذا أخرها بلا عذر لعصيانه (و) أنما تجب بـ (وجوب الفضل) أي الفضل حال الوجوب (عن مؤنته) من قوت ومسكن وخادم لا ثقة به يحتاج هو أو مومنه الآتي بياها إليها (و) عن (مؤنة) من تلزمه مؤنته من (عياله) من زوجة وقريب وحيوان مملوك له (يوم العيد وليلتته) المتأخرة (عن يومه) كما في النفقات وأنما لم يعتبر زيادة على اليوم والليله المذكورين لعدم ضبط ما وراءها فعلم مما مر أنه يشترط في اللبس أن يكون هو أو مومنه يحتاج إليه وكذلك المسكن والخادم والمراد أنه يحتاجها مطلقاً لا في خصوص اليوم والليله كالقوت ويشترط في الثلاثة المذكورة أن تكون لا ثقة به فلو كانت نفيسة لا تلحق به لزمه إبدالها بلائق أن أمكن وإخراج التفاوت (وهي) أي زكاة الفطر أي واجبه عن كل واحد (صاع) نبوي سليم من العيب فلا يجزى إخراج صاع معيب بنحو غش أو سوس أو قدم غير طعمه أو لونه أو ريحه كالأجزاء إخراج قيمته فيتعين إخراج صاع سليم من العيب من حب أو غيره (من غالب قوت بلده) أي بلد المؤدى أي بلد المخرج أن أخرج عن نفسه فإن أخرج عن غيره فإن كان المخرج عنه في بلد المخرج فالأمر ظاهر وإن كان في بلد أخرى فالمعتبر بلد المخرج عنه والمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة لا غالب قوت وقت الوجوب والمراد بالغالب ما كان أصلح للانسان في الاقتيات وإن كان غيره أكثر قيمة (كالبر والشعير والأرز والحب والفول والتمر والزبيب فلو كان) المخرج منه (بلد) أهله (يقتاتون البر) مثلاً (فلا يجزى غيره) وإن كان قوت المخرج والله سبحانه وتعالى أعلم \* ولما أنهى الكلام على الزكوات أخذ يتكلم على قسمها على مستحقها فقال :

﴿ فصل في بيان (قسم الزكاة) المهدودة على مستحقها قال فيها للعهد الذي كرى أو الذهنى والمراد بها ما يشمل زكاة الفطر فقط حتى ذلك أنه يجب دفعها للأصناف الثمانية قال الباجوري رحمه الله تعالى وفيه عسر وإن كان هو ظاهر المذهب واختار بعضهم جواز صرفها إلى واحد ولا بأس بتقليده في زماننا هذا قال بعضهم ولو كان الشافعي حياً لأفتى به اه عليه جرى المصنف رحمه الله تعالى كما استراه إن شاء الله تعالى (وهي) أي الزكاة يجب أدائها فوراً إذا تمكن منه بحضور مال وأخذ للزكاة وخالو مالك من مهم ديني أو ديني كصلاة أو كل لأن حاجة المستحقين إليها ناجزة ولا بد من نية المالك بنفسه أو مأذونه ولو عند عجزها عن المال كهذه كاتى أو فرض صدقة مالى وجاز تعجيلها في المال كما يجوز في البدن بشروط المذكورة في المطولات ويجب صرفها (لثمانية أصناف) ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز بقوله - إنما الصدقات للفقراء - الآية وقد علم من الحصر بأنها لا تصرف لغيرهم وهو مجمع عليه وإنما وقع الخلاف في استيعابهم فعندنا يجب استيعابهم وعند غيرنا لا يجب قال البجيرى رحمه الله تعالى والمعنى عند الامام الشافعي رضي الله عنه أنما تصرف لمؤلا لا لغيرهم ولا لبعضهم فقط بل يجب استيعابهم . والمعنى عند الامام مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما أنما تصرف لمؤلا لا لغيرهم وهذا يصدق بعدم استيعابهم ويجوز دفعها لصنف منهم ولا يجب التعميم قال ابن حجر رحمه الله تعالى في شرح العباب قال الأئمة الثلاثة وكثيرون يجوز صرفها إلى شخص واحد من الأصناف قال ابن عجيل النخعي رحمه الله تعالى ثلاث مسائل يفتي فيها خلاف المذهب نقل الزكاة ودفع زكاة واحد إلى واحد ودفعها إلى صنف واحد اه وقد فصلهم المصنف رحمه الله تعالى فقال (للفقير) وهو من لا مال له ولا كسب يقع كل منهما أو مجموعهما موقعا من كفايته مطعماً وملبساً ومسكناً وغيرها

مما لا بد منه على ما يليق بحاله وحال مومنه كمن يحتاج إلى عشرة ولم يجد إلا أربعة (والمسكين) وهو من ماله مال أو كسب لا يثق به يقع موقعا من كفايته إن قدر ولا يكفيه لو توسط كمن يحتاج لعشرة وعنده سبعة أو ثمانية وإن ملك أكثر من نصاب ولا يمنع الفقر والمسكنة مسكنه وثيابه ولولا التجمل في بعض السنة وكتب يحتاجها وعنده الذي يحتاج إليه للخدمة والكسب الذي لا يليق به وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات (والعامل) ولو غنيا وهو من استعمله الامام على أخذ الزكوات ودفعها لمستحقها (كالساعي) الذي يجلب الزكاة (والكاتب لأموال الزكاة) أي الذي يكتب ما وصل من ذوى الأموال وما بقي عليهم وأشار بالكاف إلى أن العامل لا ينحصر فيما ذكره إذ منه القاسم الذي يقسمها على المستحقين والحاشر الذي يجمع ذوى الأموال أو المستحقين والحافظ الذي يحفظ الأموال الزكوية وغير ذلك وليس منهم القاضي والوالي فلا حق لهما في الزكاة بل حقهما في خمس الخمس المرصد للصالح (والمؤلف قلبه كمن أسلم وفي إسلامه ضعف) فيعطى الزكاة ليتقوى إسلامه (أو كان إسلامه قويا لكن) له شرف في قومه (يتوقع بإسلامه إسلام غيره) من نظرائه فيعطى حينئذ لاجل ذلك وأشار بالكاف إلى أنه لم يذكر جميع أقسام المؤلف أذهو أربعة أقسام ذكر قسمين منها وبقي قسمان ذكرهما كغيره في الاعانة (والمسكاتب كتابة صحيحة من الأرقاء) لغير المولى فيعطى ولو بغير إذن سيده أو قبل حلول نجوم الكتابة ما يعينه على العتق إن لم يكن معه ما يفي بالنجوم وإن كان كسوبا أمام كاتب المولى فلا يعطى من زكاته شيئا لبقائه على ملكه لأنه قن ما بقي عليه درهم والقن لا يأخذ من زكاة سيده شيئا وكذا المكاتب كتابة فاسدة فلا يعطى من الزكاة شيئا لأنها غير لازمة رأسا (والغارم) وهو ثلاثة أقسام ذكرها في الاعانة وذكرها واحدا منها بقوله (كمن تدين ديناً لنفسه) في مباح طاعة كان أم لا وإن صرفه في معصية أو في غير مباح كخمر وصرفه فيه وتاب وظن صدقه في توبته أو في غير مباح وصرفه في مباح (وحل الدين) والحال (لا قدر له على وفائه) فيعطى قدر دينه فإن قدر على وفائه بأن كان ماله يفي به أو لم يحل الاجل فلا يعطى شيئا (والغازي المتطوع بالجهاد من ماله) بأن لم يكن له سهم في ديوان المرتزقة من الفء فيعطى ولو كان غنيا أعانته على الغزو وكفايته بمومنه إلى أن يرجع من نفقة وكسوة ذهابا وإيابا (والمسافر سفر مباحا) أو مكروها واحتاج بأن لم يكن معه ما يكفيه لسفره فمن سافر كذلك ولو نزهة أو كان غريبا محتاجا أي ما راى محل الزكاة أعطى ولو كسوبا لعموم الآية جميع كفاية سفره ذهابا وإيابا إن قصد الرجوع وإن كان له مال بغيره ولودون مسافة قصر أو وجد من يقرضه أما المسافر سفر معصية وهو العاصي بسفره فلا يعطى شيئا لم يتب فإن تاب أعطى لبقية سفره وخرج به العاصي في السفر كأن شرب الخمر فيه فيعطى الزكاة (ويجب تعميم) الأصناف الثمانية بالزكاة حتى العامل إن قسم الامام وإن قسم المالك أو نائبه وجب تعميم سبعة أصناف باسقاط سهم العامل ومحل وجوب التعميم في الشقيين إن وجدوا أو الأفيجب تعميم (ما) أي الذي (وجد من الأصناف الثمانية) في محل الزكاة فالويلم يوجد الفقير واحد صرفت كلها والمعدوم لاسهم له \* واعلم أن الموجود من الأصناف غالباً فقير ومسكين وغارم وابن السبيل فإن لم يوجد أحد منهم حفظت إلى أن يوجدوا كلهم أو بعضهم ومحل وجوب التعميم أيضا إن لم يقل المالك فإن قل بأن كان قدرا لو وزع عليهم لم يسد مسدا لم يجب التعميم بل يقدم الأحوج فالأحوج أخذ من نظيره في الفء (و) اعلم أنه إذا قسم المالك وانحصر المستحقون في أحادي سهل عادة ضبطهم ومعرفة عددهم ووفى بهم المال وجب تعميمهم وإن زادوا على ثلاثة من كل صنف ولا يجوز الاقتصار على ثلاثة إذ لا مشقة في الاستيعاب حينئذ وإن لم ينحصر أو انحصروا لكن لم يفي المال بحاجتهم لم يجب التعميم ولم يندب لكن (بجب ثلاثة) أي إعطاء ثلاثة (من كل صنف) من الأصناف الثمانية وذلك لأنهم ذكروا في الآية بلفظ الجمع وأقله ثلاثة إلا في سبيل الله وابن السبيل فانهم إذا كرافها مفردين لكن المراد بهما الجمع إذا دل اسم للقرأة والثاني لانهما للجنس المتحقق الجمع فلو أعطى المالك اثنين من كل صنف والثالث موجود لزمه أقل متمول غرماله من ماله (العامل) فإنه يسقط إذا قسم المالك كما تقدم \* واعلم أنه قد علم مما مر أنه يجب تعميم الأصناف الثمانية



بالزكاة أن أمكن بأن فرقتها الامام ووجدوا كلهم لظاهر الآية ولا فرق في وجوب التعميم بين زكاة المال وزكاة  
الفطر كما تقدم لكن قال في التحفة اختار جمع جواز دفع زكاة الفطر لثلاثة فقراء أو مساكين وآخرون جوازه  
لواحد وأطال بعضهم في الانتصار له بل نقل الرواياتي رحمه الله تعالى عن الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم وآخرون جواز  
دفع زكاة المال أيضا إلى ثلاثة من أهل السهمان قال وهو الاختيار لتعذر العمل بمذهبنا ولو كان الشافعي حيا  
لأفتى به اهـ وعلى هذا جرى المصنف رحمه الله تعالى فقال (والمختار) تبع للرواياتي وجماعة كما تحرر (جواز دفع  
زكاة المال إلى ثلاثة) من أهل السهمان وقد تقدم عن ابن عجيل رحمه الله تعالى جواز دفع الزكاة إلى شخص  
أو صنف واحد فلا تغفل (ويجوز) كما تقرر (دفع زكاة الفطر لواحد) فلا بأس بتقليده كما تقدم عن الباجوري  
رحمه الله تعالى (فرع) لا يجوز نقل الزكاة على الظاهر عن محل المؤدى عنه في الفطرة وعن محل المال الذي  
وجبت فيه الزكاة وهو الذي كان فيه عند وجوبها مع وجود مستحق فيه إلى محل آخر ومقابل الظاهر جواز النقل  
كما هو مذهب أكثر العلماء رحمهم الله تعالى هذا وقد سئل شيخنا وشيخ مشايخنا السيد أحمد دحلان رحمه الله  
المنان بمناصه: ما قولكم دامت فضلكم في نقل زكاة المال من أرض الجاوه إلى مكة والمدينة رجاء التصديق على فقراء  
الحرمين هل يوجد في مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه قول بجواز نقلها في ذلك أفتونا مأجورين. فأجاب  
رحمه الله تعالى بما صورته: اعلم رحمك الله تعالى أن مسألة نقل الزكاة فيها اختلاف كثير بين العلماء والمشهور في مذهب  
الشافعي رضي الله عنه امتناع نقلها إذا وجد المستحقون لها في بلدها ومقابل المشهور جواز النقل وهو مذهب الامام  
أبي حنيفة رضي الله عنه وكثير من المجتهدين منهم الامام البخاري رحمه الله تعالى فإنه ترجم المسئلة بقوله باب تؤخذ  
الصدقة من الأغنياء وترد على الفقراء حيث كانوا قال شارحه القسطلاني رحمه الله تعالى ظاهره أن المؤلف رحمه الله  
تعالى يختار جواز نقل الزكاة من بلد المال وهو أيضا مذهب الحنفية والاصح عند الشافعية والمالكية عدم الجواز اهـ  
وفي المنهاج والتحفة للعلامة ابن حجر رحمه الله تعالى والظاهر منع نقل الزكاة وإن نقل مقابله عن أكثر العلماء  
وانتصر له انتهى. وفي البجيرمي على الخطيب قال ابن حجر في شرح العباب قال ابن عجيل اليميني الشافعي رضي الله عنه  
ثلاث مسائل في الزكاة يفتي بها على خلاف المذهب نقل الزكاة ودفع زكاة واحد إلى واحد ودفعها إلى صنف واحد  
إذا تأملت ذلك علمت أن القول بالنقل يوجد في مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه ويجوز تقليده والعمل بمقتضاه  
والله سبحانه وتعالى أعلم (ولا يعطى منها) أي الزكاة بجميع أنواعها (كافر) أصلي أو مرتد (ولارقيق)  
ولو مبعضا (غير المكاتب) كتابة صحيحة أم هو فيا أخذها من سهم المساكين فقط (ولا) يعطى من الزكاة (صبي)  
ولا جنون بل يعطى لوليها) كبالغ تارك الصلاة وكسلا ومحجور عليه فتعطى لوليها ويعطى منها فاسق إلا أن علم  
أنه يصرفها في معصية فيحرم وتجزئ (ولا) يعطى من الزكاة (بنوهاشم) (بنو) (المطلب) وهما من انتسب  
لهاشم والمطلب وإن لم يكونا من الاشراف. قال الباجوري رحمه الله تعالى ونقل عن الاصطخري رحمه الله تعالى  
القول بجواز صرف الزكاة إليهم عند منعه من خمس الخمس ولا بأس بتقليده الآن لاحتياجهم وكان شيخنا رحمه  
الله تعالى يميل إلى ذلك محبة فيهم فنعنا الله تعالى بهم اهـ ملخصا (ولا) يعطى من الزكاة (مولى لهما) أي عتيقهما لخبير  
مولى القوم منهم (ولا) يعطى من الزكاة (غنى) بمال يكفيه العمر الغالب بحيث لو وزع عليه لحص كل يوم ما يكفيه  
أو (بكسب) حلال لا ثقب به (أو) بوجود (منفق) عليه سواء كانت نفقته لازمة للمزكى أم لا فيمنع فقر الشخص  
ومسكنته كفايته بنفقة قريب أو زوج أو سيد لأنه غير محتاج كما كتبت كل يوم قدر كفايته (ولا) يعطى من الزكاة  
(من تلزم المزكى نفقته من أصل وفرع وزوجة ورقيق) بأن تكون نفقته واجبة عليه وهي نفقة الأصل لفرعه  
وبالعكس ونفقة الزوج لزوجته ونفقة السيد لرفيقه فلا يدفع المزكى المنفق على من ذكر الزكاة إليهم باسم الفقراء  
والمساكين لعدم تسميتهم بذلك لغناهم بنفقته عليهم ويجوز دفعها إليهم باسم غير الفقراء والمساكين من بقية  
الأصناف إذا كانوا منهم وخرج بمن تلزم المزكى نفقته من لا تلزمه بأن تكون غير واجبة عليه كنفقة الأخ على

أخته والعلم على ابن أخيه والحال على ابن أخته فلا تمنع الفقر والمسكنة فيجوز زدفع زكاة إليهم والله سبحانه وتعالى  
أعلم. ولما انتهى الكلام على الركن الثالث من أركان الاسلام شرع يتكلم على الركن الرابع منها فقال:  
﴿فصل﴾ في بيان أحكام (الصوم) وانما قدمه على الحج لأنه أفضل منه ولهذا قدم عليه في الحديث وقيل الحج  
أفضل منه لأنه وظيفة العمر ولأنه يكفر الكبائر والصغار وعلى هذا فتقدم عليه لكثرة أفراد من يجب عليه  
الصوم بالنسبة لأفراد من يجب عليه الحج. وأصل الصوم من الشرائع القديمة وأما هذه الكيفية فمن خصوصيات  
هذه الأمة والصوم لغة الامساك. وشرعا امساك عن مفطر على وجه مخصوص (يجب صوم) شهر (رمضان) اجماعا  
وهو معلوم من الدين بالضرورة فيكفر جاحدا وجوبه (بإستكمال شعبان ثلاثين يوما) إن لم ير هلال رمضان ولو  
رأى شعبان واحد ولم يثبت ثبوت رمضان في حق نفسه بإستكمال شعبان ثلاثين من رؤيته (أو) ثبوته عند قاض  
ولو بعامة إن بين مستنده أو (برؤية عدل) واحد (الهلال) بعد الغروب وإن كان حديد البصر لا بواسطة نحو  
مرآة ليلة الثلاثين من شعبان والمراد بالعدل الشهادة لا الرواية فلا يكفي فاسق وصبي وعبد وامرأة لكن  
لا يشترط فيه العدالة الباطنة وهي التي يرجع فيها إلى قول المزكين بل يكفي كونه مستورا ولا بد من لفظ الشهادة  
كأشهد أني رأيت الهلال ومن قول القاضي ثبت عندى أو حكمت بشهادته وما مر في ثبوته على العموم وأما ثبوته  
على الخصوص فيجب الصوم على من رآه ولو فاسقا وعلى من تواتر عنه ولو من كفار رؤيته أو ثبوته في محل متفق  
مطلعه مع مطلع محله وعلى من أخبره موثوق به أنه رآه أو ثبت فيما يوافق مطلع محله مالم يعتقد خطأ أو غير  
موثوق به كصبي أو امرأة أو فاسق بل أو كافر وقع في قلبه صدقه وعلى من رأى العلامات التي تدل على ثبوته  
كقناديل معلقة بالمنائر وسماع مدافع وطبول مما يحصل به اعتقاد جازم على ثبوته وعلى من ظن دخوله بالاجتهاد  
في حق نحو محبوس جهل وقته وهذه المذكورات كما يجوز له بالصوم رمضان يجوز بها الفطر منه وإذا صام ثلاثين  
بعدل أفطرنه وإن لم ير الهلال بعدها ولم يكن غيم وانما يجب صوم رمضان (على كل مسلم) ولو في مضي فيشمل المرتد  
فيجب عليه الصوم بمعنى انعقاده بسببه في حقه لو جوب القضاء عليه أن عادل الاسلام (مكلف) أي بالغ عاقل (مطبق)  
للصوم حسا وشرعا فلا يجب (الصوم) (على كافر) أصلي بمعنى أنه لا يطالب بقضائه بعد اسلامه ترغيبا له في الاسلام  
كما مر في شروط الصلاة (ولا) يجب الصوم (على صبي) بمعنى أنه لا يطالب بقضائه إذا بلغ ويؤمر به إذا بلغ سبع سنين  
وأطاقة ويضرب عليه إذا بلغ عشرة فيصح منه إذا تلازم بين الصحة والوجوب (و) لا يجب الصوم على (مجنون)  
لم يتعد به بأن أزال عقله بشرب مسكر أو غيره عمدا وإلا وجب عليه ولزمه قضاءه بعد الافاقة (ولا) يجب الصوم  
(على من لا يطيقه) حسا (لكبر) بكسر ففتح (أو مرض) بل يفطر ثم إن كان يرجو برء مرضه أفطر صاحبه ولزمه  
القضاء إذا تمكن منه بعد الشفاء وإن كان (لا يرجو برؤه) فعلى صاحبه أن يطعم بدل كل يوم أفطره مدام الطعام  
الحزري في زكاة الفطر ومثله الذي لا يطيقه لكبر وهذا مراده بقوله (ويؤمره) أي من لا يطيقه لما ذكر (مد)  
لكل يوم) أفطره (ولا) يجب الصوم (على) من لا يطيقه شرعا من (خائض ونفساء) ولا يصح منهما ما يجب عليهما  
القضاء وانما لم يجب الصوم عليهما حالة الحيض والنفساء (لأنهما) وإن كانتا تطيقانه حسا (لا تطيقانه شرعا. وفروضة)  
أي الصوم (شيئان أحدهما النية) ليلا بين الغروب وطول الفجر (لكل يوم من رمضان) فلو نوى ليلة أول  
رمضان صوم جميعه لم يكف لغير اليوم الأول لكن ينبغي له ذلك ليحصل له صوم اليوم الذي نسيها فيه عند مالك  
رضي الله عنه كما يسن له أن ينوي أول اليوم الذي نسيها فيه ليحصل له صومه عند أبي حنيفة رضي الله عنه وواضح  
أن محله أن قلدوا كان متلبسا بعبادة فاسدة في اعتقاده وهو حرام ولو تسحر ليصوم أو شرب لدفع العطش نهارا  
أو امتنع من الأكل أو الشرب أو الجماع خوف طلوع الفجر فهو نية إن خطر بباله صوم رمضان لتضمن كل منها  
قصد الصوم (وثانيها الامساك عن مفطر) آذ كره جميع النهار (ويشترط فيها) أي في نية صوم الفرض كرمضان  
ولو قضاء وكفارة ومنذور أو ما أمر به الامام في الاستسقاء التبييت وهو (ايقاعها) أي النية (ليلا) ولو كان النواوى



صبيحنا نظرا لذات الصوم وان كان صومه يقع نفلا وخرج بقولنا نية صوم الفرض صوم النفل فلا يشترط فيه التبييت بل يكفي نية صومها نهارا قبل الزوال بشرط أن لا يسبقها منافع للصوم كأكل وجماع وكفر وحيض ونفاس وجنون والافلا يصح الصوم كاسيا في الفائدة (ووقتها) أي النية التي تجزى فيه (تمتد من مغيب الشمس الى طلوع الفجر) لأن الليل يصدق بأي جزء من أجزاء ما بينهما سواء كان من أوله أو آخره أو وسطه وهذا هو المعتمد فلونوى مقارنا لطلوع الفجر أو بعده بالأولى لم يصح صومه لعدم التبييت ولا يضر الأكل والشرب والجماع بعدها وكذلك الجنون والسكر والاعماء والنوم فلا يجب تجديدها اذا نام بعدها ثم تنبه ليلا ويضر رفض النية ليلا ولا يضر نهارا وأما الردة أعادنا الله منها فضر ليلانهارا (و) يشترط في نية صوم الفرض أيضا (التعيين) للنوى ولومن صبي ميمز (كرمضان) أو نذر أو كفارة والمراد بالتعيين المشترط التعيين من حيث الجنس كالكفارة وان لم يعين نوعها كفارة ظهارة أو يمين وكصوم النذر وان لم يعين نوعه كنذر تبر أو لحاج وكالكفارة عن رمضان وان لم يعين رمضان سنة بخصوصها وانما وجب التعيين فيه لأنه عبادة مضافة الى وقت كالصاوات الخمس وخرج بالفرض النفل فلا يجب التعيين فيه بل يصح بنية مطلقة بأن يقول نويت صوم غد لله تعالى كاسيا في الفائدة (ولا يشترط) في نية صوم الفرض (التعرض للفرضية) لأن صوم رمضان من البالغ لا يقع إلا فرضا فلا فائدة للتعرض لها بخلاف الصلاة فانها لما كانت تقع نفلا اذا أعيدت اشترط فيها نية الفرضية لتتميز عن المعادة (فأقل النية الجزئية نويت صوم رمضان) أو نويت الصوم عن رمضان فلا تجب نية الغد ولا الاداء ولا الاضافة الى الله تعالى ولا تعيين السنة فان عينها وأخطأ فان كان عامدا علما لم يصح لتلاعبه وان كان جاهلا أو ناسيا صح (وأكلها) أي النية (أن يقول) بلسانه ليساعد القلب مقارنا لما نواه في قلبه (نويت صوم غد عن أداء فرض) شهر (رمضان هذه السنة) فرضا (لله تعالى) إيمانا واحتسابا لوجهه الكريم عز وجل وينبغي كسرنون رمضان لكونه مضافا الى اسم الإشارة لتكون الاضافة معينة لكونه رمضان هذه السنة وأيضاً على عدم الاضافة تكون هذه السنة ظرفا لقوله نويت وهو فاسد لأن ظرف النية اللحظة التي وقعت فيها من الليل لا السنة (ويسن) في صوم الفرض والنفل التسحر وتأخير ما يقع في شك وتحصل أصل سنته ولو بجرعة ماء ويدخل وقته بنصف الليل وحكمته التقوى ومخالفة أهل الكتاب وكونه برطب فتمر كالفطر وتعجيل الفطر اذا تيقن الغروب وتقديمه على الصلاة ان لم يخش من تعجيله فوات الجماعة أو تكبيرة الاحرام وكونه بالرطب ثم التمر وفي معناه العجوة ثم البسبر ثم الماء وكونه من ماء زمزم أولى ثم الحلو وهو ما لم يمسسه النار كالزبيب واللبن والعسل واللبن أفضل من العسل واللحم أفضل منهما ثم الحلواء (أن يقال عقب فطره اللهم لك صمت) أي صمت لا لفرض ولا لأحد غيرك بل خالصا لوجهك الكريم (وعلى رزقك أفطرت) أي وأفطرت على رزقك الواصل الى من فضلك لا بحولي وقوتي (وبك آمنت ولك أسألت وعليك توكلت) ورحمتك رجوت واليك أنبت سبحانه وبحمدك تقبل منا إنك أنت السميع العليم. اللهم إنك عفوت تحب العفو فاعف عني اللهم (ذهب الظما) أي دخل وقت ذهاب الظما وهو العطش وانما يقل وذهب الجوع لأن أرض الحجاز حارة فكانوا يصبرون على قلة الطعام لا العطش فعلم من قولنا دخل وقت ذهاب الظما أنه يقول ذلك وإن لم يكن به ظما وإن أفطر على غير الماء اتباعا للوارد اذ المراد حينئذ دخل وقت ذلك كما تقرر (وابتلت العروق) أي ودخل وقت ابتلال العروق (وثبت الأجر) أي أجر الصوم عنده (إن شاء الله) تعالى يقال ذلك تبركا (يا واسع الفضل اغفر لي الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقي فأفطرت اللهم وفقنا للصيام وبلغنا فيه القيام وأعنا عليه) أي القيام (والناس نيام وأدخلنا) فضلا وإحسانا ومننا (الجنة بسلام) آمين. ويسن أن ينوى الصوم عند افطاره خوف أن ينسى النية بعد أن يعيدها بعد تسحره للخلاف في صحتها أوله وفيما لو تعاطى مفطرا ليلا بعدها وتفطير الصائمين ونذب للفطر عند الغير أن يقول أكل طعامكم الابرار وصلت عليكم الملائكة الأخيار وأفطركم الصائمون كما صح في الخبر. ويسن في الصوم غير ذلك مما هو مذكور في المطولات والله

سبحانه وتعالى أعلم \* ولما أنهى الكلام على ما ثبت به الصوم شرع يتكلم على ما يبطله فقال :  
**﴿ فصل ﴾** فيما يبطل الصوم (المفطرات) للصوم فرضا أو نفلا (أربعة أنواع) أي أحد أربعة أنواع وعدها بعضهم تسعة منها الأربعة التي ذكرها المصنف رحمه الله تعالى وزاد خمسة وهي الحيض والنفاس والجنون والاعماء كل يوم والردة وجعلها أبو شجاع عشرة بزيادة الحفنة وهي داخله في وصول العين هنا وكلها يجب فيها القضاء بلا كفارة الا الوطء ففيه القضاء والكفارة وانما اقتصر المصنف رحمه الله تعالى على ما ذكر وترك الباقي لفهمه من قيدي التكليف والاطاقة (أو لها كل عين) من أعيان الدنيا يسهل التحرز عنها وان قلت وأكلت كسمسمه أولم تؤكل كحصى (وصلت) تلك العين مع العمدة والعلم بالتحريم والاختيار من ظاهر الى باطن (من منفذ مفتوح) انفتاحا ظاهرا محسوسا (الى) مطلق (الجوف) وهو ما يسمى جوفاً وان لم تكن فيه قوة تحيل الغذاء أو الدواء سواء كان منفثا أصالة (كالخلق وباطن الانف) وهو ما وراء القصبه جميعها (وباطن الأذن) وهو ما وراء المنطبق أو منفثا عارضا كالرأس اذا شخ شجة وصلت الى خريطة الدماغ ووصل الدواء الى باطنه منها فانه يفطر بذلك كله فخرج بالعين الأثر كوصول طعم بالنوق الى حلقه وورج بالشم الى دماغه فلا يفطر بما وصل الجوف من ذلك من غير عين. ومن أعيان الدنيا أعيان الجنة جعلنا الله تعالى من أهلها لو حصلت كرامة وأكلت لا يفطر بها لأنها من جنس الثواب والكرامة لا تبطل العبادة. وبقولنا يسهل التحرز عنها ما لا يسهل التحرز عنها فلا يفطر بغبار نحو الطريق ولا بغير بلة نحو الحنطة ولا بنخل نحو الدقيق ولا بدخول ذبابة جوفه فان تعمدا خراجها أفطر والا فلا ولا بئام المضمضة والاستنشاق اذا سبقه الى جوفه في إزالة النجاسة ولو مع المبالغة فان سبقه في الوضوء وكان من المرات الثلاث يقينا أو شكابلا بمبالغة كذلك وبالعمدة والعلم والاختيار النسيان والجهل والاكره فان أكل أو شرب أو دخل نحو عوداً ذنه ناسيا للصوم أو جاهلا معذورا بالتحريم وبأن ذلك مفطر أو مكرها على الأكل مثلا سواء أكل قليلا أو كثيرا لم يفطروا بمن ظاهر الى باطن مالو ابتلع نخامة من رأسه الى بطنه لأنه من باطن الى باطن ومثله بلع ريقه الطاهر الصرف من فمه لأنهم عدوا ذلك من باطن الى باطن فلا يفطر بذلك ومن منفذ مفتوح وصولها من منفذ غير مفتوح فلا يضر وصول السكحل من العين أو الدهن كالزيت أو ماء الاغتسال وان وجد له أثر بباطنه بتشرب المسام وهي ثقب الجسد فلا يفطر بذلك لأنه ليس من منفذ مفتوح انفتاحا ظاهرا محسوسا لان انفتاح المسام لا يحس وبالجوف ما لا يسمى جوفاً كأن داوى جرحه على لحم الساق أو الفخذ فوصل الدواء داخل المخ أو اللحم أو غرز فيه حديدة فانه لا يفطر لا تنفقاء الجوف (وثانها الاستقاء) أي طلب القيء أي تعمد له ولذا قال (وهو أن يتعمد اخراج القيء) فيفطر من استدعى القيء عامدا علما بالصوم والتحريم مختارا وان لم يعد لجوفه منه شيء كأن تقاياً من كسسا أو عاد بغير اختياره لان الاستقاء مفطرة بنفسها لا لعود شيء (بخلاف ما لو غلبه القيء) ولم يعد منه أو من ريقه المتنجس به شيء الى جوفه بعد وصوله لحد الظاهر أو عاد بغير اختياره (فلا يفطر) به للخبر الصحيح بذلك كما لا يفطر باخراج نخامة من الباطن أو الدماغ الى الظاهر ان لفظها لتكرار الحاجة اليه أو مالو ابتلعها مع القدرة على لفظها بعد وصولها لحد الظاهر وهو مخرج الحاء المهملة عند النوى رحمه الله تعالى وهو المعتمد وأما الحاء المعجمة عند الرافعي رحمه الله تعالى فيفطر قطعاً فان لم يقدر عليه بأن نزلت من الدماغ الى الباطن فلا يفطر كما مر (ثالثها) أي المفطرات (الاستمنا وهو استنزال المني) أي طلب نزوله بغير جماع حراما كان كاخراجه (بيده) أو حلالا في غير نحو صوم كاخراجه بيد حليته فيفطر به واضح ومشكل خرج من فرجيه ولو بحائل ان علم وتعمد واختار لأنه أولى من مجرد الايلاج (أو) استنزال المني (بمباشرة) كفخاذة ومضاجعة (أو) استنزاله (بتقبيل بلا حائل) فيفطر بذلك بخلاف مالو كان ذلك بحائل فلا يفطر مالم يقصد اخراج المني أما اذا قصد ذلك وخرج المني فهذا استمنا مبطل فيفطر به مطلقا بحائل أو لا لأن التفصيل بين الحائل وعدمه انما هو فيما اذا قصد اللذة فقط



والحاصل أنه متى قصد نزول المني سواء كان بيده أو بيد زوجته أو غيرها أفطر مطلقاً بحائل أولاً لأنه بقصد نزوله أشبه الجماع ( بخلاف نزول المني بنفسه أو بنظر أو فكر أو احتلام فإنه لا يفطر ) لعدم المباشرة و ( رابعها ) أى المفطرات ( الجماع يتغيب الحشفة ) أو قدرها من مقطوعها ( في فرج ) قبل أو دبر من آدمى أو غيره وإن لم ينزل ولو بحائل فيفطر به العائد العالم المختار بخلاف الناسي أو الجاهل المعذور فلا يفطران به والمكره كذلك إن قلنا يتصور الإكراه على الجماع وهو الأصح وقيل لا يتأتى الإكراه عليه لأنه إذا لم يكن له ميل واختيار لا يحصل به انتشار ( وشرط المفطر ) الذي ذكره من وصول العين إلى الجوف والاستلقاء والاستمناة والجماع ( أن يفعله ) الشخص ( عامداً عالماً ) بالتحريم وبكونه مفطراً وبأن يكون ( ذا كرا للصوم مختاراً فلا وكل أو شرب أو استمنى أو استقاء أو جامع ناسياً للصوم أو مكرهاً أو جاهلاً معذوراً ) بأن كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ بمكان بعيد عن العلماء ( فإنه لا يفطر ) كما قررنا فيما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم \* ولما أنهى الكلام على أحكام الصوم ومبطلاته شرع يتكلم على أنواعه فقال :

**فصل في تقسيم الصوم إلى مفروض ومحرم ومكروه ومندوب وانما لم يذكر من جملة ذلك المباح لأن الصوم لا يكون كذلك ( أنواع الصوم أربعة : الأول ) من الأنواع ( المفروض ) وهو ثلاثة أقسام : أحدها ما يجب تنابعه وهو صوم رمضان وكفارة ظهار وقتل وجماع نهار رمضان وصوم نذر شرط فيه التتابع . وثانيها ما يجب تفريقه وهو صوم تمتع وقران وفوات نسك وترك واجب فيه فيفريق في هذه بين الثلاثة والسبعة وصوم نذر شرط فيه التفريق . وثالثها ما يجوز فيه الأمران أى التتابع والتفريق وهو قضاء رمضان وكفارة جماع في إحرام بنسك وكفارة يمين وفدية حلق أو صيد أو شجر أو لبس أو تطيب أو احصار أو تقليم أظفار أو دهن شعر رأس أو حلية في إحرام وصوم نذر مطلق وقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى قسمين منها فقال ( وهو ) أى الصوم المفروض ( صوم رمضان ) وهو مما يجب تنابعه كما علمت ( والصوم المندوب ) وهو كما علمت يجب تنابعه أن شرط فيه أو تفريقه أن شرط فيه ويجوز الأمران إن أطلق ( وصوم القضاء ) لرمضان وهو كما علمت مما يجوز فيه الأمران ( والصوم في الكفارات ككفارة الظهار والقتل ) وقد علمت أن هاتين الكفارتين مما يجب فيه التتابع ( والثاني ) من الأنواع الصوم ( المحرم ) لذاته أو لعارض من حيث التلبس بعبادة فاسدة ( وهو ) أى الصوم المحرم ( صوم العيدين ) الفطر والأضحى ولو صامهما معاً واجب ( و ) صوم ( أيام التشريق ) الثلاثة ولو من متمتع عادى للهدى لعموم النهى عن صيامها ( وصوم الحائض والنفساء ) فيحرم عليهما الصوم كما مر فيما يحرم بالحيض والنفساء ( وصوم يوم الشك ) وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته ولم يعلم من رآه ولم يشهد بها أحد أو شهدوا وأخبر به عدد ممن ترد شهادتهم كعبيد وفسقة وصبيان فيحرم صومه ( بلا سبب ) يقتضى صومه أما بسبب يقتضيه كندركه يقصد إيقاعه فيه وقضاء ولو لمندوب يشرع قضاؤه لم يتحرر إيقاعه فيه وورد فيصح صومه ( وصوم النصف الثاني من شعبان ) فيحرم صومه ( إلا أن يصله بما قبله ) بأن يصوم خامس عشره وتاليه ويستمر فلو أفطر بعده يوماً ولو بعذر لسفر أو مرض أو حيض امتنع الصوم بعده ( أو يصومه لسبب ) كقضاء وموافقة عادة فلا يحرم بل يجب أو يسن ( والثالث ) من الأنواع الصوم ( المكروه ) كفرد ( يوم الجمعة ) فيكرهه أفراد صومه لئلا يضعف في يومها عن القيام بوظائفها ( أو ) أفراد ( السبت ) فيكرهه أفراد صومه أيضاً لتعظيم اليهود له ( أو ) أفراد ( الأحد ) فيكرهه أفراد صومه أيضاً لتعظيم النصارى له ومحل كراهة أفراد ما ذكر ( بصيام ) حيث لم يوجد له سبب أما إذا وجد كأن اعتاد صوم يوم وفطر يوم فوافق صومه يوماً منها فلا كراهة كصوم يوم الشك وخرج بالأفراد ما لو جمع اثنين منها ولو الجمعة والأحد أو جمع غيرها معها قبلها أو بعدها فلا كراهة لأن المجموع لم يعظمه أحد ( وصيام الدهر ) غير العيدين وأيام التشريق فيكرهه صيامه ( لمن خاف ضرراً ) يبيح التيمم فإن تحققه حرم ( أو ) لمن خاف ( فوات حق ) واجب أو مندوب كصلاة**

الضحى والتراوى وغيرهما من النوافل لأن نفل الصلاة أفضل من نفل الصوم فإن تحقق أو غلب على ظنه فوت الحق الواجب حرم عليه الصوم فإن لم يخف ما ذكر ندبه صومه حديث فيه ومع ندبه فصوم يوم وفطر يوم أفضل منه لخبر أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً وأدخلت كاف التثنية من قوله كافراد يوم الجمعة صوم المريض والمسافر والمرضع والشيخ الكبير إذا خافوا منه مشقة شديدة والتطوع بصوم وعليه قضاء فرض فإنه يكره الصوم لمن ذكر و ( الرابع ) من الأنواع ( صوم التطوع وهو صوم ) يوم ( عرفة ) وهو تاسع ذى الحجة فيسن صومه لأنه يكفر السنة التي قبله والتي بعده كفى الحديث والأحوط صوم الثامن مع يومها والتاسيس ( لغیر الحاج ) والمسافر ولو سفر أقصيرا والمريض أما الحاج فيسن له فطره وإن لم يضعفه تأسيا به صلى الله عليه وسلم وليتقوى على الدعاء وأعمال الحج نعم يسن صومه لحاج غير مسافر لا يصل عرفة الا ليلاً وأما المسافر فيسن له الفطر إن أتعبه الصوم ومثله المريض ( وصوم عاشوراء ) وهو عاشر المحرم فيسن صومه لأنه يكفر السنة الماضية كفى الحديث ( وتاسعاء ) وهو تاسع المحرم لخبر مسلم ثلث بقيت إلى قابل لأصومن التاسع فمات قبله . والحكمة في صومه الاحتياط لعاشوراء لاحتمال الغلط والمخالفة لأهل الكتاب ( و ) لنا يسن صوم ( الحادى عشر من المحرم ) لحصول الاحتياط به كالتاسع ويسن صوم عشر المحرم الأول كما يسن صوم عشر ذى الحجة ( وصوم ست من شوال ) فيسن صومها للخبر الصحيح أن صومها مع صوم رمضان كصيام الدهر ( ويسن توليها ) أى الست واتصالها ( بالعيد ) مبادرة بالعبادة ولما في التأخير من التعريض للفوات ويحصل أصل السنة بصومها منفصلة عن العيد كما يحصل صومها متفرقة في جميع الشهر ( وصوم الأيام البيض ) أى أيام الليالى البيض ووصفت بذلك لأنها تبيض بالقمر من أولها إلى آخرها ( وهى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر ) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر أبا ذر رضي الله عنه بصيامها . وحكمة كونها ثلاثة أن الحسنه بعشر أمثالها فصومها كصوم الشهر كله ومن ثم سن صوم ثلاثة من كل شهر ولو غير الأيام البيض فإن صامها أتى بالسنتين والأوجه أن يصوم من ذى الحجة السادس عشر لأن صوم الثالث عشر من ذلك حرام إذ هو ثالث أيام التشريق والأحوط أن يصوم مع الثلاثة الثاني عشر ( و ) صوم ( الأيام السود ) أى أيام الليالى السود ووصفت بذلك لسواد جميع الليل فيها لعدم القمر ( وهى الثامن والعشرون وتاليه ) من كل شهر لكن عند نقص الشهر يتعذر الثالث فيعوض عنه أول الشهر لأن ليلته كلها سوداء وينبغي أن يصوم معها السابع والعشرين احتياطاً \* وبقى من صوم التطوع أشياء كثيرة مذكورة في المطولات \* فائدة \* في عدم اشتراط التبييت والتعيين في صوم النفل ( لا يشترط في صوم التطوع ) ولو مؤقتاً كعرفة وعاشوراء ( تبييت النية ) بل تكفى نية صومه قبل الزوال بشرط أن لا يسبقها منافع للصوم كأكل وجماع وحيض ونفاس والا فلا يصح الصوم كما تقدم في مبحث تبييت النية ( ولا ) يشترط في صوم التطوع ولو مؤقتاً أيضاً ( تعيينها ) أى النية فيصح ولو مؤقتاً بنية مطلقاً بأن يقول ولو في يوم عرفة مثلاً نويت صوم غد لله تعالى كما تقدم أيضاً ( ومن تلبس بصوم التطوع فله إتمامه وله قطعه ) متى شاء لخبر الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر لكن يكره القطع إن لم يكن بعذر والا كأن قطعه ليساعد الضيف في الأكل إذا شق عليه امتناع مضيفه منه فلا كراهة ويقاس بالصوم الصلاة ونحوها من كل عبادة متطوع بها كاعتكاف وطواف ووضوء لأنسك تطوع أما هو فيحرم قطعه لمخالفته غيره في لزوم الإتمام والكفارة بإفساده بجماع ( ولا قضاء ) واجب ( عليه ) أى صائم التطوع إذا قطعه لكن يستحب أن يقضيه وقيس بالصوم غيره والله سبحانه وتعالى أعلم \* ولما أنهى الكلام على الصوم وما يتعلق به أعقبه بالكلام على الاعتكاف لمناسبته له من حيث أن المقصود من كل منهما واحد وهو كف النفس عن شهواتها ومن حيث أن الذي يبطل الصوم قد يبطل به الاعتكاف ولا أنه يستحب للصائم الاعتكاف فقال :

**فصل في بيان حكم الاعتكاف هو لغة اللبث خيراً كان أو شراً . وشرعا اللبث في المسجد من شخص**



مخصوص بنية (يسن) مؤكدا (اعتكاف) ولو بلا صوم وقد يجب بالنذر ويحرم على الزوجة والرقيق بلا إذن من الزوج أو السيد مع الصحة ويكره لذات الهيئة مع الإذن فتعثر به الأحكام الخمسة ماعدا الإباحة (كل وقت) أى ليلا كان أو نهارا في رمضان أو غيره حتى أوقات السكراة وان تحراها وذلك لاطلاق الأدلة فعلم من قوله كل وقت أنه لا يشترط الصوم فيه (و) لا يختص بوقت لكنه (يتأ) كدفى رمضان وأفضله) اذا كان في رمضان (في العشر الأخير منه) للاقتداء به <sup>عليه السلام</sup> و (اطلب ليلة القدر) أى لأجل طلب الاطلاع عليها فيحييها لما في الصحيحين من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وهى عند الشافعى رضى الله عنه منحصرة في العشر الأخير من رمضان أفراده أو أواجه فلا فرق بينهما في احتمال كل لها وان كانت الأوتار أرجاه وأعلى مراتب أحيائها أن يحيى كل الليل بأنواع العبادة كالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء المشتمل على قوله اللهم انك عفون كريم تحب العفو فاعف عنا وأوسطها أن يحيى معظم الليل بما ذكر وأدناها أن يصلى العشاء في جماعة ويعزم على صلاة الصبح في جماعة ووصف ليلة القدر بقوله (التي هى) كما قال تعالى (خير من ألف شهر) أى العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر (وشروطه) أى الاعتكاف (سبعة) الأول (الاسلام) فلا يصح من كافر لتوقفه على النية وهو ليس من أهلها (و) الثانى (العقل) فلا يصح من مجنون ومغمى عليه وسكران ونحوهم إذ لا نية لهم ويصح من المميز والعبد والمرأة وان كره لنوات الهيئة (و) الثالث (النقاء عن الحيض والنفاس) وأن لا يكون جنباً فلا يصح من حائض ونفساء وجنب لحرمة مكثهم فيه (و) الرابع (أن يلبث فوق قدر طمأنينة الصلاة) ولو يسيرا بحيث يسمى معتكفا ولو مترددا في المسجد غير ساكن فيه فلا يشترط السكون والاستقرار فيه بل الشرط اما السكون أو التردد فلا يكفي البتة قدر الطمأنينة فادونها كجرد المرور وهو أن يدخل من باب ويخرج من آخر وقيل يكفي المرور للاعتكاف بلا لبث كالوقوف بعرفة فيسن للمار فيه نية الاعتكاف على هذا القول ان قلده ولو نذر اعتكافا وأطلق كفاه لحظة زائدة على قدر الطمأنينة لحصول اسمه بها أو الأفضل يوم كامل خروجا من خلاف مالك رضى الله عنه ويستحب ضم الليلة اليه (و) الخامس (أن يكون) الاعتكاف (في المسجد) الخالص الذى أرضه غير محتكرة أو مستأجرة والجامع أولى أما ما وقف شائعا فلا يصح فيه الاعتكاف ويحرم على الجنب المكث فيه احتياطاً فيهما وتصح فيه التحية وأما ما أرضه محتكرة فلا يصح فيه الا ان بنى فيه مسطبة أى سقيفة أو باطية أو سمر فيه دكة من خشب أو نحو سجادة ووقف ذلك مسجداً فيصح الاعتكاف فيه لقولهم يصح وقف السفلى دون العلو وعكسه وهذا منه (و) السادس (أن ينوى الاعتكاف) في ابتداءه لافى دوامه لانه عبادة فاشترط مقارنتها لأوله من البتة أو التردد وينبغي لداخل المسجد لنحو صلاة أن ينذر الاعتكاف بنحو لله على نذر أو نذرت أن أعتكف في هذا المسجد مدة إقامة هذه فيه ليثاب عليه ثواب الواجب ثم ينويه والسابع ما ذكره بقوله (وتجب نية الفرضية ان نذره) لتمييزه عن النفل فيقول نويت فرض الاعتكاف أو الاعتكاف المندور وندب زيادة لله تعالى والتعرض للاداء والقضاء أما اذا لم ينذره فيكفى فيه أن يقول نويت الاعتكاف أو سنة الاعتكاف (و) يبطل الاعتكاف (المقيد بمدة وتتابع كعشرة أيام متوالية) بالخروج بكل بدنه (من المسجد بلا عذر) فان خرج لعذر لا يقطع التتابع كقضاء حاجة ثم عاد اليه لم يبطل (و) يبطل (بالردة) والعياذ بالله تعالى (و) يبطل أيضا (السكر) المتعدى به بخلاف ما اذا لم يكن متعدياً به فلا يبطل به كالجنون والاعماء للعذر (و) يبطل أيضا (الحيض والنفاس) فتخرج المرأة من المسجد لأجل ما وجباً لتحریم المكث فيها حالة الحيض أو النفاس ومثلها من الجنابة من نحو الاحتلام فيجب الخروج على الجنب من المسجد للغسل منها فوراً فان لم يبادر ضرراً كما مر (و) يبطل أيضا (الجماع) مع الاختيار والعمد والعلم بالتحریم وان استثناه لمنافاته العبادة البدنية فلا فرق بين أن يكون الجماع في المسجد أو خارجه عند خروجه لقضاء حاجة أو نحوها (و) يبطل أيضا (انزال المني بالمباشرة) بشهوة كلس وقيلة وخروج بالمباشرة ما اذا نظر أو تفكر فأنزل فلا يبطل به وبشهوة ما اذا باشر بلا شهوة كأن قبل بقصد

الاکرام أو شفقة أو لا بقصد شيء فأنزل فلا يبطل به والاستمناء وان لم يكن بمباشرة كالمباشرة بشهوة فان أنزل بطل والا فلا كفى الصوم (و) يبطل ثواب الاعتكاف (و) لنفس الاعتكاف (ب) كلام محرم من (شتم) أى سب (أو غيبة) وهى كاسيأتى في الحائمة ذكر كرك أخاك المسلم بما يكره وان كنت صادقا (أو كذب) وهو الاخبار بخلاف الواقع (أو نغمة) وهى كاسيأتى في الحائمة نقل كلامهم بعضهم الى بعض بقصد الفساد والفتنه أما الكلام المباح فلا يبطل ثواب الاعتكاف نعم ينبغي تجنبه والاشتغال بالذكر والقراءة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان الكلام المباح في المسجد بأكل الحسنات كأتا كل النار الحطب (أو أكل حرام) ككل مال اليتيم وغيره وبقى للاعتكاف أمور مذكورة في المطولات <sup>فائدة</sup> فيما يسن لمريد دخول المسجد أن يقوله سواء أراد الاعتكاف أولاً (يسن لمريد دخول المسجد) سواء المسجد الحرام وغيره (أن يقدم) أول دخوله (رجله اليمنى) أى بعد اخراج رجله اليسرى من نعلها ووضعها على ظهر النعل (و) يقول أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وصحبه (وسلم اللهم اغفر لى ذنوبى واقطع لى أبواب رحمتك وسهل لى أبواب رزقك) وأغلق عني أبواب عذابك وأعدنى من إبليس وجنوده والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (واذا خرج قدم رجله اليسرى) لكن يضعها بعد اخراجها على ظهر نعلها ولا يلبسها إياه حتى يخرج اليمنى بعدها ويلبسها نعلها . وبهذا التقرير والذى قبله تعلم انه لا تعارض بين ما هنا وبين قولهم يسن تقديم اليمنى في اللبس واليسرى في الخلع (وقال هذا) أى أعوذ بالله الى آخره (الأنه يقول) بدل قوله واقطع لى أبواب رحمتك (واقطع لى أبواب فضلك واحفظنى من الشيطان وجنوده) ويسن أن يز يد بعده ما تقدم . وحكمة سؤال الرحمة في الدخول والفضل في الخروج أن المساجد محال رحمة مخصوصة من الله تعالى لعباده تناسب قصدهم وعبادتهم فناسب طلب تلك الرحمة عند دخول محالها . وأما الخروج منها فهو لمحال الأسباب والاكتساب التى تحصل بها الارزاق والغنى عن الناس وذلك من جزيل الفضل الذى تفضل الله تعالى به على عباده كما يدل له قوله تعالى « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل الله » فناسب سؤال ذلك الفضل عند الخروج الى محاله ومواضعه والله سبحانه وتعالى أعلم \* ولما أنهى الكلام على الركن الرابع فى الاسلام شرع يتكلم على الركن الخامس وهو آخر أركان الاسلام فقال :

<sup>فصل فى</sup> بيان أحكام (الحج والعمرة) والحج بفتح الحاء وكسر هاء لغة القصد . وشرعا قصد الكعبة للنسك الآتى بيانه . والعمرة لغة الزياره وشرعا قصد الكعبة للنسك الآتى بيانه (هما) سنتان من صبي و رقيق وفرضا كفاية لحياء الكعبة كل سنة مرة من جمع يظهر بهم الشعار ولو صغارا وهما على من لم يؤد نسكه بشرطه (فرضان) واجبان عينا (فى العمرة مرة) واحدة ووجوبهما أكثر من مرة بنذر وقضاء عارض ووجوبهما على التراخى وتضييقهما بنذر أو بخوف غضب أو بقضاء لزمه عارض ثم جواز تأخيرهما كسكل واجب موسع مشروط بالعزم على الفعل فى المستقبل كما مر فى مبحث الأصول وغيره . وأما يجبان (على المسلم) فلا يجبان على الكافر الأصلى وجوب مطالبة بهما فى الدنيا حتى لو أسلم بعد استطاعته فى الكفر فانه لا أثر لها . أما المردف فيخاطب بهما فى رده حتى لو استطاع ثم أسلم لزمه وان افتقر فان أخرهما حتى مات حج واعتمر عنه من تركته هذا اذا أسلم فان لم يسلم ومات على رده لا يقضيان عنه وكلاهما يجبان على الكافر لا يصحان منه ولا عنه لعدم أهليته للعبادة (الحرام المكاف) أى البالغ العاقل فلا يجبان على من فيه رق ولا على صبي ومجنون لنقصهم فنسك من فيه رق وغير المكاف يصح ويقع تطوعا لا فرضا كما مر (المستطيع) فلا يجبان على غير مستطيع لقوله تعالى « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » والعمرة كالحج والاستطاعة الواحدة كافية فىهما السكن استطاعة العمرة وحدها قد لا تسفى الحج وما ذكره هو مرتبة وجوبهما الذى هو أحد مراتبهما الخمس المذكورة فى المطولات وكتب المناسك (والاستطاعة أن يكون قادرا على) مؤن السفر من (الزاد) الذى يكفيه وأوعيته والماء فى المواضع التى يعتاد المسافرون حملها منها بثمن المثل



(و) ان يكون قادر على (الراحلة) ان أطاكر كونهما من غير مشقة بالشراء أو الاستئجار بعوض المثل فأقل والمراد بالراحلة كل ما يوصل الى مكة وهذا في حق المرأة والحائض وكذا الرجل اذا عجز عن المشي أو قدر عليه ولو بلا مشقة وكان بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر لكن هذا ليس له الحج ماشيا ان لم يعول على السؤال ومثله المرأة ان كان حجها فرضا ولا يخشى عليها فتنة من المشي بوجه من الوجوه أما اذا قدر على المشي بلا مشقة وكان بينه وبين مكة دون مرحلتين فلا تشتط قدرته على الراحة أما من تحصل له مشقة ركوب الراحة فيشترط قدرته على شق حمل وعديل تليق به بحالته ويشترط في المرأة أن يخرج معها زوج أو محرم (فاضلين) أي الزاد والراحلة عن دينه ولو كان مؤجلا وان رضى صاحبه بالتأخير أو كان دين الله تعالى (عن مؤنة من تلزمه مؤنته) من زوجة وقريب ومملوك محتاج لخدمته والمراد بالمؤنة اللاتفة بهم مطعم وملبس واعفاف أصل وأجرة طبيب وثمان دواء وغيرها وشرط الفضل المذكور كونه لجميع مدة غيبته (ذهابا وإيابا) أي مدة ذهابه وإيابه وكذا مدة إقامته بمكة أو غيرها . وتعتبر مؤنة الابواب وان لم يكن له ببلده أهل وعشيرة (وأن يكون الطريق آمنا) أمنا لا نقابا للسفر وهو دون أمن الحضر ولو كان أمنه ظنا ولو كان بخير بأجرة مثله على النفس والعضو والبضع والمال سواء كانت له أو لغيره فلا يجبان على من خاف من عدو أو سبع وليس له طريق أخرى يسلكها ويجبر ركوب البحر ان تعين طريقا وغلبت السلامة في ركوبه عند أهل البحر العارفين به ووجدت المرأة في السفينة محلات تنزل فيه عن الرجال فان غلب الغرق أو استوى الأمران حرم ركوبه ولو لم يعتاده . وبقى للاستطاعة شروط مذكورة في المطولات وكتب الناسك (والحج أركان) ستة (وواجبات) خمسة (وسنن) كثيرة (فأركانها ستة) الأول (النية) المعبر عنها بالاحرام أي نية الدخول في الحج بقلبه بأن يستحضر أركانه به ويقصد حال الاستحضار فعلها في الخارج فيقول نويت الحج وأحرمت به لله تعالى هذا ان أحرم به وحده فان أحرم بهما معا قال نويت الحج والعمرة وأحرمت بهما لله تعالى وهذه كيفية من يحرم عن نفسه أمان يحرم عن غيره فيقول نويت الحج مثلا عن فلان وأحرمت به عنه لله تعالى ولو أخر لفظ وأحرمت به لم يضر على العتد ان كان عازما عند نويت الحج مثلا أن يأتي به عن فلان والواقع للحاج نفسه \* واعلم أنه يستحب التلفظ بالنية كسائر العبادات والتلبية عقبها سرا ويسمى فيها ما أحرم به بأن يقول عقب النية: لبيك اللهم بحجة مثلا لبيك الى آخر التلبية ويسن الاكثار منها للمحرم ورفع الصوت بها الا في أول مرة فيسري بها وان لم يسم فيها ما أحرم به \* وصيغته لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ويكررها ثلاثا ويأليها ثم يصلي على النبي وآله وصحبه وسلم ثم يسأل الله الرضا والجنة والاستعانة به من النار بأن يقول : اللهم اننا نسألك رضاك والجنة ونعوذ بك من سخطك والنار ثم يدعو بما أحب (و) الثاني (الوقوف) أي حضور المحرم في اليوم التاسع من ذي الحجة بعذر والشمس في أي موضع (بعرفة) ولو لحظة لقوله صلى الله عليه وسلم وقفت ههنا وعرفة كلها موقف بشرط أن يكون الواقف أهلا للعبادة ولو نائما أو مارا في طلب هارب وان لم يعرف أنها عرفة أو أن اليوم يومها فلا يصح وقوف المحنون والمغمى عليه والسكران الذي زال عقله لعدم أهليتهم للعبادة ويستمر وقت الوقوف الى طلوع الفجر يوم النحر ويسن الجمع بين الليل والنهار والأراق دم تمتع استحبابا . وقيل يجب الجمع وعليه تجب اراقه دم وبقيت آداب مذكورة في المطولات (و) الثالث (الطواف بالبيت العتيق) زاده الله شرفا . وأنواعه سبعة طواف الافاضة وهو المراد هنا وطواف العمرة والنذر والتحليل والوداع بقسميه والقنود والتطوع وستأتي شروطه (و) الرابع (السعي) بين الصفا والمروة وستأتي شروطه (و) الخامس (الحلق أو التقصير) والمراد به ازالة شعر الرأس بأي طريق كان بحلق أو تقصير أو تنف أو احراق أو قص وأقل ما يجزى ثلاث شعرات والحلق للذكر أفضل من غيره وحلق جميع الرأس أفضل من حلق بعضه بخلاف الأثني فالأفضل لها التقصير ويسن لها أن تجمع شعرها كله وتقص من أطرافه قدر الأتمة الا اللواتي فلا تقص منها شيئا كقوله ابن حجر رحمه الله تعالى لان القص منها يشينها (و) السادس (الترتيب) لمعظم الأركان بأن يقدم الاحرام على جميع

الأركان والوقوف على الطواف وعلى الحلق أو التقصير والطواف على السعي إن لم يكن له سعي بعد طواف القدوم أما ترتيب جميع الأركان فلا يجب لأن الحلق والطواف لا ترتيب بينهما فيجوز تقديم أحدهما على الآخر ويجوز تقديم السعي بعد طواف القدوم (وأركان العمرة هي أركان الحج الا الوقوف) فهي خمسة النية فيقول نويت العمرة وأحرمت به الله تعالى فان أحرم بها عن غيره قال نويت العمرة عن فلان وأحرمت به عنه لله تعالى ثم يأتي بما أتى به بعد نية الحج من التلبية ونحوها والطواف والسعي والحلق والترتيب لكن في جميع أركانها \* (وواجبات) أي الحج (خمس) الأول منها وهو واجب الحج والعمرة (الاحرام) من الميقات المكاني وهو نفس مكة للذين حضروا فيها وأرادوا الاحرام بالحج وأما الخارجون عنها فقد تعين لكل أهل ناحية مكان معلوم يحرمون منه سواء أرادوا حجا أو عمرة . فمقاتهم الملتوجه من المدينة ذوالحليفة ومن الشام ومصر والمغرب الجحفة ومن تهامة اليمن يلم ومن نجد اليمن والحجاز قرن ومن المشرق ذات عرق . وميقات العمرة لمن بالحرم الحل وأفضله الجعرانة فالتنعم بالحديبية . أما الميقات الزماني فليس من الواجبات وهو للحج شوال وذوالقعدة وعشر ليل من ذي الحجة فلو أحرم به شخص في غير هذا الوقت انعقد احرامه عمرة وللعمره سائر الأزمنة لكل أحد الا الحاج اذا بقى عليه شيء من الأركان أولم ينفر نفرا صحيحا وكانت أيام التشريق باقية فان خرجت جاز الاعتار وان بقى عليه رميها أما بقاء رمي يوم النحر فيتوقف الاحرام بالعمرة على بدله من دم أو صوم (و) الثاني من واجبات الحج (المبيت بمزدلفة) بعد الوقوف بعرفة لغير المعذور الآتي ان كان أهلا للعبادة والمراد به حضور المحرم بمزدلفة لحظة من النصف الثاني ليلة النحر ولو كان نائما أو مارا في طلب آبق وان لم يعرف أنها المزدلفة فن لم يكن بها فيه بأن لم يحضر فيها أصلا أو حضر ونفر قبل نصف الليل ولم يعد إليها فيه لزمه دم لتركه الواجب نعم ان تركه لعذر كأن أتى عرفة ليلة النحر واشتغل بادراك الوقوف حتى طلع الفجر عن المبيت أو أفاض من عرفة الى مكة وطاف للركن ففاته المبيت أو كان به مرض يشق معه الحضور بعد النصف أو خاف من عدو أو نحوه أو كان من الرعاية أو من أهل السقاية فانه يسقط عنه هذا الواجب ولا دم عليه بتركه والأفضل للرجال الأقوياء أن يمشوا بها الى طلوع الفجر أما النساء والضعاف فيسن لهم أن يفيضوا الى منى بعد نصف الليل خوفا من الزحمة ويسن أخذ حصي رمي جمره العقبة منها وبقيت أمور مذكورة في المطولات (و) الثالث من واجبات الحج (المبيت) أي الحضور (بمنى) لغير المعذور السابق معظم الليلتين الأولتين من ليالي التشريق ان نفر النفر الأول أو معظم الليالي الثلاث ان تأخر للنفر الثاني ويجب على غير المعذور السابق بتركه دم و بترك الليلة مدو الليلتين مدان من طعام يجزى في زكاة الفطرة ولا شيء على المعذور بتركه أو ترك بعضه والأفضل مبيت كل ليلة بتماها ويسن المواظبة على الصلوات بمسجد الحيف وزياره المآثر التي بمنى أو بقر بها (و) الرابع من واجبات الحج (رمي) جمره العقبة ورمي (الجمار) الثلاث ويدخل وقت رمي جمره العقبة بالتصاف ليلة النحر و يبقى أداء الى غروب شمس آخر أيام التشريق على المعتمد ولا بد من رميها بسبع حصيات ويكون الرمي الى الرمي وهو ثلاثة أذرع بذراع اليد من أمامها اذ ليس لها الواجهة واحد بخلاف الجمرتين الأخيرتين كاسيأتى فلا يجزى الرمي خلفها ان تصور ولا في جانبها ولا الى جدارها ويبدأ في رمي الجمار الثلاث بالاولى التي تلي مسجد الحيف ثم الوسطى ويختم بجمرة العقبة ويدخل وقت رميها بزوال كل يوم من أيام التشريق الثلاثة ان تأخر أو من اليومين الأولين ان تعجل فلو رماها أو شيئا منها قبل الزوال لم يصح ما رماه قبله اذ به يدخل رمي كل يوم ويستمر أداء الى آخر أيام التشريق نعم لو فاته رمي يوم جاز له رميه في الذي بعده ولو قبل الزوال ويرمي كل جمرة بسبع حصيات الى الرمي المحيط حول العمود وابدأه من أسفل الشاخص ونهايته الى ثلاثة أذرع من كل جانب من الجوانب الأربع وبع واذارمي الى العمود لم يحسب رميه وان وقع في الرمي (و) الخامس من واجبات الحج والعمرة (ترك محرمات الاحرام) الآتي بيانها فتحصل مما تقرران واجبات العمرة شيئا من الاحرام من الميقات وترك محرمات الاحرام (وسننه كثيرة) منها الغسل للاحرام \* فيسن ولو لنحو خائف وان أراد قبل الميقات ويكره تركه وغير المميز يغسله وليه وينوي عنه ولو بناه ويكفي تقدمه



على الاحرام ان نسب اليه عرفا كأن يغتسل بمكة ويحرم من التمتع ومن عجز عن الماء تيمم ويكفيه تيمم واحد له والوضوء على العتمة (والوقوف) بعرفة فيسن الغسل له ويدخل كفصل جمعة ورمي أيام التشريق بالفجر والأفضل كونه بعد الزوال وبنمرة ويسن الغسل للوقوف بالشعر الحرام وهو جبل بطرف المزدلفة من جهة عرفة يسمى قزح (ولرمي) الجمار كل يوم من (أيام التشريق) فيسن الغسل لآثار وردت في ذلك والاجتماع الناس عند ذلك والأفضل كونه بعد الزوال وبالجملة فيسن عند كل ازدحام واجتماع في طواف وغيره وان قلنا لايسن للطواف (والتطيب) في البدن (قبيل الاحرام) بالحج أو العمرة وبعد الغسل فيسن الإلصاق وبأن فيكره لهما ما لم تكن ببدنهما رائحة كريهة وتوقف ازالتها على الطيب والاعتدة عن الوفاة فيحرم عليها أمافي الثوب فمباح كافي شرح المنهج والمغني والفتح والنهاية أو مكره وكافي التحفة ولا تحرم استدامته وان كان له جرم في بدن أو ثوب بعد الاحرام ولا انتقاله بعرق (وليس إزار ورداء) فيسن لبسهما قبل الاحرام بحج أو عمرة للتابع وكونهما (أبيضين وجديدين) ثم مغسولين ويندب غسل جديد احتملت نجاسته ويسن للمرأة لبس البياض ويكره لها لبس المصبوغ (وغير ذلك) من السنن المبسوطة في المطويات منها صلاة ركعتين بنية سنة الاحرام (ومن ترك ركنا من الأركان أي أركان الحج أو العمرة (لم يصح حجه) ولا عمرته (ولا يجبر) الركن المتروك (بدم ولا غيره) بل لابد من الاتيان به وذلك لانعدام الماهية بانعدامه فلو جبر بالدم مع عدم فعله لزم عليه وجود الماهية بدون أركانها وهو محال فلا بد من الاتيان بجميع الأركان حتى لو بقى على الشخص شيء منها ولو خطوة من السعي لم يحل من احرامه الى أن يفعلها فلو مات قبل فعله مات محرما (وثلاثة من الأركان لا تفوته مادام حي وهو الطواف والسعي والحلق) أو التقصير فمن تركها أو واحدا منها يستمر محرما طول عمره ولا يتحلل من حجه ولا عمرته حتى يأتي بالتمرك منها لأنها لا آخر لوقتها (ومن ترك واجبا) سواء تركه عمدا أو سهوا أو جهلا (صح حجه) أو عمرته (ولزمه دم) مطلقا عذر بتركه أم لا (وعليه الاثم إن لم يعذر) في تركه نعم مييت مزدلفة ومنى لادم في تركه بعذر كأن تقدم (ومن ترك شيئا من السنن) أي سنن الحج أو العمرة (فلا شيء عليه) لادم ولا غيره وعلم منه بالاولى أنه لا يتوقف حجه أو عمرته عليها (ولكن تفوته الفضيلة) وعظيم ثوابها وقدين بتركها دم كسنة الجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة فانه اذا تركه يندب له دم كاتقدم والله سبحانه وتعالى أعلم به ولما أتمى الكلام على حكم الحج والعمرة وأركانها وما وجباتها وسننها شرع يتكلم على محرمات الاحرام فقال :

﴿فصل﴾ في محرمات الاحرام (يحرم بالاحرام) على كل من الرجل وغيره قبل التحلل الأول ولو كان فاقدا للشم (طيب) أي استعماله بسائر أنواعه على الوجه المعتاد في ذلك الطيب في ثوب أو بدن ظاهره وباطنه ان كان مختارا عامدا عالما بالتحريم والاحرام وبأن المسوس طيب يلصق والمراد بالطيب ما يقصد منه رائحته الطيبة غالباً من مسك ووردو ياسمين وعود وغيرهما من بقية أنواعه ودهن الطيب مثله في الحرمة بخلاف ما يقصد للأكل كالتفاح والسفرجل والتداوي كالقرنفل والهيل والمصطكى والنعناع وغيرهما من الأباير فلا يحرم استعمال شيء منها بالاحرام (و) يحرم على العاقد العالم المختار (دهن) شيء من شعر (رأس) ولورأس شعرة وان طال وخرج عن حده (و) دهن شيء من شعر (لحية) وبقية شعور الوجه بكل دهن من زيت وسمن وشحم وغيرها من بقية الادهان وان لم يكن بها طيب فان كان بها طيب حرم استعمالها في سائر أجزاء البدن ولو كانت تلك الشعور مخلوقة حرم دهن موضعها وفيه الفدية ويستثنى من شعور الوجه شعر الانف النابت عليه أو فيه وشعر الخد والجبهة فلا يحرم دهن شيء منه وخرج شعر الرأس والوجه ببقية شعور البدن فلا يحرم دهنها ولو دهن الأمر دقنه فلا فدية عليه وان قارب النبات ومثله الأقرع والأصلع والأجلح وليحترز المحرم عند كل الدسم كسمن ولحم من تلويث العنفقة أو الشارب فانه مع العلم والتعمد حرام تجب فيه الفدية ولو لشعرة واحدة (و) يحرم قبل التحلل الأول على العاقد العالم المختار وتجب به الفدية ولو لمع النسيان والجهل والاكره كما يأتي (ازالة ظفر) أو شيء منه (وازالة) شيء من شعر

استقلالاً بأي طريق من طرق الازالة ولو بشرب دواء يزيل ويستثنى من ذلك ما لو نبت شعر بعينه وآذاه فقلعه أو طال حاجبه فغطى عينه فقطع الغطى فقط أو انكسر ظفره وتأذى به فأزال المؤذى فلا حرمة ولا فدية للضرورة وخرج بقولنا استقلالاً ما لو سلخ جلد رأسه أو قطع أصبعه فخرج الشعر أو الظفر تابعا فلا شيء فيه ويجب في ازالة شعرة واحدة أو ظفر واحد مد طعام وفي ازالة شعرتين أو ظفرين مدان وفي ازالة ثلاث شعرات أو أظفار فدية كاملة ان اتحد الزمان والمكان فان اختلف الزمان أو المكان ففي كل شعرة وكل ظفر مد طعام وان كثرت الشعر والأظفار (و) يحرم على العاقد العالم المختار ولو بعد التحلل الأول (جماع) بادخال الحشفة أو قدرها من مقطوعها ولو مع حائل كشيء في قبل أو دبر ولو لبهيمة ويحرم على المرأة التحلل تمكين زوجها المحرم منه كما أنه يحرم على الرجل التحلل جماع زوجته المحرمة \* واعلم انه يفسد به الحج قبل التحللين لا بينهما كسائر المحرمات والعمرة المفردة كالحج فتفسد به قبل التحلل منها وغير المفردة تابعة للحج صحة وفسادا ويجب بالفساد بدنة كما يأتي والمضي في فاسدها والاعادة فوراً (و) يحرم قبل التحلل الثاني (مقدماته) أي الجماع كفأخذة وقبلة ومعانقة بشهوة ولو بحائل وان لم ينزل ويجب فيها بلا حائل وان لم ينزل الفدية مع الحرمة ولو من صغير ويحرم تمكينه من ذلك وتجب الفدية مع الحرمة بالاستمناء بيده أو غيرها ان أنزل بخلاف الانزال بنظر أو فكر (و) يحرم قبل التحلل الثاني (عقد نكاح) لنفسه أو لغيره بوكالة أو ولاية فاذا كان المحرم وكذا عن الزوج أو ولياله لا يصح عقده النكاح له ولو كان الزوج حلالاً (و) يحرم على المحرم المميز قبل التحلل الأول ان كان عامدا عالما مختارا وتجب به الفدية ولو ناسيا أو جاهلا أو مكرها كما يأتي أو في غير حرمة مكة وعلى الحلال في الحرم (صيد) لحيوان مأكول بري وحشي أو متولد منه ومن غيره ولو ناسيا أو غير مأكول ويحرم أيضا وضع اليد عليه بشراء أو عارية أو وديعة أو غير ذلك فان أتلفه لزمه الجزاء وان كان بمأكل لزمه الجزاء لحق الله تعالى والقيمة للمالك ولا تختص الحرمة والجزاء بيد الصيد بل يحرم التعرض لتحويله وبيعه وغيرهما من سائر أجزائه كشعره المتصل . والدليل على حرمة صيد الحرم خبر الصحيحين انه عليه السلام يوم فتح مكة قال : «ان هذا البلد حرام بحرمة الله لا يعصده شجره ولا ينفر صيده» أي لا يجوز تنفير صيده المحرم ولا حلال فغير التنفير أولى وقيس بمكة باقي الحرم نعم لا يحرم على الحلال فيه التعرض لصيد مما لو كان صيد حل كان صاده حلال في الحل فاشتراه منه حلال آخر في الحرم فلا يحرم شراؤه ولا غيره من سائر التملكات ويجوز له ذبحه وأكله (و) يحرم على المحرم والحلال ولو مع الجهل والنسيان والاكره كما يأتي (قطع) وقلع (أشجار الحرم) المسكى الرطبة غير المؤذية وان نبتت في الحل أو استنبتها آدميون أما اليابسة والمؤذية كالشوك والشجرة الحلية وان نبتت في الحرم فلا حرمة في قطعها ولا قلعها ولا جزاء في ذلك \* واعلم ان حكم حرم المدينة المنورة على منورها أفضل الصلاة والسلام في الصيد والشجر حكم حرم مكة زادها الله شرفا لأنه لا ضمان فيه أصلا وكذا وجب بتشديد الجيم وهو واد معروف بالطائف فحكمه حكم حرم المدينة (وهذه) المحرمات (يشترك في حرمتها الرجل والمرأة ويحرم) قبل التحلل الأول (على رجل) عامد مختار عالم بالتحريم والاحرام (ستر) بعض (رأس) وان قل حتى البياض الملاصق للأذن من جهة الرأس بكل ما يعده العرف سائرا وان ظهر منه لون البشرة كالزجاج والمهلل بخلاف ما لا يعده العرف سائرا كاستغلال بهودج وان مس رأسه وتوسد عمامة أو نحوها وشده رأسه بخيط لصداغ أو غيره ووضع يده على رأسه وان قصد بذلك الستر في الجميع (و) يحرم عليه أيضا (لبس محيط) بالحاء المهمة سواء أحاط ببدنه أو عضو منه كخريطة للحية سواء كان مخيطا كقميص أو منسوجا كدرع (و) يحرم على امرأة (محرمات) ستر (جزء من) وجهها (وان قل بسائر يلاقيه وان ظهر منه لون البشرة ويستثنى من ذلك الجزء اليسير الذي لا يتحقق استيعاب الرأس والعنق إلا به فيجب ستره احتياطاً ما لو كان بين الوجه والسائر حائل كخشبة فلا محذور فيه (و) يحرم عليها أيضا على الأصح (لبس قفاز في كفها) وهو بضم القاف وتشديد الفاء شيء يعمل اليد دفع الحر والبرد وهذا خاص بالمرأة بمعنى أنه يجوز لها لبس غيره من أنواع المحيط والافال رجل يحرم عليه



لبسه كاعلم مما مر لكن لا خلاف في تحريمه على الرجل (و يشترط في تحريم المذكورات العمد والعلم) بالتحريم والاحرام (والاختيار والتكليف فان اتنى شئ من ذلك) المذكور بأن فعل المحرم المحرمات المذكورات أو بعضها مع النسيان أو الجهل أو الالاء أو عدم التكليف (فلا تحريم وكلها فيها الفدية) بالتفصيل الآتى (ماعدا عقد النكاح) فلا فدية فيه ولا ينعقد (وفى) وجوب (الفدية تفصيل فان كانت من باب الاتلاف) المحض (كقتل الصيد وقطع الشجر و) مثله المشوب بالاستمتاع لكن الغلب فيه جانب الاتلاف ك(الحلق) للشعر (والقلم) للظفر (فلا يشترط فى وجوبها) أى الفدية (عمد ولا علم) بل متى ارتكب المحرم واحدا منها وجبت الفدية وان لم يوجد موجب التحريم (وان كانت) المحرمات المذكورات (من باب الترفه) وهو التمتع المحض (كالطيب واللبس والدهن و) مثله المشوب بالاتلاف لكن الغلب فيه جانب التمتع من (الجماع ومقدماته اشترط فى وجوبها) أى الفدية (ذلك) المذكور من العمد والعلم ﴿ تنمة ﴾ الدم الواجب حيث أطلق فهو شاة مجزئة فى الأضحية فان كانت من الضأن فجذعة لها سنة أو أجدعت قبلها بعد ستة أشهر أو المعز فذات سنتين وسبع البدنة أو البقرة المجزئة فى الأضحية يقوم مقام الشاة اذا ملكه حيا فى سائر دماء النسك الا فى جزاء المثل من صيد وشجر بل لا تجزى البدنة عن شاة ولو نحر بدنة أو بقرة عن سبع شياء لزمته بأسباب مختلفة جازوسن الأولى خمس والثانية كالمعز ثم علم أن حاصل ما يتعلق بالدماء أنها ترجع باعتبار حكمها الى أربعة أقسام: دم ترتب وتقدير ودم ترتب وتعديل ودم تخيير وتقدير ودم تخيير وتعديل. فالقسم الأول يجب فى تسعة أسباب وهى التمتع والقران والغوات وترك الاحرام من الميتات وترك الرعى وترك البيت بمزدلفة وترك الميت بمنى وترك طواف الوداع وترك مشى أخلفه ناذره فهذه الدماء دماء ترتب بمعنى أنه يلزمه الذبح ولا يجوز العدول عنه الى غيره الا اذا عجز عنه وتقدير بمعنى أن الشرع قدر ما يعدل اليه بما لا يزيد ولا ينقص عنه وهو صيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجع الى بلدته وتفصيل ذلك يعلم من المطولات . والقسم الثانى يجب فى سببين وهما الجماع فهو دم ترتب وتعديل بمعنى أن الشرع أمر فيه بالتقويم والعدول الى غيره بحسب القيمة فيجب فيه بدنة ثم بقرة ثم سبع شياء فان عجز قوم البدنة بدرهم واشترى بالدراهم طعاما وتصدق به فان عجز صام عن كل مد يوم او يكمل المنكر بصوم يوم كامل والاحصار فهو دم ترتب وتعديل أيضا فيجب فيه شاة فان عجز قومها كما ذكر فان عجز صام عن كل مد يوم او يكمل الثالث يجب فى ثمانية أسباب وهى الحلق والقلم والطيب والدهن واللبس ومقدمات الجماع والوطء بعد الجماع المفسد والجماع بين التحليلين فهذه الدماء دماء تخيير بمعنى أنه يجوز العدول عنها الى غيرها وتقدير بمعنى أن الشرع قدر ما يعدل اليه فيتخير اذا أزال ثلاث شعرات مثلا بين ذبح وطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع وصوم ثلاثة أيام . والقسم الرابع يجب فى سببين وهما الصيد والشجر فهو دم تخيير وتعديل فيما معنى أنه بالخيار ان شاء فعل الأول وهو الذبح أو الثانى وهو التقويم أو الثالث وهو الصيام ومعنى التعديل التقويم فجعل هذه الدماء أحد وعشرون تسعة مرتبة مقدرة ودمان فيهما ترتب وتعديل وثمانية مخيرة مقدرة ودمان فيهما تخيير وتعديل وقد نظمها العلامة ابن المقرئ رحمه الله تعالى فى نظم مشهور فانظره ان شئت وبالله التوفيق . هذا . ويتعلق بهذا الفصل والذى قبله أمور كثيرة مذكورة فى المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم

\* ولما انتهى الكلام على محرمات الاحرام شرع يتكلم على شروط الطواف وسنده فقال:

(فصل في) شروط (الطواف) وسننه (وشروطه) أى شروط صحته وان لم يكن ركنا ولا واجبا (سبعة أحدها) أى الشروط (طهر عن حدث بنوعيه الأصغر والأكبر) فلو أحدث في أثناء الطواف تطهر وبنى على ماضى ويسن الاستئناف (و) طهر (عن خبث) غير معفو عنه (في ثوبه وبدرنه ومطافه) فلو تنجس ثوبه أو بدنه أو مطافه في أثناء الطواف طهره وبنى على طوافه كما مر ويسن الاستئناف أيضا (وثانيها) أى الشروط (ستر العورة) عند القدرة فلو انكشف عورتها في أثناء الطواف وقدر على سترها ستروا بنى على ماضى ويسن الاستئناف أيضا أما العاجز عن الستر كأن لم يجد شيئا طاهرا يستر به عورتها ولو بالعارية طاف عاريا ولا إعادة عليه

و(ثالثها)

و (ثالثها) أى الشروط (بدؤه) أى الطائف (بالحجر الأسود) ولومن بعضه الذى من جهة الباب بأن لا يتقدم جزء منه على جزء من الحجر فلو بدأ بغيره كأن بدأ من الباب لم يحسب له ما طافه قبله حتى ينتهى إليه ويتبدى منه مع استحضاره النية أن كان الطواف مستقلا غير مندرج فى نسك كإسيافى حال كون الطائف (محاذا له) أى الحجر حال مروره فى أول طوافه وكذا فى آخره (بمنسكبة الأيسر) ويشترط أن يحاذى فى آخر طوافه جميع محاذاته فى أوله فلو حاذى فى أول طوافه الذى يلى الباب وفى آخره الجزء الذى يلى الركن اليمانى لم يصح وسيأتى كيفية محاذاته الفاضلة و (رابعها) أى الشروط (أن يجعل البيت عن يساره) فى كل خطوة من خطوات طوافه (ماراً) تلقاء وجهه على الهيئة المعتادة له فى المشى (الى جهة الحجر) بكسر الحاء أى حجر اسماعيل سواء طاف منتصباً أو زحفاً أو حبواً أو منحنياً أو جعل ظهره للأرض ووجهه للسماء أو عكسه أو محمولاً وان قدر على المشى فى الجميع فلو مر منه جزء وهو مستقبل البيت أو مستدبره لدعاء أو زحمة أو استلام أو نحوها بطلت تلك الخطوة وما بنى عليها حتى يرجع الى محله الذى وقع الخلل فيه أو يصل إليه فيما بعد تلك الطوفة ولا بد أن يكون الطائف (خارجاً عن) جميع (البيت وعن شاذروانه) وهو البناء المسمى تحت الكعبة الملاصق لها من جميع جهاتها الاربعة الحجر (وعن حجره بجميع بدنه) فلو طاف ولمس شيئاً مذكراً أو أدخل يده فى هواء الحجر أو الشاذر وان لم تحسب له تلك الخطوات التى مشاها فى تلك الحالة ولا ما بنى عليها حتى يصل الى موضعه الأول فى الطوفة التى بعدها أو يعود اليه فى تلك الطوفة ويطوف خارجاً عن البيت بجميع بدنه فيحسب له حينئذ (و) أما خروجه عما ذكر بجميع (ثوبه) ففيه تفصيل فجزم فى شرحى الارشاد وغيرهما بأن الثوب المتحرك بحر كته يجب إخراجها عما ذكر ولا يصح الطواف اذا أدخله فى هوائه وجزم فى النهاية والغنى بأنه لا يضر دخوله فى الهواء المذكور ولا يضر دخول عود بيده ودابته وحامله اذا كان القابض أو الراكب أو المحمول خارجاً بجميع البدن وكذا بثوبه عند ابن حجر رحمه الله تعالى . وليتفطن لدقيقة وهى ان من قبل الحجر الأسود واستلم اليمانى فانه يدخل فى جزء من البيت فليقرّ قدميه فى محلهما حتى يفرغ منهما ويعتدل قائماً ثم يجعل البيت عن يساره ويسير و (خامسها) أى الشروط (كونه) أى الطواف (فى المسجد الحرام) ولو على السطح أو من وراء حائل فلو طاف خارج المسجد أو وسع المسجد حتى انتهى الى الحل وطاف فى أرض الحل لم يصح و (سادسها) أى الشروط (كونه) أى الطواف (سبعاً يقيناً) ولو كان راكباً بغير عذر وطاف فى الوقت الذى نهى عن الصلاة فيه فلو ترك خطوة لم يحزه حتى يأتى بها أو شك فى عدده قبل الفراغ منه أخذ باليقين وهو الأقل أما شكه بعد الفراغ منه فى عدده أو شىء من شروطه فلا يؤثر و (سابعها) أى الشروط (عدم صرفه) أى الطواف (لغيره) بأن لا يقصد بالطواف غيره بأن يطوف بقصد الطواف فقط أو بقصد مع غيره فلو قصد غيره كأن رأى شخصاً أمامه فمشى بقصد أن يلحقه فقط ليكلمه أو زحمته امرأة فأسرع فى المشى أو عدل الى مكان آخر مخافة أن ينتقص وضوؤه بامسها وغفل عن قصد الطواف انقطع طوافه من حينئذ ولزمه أن يعود الى محله الأول ليبنى منه على ماضى أمالودفعه آخر فى الطواف فشى خطوات من غير قصد فانه لا يضر لان قصده لم يتغير و (و) اعلم انه (ان كان الطواف ليس طواف نسك) أى حج أو عمرة كطواف نفل أو نذر وكذا طواف وداع لانه ليس من المناسك (اشتريت فيه النية) بلا خلاف لىتميز عن غيره واذا اشتريت فيه النية فلا بد أن تكون مقترنة بما تجب محاذاته أول الطواف (وان كان) الطواف (طواف نسك) أى طوافاً فى ضمن نسك كطواف الافاضة والعمرة (بلا تشترط فيه) النية على الأصح لان نية النسك تشملها كما تشمل الوقوف وغيره لكن الأولى أن بنوى فقد قال فى حاشية الايضاح حكي القاضى أبو الطيب رحمه الله تعالى وجهاً أن النية تجب فى جميع اعمال الحج كالرمى وغيره فينبغى ندها فى الجميع خروجا من الخلاف وولما أنهى الكلام على شروط الطواف شرع يتكلم على سننه فقال (وسنن الطواف كثيرة منها المشى فى جميعه) ولو لغير ذكر (الا لعذر) كمرض لانه أشبه بالتواضع والأدب ويسن كونه حافياً ولو امرأة الالعذر كشدة حر فيحرم فان لم يشتد



جاز لبس نعلين والحفا ونبدب تقصير الخطأ بالتبخر عند فقد الزحمة لتكثر في كثيره الأجر ومنها النية في طواف شملته نية النسك كطواف الافاضة والعمرة كما علمت ومنها استقبال البيت في أول الطواف بأن يقف بجانب الحجر الأسود من جهة الركن اليماني ويجعل الحجر كله جهة يمينه ثم يمر متوجها له مستحضرا للنية حتى يحاذيه فإذا حاذاه انقل وجعل البيت عن يساره (و) منها (أن يستلم الحجر الأسود) أي يلمسه بعد استقباله (بيده) اليماني (أول طوافه) أي قبل البدء بالطواف أن قدر على ذلك ولم يحصل له أو لغيره إيذاء بزحمة أو غيرهما فإن عجز عن استلامه بيده استلمه بشيء فيها كعود ثم قبل ما استلم به فان عجز أشار إليه بيده ثم بشيء فيها ثم أشار به ولا يشير للتقبل بغمه (وأن يقبله) أي الحجر الأسود بغمه بعد استلامه بيده ويخفف القبلة ما أمكن بحيث لا يظهر لها صوت (و) أن يسجد عليه بأن (يضع جبهته عليه) ويراعى ما ذكر من الاستلام والتقبل ووضع الجبهة في كل طوفة والأوتار آكد والأخيرة آكد (ويكرر ذلك ثلاثا ثلاثا) حتى الإشارة عند عدم الاستلام ويسن أن يستلم الركن اليماني ولا يندب تقبيله ولا يندب استلام الركنين الشاميين ولا تقبيلهما (و) منها (الدعاء فيه) بماء من الأذعية والمأثور أفضل من قراءة القرآن والقراءة أفضل من غير المأثور وبين المأثور مذكور في المطولات (و) منها (أن يرمل الرجل) أي الذكر المحقق ولو صبيا (في طواف بعده سعي) مطلوب في حج أو عمرة وإن كان مكيا فإن رمل في طواف القدوم وسعي بعده سعي الحج لا يرمل في طواف الركن لأن السعي بعده حينئذ غير مطلوب كما سيأتي إن شاء الله تعالى في فضل السعي ولا رمل في طواف الوداع لذلك وخرج بالرجل الأثني فلا يسن لها الرمل ولو ليلًا ولو في خلوة بل لا يطلب منها لأن الرمل تبين أعطافها وفيه تشبه بالرجال قال في التحفة بل يحرم أن قصدت التشبه ومثل الرمل في ذلك الاضطباع ومثل الأثني الخنثى وانما يسن الرمل (في) الطوافات (الثلاث الأولى) ويمشي في الأربع الأخيرة على هيئته ولو ترك الرمل في الثلاث الأولى يقضيه في البقية . والرمل هو اسراع مشيه مقاربا خطاه مع هز كتفيه ومع غير عدو ووثب (و) منها (أن يضطبع) الذكر (في) جميع (طواف) فيه رمل) لافي الثلاث الأولى فقط وهو الذي يعقبه السعي ولو كان لابسا وان لم يرمل وكذا يسن في السعي ويكره تركه وفعله في الصلاة كسنة الطواف . وصورة الاضطباع (بأن يجعل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن و) يجعل (طرفيه على منكبيه الأيسر) كدأب أهل الشطارة (و) منها (أن يقرب الرجل) أي الذكر (في طوافه من البيت) العتيق تبركا به لشرفه ولأنه أيسر في الاستلام والتقبل نعم أن تأذي أو آذى غيره فالبعد أولى وخرج بالرجل الأثني والخنثى فلا يقر بان استحبابا في حال طواف الذكر بل يكون في حاشية المطاف بحيث لا يتحاطن الذكر (و) منها (أن يوالى طوافه) أي يوالى بين مراته السبع وبينه وبين ركعتيه وبينهما وبين السعي أن كان (و) منها (أن يصلي بعد فراغه) من الطواف (ركعتين) والأفضل لمن طاف أسبوع فعلم ما بعد كل أسبوع وإذا أخرهما صلى لكل منهما ركعتين ويجزىء لكل ركعتان ويقوم مقامهما فريضة وناقلة أخرى والأفضل فعلهما (خلف المقام) أي مقام إبراهيم على نبينا وعليه وعلى بقية الأنبياء الصلاة والسلام بأن يجعله بينه وبين الكعبة فالمراد خلفه بحسب ما كان أما الآن فقد أمه (أن تيسر) له صلاته ما خلفه من كل ما يصدق عليه ذلك عرفا كافي التحفة والافني الكعبة ففي الحجر تحت الميزاب فما قرب منه إلى البيت فبقية فصل جبريل عليه الصلاة والسلام وهو المعروف الآن بالمعجن فالخطيم وهو ما بين الركن والمقام فبقية وجه البيت فين اليمانيين فما قرب من الكعبة فبقية المسجد فبيت خديجة رضي الله عنها فبقية مكة فبقية الحرم فحيث شاء متى شاء ولا تفوتان الاموتة قال بعضهم وفيما ذكر بحث دقيق يدركه كل ذي فهم أنيق . ووجهه أن يقال كيف يتأني فواتهما بالموت وتأخيرهما اليه مع كونهما يجزىء عنهما فريضة وناقلة أخرى كما مر . وأجيب بأن ذلك يتأني إذا نفاهما عند فعل غيرهما وبأنهم صرحوا بأن الاحتياط أنه يصليهما بعد فعل غيرهما وإن أجزأ عنهما بالنسبة لأصل السنة (و) منها (أن يستلم الحجر الأسود بعد فراغه) من الطواف (و) (من الركعتين) ويسجد عليه ثلاثا كما مر ثم يخرج

من باب الصفا للسعي فور أو الله سبحانه وتعالى أعلم . ولما أنهى الكلام على شروط الطواف وسننه شرع يتكلم على شروط السعي فقال :

(فصل) في شروط السعي (شروط) صحة (السعي أربعة الأول) من الشروط (أن يقع بعد طواف صحيح) فلا سعي ثم يتيقن أنه أخل بشرط من شروط الطواف لم يصح فيأتي بما أخل به ويعيد السعي ثم بين الطواف الصحيح الذي يصح بعده السعي بقوله (من ركن) الحج أو عمرة (أو قدوم) بشرط أن لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة فلودخل شخص مكة محرما بالحج وطاف للقدوم وأخر السعي حتى وقف بعرفة لم يصح منه السعي حتى يفعله بعد طواف الافاضة . فتحصل أن شرط صحة السعي وقوعه بعد أحد الطوافين المذكورين الركن أو القدوم بالشرط المذكور وذلك لأنه لو ارد عنه صلى الله عليه وسلم فلا يجوز بعد طواف نفل كأن أحرم من مكة بحج منها ثم نفل بطواف وأراد السعي بعده فانه لا يصح كافي المجموع ما يخرج إلى محل يجوز فيه قصر الصلاة فيعود فانه يسن له طواف القدوم ويجزى السعي بعده كافي التحفة (و) (الثاني) من الشروط (أن يبدأ في المرة الأولى) والثالثة والخامسة والسابعة (من الصفا) أن يبدأ في المرة (الثانية) والرابعة والسادسة (من المروة وهكذا) يجعل الأوتار للصفاء والأشفاق للمروة يحسب في ذهابه من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها إليها مرة أخرى (و) (الثالث) من الشروط (أن يقطع بمروره) في كل مرة من السبع (جميع السعي) من بطن الوادي ويلصق عقبه بما يذهب منه وأصابع قدميه بما يذهب اليه إن كان ماشيا ويلصق حافر دابته بذلك إن كان راكبا وهذا بحسب ما كان وأما الآن فقد دفن شيء كثير من درج الصفا فن ألصق عقبه وأصابعه أو رجله مركوبه بأخر درج الصفا ودخل من تحت العقد المشرف على المروة فقد استوعب ما بينهما بالمرور فلو التوى في سعيه عن محل السعي فإن لم يخرج عن محاذاة العقد المشرف على المروة لم يضر وإن خرج عن محاذاته بأن دخل المسجد أو مر عند العطارين فلا يصح (و) (الرابع) من الشروط (أن يسعي سبعا) فلو ترك خطوة منها لم يعتد بسعيه حتى يأتي بها ولا بد أن يأتي بالسبع (يقينا) ولو كانت متفرقة فلو شك في عدد ما أتى به بنى على ما تيقنه وهو الأقل وأهمل ما شك فيه (تمت) لم يذكر رحمه الله تعالى سنن السعي فلندكرها على سبيل الاختصار فنقول : وسننه كثيرة منها طهارة البدن والثوب ومنها ستر العورة . ومنها أن يرقى الذكر المحقق على درج الصفا حتى يرى البيت الحرام من باب المسجد وكذا المرأة والخنثى عند خلو المسعى أو بحضرة المحارم على ما في مختصر الايضاح والنهاية واعتمد في التحفة والفتح وحاشية الايضاح عدم سنية الرقي لهما ولو مع خلوة وحضرة محارم ويستقبل البيت وإن لم يره ويأتي بالذكر والدعاء الواردين في ذلك المحل ثلاثا وهو معروف مشهور فاذا فرغ منه نزل ومشى الذكر المحقق بسكينة ووقار حتى يصير بينه وبين الميل الأخضر المعلق بجدار المسجد قدر ستة أذرع فيهرول إلى أن يتوسط بين الميئين الأخضرين المعلق أحدهما بجدار المسجد والآخر برباط العباس ثم مشى كمشيه الأول حتى ينتهي إلى المروة ويفعل عندها كما يفعل عند الصفا وهكذا في كل مرة وأما الأثني والخنثى فيمشيان على عادتهما في جميع السعي . ومنها أن يكره المأثور في السعي وهو مذكور في المطولات والقراءة فيه أفضل من غير المأثور ويكره للساعي أن يقف في أثناء سعيه لحديث أو غيره والله سبحانه وتعالى أعلم . ولما أنهى الكلام على ما يتعلق بالمناسك من الأركان والواجبات والسنن شرع يتكلم فيما هو حق مؤكدا على كل مسلم خصوصا الحاج وهو زيارته سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مترجما بهمة إشارة إلى طلب التشمير وبذل المهمة في تحصيل هذه القرابة التي هي لكل خير متممة فقال (مهمة) في زيارته صلى الله عليه وسلم . اعلم وفقني الله تعالى وإياك لمرضاته ومن علينا بنفحة من نفعاته أنه (يسن) متا كذا زيارته سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) لكل أحد قريبا كان محله أو بعيدا حتى النساء اتفاقا (ولو لغير حاج ومعتمر) لكن تتأ كذا الزيارة لهما تأ كذا زائدا لأن الغالب على الحجيج الورد من آفاق بعيدة فاذا قرى بوا من المدينة الشريفة يقبض منهم تركهم الزيارة كأيديله حديث من حج ولم يزرنى فقد جفاني وإن كان



التقييد بالحج غير مراد بل لبيان الأولى أو الأغلب فلا مفهوم له بدليل سقوطه من روايات فينبغي أن يحصر على زيارة قبره صلى الله عليه وسلم وليحذر كل الحذر من التخلف عنها مع القدرة وخصوصا بعد حجة الاسلام لان حقه صلى الله عليه وسلم على أمته عظيم ولو أن أحدا يجيء على رأسه أو على بصره من أبعاد موضع من الارض لزيارته صلى الله عليه وسلم لم يقدح في الحق الذي عليه لنبينا جزاه الله تعالى عن المسلمين أتم الجزاء ومن علينا بحسن الاقتداء هذا وما جرى عليه المصنف رحمه الله تعالى من أن يزارته صلى الله عليه وسلم سنة هو ما عليه أكثر العلماء من السلف والخلف وذلك (لأحاديث) سيأتي بعضها صحيحة صريحة (وردت) أي جاءت (في) طلبها و (فضلها) لا يشك فيها الا من انطمس نور بصيرته حتى قر بها بعض الخفية من درجة الوجوب. وقيل انها واجبة وانتصر له بعض العلماء قاله في التحفة أخذا من ظاهر نحو قوله صلى الله عليه وسلم «من حج ولم يزرني فقد جفائي» والحاصل أن زيارة قبره صلى الله عليه وسلم مشروعة من أنجح المساعي وأهم القربات وأفضل الأعمال وأزكى العبادات فهي مطلوبة بالكتاب والسنة واجماع الأمة والقياس للذكر والأثر من قرب أو بعد بسفر أو بغير سفر. أما الكتاب فقوله تعالى «ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما» وهذا لا ينقطع بموته ولهذا استحباب العلماء لمن أتى قبره عليه السلام أن يقرأ هذه الآية مستغفرا لله تعالى. وأما السنة فقد وردت كثيرا منها «من زار قبري وجبت له شفاعتي» وقوله عليه السلام «من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي» وقوله صلى الله عليه وسلم «من زارني إلى المدينة كنت له شفيعا وشهيدا» إلى غير ذلك من الأحاديث وكلها إما صريحة وهي الأكثر أو ظاهرة في النذب بل تأكد زيارته عليه السلام حيا وميتا للذكر والأثر الآتين من قرب أو بعد فيستدل بها على فضيلة شد الرحال لذلك ونذب السفر للزيارة حتى للنساء اتفاقا كما علمت. وأما اجماع المسلمين فقد نقل جماعة من الأئمة حملة الشرع الشريف الذين عليهم المدار والمعول في نقل الخلاف الاجماع على طلب زيارته صلى الله عليه وسلم وانما الخلاف بينهم في أنها واجبة أو مندوبة ومن قال بخلاف ذلك كابن تيمية فقد رد عليه العلماء ردا شديدا شكر الله مسعاهم وأحسن مثواه وان أردت البسط في هذا المقام فانظر الجوهر المنظم لابن حجر رحمه الله العلامة. وأما القياس فقد ورد في السنة الصحيحة المتفق على صحتها الأمر بزيارة القبور فقبور نبينا صلى الله عليه وسلم منها أولى وأحرى وأحق وأعلى بل لانسبة بينه وبين غيره للفرق الواضح الجلي بين قبره صلى الله عليه وسلم وقبر غيره ومن ثم عم النذب فيه وفيما ألحق به النساء والرجال واختص فيما عدا ذلك بالرجال وأيضا فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم زار أهل البقيع وشهداء أحد فقبره الشريف أولى لماله من الحق ووجوب التعظيم وليست زيارته صلى الله عليه وسلم عليه وسلم الاتعظيم والتبرك به ولينالنا عظيم الرحمة والبركة بصلاتنا وسلامنا عليه صلى الله عليه وسلم عند قبره الشريف بحضرة الملائكة الحافين به عليه السلام. هذا وقد ذكر العلماء رحمهم الله تعالى للزيارة وما يتعلق بها سننا وآدابا ليس هذا محل بسطها وأفردوها بالتأليف ولخص المهم منها المصنف رحمه الله تعالى في الإعادة فانظرها ان شئت وباللغة التوفيق (والله) سبحانه وتعالى (أعلم) ولما أنهى الكلام على أصول الدين ونبذة من أصول الفقه وربع العبادات من الفقه أخذ يتكلم على نبذة من التصوف الذي يصفى القلوب من درن الذنوب كي تصلح لمشاهدة علام الغيوب فيخليها عن الاوصاف الدنمية ويخليها بالأوصاف الحميدة مترجما لها بخاتمة رجاء أن يمن ذوالجلال والاكرام بحسن الختام فنسأله سبحانه وتعالى أن ينظم منا مع عباده الصالحين في سلك وأن يتفضل علينا بحسن الختام الذي يحق أن يقال فيه ختامه مسك فقال **(خاتمة)** في نبذة من التصوف (نسأل الله) تعالى (حسن الختام) بأن يتوفانا بمنه وكرمه على الإيمان والاسلام فنحوز بذلك المطالب ونتنعم في دار النعيم بالنظر إلى وجه علام الغيوب مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا (يجب على كل مكلف) وجوب باعينا (التوبة) وهي لغة مطلق الرجوع، وشرعا ما استجمعت الثلاثة الاركان وهي الاقلاع عن المعصية التي باشرها والندم على فعلها لوجه الله تعالى والعزم على عدم العود للمعصية وكون أركان التوبة

ثلاثة إن لم تتعلق المعصية بالآدمي والافلها ركن رابع وهو رد المظالم إلى صاحبها أو تحصيل البراءة منه تفصيلا عندنا معاشر الشافعية وأما عند المالكية فيكفي تحصيل البراءة إجمالا وفيه فسحة فان لم يقدر على ذلك بأن كان مستغرق الذم فلمطوب منه الاخلاص وكثرة التضرع إلى الله تعالى لعله يرضى عنه خصاءه يوم القيامة. اللهم أرض عنا الخصوم بصاحب السر المكتوم. وتطلب التوبة (فورا) أي حالا (من كل معصية) وهي كل ما عصى الله تعالى بها وما يذم مرتكبها شرعا ويرادفها الذنب والخطيئة والسيئة والجريمة والمنهي عنه والمذموم شرعا. قال النووي رحمه الله تعالى: واتفقوا على أن التوبة من جميع المعاصي واجبة على الفور سواء كانت المعصية (كبيرة) وهي لا تنحصر في عدد. وحدها كما قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى كل ذنب كبير كبريا يصح معه أن يطلق عليه اسم الكبيرة ولها أمارات: منها الإيجاب الحد. ومنها الإبعاد عليها بالعقاب. ومنها وصف فاعلها بالفسق. ومنها اللعن كلعن الله السارق (أو كانت صغيرة) وهي كل ما خرج عن حد الكبيرة وضابطها فان آخر التوبة فالتأخير ذنب آخر غير الذنب الذي اقترفه. وحكمة وجوب المبادرة بالتوبة قطع طاعة الشيطان في استدراج النفس حتى يقع في الهلكة. نسأل الله تعالى العافية والسلامة. واعلم أن التوبة لا تنقض بعود إلى الذنب ولو في المجلس بل يجب لهذا الذنب توبة جديدة فلا يضر الاصرار على المعاصي بخلاف ما إذا كان كفا وقع في معصية تاب منها. قال تعالى «إن الله يحب التوابين» وهم الذين كلما ذنبوا ذنبوا تابوا منه وفي الحديث «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» وإذا أردت بسط الكلام في هذا المقام فانظر شرح رسالة الوالد رحمه الله العلامة وغيره ثم استدلل رحمه الله تعالى على طلب التوبة بما (قال الله) سبحانه (و تعالى) في سورة النور (وتوبوا) مما وقع منكم من المعاصي (إلى الله جميعا أيها المؤمنون) المذكور منكم والانات في الآية تغليب الذكور على الاناث (لعلكم تفلحون) تنجون من ذلك لقبول التوبة منه والترجي من الله تعالى محقق حصوله فكأنه قال توبوا تفلحوا. قال المفسرون ان في قوله تعالى وتوبوا إلى آخره حسن اختتام لقوله تعالى «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم» الآية كأن الله تعالى يقول لا تقنطوا من رحمتي فمن كان وقع منه شيء بما نهيته عنه فليتب فان التوبة فيها الفلاح والظفر بالمقصود (وقال) سيدنا رسول الله عليه السلام فيما رواه مسلم رحمه الله تعالى وغيره (توبوا إلى الله) تعالى قياما بحق العبودية واعظاما لمنصب الربوبية (فاني أتوب إليه كل يوم) امتثالا لقوله تعالى «وتوبوا إلى الله جميعا» وقوله (مائة مرة) ذكره للتكثير لا للتحديد ولا للغاية وعلم أن توبة العوام من الذنوب والخواص من غفلة القلوب وخواص الخواص مما سوى المحبوب فذنوب كل عبد بحسبه فتوبته عليه السلام واستغفاره مما يصرفه عن دوام ملازمة ذكر الملك العلامة على وجه الختام وهو الاستغراق في بحر الشهود والفناء عن مطالعة ماسوى الله تعالى في عالم الوجود بسبب اشتغاله عن ذلك المقام بأمور أمته ومصالحها المتعلقة بالخاص والعام أولا أجل تصور قصوره في مقام العبادة على الوجه التام. وبالجملة فكان صلى الله عليه وسلم بعد ما يشغله عن ربه في الصورة ذنبا بالنسبة لمقامه الأعلى المعبر عنه في وقت مع الله لا يسعى فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل المعبر عنه بالاستغراق في لجة بحر التوحيد وبر التفريد وهذا يتبين لك أن حسنات الابرار سيئات المقرين فحجب الأنبياء والأصفياء من الأولياء لم تكن الا نورانية لطيفة لازمانية كثيفة وبما تقر ر علم أن توبته عليه السلام ليست من الذنوب بل امتثالا لقول علام الغيوب لأنه عليه السلام معصوم كما هو عند الخاص والعام معاصوم وتشريعا لأمره ليقنطوا به عليه السلام وشرف وكرم فيكثروا من التوبة في كل حين فيكونوا بذلك من الفلاحين فاحفظ هذا المقام وادع على بحسن الختام (ويجب عليه) أي المكلف (تجريد قلبه) أي تخليته (وحفظه من جميع الأوصاف المذمومة) قبل تخليته بالأوصاف الحميدة التي سيد كرها وانما قدم التخلي على التخلي لأن الأول مقدم عرفا على الثاني اذ الانسان لا يتزين بحمائل الثياب ونحوها إلا بعد إزالة ما به من الأوساخ كداخل الحمام فانه يزيل أدرانه أي أوساخه ثم يلبس ثيابه وعلم أن الأوصاف المذمومة كثيرة ذكرها علماء التصوف رحمهم الله تعالى في كتبهم التي من أحسنها الاحياء وذكر المصنف رحمه الله تعالى نبذة منها فقال:



( كالشك في الله ) سبحانه و ( تعالى ) فيجب تجريد القلب منه وتخليته عنه إذ هو رأس المهلكات وأساس الموبقات فينبغي للإنسان أن يتثبت في إيمانه ويصمم على ذلك بجنبه فقد قال عليه الصلاة والسلام « أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم » لأنه يورد الشكوك على قلب ابن آدم فيخطبه في إيمانه وورد أنه يأتي للإنسان فيقول من خلق كذا وكذا حتى يقول له من خلق ربك فإذا بلغه فليستعذ بالله منه أو يقول آمنت بالله ورسوله اللهم يا قلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك بمنك وكرمك ( والأمن من مكر الله ) سبحانه ( وتعالى ) بالاسترسال في المعاصي مع الاتكال على الرحمة قال تعالى « فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون » فيجب تجريد القلب منه وتخليته عنه لأن المتصف به يعد من الخاسرين ويصبح من النادمين . واعلم أنه إذا كانت الهداية إليه تعالى مصروفة والاستقامة على مشيئته موقوفة والعاقبة مغيبة والارادة غير معلومة ولا مغالبة فلا تقتخر بمالك ولا بحسن حالك ولا تعجب بإيمانك وصلاتك وجميع قربك فانها من محض فضل ربك فربما سلها عنك فوقعت في هوة الندم حيث لا ينفع الندم فتنبه يا أخى من غفلتك واعمل صالحا تجده في حياتك وترتبتك . اللهم لا تأمنا مكرك ولا ننسا ذكرك ولا تهتك عناسترك ولا تجعلنا من الغافلين يا أرحم الراحمين ( والقنوط من رحمة الله ) سبحانه و ( تعالى ) فيجب تجريد القلب منه وتخليته عنه لأنه يقع في الضلال ويوجب النكال وهو أبلغ من اليأس للترقى إليه في قوله تعالى « وإن مسه الشرف أو وسقنوط » كما قاله أبو زرعة رحمه الله تعالى أى لأن صاحب اليأس لا يجوز وقوع شيء من أنواع الرحمة له مع إسلامه وهو حينئذ كبيرة باتفاق قال تعالى « إنه لا يأس من روح الله إلا القوم الكافرون » فان انضم لهذا اليأس حالة أشد منه في التصميم على عدم وقوع الرحمة له فهي القنوط قال تعالى « ومن يظن من رحمة به إلا الضالون » فان انضم إليه أنه يشدد عذابه كالكفار فهو سوء الظن بالله وهذا هو المراد من قوله **عليه السلام** أكبر الكبائر سوء الظن بالله عز وجل وكيف يسوغ للسلم اليأس والقنوط وقد قال الله تعالى « يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم » وقال « ورحمتي وسعت كل شيء » وقال رسول الله **ﷺ** فيما روي عنه عز وجل قال الله تعالى « يا ابن آدم انك مدعوتى ورجوتى غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتنى غفرت لك يا ابن آدم لو أتيتنى بقراب الأرض بضم الأول وكسره قريب ملئها خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئا لأتيتك بقرابها مغفرة » الى غير ذلك من الآيات والأحاديث . هذا وقد أطبق علماءنا على أن احسان الظن بالله تعالى مندوب للمريض فينبغي له أن يحسن الظن بربه بأن يغلب الرجاء على الخوف لقوله **ﷺ** « لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى » أى يظن أنه يغفر له ويرحمه . واختلفوا في الصحيح فقيل يغلب الرجاء لئلا يغلب عليه داء اليأس من رحمة الله تعالى وقيل يغلب الخوف لئلا يغلب عليه داء الأمن من مكر الله والراجح استواءهما فينبغي له أن يجعلهما كجناحي طائر مستويين . وفصل بعضهم فقال : ينبغي للمؤمن الطائع المستقيم أن يكون خوفه ورجاؤه كجناحي طائر وكفتى ميزان ولا يخلط غلبة الخوف ليرجره اذ لو غلب عليه الرجاء لم يمتد كرمه سعة الرحمة فيتجرأ على الله تعالى بالوقوع في المعصية والتباعد عن الطاعة فيهلك من حيث لا يشعر وقد وقع فيه كثير من العامة المغترين . نسأل الله العافية والسلامة وأن يدخلنا في سعة رحمته الخاصة والعامة وأن لا يجعلنا من رحمته آيسين ولا من عفوه قاطنين بجاه خير الانام عليه الصلاة والسلام ( والكبر ) أى التكبر على عباد الله سبحانه وتعالى وهو رد الحق واستحقار الخلق فيجب تجريد القلب منه وتخليته عنه لانه حرام من الكبائر ومن أعظم الذنوب القلبية لانه من معصية ابليس وصفاته ومحل كونه حراما اذا كان على عبادة تعالى الصالحين وأئمة المسلمين وأما اذا كان على أعداء الله فهو مطلوب شرعا حسن عقلا والمراد بالكبر عليهم احتقارهم لأجل كفرهم ومعصيتهم لا احتقار ذاتهم . وقد بسطت هنا الكلام في شرح رسالة الوالد رحمه الله العلام فانظره ان شئت وبالله التوفيق ( والعجب ) وهو رؤية العبادة واستعظامها كما يحب العابد بعبادته والعالم بعبادته فيجب تجريد القلب منه وتخليته عنه لانه حرام وانما حرم لأنه

سوء أدب مع الله تعالى اذ لا ينبغي للعبد أن يستعظم ما يتقرب به لسيد بل يستصغر بالنسبة لهظمة سيده لاسيما عظمته سبحانه وتعالى واذا شهد العبد أن كل شيء من الله تعالى ولم يعلم أقبلت عبادته أم لا لم يبق له شيء يعجب به انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى وغيره ( والرياء ) الذى هو الشرك الأصغر وهو أن يعمل القربة ليأراه الناس فيجب تجريد القلب منه وتخليته عنه لأنه حرام بالاجماع . ودليل تحريمه الكتاب والسنة قال تعالى « فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراءون » وقال **ﷺ** « أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر الرياء » وهو قسمان جلي وخفي فالأول أن يعمل الطاعة بحضرة الناس لا غير فان خلا بنفسه لا يعمل شيئا والثاني أن يفعلها مطلقا حضر الناس أولا لكن يفرح بحضورهم وأما التسميع فهو حرام أيضا وهو أن يعمل العمل وحده ثم يخبر به الناس لأجل تعظيمهم له أو لطلب خير منهم أعادنا الله تعالى من الرياء والتسميع بجاه النبي الشفيع صلى الله عليه وعلى آله وسلم انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى وغيره ( والحسد ) فيجب تجريد القلب منه وتخليته عنه لأنه حرام يأكل الحسنات وصاحبه مغبون في سائر الأوقات وهي تمنى زوال نعمة الغير سواء تمنى الحاسد أن يأتيه أولا بأن تمنى انتقالها عن غيره وهذا أخس الأخساء لأنه باع آخرته بدنيا غيره . اما اذا تمنى مثل نعمة الغير فانه غبطة وهي محمودة في الخير الا ان المحققين قالوا هذا أيضا لا يجوز لأن تلك النعمة بما كانت مفسدة في حقه في الدين ومضرة عليه في الدنيا فلهاذا قالوا ينبغي له أن يتمنى ما هو خير له في الدين والدنيا واذا تأمل الانسان كثيرا لم يجد أحسن مما ذكره الله تعالى في القرآن تعليما لعبده وهو قوله « ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة » وهو اعلم أن محل حرمة الحسد ان لم تكن النعمة حاملة للحسد على الفجور والاجازة تمنى زوالها عنه انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى ( والحقد ) على عباد الله تعالى وهو ما يشأ عن كتمان الغضب بسبب العجز عن التشفى حاله فيرجع للباطن ويحتقن فيه فيتمكن به من بغض من يحقد عليه وحسده واضمار العداوة له في قلبه دائما فيتمنى زوال نعمته ويغتم بها ويفرح بمصيبته ويشمت ببلية ويطلق لسانه فيه بما لا يحل ويؤذيه ويمنعه حقه من صلاة ورد مظلمة وكل ذلك شديد التحريم فيجب تجريد القلب منه وتخليته عنه واذا صار طبيعة للشخص ولم يقدر على دفعه وعمل بمقتضاه ولم يكرهه حرم عليه من حيث انه تعالى سببه اذ هو مكلف بعدم تعاطي سبب الحرام وعدم العمل بمقتضاه وكرهيته ومثله في ذلك العجب والكبر والحسد كما قاله العلامة السجيمى رحمه الله تعالى ثم هو من الكبائر لقوله **ﷺ** المؤمن ليس بحقود وان الله يطلع على عبادته في ليلة النصف من شعبان فيغفر للمستغفرين ويرحم المسترحمين ويؤخر أهل الحقد كما هم عليه وفي حديث فيغفر للمؤمنين ويغفر للكافرين ويدع أهل الحقد بحقدهم حتى يدعوه وورد تعرض الأعمال في كل جمعة يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مؤمن الاعباد بينه وبين أخيه شحنة فيقال أركوا هذين حتى يفيا أى يصطلحا كفى حديث آخر وروى يزل الله أى أمره ورحمته الى سماء الدنيا ليلة النصف من شعبان فيغفر لكل مؤمن الا العاق والمشاخن وفي حديث الرجل مشرك أو مشاحن وكل ما ورد في ذم الغضب يشمل له كالحسد اذ هما من نتائجهما . اللهم أعذنا من جميع الخصال المذمومة سيما الحقد والغضب والحسد ولا تجعل علينا تباعة لأحد منك وكرمك وجاه حبيبك صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم . ولما أنهى الكلام على الصفات المذمومة شرع بتكلم على الصفات الحمودة فقال (و) يجب على المكلف أيضا (تخليته) أى تزيين قلبه (بجميع الأوصاف الحمودة) المذكورة في كتب القوم ومن أحسنها الاحياء وهي كثيرة وقد ذكر نبذة منها بقوله (كالاخلاص) فيجب التحلى والتزين والانصاف والتخلق به وهو قصد الله تعالى بالعبادة وحده بأن يرد بطاعته التقرب اليه تعالى دون شيء آخر من تصنع لمخلوق أو اكتساب محبة عند الناس أو محبة مدح منهم أو معنى من سائر المعاني سوى التقرب اليه تعالى ويصح أن يقال الاخلاص تصفية الفعل عن ملاحظة المخلوقين بأن لا يلتفت الى مدحهم وذمهم وما في أيديهم وما يعين عليه استحضار أن ماسوى الله تعالى لاشيء بيده وأن كل شيء بيد الله تعالى . واعلم أن مراتب الاخلاص ثلاث وستأتى ان شاء الله تعالى عند قول المصنف رحمه الله تعالى



جعل الله خالصا لوجهه الكريم. هذا والكلام عليه لا يحتاج الى تسطير اذ هو شهر رزقنا الله الاخلاص بجاه اشرف الخواص (والتواضع) فيجب التحلى والتزين والاتصاف والتخلق به. وهو لغة التذلل ولين الجانب للغير ظاهرا فقط لكن المعبر شرعا ان يكون باطنه مطا بقا لظاهره بحيث يكون في نفسه انه انزل رتبة ممن تواضع له فلور أى نفسه اعلى منه وانه تنزل له عن رتبته فذلك هو الكبر اعا ذنا الله تعالى منه ورزقنا التواضع بمنه وكرمه وجاه حبيبته عليه السلام انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله وغيره (والرضاعن الله تعالى) بما أمر بالرضا به مما قدره وقضاه من خير وشر ونفع وضر فيجب التحلى والتزين والاتصاف والتخلق به. وهو لغة القبول للأمر بسهولة واصطلاحا ترك الاختيار وقيل الوقوف الصادق بحيث لا يلتبس العبد بتقدمه ولا تأخره ولا يستزيد من زيدا ولا يستبدل حاله وقيل غير ذلك اللهم رضاعنك حتى ترضى عنا يا كريم بجاه ذى الخلق العظيم (والتوكل عليه) سبحانه وتعالى في كل الأمور أى الاعتماد عليه تعالى وقطع النظر عن الأسباب مع تهيبها والتحكم منها ولنا قال صلى الله عليه وسلم اعقل وتوكل فيجب التحلى والتزين والاتصاف والتخلق به بأن يتوكل عليه بحيث يكون وثوقه بما في يده تعالى أوثق مما في يده اذ كل من توكل عليه تعالى كفاه أمر آخرته ودنياه انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى وغيره (والصبر) فيجب التحلى والتزين والاتصاف والتخلق به وهو حبس النفس وقهرها على كرهه تتحملة أو لذنيذ تفارقه وهو قسمان صبر على ما ليس للعبد فيه كسب وصبر على ما هو كسبه فالأول الصبر (على) مقاساة ما يتصل بالعبد مما ابتلاه الله تعالى به بحكمه وعدله من (البلاء والمحن) كمرض وسقم وموت ونحوه ولو فقدان مال وتسلط أشرار بأن يتحمل مرارتها ويتجلد على حرارتها ويترك الشكوى لمخلوق ويكل الأمر لعالم الغيوب والثاني قسمان: أحدهما ما ذكره بقوله (والصبر على) أداء ما أوجب الله تعالى أو يندب اليه من (الطاعات) بأن يعملها مجتهدا (و) ثانيهما الصبر (عن) جميع ما حرم الله تعالى من (المعاصي) بأن يحتنبها قال ابن عباس رضي الله عنهما الصبر في القرآن على ثلاث مقامات صبر على أداء الفرائض وله ثلاثمائة درجة وصبر على محارم الله وله ستمائة درجة وصبر على معصية الله عند الصدمة الأولى وله تسعمائة درجة ب واعلم أن الصبر مفتاح الفرج قال عليه الصلاة والسلام: انتظار الفرج بالصبر عبادة وهو الايمان كله ومدار قطب الاسلام بأسره لأنه عليه الصلاة والسلام لما سئل عن الايمان قال الصبر وقد ذكر في القرآن نيفا وسبعين مرة ويطلق معناه على الشكر وعكسه مثل أن يصاب فيصبر ويرى أن هذه المصيبة نعمة من الله تعالى باطنه فيشكر عليها ويصبر فقد اجتمع له في ذلك الصبر والشكر اللهم اجعلنا من الصابرين والشاكرين يا أرحم الراحمين. هذا والكلام عليه كثير فلا يحتاج الى تسطير (والثقة بالرزق من الله تعالى) فيجب التحلى والتزين والاتصاف والتخلق به بأن يكون القلب معمورا بالتوكل على الله تعالى في الرزق ثقة به تعالى فان كل مخلوق مرزوق قال تعالى «ومامن دابة في الأرض إلا على الله رزقها» فأتى تعالى بلفظ على حملا للكلف على الثقة به تعالى في شأن الرزق والاعراض عن اتعاب النفس في طلبه. قال في روح البيان: اتفقوا على أن أربعة لا تقبل التغير أصلا: العمر والرزق والأجل والسعادة أو الشقاوة فعلى العاقل أن لا يهتم برزقه ويتوكل على الله فانه حسبه. اللهم يارب البرية أرحمنا من طلب الرزق المضمون في القسمة الأزلية واجعلنا بك واثقين وعلى قضاء حوائجنا عليك معولين (وبغض الدنيا) فيجب التحلى والتزين والاتصاف والتخلق به بأن يكره الدنيا الدنية التي لم تزن عند الله تعالى جناح بعوضة. ومن هو انهما عند الله تعالى أن ويح أولى الرغبات فيها وذم أهل الحرص عليها في كثير من الآيات وبالجملة ففي بغضها الراحة العاجلة والآجلة والعز والاكرام في الدنيا والآخرة اللهم زهدنا في الدنيا ورغبنا في الآخرة ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا غاية رغبتنا واجعلنا سالمين من فتنها مبغضين لها بمنك وكرمك وجاه حبيبك. هذا والكلام في ذمها من الآيات والأحاديث والآثار كثير جدا يمنعنا من سوقه الاختصار (وعداوة النفس) الأمارة بالسوء المتبعة للشهوات المائلة الى الهوى المجانبة للحق والمهدي فيجب التحلى والتزين والاتصاف والتخلق بعداوة النفس التي هي أعدى الأعداء أى من أشد الأعداء كما قيل أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك واتهامها فيما أمر به ونهى عنه وعدم الرضا عنها. اللهم

بصرنا بعيوب أنفسنا ولا تكلنا اليها طرفه عين ولا أقل من ذلك واجعلنا مخالفين لنفسنا الأمارة بالسوء معادينها يامالك (و) عداوة (الشیطان) اللعين فيجب التحلى والتزين والاتصاف والتخلق بعداوته وبغضه واجتناب تسويله ودعوته الى الشر والضلال والغفلة والنسيان والمكر والحديعة والانهماك في المعاصي والبطالة اذ هو من أعدى الأعداء قال تعالى «إن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا» فليتخذ الانسان عدوا في جميع أحواله ويحذر جهده. وقد قيل انه يفتح للانسان تسعا وتسعين بابا من الخير ليوقعه في باب من الشر. اللهم يا ذا السلطان أعذنا من الشيطان واجعلنا له معادين وعن طريقه حائدين (ويجب) وجوبا عينيا (عليه) أى المكلف (حفظ الأعضاء) أى أعضائه (السبعة) التي هي العين واللسان والأذنان واليدين والرجلان والفرج والبطن (من جميع المعاصي) واذا علم ذلك (فيجب عليه حفظ العين عن النظر الى محرم) وذلك (كالنظر) بهامن الذكر (الى) شئ من جميع بدن (النساء الأجنبية) مع القصد وكنظرهن الى شئ من بدن أحد من الرجال الأجانب قال تعالى «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم» الآية ثم قال «وقل للمؤمنات» الآية (ونظر العورات) ولومع اتحاد الجنس بأن ينظر رجل عورة آخر وتنظر امرأة عورة أخرى وهي جمع عورة. وهي لغة النقص وشرعا يجب ستره والمراد به هنا السرة والركبة وما بينهما قال عليه الصلاة والسلام «لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا المرأة الى عورة المرأة ولا يفضي الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا المرأة الى المرأة في ثوب واحد» فعلم بما تقرر أنه يحرم على الرجل ولو شيئا خاهر ما تعمد نظريه من بدن المرأة ولو نحو شعر وسنن ولو منفصلا كقلامة ظفر يدور على الأجنبية حرة أو أمة بلغت حدا تشتهى فيه لذوى الطباع السليمة ولو شوهاء أو عجوزة وعكسه وهو تعمد نظر الأجنبية لثي من بدن أجنبي وان لم تخف فتنة ولم تنظر بشهوة واذا علمت ذلك فيحرم على المرأة كشف شئ من جميع بدنها بحضرة من يحرم نظره اليها من الرجال الأجانب ويحرم على الرجل وعليها كشف شئ مما بين السرة والركبة بحضرة مطلع على العورة ولو مع جنس ومحرمية غير حليل ويحرم عليهما كشف السوءتين في الخلوة لغير حاجة الالحليل وحل مع المحرمية أو مع اتحاد الجنسية أو الصغر الذي لا يشتهى معه المنظور اليه نظر جميع بدن الآخر ما عدا ما بين السرة والركبة اذا كان بغير شهوة الا صبي وصبية دون سن التمييز فيحل نظر جميع بدنه ما عدا فرج الأثني والدكر لغير أهمها حاجة تريتهما أيام الرضاع (والنظر) أى وكالمنظر شزرا (بالاستحراق) أو الاستخفاف (الى) أى (مسلم) كان صغيرا أو كبيرا وهو حرام من الكبائر قال تعالى «يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن» والسخرية الاستحقار والازدراء والاستهانة والتنبيه على العيوب والنقائص بوجه يضحك منه فعنى الآية لا يحتقر أحد أحدا فاعلم من يحتقر يكون عند الله تعالى أعلى وأجل ممن احتقره ويحتمل أن المراد بعسى يصير أى لا تحتقر غيرك فانه ربما صار عزيزا وصرت ذليلا فينتقم منك ولنا قال بعضهم:

لاتهين الفقير علك أن تر ب كع يوما والدهر قد رفعه

وذكر النساء لمزيد الايضاح والتبيين ولدفع توهم ان هذا النهي خاص بالرجال وقال عليه الصلاة والسلام من حديث طويل «بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم» وبالجملة فينبغي للانسان أن لا يحتقر أخاه في الدين بل ولا أحدا من خلق الله فلهذا يكون أخلص ضميرا وأثقى قلبا ممن سخر به وقد بالغ السلف الصالح في التحذير من هذا الأمر حتى قال بعضهم لو رأيت رجلا يرضع غنزا فضحكته منه لحشيت أن أصنع ما صنع. وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: البلاء موكل بالقول لو سخرت من كلب خشيت أن أحول كلبا. اللهم بصرنا بعيوب أنفسنا لئلا نحتقر أحدا في مملكة خالقنا وأدبنا بأداب الشريعة الغراء واحفظنا من الغفلة سرا وجهرا (والنظر) أى وكالمنظر (في بيت الغير) أو في شئ أخفاه (بغير اذنه) وقد عُد في الزواجر الاطلاع من نحو ثقب ضيق في دار غيره بغير اذنه على حرمة من الكبائر لنحو قوله عليه السلام «من دخلت عينه



قبل أن يستأذن ويسلم فلا اذن له وقد عصى ربه «وقوله ﷺ» ثلاث لا يحل لأحد أن يفعلهن لا يؤمر رجل قوما فيخص نفسه بالدعاء دونهم فإن فعل فقد خانهم ولا ينظر في عقر بيت قبل أن يستأذن فإن فعل فقد دخل - أي صار كالذي دخل بيت غيره بلا إذنه - ولا يصلي وهو حقن حتى يخفف «(و) يجب على المكلف أيضا (حفظ اللسان) أي حفظ لسانه (من الكذب) وهو الاخبار بخلاف الواقع وهو حرام وذمه معلوم لدى الخاص والعام ومن صفة المنافقين ومنافض للإيمان ومعرض صاحبه لعنة الرحمن أعادنا الله تعالى منه بمنه وكرمه انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (و) يجب حفظ اللسان أيضا من (الغيبة) بكسر الغين المعجمة وهي حرام بالاجماع (وهي) أي الغيبة (ذكر كذا أخاك المسلم) حيا وميتا (بما يكره) أن تذكره به مما هو فيه بحضرته (وان كنت صادقا) بأن ذكرته بما هو فيه أما إذا ذكرته بما ليس فيه فقد بهتته فبإدعائك إثم الكذب وليست الغيبة محتصة بالذكر بل ضابطها كل ما أفهمت به غيرك نقصان مسلم بلفظك أو كتابتك أو إشارتك بعينك أو يدك أو رأسك أو غير ذلك سواء كان ذلك في بدنه أو دينه أو دنياه أو ولده أو والده أو حرقته أو لونه أو مكره به أو ملبوسه أو تأليفه أو غير ذلك مما يتعلق به هذا . والكلام على الغيبة كثير شهير يمنعنا سوقه من الاختصار وقد ذكرت نبذة منه في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (و) يجب حفظ اللسان أيضا (من النجاسة) . وهي نقل كلام الناس بعضهم إلى بعض بقصد الفساد والفتنة بينهم كقوله فلان يقول فيك كذا لكن قال في الأحياء: هذا هو الأكثر وهي لا تختص بذلك بل حدها كشف ما يكره كشفه سواء كان الكشف بالقول أو الكتابة أو الرمز أو نحوها وسواء كان المنقول من الأعمال أو من الأحوال وسواء كان عيبا أو غيره قال النووي رحمه الله تعالى حقيقة النجاسة إفشاء السر وهتك الستر عما يكره كشفه وان أردت الزيادة على هذا الكلام فانظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى (و) يجب حفظ اللسان أيضا (من الاستهزاء بالمسلم والسخرية به والضحك عليه استخفافا واحتقارا له) فان هذا كله كما يكون بالنظر يكون بالقول كما تقدم في أثر ابن مسعود رضي الله عنه وبالجملة فالمدكور كله يكون بالنظر وبالحكاية بالفعل والقول والاشارة والإيماء والضحك على كلامه إذا تخبط فيه أو غلط وعلى صنعه أو قبح صورته ومن أراد السعادة والرفعة والعز لا كبر فليحذر كل ذلك أشد الحذر . وفقنا الله تعالى لرضاه وأعادنا الله تعالى من شر عقوباته (و) يجب على المكلف أيضا (حفظ الأذن من الاستماع) لكلام قوم يكرهون اطلاعه عليه بأن علم أنهم أخفوه عنه وللمزمار والطنبور وسائر الأصوات المحرمات المطرقة وغيرها من الأوتار وغيره لأن اللذة الحاصلة منها تدعو إلى فساد كشر بخبر ولا نهش أهل الفسق (و) إلى الغيبة والنجاسة وسائر الأقوال المحرمة إذ المستمع شريك القائل فعلم أنه إنما يحرم الاستماع إلى ذلك بالقصد بخلاف ما إذا دخل عليه السماع قهرا عليه فإنه لا يحرم لكن بشرط أن يكون قد كرهه بقلبه وإذا زال القهر عنه لزمه الانكار لما يحرم منها بيده أو لسانه ان قدر عليه بذلك والإفحاح عليه الانكار بقلبه والا فمارقة المجلس الذي هو فيه وأن يغضب لله تعالى على فاعليه وقد ورد في حديث: «من رد عن عرض أخيه - يعني المسلم - رد الله عن وجهه النار يوم القيامة» (و) يجب على المكلف أيضا (حفظ اليدين من التطفيف في الكيل والوزن) والنذر عنه لانه حرام قال تعالى «ويل للطغففين» الآية والويل وادفي جهنم أو كلمة عذاب معاملة بشدة عذابهم في الآخرة فهو دعاء عليهم بالهلاك والمطففين جمع مطفف وهو الذي يأخذ في كيل أو وزن شيئا قليلا وهذا الوعيد يلحق كل من يأخذ لنفسه زائدا أو يدفع إلى غيره ناقصا قليلا كان أو كثيرا لكن ان لم ينب منه فإن تاب قبلت توبته ومن فعل ذلك وأصر عليه كان مصرا على كبيرة من الكبائر وذلك لان عامة الخلق محتاجون إلى المعاملات وهي مبنية على أمر الكيل والوزن والنذر عنه فلهذا السبب عظم الله تعالى أمر الكيل والوزن والكلام على هذا كثير منذ كور في المطولات يمنعنا سوقه من الاختصار (و) يجب حفظ اليدين أيضا من (الحيانة) في كل ما اتهم فيه كوديعة ومهر ونكاح ومستأجر وغير ذلك وهي ضد النصيحة فنشمل الأفعال والأقوال والأحوال (و) يجب حفظ اليدين أيضا من (السرقة) وهي أخذ المال خفية من حرز

مثله وقد شد الشارح في حكمها وهي من الكبائر اتفاقا . ومثلها النهب وهو أخذ المال جهارا أو العصب وهو الاستيلاء على حق الغير ظاهرا أو المكس وهو ما ترتبه الظلمة من السلاطين في أموال الناس بقوانين ابتدعوها والغلول من الغنيمة وكل ذلك من الكبائر حمانا الله تعالى من جميع ذلك وكل ما يغضب الحليم المالك (و) يجب حفظ اليدين أيضا من (سائر الأمور المحرمة كالقتل) لمسلم أو ذمى معصوم عمدا أو شبه عمدا (والضرب) لمسلم أو ذمى (بغير حق) أي مسوغ شرعى ومثل ضرب به تخويفه والاشارة إليه بنحو سلاح (و) يجب على المكلف أيضا (حفظ الرجلين من المشي في سعاية بمسلم أو قتله أو) في (ما يضره) ان كان ذلك (بغير حق) والمراد السعي إلى سلطان أو غيره من الولاية بالرحمى وأما ما جازت فيه شهادة الحسبة فليس منها بل يجب الرفع فيه الاعتذر وقد قال في الجواهر قال النووي رحمه الله تعالى فإودعت إلى النجاسة حاجة فلا يمنع منها كما إذا أخبره شخص أن انسانا يريد الفتك به أو بأهله أو ماله أو أخبره أن فلانا يسعى بمافيه مفسدة ويجب على الوالي الكشف عن ذلك وما أشبهه فكل ذلك لحرمة فيه بل قد يجب تارة ويندب أخرى بحسب المواطن (و) يجب حفظ الرجلين أيضا من (غير ذلك) المذكور من المشي في سعاية بمسلم إلى آخره (من كل ما حرم المشي إليه) كهرج زوجه من زوجها وهرب عبد من سيده وهرب كل من عليه حق لأحدهما يلزمه وفأوه من نحو قصاص أو دين أو نفقة أو بر الوالدين أو أحدهما أو تربية أطفال تجب عليه مؤنتهم والتبخر في المشي والمشى لأجل قطع طريق أو سرقة أو زنا (و) يجب على المكلف أيضا (حفظ الفرج من الزنا) أعادنا الله تعالى منه بمنه وكرمه وهو شديد التحريم قال تعالى «ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا» (و) يجب حفظ الفرج أيضا من (الواط) حمانا الله تعالى منه بمنه وكرمه وجاه حبيبه ﷺ وهو أقبح من الزنا وقد ورد فيه وفيما قبله الوعيد الشديد في كثير من الآيات والأخبار والآثار يمنعنا سوق ذلك الاختصار اذ قبحهما معلوم لدى الخاص والعام نسأل الله تعالى السلامة منهما ومن كل ما يغضب الملك العلام (و) يجب حفظ الفرج أيضا من (الاستمناء باليد) أي يد غير حليلته سواء بيد نفسه أو غيره فهو مذموم قبيح وفيه آفات كثيرة (و) يجب على المكلف أيضا (حفظ البطن من كل محرم مثل كل الربا) وهو حرام شديد التحريم كما صرح بذلك الآيات والأخبار والآثار لا تقي يمنعنا سوقها من الاختصار (و) يجب حفظ البطن أيضا من (شرب كل مسكر) ولو قطرة وهو واعتصاره وحمله وطلب حمله لنحو شربه وسقيه وطلب سقيه وبيعه وشراؤه وطلب أحدهما أو كل ثمنه كل ذلك من الكبائر وبالجملة فهو من أخبث الحيات يقع في كل بلية ويبعث شاربه على كل زربة نسأل الله السلامة والعافية (و) يجب حفظ البطن أيضا من (أكل مال اليتيم) يعني اتلافه بأكل أو غيره وانما خص الأكل تبعاً لآية «الذين يأكلون أموال اليتامى» الآية وهو من الكبائر كافي الزواج فذمه معلوم وقبحه مفهوم (و) يجب حفظ البطن أيضا من (كل ما حرم الله تعالى) أكله وشربه (من المأكولات والمشروبات) فليجتنب العاقل جميع ما ذكره وغيره من المحرمات لعظم خطارتها ككباب المنهيات وفقنا الله تعالى لما يحبه ويرضاه وحمانا مما يوجب سخطه وقلاه آمين بجاه الأمين (و) الحاصل أنه (ينبغي للمؤمن العاقل) الحريص على دينه (أن يكون خاشعا) لله تعالى في أمور دينه كصلاته بل وسائر أحواله ولما كان الخشوع أخص من التواضع اذ هو لا يكون الا فيما بين العبد والرب فلا يقال خشع لزيد بخلاف تواضع له قال رحمه الله تعالى (متواضعا) أي متذللا خاضعا لين الجانب مطيعا الحق مصفيا نفسه من الغش والكبر والعجب بمجوارها وسكون وجهها ونسيان حقها والذهول عن النظر إلى قدرها عارفا الحق رايا جميع مامعه من فضل الله غير محتقر شيئا في ملكة سيده سائلا منه دوام ما فضل به عليه وأولاه فإذ فعل ذلك حصل له العز الأكبر والرفعة عند الله لاقوله صلى الله عليه وسلم «من تواضع لله رفعه الله» وينبغي للمؤمن العاقل أيضا أن يكون (خائفا) أي فزع القلب (وجلا مشققا) بمعنى خائفا ومرتبعا (من خشية الله تعالى) أي من عظمته سبحانه وتعالى . والخوف منه تعالى هو أن يخاف عقابه وقد فرض الله تعالى على عباده أن يخافوه فقال «وإخافون ان كنتم مؤمنين» وعنه عليه الصلاة والسلام «من خاف الله خافه كل شيء ومن لم



(قوله الراحمون برحمهم الرحمن الخ) هذا الحديث يقال له حديث الرحمة والحديث المسلسل بالأولية وهي قسمان أولية حقيقية وأولية نسبية فالأولى هي أن يسمع حديث الرحمة المر يدمن شيخ بحيث يكون أول حديث سمعه منه والثانية هي أنه قد سمع منه قبل هذا الحديث غيره من الأحاديث لكن هذا الحديث أول حديث سمعه منه عند ابتداءه قراءة كتاب من كتب الحديث كصحيح البخاري مثلاً فيروى الشيخ هذا الحديث قبل ابتداءه في الصحيح مثلاً بسنده المتصل التسلسل أو سمعه منه أولاً في مجلس من المجالس كما يؤخذ من ثبت العلامة الشيخ عبد الرحمن الكزبري الدمشقي وتقام افتخار الحديثين بالأولى ثم إن عادة الحديثين يقدمون هذا الحديث على جميع المسلسلات لما ورد « أن أول شيء خطه الله في الكتاب الأول أني أنا الله لا إله إلا أنا سبقت رحمتي غضبي فمن شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله فله الجنة » وأيضاً فإنه عليه السلام أرسل (١٥٤) رحمة للعالمين ونوره أول مخلوق وقد أورد قديماً وحديثاً هذا الحديث بالتصانيف وقد

أخذته والله الحمد والمنة عن أشياء ثقات رحمهم رب البريات منهم من أخذته عنه بالإجازة الخاصة والأولية الحقيقية وهو الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم أبو خضير الديلمياطي المدني منزلاً ووفاته فسمعه منه بسند عال جداً في الثالث عشر من شهر ربيع الأول عام ألف وثلثمائة وأربعة بالمسجد النبوي وهو أول حديث سمعه منه وهو سمعه من الشيخ عبد الفتاح الكفراوي وهو سمعه من الشيخ عبد الله الشرقاوي وهو سمعه من قاضي الجن الصحابي وقد

يخف الله خاف كل شيء » ومن علم أن لا نافع ولا ضار إلا الله تعالى لم يخف غيره من سبع و نار وغيرهما كما وقع للخليل عليه الصلاة والسلام فمن لم يخف غيره تعالى أمن من كل مخوف وان خاف من بعض المخلوقات فأنما يخاف أن يسلبه الله عليه . وقد مر أن المؤمن الصحيح ينبغي له أن يستوي في قلبه الخوف والرجاء من الله تعالى فارجع إليه ان شئت والله التوفيق وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (زاهداً في الدنيا) أي معرضاً بقلبه عنها والزهد فيها رأس كل طاعة كان ضده وهو جهاش رأس كل خطيئة . واعلم أن حقيقة الزهد الرغبة عن الشيء إلى ما هو خير منه وشرط المرغوب عنه أن يكون أيضاً مرغوباً فيه بوجه من الوجوه فتارك الحجر والتراب والحشرات لا يسمى زاهداً لأنها ليست في مظنة الرغبة وتارك الدراهم والدنانير يسمى زاهداً وشرط المرغوب فيه أن يكون خيراً من المرغوب عنه حتى يغلب الرغبة فيه فمن باع الدنيا بالآخرة فهو زاهد في الدنيا ومن باع الآخرة بالدنيا فهو زاهد في الآخرة والعادة جارية بتخصيص اسم الزهد بالدنيا انظر شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى وغيره . اللهم زهدنا في الدنيا وزغبنا في الآخرة بجاه صاحب المناقب الفاخرة . وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (قانعاً) أي راضياً (باليسير منها) أي الدنيا بأن يكتفي بما تندفع به الحاجة من مأكل وملبس . واعلم أنه لا شيء أعز من القناعة قال عليه الصلاة والسلام « القناعة كنز لا يفنى » وكمرود في فضلها من آيات وأخبار وآثار بمنعنا سوقها من الاختصار وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (منقفاً للفاضل عن حاجته) وحاجة مومنه (بما في يده) من الدنيا في وجوه الخير ابتغاء وجه الله تعالى وثقة به لأحياء وطلب مدح وقد مدح الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم المنفقين بكثير من الآيات والأخبار بمنعنا من إيراد الاختصار فإن احتاجه من تجب عليه نفقته حرم عليه انفاقه على غيره أو احتاجه هو وقد رعى الصبر فله فيه ثواب عظيم . وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (ناصحاً لعباد الله تعالى) لاسيما من استشاره في أموره فينصحه بما يعرف أنه الاصلح له في دينه ودنياه قال تعالى « انما المؤمنون إخوة » ومعلوم أن من حق الاخوة النصيحة لأخيه قال عليه الصلاة والسلام « الدين النصيحة قيل لمن يارسل الله قال لله ولكتابه ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم » وقال عليه السلام « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (مشفقاً) أي خائفاً (عليهم) أي على أهل المعاصي منهم أو معتنيا عاطفاً على جميع المسلمين (رحيماً بهم) في جميع أمورهم لاسيما أهل المعاصي منهم وقد ورد « الراحمون برحمهم الرحمن تبارك وتعالى ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء » وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (أمر بالمعروف) و (ناهياً عن المنكر) بشرطيهما المقررة في كتب القوم

سمعه من الشيخ عبد الله الشرقاوي وهو سمعه من قاضي الجن الصحابي وقد

الجليل عبد الرحمن الملقب بشمهورش الجن وهو سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال « الراحمون برحمهم الرحمن تبارك وتعالى ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء » (تنبيه) توفي شمهورش المذكور سنة تسع وعشرين ومائة وألف وأخبر بوفاته الاستاذ الشيخ عبد الغني النابلسي ووافق تاريخ وفاته فقد الجن شمهورش كذا في سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر عند ترجمة الشيخ أحمد المنيبي الحنفي ومنهم لكن بالإجازة العلامة شيخنا المصنف رحمه الله تعالى وهو كذلك عن مفتي الاسلام ببلد الله الحرام سيدنا مولانا السيد أحمد بن زيني دحلان رحمه المنان وأرويه عن هذا أيضاً بالإجازة المذكورة بلا واسطة وهو أخذته عن مشايخ ثقات من أجلهم سيدنا العلامة الشيخ عثمان ابن حسن الديلمياطي ثم المكى وهو أخذته عن مشايخ ثقات منهم العلامة الشيخ محمد الشنواني والعلامة الشيخ عبد الله الشرقاوي والعلامة الشيخ محمد الأمير الكبير رضي الله عنهم أجمعين . وأسانيد هؤلاء المتصلة التسلسل المذكورة في أثباتهم فاطلها ان شئت والله التوفيق اه منه

وقد لخصتها في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى فانظرها إن شئت والله التوفيق وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (مسارعاً) جميع ما يرى أن المسارعة فيه من (الخيرات) الأخروية الموصلة إلى الجنة ونعيمها قولاً وفعلًا وحالا امتثالاً لقوله تعالى « فاستبقوا الخيرات » وقوله تعالى « وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين » وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (ملازماً) في جميع أوقاته للعبادات المفروضة والمندوبة القلبية والفعلية والقولية المالية والبدنية حسبما يطيق وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (داعياً) باللطف (إلى) طريق (الهدى) والنجاة امتثالاً لقوله تعالى « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن » واعتناماً بالأجر الجزيل الدال عليه قوله صلى الله عليه وسلم « من دل على خير فله مثل أجر فاعله » . وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (كثير الحياء) وهو بالمدلة تغير وانكسار يعتري الانسان من خوف ما يعاب به . وقيل انقباض وخشية يجدها الانسان من نفسه عندما يطلع منه على قبيح . واصطلاحاً خلق يبعث على ترك القبيح ويمنع من التصيير في حق ذي الحق وعرف بغير ذلك . وقد جاء أنه صلى الله عليه وسلم قال « الحياء خير كله لا يأتي الا بخير » . وقال عليه السلام « أربع من سنن المرسلين التطهر والنكاح والسواك والحياء » . وكان صلى الله عليه وسلم أشد حياء من العذراء في خدرها . وقال علي كرم الله وجهه : من كسا بالحياء ثوبه لم ير الناس عيبه . وقيل لأبي سفيان رضي الله عنه ما أول الحياء قال أن تستحي منه تعالى أن يراك حيث نهاك . قيل فما غايته قال أن تستحي منه أن يعلم أنك تريد بقلبك سواه . وقال بعض السلف لابنه : يا بني إذا دعيتك نفسك إلى معصية فارم ببصرك إلى السماء واستح ممن فيها وارم ببصرك إلى الأرض واستح ممن فيها فإن لم تفعل فعد نفسك من البهائم . واعلم أنه ينبغي أن يراعى في الحياء القانون الشرعي فان منعه ما يذم كالحياء المانع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع وجود شرطيهما فإن هذا جازب لحياء ومثله الحياء في العلم المانع من سؤاله عن مهمات المسائل في الدين إذا أشكلت عليه وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (قليل الأذى) أي عديمه بحيث لا يصدر منه لأحد من المؤمنين أذى لا قليل ولا كثير فإن أذى المؤمن قل أو كثير وخيم . قال تعالى « والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً » والأذى عام شامل لكل ما يتضرر به الانسان فينبغي التجنب عنه بالكيفية والجزئية جنبنا الله تعالى إياه بجاه حبيبه ومصطفاه . وينبغي للمؤمن العاقل أن يكون (صدوق اللسان) إذ هو عماد الأمور به تمامه وفيه نظامه وهو تالي درجة النبوة . قال تعالى : « فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين » الآية . وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (قليل الكلام) إذ من كثر كلامه كثرت سقطه فيقع في هوّة الندم ومن لا يمسك لسانه يندم فينبغي الصمت عملاً خيراً فيه . قال عليه الصلاة والسلام « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت » أي ليسكت عما لا خير فيه وهو شامل للصمت عن الشر وعن السكر وعن المباح لأن المباح ربما جرّ إلى مكروه أو محرم وعلى تقدير أنه لا يجزئهم فافيه ضياع للوقت فيما لا يعني وقد قال صلى الله عليه وسلم من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه وفي صحف ابراهيم عليه الصلاة والسلام من عد كلامه من عمله قل كلامه إلا فيما يعنيه . وفي الحديث « من صمت نجا » . واعلم أن الانسان إيماناً يتسكّم أو يسكت فان تسكّم فاما بخير فهو ربح أو بشر فهو خسران وإن سكت فاما عن شرف فهو ربح واما عن خير فخران فله في كلامه وسكوته ربحان فينبغي تحصيلهما وخسرانان فينبغي التخلص منهما . اللهم وفقنا لخير والصواب في الصمت والخطاب آمين بجاه الأمين . هذا الكلام على هذا واسع جداً بمنعنا من سوقه الاختصار . وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (براً بوالديه) أو أحدهما وان علا ولومع وجود أقرب منه للأمر به والزرع عن عقوقهما في القرآن العظيم وأحاديث الرسول الكريم وغيرهما بالالتحصى كثرة ولا تحدا غايته . وفقنا الله تعالى لبرهما في حياتهما وبعد موتهما . وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (وصولاً لأقاربه) فقد نقل القرطبي رحمه الله تعالى في تفسيره اتفاق الأمة على وجوب صلة الرحم وحرمة قطعها وكذا ورد في ذلك من الأحاديث والآثار بمنعنا من سوقه الاختصار . وفقنا الله تعالى لصلة الأرحام بجاهه عليه الصلاة والسلام وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (ودوداً لأخوانه)



المسلمين بحيث يحب لهم ما يحب لنفسه . وينبغي للمؤمن العاقل أن يكون ممن (يخاف ربه) أي عقابه تعالى (ويزجر رحمته) فإن الصحيح كما تقدم ينبغي له أن يجعل الخوف والرجاء في قلبه مستويين كجناحي الطير الذي يختل بانكسار أحدهما (و) ينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون مخلصاً تعالى في سائر أفعاله وأقواله وأحواله في السر والعلانية بحيث (يعطى) المستحقين (لله) تعالى (ويمنع) عطاءه ممن يعلم أنه يصرفه في معصية (لله) تعالى (ويحب) أخوانه المسلمين (لله) تعالى (ويبغض في الله) تعالى أي لأجله أهل المعاصي من حيث المعصية التي هي قدر ورجس وندس لأنه سبحانه وتعالى لم يبتل بها إلا أعداءه الأشقياء الذين حقت عليهم كلمة العذاب وتخلفت عنهم العناية. وأما غيرهم فقد عصمهم منها الرسل والأنبياء وحفظ الأولياء والأصفياء ثم أولئك منهم من وفق للتوبة فلحق بأهل الطاعات إذ التائب من الذنب كمن لا ذنب له . ومنهم من أصر على المخالفات وتماذى على المعصية حتى خرج من الدنيا وصار إلى الآخرة فلقى ربه ملطخاً بقاذورات المخالفات وأمره على غاية الخطر والأشكال والضرر وخصوصاً أن مات وهو مصرّ على شيء من الكبائر سامناً الله تعالى بمنه وكرمه . وينبغي للشخص أن لا يزدرى أهل المعاصي بل يرحمهم ويشفق عليهم ومن لم يجد في نفسه رحمة للعصاة فليدع لهم بالتوبة والمغفرة فإن من أخلاق الملائكة الاستغفار لمن في الأرض . وقد ورد في رحمة العصاة أحاديث وأثار كثيرة كقوله ﷺ : إذا رأيتم أخاكم قد أصاب حداً فلا تلعنوه ولا تعينوا الشيطان عليه ولكن قولوا اللهم ارحمه اللهم تب عليه . وعنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: بدلاء أمتي لا يدخلون الجنة إلا برحمة القلوب وسلامة الصدور . وأربع من حق المسلمين عليك إغاثة محسنهم والاستغفار لذنوبهم والدعاء لمؤدبهم والمحبة لتائبهم . وروى أنه قال تعالى لموسى عليه الصلاة والسلام: برحمتك على خلقى اصطفتك وأكرمك بالنبوة . وروى أنه تعالى قال: لا يرحم من لا يرحم . وعنه عليه الصلاة والسلام: من لا يرحم الناس لا يرحمه الله . وقال شقيق الزاهد إذا ذكرت رجل السوء فلم تهمله ترحمها فأت أسوأ منه وعن عيسى عليه الصلاة والسلام: لا تنظر إلى عيوب الناس كأنكم أرباب وانظر إلى ما فيها كأنكم عبيد وارحموا صاحب البلاء واحمدوا صاحب العافية . اللهم إنا نعوذ بك من البلاء ونسألك العفو والعافية بحاج خير الأنبياء (و يرضى) على أهل الطاعة (لله) تعالى (و يغضب) إذا انتهكت الحرمات وارتكبت المحذورات (لله) تعالى وينبغي للمؤمن العاقل أيضاً أن يكون (محباً لله تعالى) بأن يمتثل أمره ويحجب عنه نهيه فمعنى محبة العبد لله امتثاله لأمره واجتنابه لنهييه ومحبة الله تعالى على قسمين فرض ونذر فالفرض المحبة التي تبعث على امتثال الأمر والانتفاء عن المعاصي على حسب الاستطاعة والنذر أن يواظب على النوافل ويحجب الشبهات والمتصف بذلك في عموم الاوقات والاحوال نادر جعلنا الله ممن اتصف بذلك وفي البخاري عنه ﷺ أنه قال فيما يرويه عن ربه تعالى أنه قال: «ما تقرب إلى عبد بمثل أداء ما افترضت عليه - وفي رواية - بشيء أحب إلى من أداء ما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به» الحديث . ففيه دلالة على أن العبد إذا أدى الفرائض ودام على اتیان النوافل من صلاة وصوم وغيرهما أفضى به ذلك إلى محبة الله تعالى ومن أعظم ما يدل على محبته تعالى اتباع رسوله ﷺ لنحو قوله تعالى «قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله» فجعل تعالى متابعة الرسول ﷺ آية محبة العبد لله عز وجل وجعل جزاء العبد على حسن متابعة الرسول ﷺ محبة الله تعالى إياه (و) أن يكون محباً (لرسوله) سيدنا محمد ﷺ وكذا سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ويحصل ذلك باتباع أوامر الشرع واجتناب نواهيه وقد حدث ﷺ على محبته ومحبة مولاه فقال: أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه وأحبوني بحب الله . وقال عليه الصلاة والسلام «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما» الحديث . ولحجته ﷺ علامات أعظمها الاقتداء به واستعمال سنته وسلك طريقته والاهتداء بهديه وسيرته والوقوف على ما حدثنا من شريعته ومنها حب القرآن الذي أتى به وتخلق به صلى الله عليه وسلم وإذا أردت أن تعرف ما عندك وعند غيرك من محبة الله ومحبة رسوله صلى الله عليه وسلم فانظر محبة القرآن من قلبك فإنه من المعلوم أن من أحب محباً كان كلامه وحديثه أحب شيء إليه ومنها

كثرة ذكره ﷺ وكثرة الصلاة والسلام عليه فمن أحب شيئاً أكثر من ذكره . ومنها تعظيمه ﷺ عند ذكره و اظهار الخشوع والانكسار مع سماع اسمه فكل من أحب شيئاً خضع له . ومنها أن يلتذ بحبه ﷺ بذكره الشريف ويطرب عند سماع اسمه المنيف وقد يوجب له ذلك سكرًا يستغرق قلبه وروحه وسمعه . وسبب هذا السكر اللذة القاهرة للعقل وسبب اللذة ادراك المحبوب صلى الله عليه وسلم فإذا كانت المحبة قوية وادراك هذا المحبوب قويا كانت اللذة بادراً كما تباقة لقوة هذين الأمرين فصور في نفسك حال فقير معدم عاشق للدنيا أشد العشق ظفر بكنز عظيم مدة سنين واستولى عليه أماناً مطمئناً كيف يكون سكره من الفرح . ومنها محبة سنته وقراءة حديثه فإن من دخلت حلاوة الإيمان في قلبه إذا سمع كلمة من كلام الله تعالى أو من حديث رسوله ﷺ تسر منها روحه وقلبه ونفسه وتعمه تلك الكلمة حتى تصير كل شجرة منه سمعاً وكل ذرة بصراً فيسمع الكل بالكل و يبصر الكل بالكل ومنها كثرة الشوق إلى لقاءه إذا كل حبيب يحب لقاء حبيبه . ومنها نصر دينه بالقول والفعل والذب عن شريعته والتخلق بأخلاقه في الجود والابتناء والحلم والصبر والتواضع وغيرها فمن جاهد نفسه على ذلك وجد حلاوة الإيمان ومن وجدها استلذ الطاعات وتحمل المشاق في الدين وآثر ذلك على أعراض الدنيا . ومنها محبة أصحابه ﷺ واهل بيته وذريته وقرابته اللهم املاقلونا بمحبتك ومحبة رسولك واجعلنا من الداعين بالحكمة والموعظة الحسنة إلى سبيلك وزين ظاهرتنا بامتثال ما أمرتنا به ونهيتهنا عنه وزين سرنا بالأسرار وعن الإغيار فضنه آمين بالأمين (و) أن يكون محباً (لأصحابه) صلى الله عليه وسلم رضي الله عنهم لأن محبتهم من محبته ﷺ وتوقيرهم من توقيره صلى الله عليه وسلم وبرهم من بره فالمؤمن الكامل هو الذي يحبهم ويوقرهم ويقتدى بأقوالهم وأفعالههم ويحسن الثناء عليهم ويمسك عما حصل من الاختلاف بينهم ويعادى من يعادهم ولا يلتفت إلى أخبار المؤرخين وجهالة الرواة ولا إلى ما يحكيه الرافضة والبيدعة بما يقدح في أحد منهم بل ينبغي له أن يلتزم ما كان بينهم من الفتن أحسن التأويلات ويحمله على أصوب الخارج لأنهم أهل لذلك ولا يذكر أحد منهم بسوء لأن الله تعالى قد أتى عليهم في كثير من الآيات قال تعالى «محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم» إلى آخر السورة وقال تعالى «رضي الله عنهم ورضوا عنه» الآية «يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون» ويكتفي ثناء الله عليهم ورضاه عنهم وقد وعدهم مغفرة وأجر عظيم ووعد الله حق وصدق لا يخلف لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم وكلهم رضي الله عنهم في الجنة بدليل قوله تعالى «لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقانوا ولاؤهم لله وحده» وقال تعالى «ان الذين سبقتم من الحسن أولئك عنها مبعدون» فيلزم من الطعن فيهم تكذيب هذه الآيات . وأما السنة النبوية فقد جاء فيها أحاديث كثيرة فيها التنويه بعظيم فضلهم وحسن مناقبهم والتحذير من الطعن فيهم أو التعرض لأحد منهم بالتنقيص ولا حاجة إلى الإطالة بذلك كرهالشهرتهم فيلزم من الطعن في أحد منهم تكذيب الأحاديث . وأيضا هم الذين نقلوا للأمة الشريعة والأحكام فيلزم من الطعن في أحد منهم تكذيب ما رواه ذلك المطعون فيه عن النبي ﷺ من الأحاديث وذلك يؤدي إلى إبطال أكثر الشريعة وبالجملة ففضل الصحابة كلهم كبير وما ورد في حقهم كثير شهير وانما يعرف فضل الصحابة من تدبر سيرهم معه عليه الصلاة والسلام وبعده فجزاهم الله تعالى خير الجزاء وأفضله وأكمله ونفعنا بهم وأماننا على محبتهم وحشرنا في زميرهم . وهذا الكلام على ما يتعلق بهم رضي الله عنهم كثير شهير ولا يحتاج إلى تسطير وقد ألف العلماء رحمهم الله تعالى في شأنهم مؤلفات شتى من أحسنها الصواعق لابن حجر رحمه الله تعالى والفتح المبين للشيخنا وشيخ مشايخنا رحمه الله تعالى والنوافل للروافض لمحمد رسول البرزنجي رحمه الله تعالى فليستظرها من أراد الوقوف على فضلهم وقد لخصت نبذة من هذه الكتب في شرحي على رسالة الوالد رحمه الله تعالى فانظره إن شئت والله التوفيق (و) أن يكون محباً (لأهل بيته) ﷺ ورضي عنهم وهم مؤمنون بنبي هاشم وبنو المطلب الذين تحرم



عليهم الزكاة وانما وجبت محبتهم لان الله تعالى لما اصطفى سيدنا محمدا ﷺ على جميع من سواه وخصه بما فضله به وحباه على ببركته من انتمى اليه نسباً ونسبه اليه ورفع قدر من اطاعه وكان معه نصرة وصحبة وألزم سبحانه وتعالى مودة قرابه كافة بريته وفرض المحبة لأهل بيته المعظم وذريته فقال تعالى «قل لأستلكنكم عليه أجرا الا المودة في القربى» وقال تعالى «انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا» وقال عليه الصلاة والسلام «خيركم خيركم لأهلى من بعدى» وعنه ﷺ «والذى نفسى بيده لا يبغيضنا أهل البيت أحد الا كبه الله في النار» وعنه عليه الصلاة والسلام أربعة أنا شفيع لهم يوم القيامة المكرم لدرى والقاضى لهم حوائجهم والساعى لهم فى أمورهم عند اضطرارهم والمحب لهم بقلبه وعنه ﷺ : أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه وأحبونى بحب الله وأحبوا أهل بيتى بحبى وقال ﷺ : المرء مع من أحب. وعنه صلى الله عليه وسلم من أحب قوما فهو منهم. وبالجملة ففضائلهم لا تحصى ومزاياهم لا تستقصى كيف وقد أثنى الله تعالى ورسوله ﷺ عليهم بما تنقطع الاعناق دون الوصول الى غايته والاخاطة بشىء من نهايته. وقد لخصت شيئا من ذلك فى شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى فانظره ان شئت وبالله التوفيق . جعلنا الله تعالى بمن قام بواجب حقهم ومعالي شرفهم. ونفعنا ببركته وأماننا على حبهم وحشرنا فى زميرتهم بحاجه جدهم \* واعلم ان شرط محبة أهل البيت النافعة محبة أصحاب النبي ﷺ فمحبتهم ومحبة أهل البيت مقترنان لا ينتفع باحدهما دون الأخرى فاحذر أيها المشفق على دينه ان تصغى الى شىء مما تخلفه الرافضة والخوارج فى حق أحد من الصحابة وأهل البيت من الافك والتنقيص فان أهل السنة هم العارفون بما جاء فى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لأولئك المارقون الطاعنون فى أحدهم. وقد وردت أحاديث دالة على أن أولئك الطاعنين هم شر الخليقة وكلاب أهل النار فسأل الله تعالى أن يحفظنا مما وقعوا فيه وأن يحيينا ويميتنا على محبة الصحابة وأهل البيت وان يحشرنا فى زميرتهم وان لا يجعل لأحد منهم فى عنقنا ظلامه نطالب بها يوم القيامة فان ذلك مما لا يغفر سامنا الله تعالى بمنه وكرمه آمين بحاجه الأمين (و) أن يكون محبا (للعلماء) لان الله تعالى أثنى عليهم فى كثير من الآيات ومدحهم رسوله ﷺ فى جملة أحاديثه ووردت وكل ذلك مشهور لا حاجة الى الاطالة بذكره سيما وقد مر شىء من ذلك فى الخطبة فارجع اليه ان شئت وبالله التوفيق فينبغى محبتهم وتعظيمهم وإكرامهم وتوقيرهم واحترامهم وان لم يعملوا بعلمهم كما تقدم فى الخطبة وسيأتى صريحا عن الشعرانى رحمه الله تعالى وقد استدلل كما تقدم أيضا السيد السمرودى رحمه الله تعالى على وجوب تعظيم العلماء واحترامهم بقوله تعالى «ومن يعظم حرمات الله فهو خير له» وقوله «ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب» فالعلماء من أعظم حرمات الله ومن أعظم شعائر الله فمن فعل ذلك فقد حاز الثواب الجميل والأجر الجزيل ودخل فى قوله ﷺ : من أحب قوما حشر معهم. وقوله ﷺ : من أحب قوما فهو منهم. وينبغى للعلماء أن يعملوا بعلمهم لأن المدح الوارد فى فضل العلماء محمول على العلماء العاملين جعلنا الله تعالى منهم وأن يقصدوا به وجه الله تعالى ولا يقصدوا بذلك توصلا الى غرض دنيوى كتحصيل مال وجه أو شهرة أو سمعة أو تميز عن الاقران أو نحو ذلك وان يصححوا نياتهم عند كل ما يفيدونه وأن يراقبوا الله تعالى فى السر والعلانية والمحافظة على خوفه تعالى فى جميع حركاتهم وسكناتهم وأقوالهم وأحوالهم فانهم آمناء على ما أودعوا من العلوم ومامنحوا من الخواص والفهوم فالمتصف بهذه الصفات هو الذى يستحق حقيقة الثناء العظيم والمدح الفخيم . اللهم اجعلنا من العلماء العاملين المخلصين المراقبين له تعالى فى السر والعلانية بحاجه ذى المراتب السامية. وقد مر التنبيه على هذا كله فى خطبة الكتاب ومرت أيضا أن كون المدح الوارد فى العلماء وان كان محمولا على العلماء العاملين لا يستلزم جواز الذم للعلماء على الاطلاق بل النقل صريح بأن الاستخفاف بالعلم أو بالعلماء من كبار الذنوب وذلك مطلق غير مقيد لان صفة العلم من أشرف الصفات حتى ان من اتصف بها ولو صدر منه شىء من المخالفات لا ينتفى عنه شرف المدح والشرف من حيث صفة العلم

قال فى الزواجر : ومن الكبار المحرمات اضاعة نحو العلماء والاستخفاف بهم ثم ذكر احاديث فى ذلك منها قوله ﷺ : ثلاث لا يستخف بهن الا منافق ذو الشبهة فى الاسلام وذو العلم وامام مقسط وقوله صلى الله عليه وسلم ليس من أمتى من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعلمنا . وقال سيدى عبد الوهاب الشعرانى قدس الله روحه : من كانت عنده كراهة لأحد من العلماء فقد خالف أمر الله تعالى بطاعة أولى الأمرنا إذ هم العلماء وإياك ومعاداة الأولياء والعلماء والنظر الى مساوئهم فر بما جرك ذلك الى القدح فى علماء الاسلام ومن قدح فيهم فقد سخط من رفعه الله تعالى وهى جراءة عظيمة ومن أبغض عالما فقد أبغض من أحبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون عدوه عليه السلام ومن أعظم مكاييد اللعين انه يبغض الناس فى العلماء لانهم اذا أبغضوهم لم يصغوا للعلم منهم فيضلوا ويضلوا وقد أخذ علينا العهد العام منه عليه الصلاة والسلام أن نبجل العلماء والصالحين والأكابر وان لم يعملوا بعلمهم ونقوم بواجب حقهم ونكل أمرهم اليه سبحانه وتعالى فمن أخل بواجب حقهم من الاكرام والتبجيل فقد خان الله تعالى ورسوله ﷺ فان العلماء نواب رسول الله ﷺ قال الامام النووى رحمه الله تعالى فى شرح المذهب قال الامام الحافظ أبو القاسم بن عساكر رحمه الله تعالى : اعلموا يا إخوانى وفقى الله وإياكم لما يرضاه وجعلنا من يخشاه أن لحوم العلماء مسمومة وعادة الله تعالى فى هتك أستار منقصهم معلومة وان من أطلق لسانه فى العلماء بالسب ابتلاه الله قبل موته بموت القلب فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم . هذا فنسأل الله تعالى أن يوفقنا لمرضاته ويجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقائه ويرزقنا التوبة والسداد ولا يجعلنا هدفا للنم من العباد بمنه وكرمه وبجاءه حبيبه ﷺ وشرف وكرم (و) أن يكون محبا (للسالحين) لان بمحبتهم تستنير القلوب ويحصل المطلوب إذ من العلوم أن المحب يجب أن يقتدى بأفعال محبوبه فمحبتهم ومجالستهم الناشئة منها من أدوية القلب التى تورث الاقتداء بهم فى أفعالهم وأقوالهم وأحوالهم وتدعو الى أن لا يرضى لنفسه أن يقصر عنهم ولا أن يكون فى الخير دونهم فتبعته المنافسة على مساواتهم أو الزيادة عليهم فيصرون سببا لسعادته وباعثا على استزادته . وبالجملة فبمحبتهم تحصل الخيرات وبذكرهم تنزل الرحمت قال بعضهم : اذا ذكر الصالحون فى مجلس نزلت الرحمة وخلق الله منها سحابة لا تمطر الا فى أرض الكفر وكل من شرب من ماءها أسلم. وفى رواية من أصابه ماؤها أسلم وكان معروف رضى الله عنه ونفعنا به يقول : عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة فليلعند ذكر الله ما يزيل فأغشى عليه ثم أفاق فقال الطمأنينة قال تعالى «الابد كر الله تطمئن القلوب» قال الامام الغزالى قدس سره معنى نزول الرحمة سببها إذهى دخول الجنة وسببها انبعاث القلوب للاقتداء بهم والاستنساك مما هو ملاسه من القصور والتقصير ومبدأ الرحمة فعل الخير ومبدأ الرغبة ومبدأ أحوال الصالحين ومفهومه أنه عند ذكر الفاسقين تنزل اللعنة لانه يهون أمر المعاصى . واللجنة البعد ومبدأها المعاصى ومبدأها سقوط ثقلها وتفاحشها عن القلب قال سيدى على وفا رضى الله عنه ونفعنا به : من أراد أن يكون فى حفظ من الفسقة فليخدم الصالحين وهم جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وعباده سمي بذلك لان أحواله صالحت عند الله واستحق ثناءه ورضاه . ولبعض الصالحين ونسب لاماننا الشافعى رضى الله عنه :

أحب الصالحين ولست منهم \* لعلنى أن أنال بهم شفاعته

وأكره من بضاعته المعاصى \* وان كننا سواء فى البضاعة

فاما سمعه آخر وقيل هو الامام أحمد بن حنبل رضى الله عنه أجابه بقوله :

تحب الصالحين وأنت منهم \* محب القوم يلحق بالجماعة

وتكره من بضاعته المعاصى \* حماك الله من تلك البضاعة

اللهم حبب الصالحين الينا وحببنا اليهم واجعلنا من المقتدين فى كل حال بهم بحاجه صلى الله عليه وسلم وشرف



وكرم . وينبغي للمؤمن العاقل أيضا أن يكون (حسن الظن) بالله تعالى و (بجميع) اخوانه (المؤمنين) قال عليه الصلاة والسلام «خصلتان ليس فوقهما شيء من الخير حسن الظن بالله وحسن الظن بالمسلمين» وقال عليه الصلاة والسلام «ورأيت رجلا من أمتي قاعدا على الصراط يرعد كما ترعد السعفة في ریح عاصف فجاءه حسن ظنه بالله فسكنت رعدته ومضى على الصراط» وقال عليه الصلاة والسلام «لا يمت أحدكم الا وهو يحسن الظن بربه وأنه تعالى يقول أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما يشاء وخصلتان ليس فوقهما شيء من الشر سوء الظن بالله وسوء الظن بعباده» وقديلا في قوله تعالى «نعم المولى ونعم النصير» نعم الوافي بظنون العباد فن ظن به الغفران غفر له ومن ظن به الرحمة رحمه ومن ظن به ادخال الجنة ادخله فهو عند ظن العبد به فليظن به ما شاء كما جاء الحديث بذلك فهذا معنى حسن الظن بالله تعالى ومعنى حسن الظن بالمسلمين أن يظن بهم الخير في أقوالهم وأفعالهم التي ظاهرها الخير ويظن بهم بحسب ما يظهرون من ذلك ومنه أيضا أن ينزل أقوالهم وأفعالهم المحتملة للخير والشر على الخير اذا أمكن تنزيها عليه وعكسه سوء الظن بهم كما يؤخذ من النصائح وغيرها قال قطب الارشاد رضى الله عنه فيها ومعنى سوء الظن بالمسلمين أن يظن بهم السوء في أقوالهم وأفعالهم التي ظاهرها الخير ويظن بهم خلاف ما يظهرون من ذلك هذا غاية ومنه أيضا أن ينزل أقوالهم وأفعالهم المحتملة للخير والشر على الشر مع إمكان تنزيها على الخير ولكنه دون الأول وعكسه حسن الظن بهم وقال سيدي العبد رضى الله عنه يجب تحسين الظن خصوصا بالعلماء فما خسر صاحب حسن الظن وان أخطأ فانه غير ملوم حسن الظن هو الكزوال كبر والاسم الأعظم احذروا سوء الظن فانه دليل على الشقاء ويخشى منه سوء العيادة بالله تعالى وعن إمامنا الشافعي رضى الله عنه: من أراد أن يختم له بخير فليحسن الظن بالناس وقال المفسرون ومنهم الصاوي رحمهم الله تعالى في معنى قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن إثم» ثم ان الله تعالى نهى المؤمن أن يظن بأخيه المؤمن شرا كأن يسمع من أخيه المؤمن الذي ظاهره الخير والصلاح كلاما لا يريد به سوءا أو يدخل مدخلا لا يريد به سوءا فيراه آخره المسلم فيظن به سوءا لأن بعض الفعل قد يكون في الصورة قبيحا وفي نفس الأمر لا يكون كذلك لجواز أن يكون فاعله سائيا ويكون الرائي مخطئا . فأما أصل السوء والفسق الذين يتجاهرون بذلك فلنا أن نظن فيهم مثل الذي يظهر منهم . رأبهم الله تعالى الكثير في قوله كثيرا من الظن إشارة الى انه ينبغي الاحتياط والتأمل في كل ظن خوف أن يقع في منتهى عنه وبالجملة فيطلب من كل مكلف أن يكون متصفا بالأخلاق التي اتصف بها السادة الأخيار من السلف الصالحين من فعل المأمورات التي أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بتركها تابعا لهم في أقوالهم وأفعالهم واعتقاداتهم لان كل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتعاد من خلف هذا (فنسأل الله سبحانه وتعالى) من فضله وإحسانه وجوده وامتنانه (ان يخلقنا) أي يزيننا ويحققنا (وأحبينا) أي محبيننا وأحبابنا أو محبو بينا وأحبابنا (بجميع الأوصاف الحميدة) أي المحمودة (ويجردنا) أي يخلصنا وينظفنا (من جميع الأوصاف الذميمة) أي المذمومة (ويرزقنا) كالمتابعة لنبيينا وحبيبيننا (وملاذنا وشفيعينا) (وهنا له المنة) في كل شيء (علينا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) إذ هو الواسطة العظمى لنا الى ربنا في حصول كل نعمة وزوال كل نقمة ولولاه لما خلقنا ولا خلقت الكائنات فكل ما يحصل من خير فهو بواسطته وبركته صلى الله عليه وسلم (في جميع الأقوال والأفعال) والاعتقادات (والأحوال) لنحوز بذلك السعادة الأبدية والعناية السرمدية وقوله (انه) بفتح الهمزة على تقدير اللام وبكسرها استئنافا لكن فيه معنى التعليل لما تضمنه قبله من الدعاء فكأنه قال فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يخلقنا وأحبنا بجميع الأوصاف الحميدة الخ وانما دعوت بذلك لانه تعالى (على ما يشاء) أي يريد (قدير) أي قادر (وبالاجابة جدير) أي حقيق فيستجيب دعاء من دعاه ولا يجيب من أمه ورجاه قال تعالى «ادعوني استجب لكم» وقال جل وعلا «واذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان» . اللهم استجب

دعاءنا يا حنان (وهذا) أي جميع ما ذكر في هذا المتن غاية ونهاية (آخر ما يسره) أي سهله (الله تعالى) ولويسر غيره لوجد (من جمع هذا المتن اللطيف) أي الصغير في الجرم وان كان من جهة المعنى كبيرا كما يعرفه من اطلع عليه وأمعن النظر فيه ويحتمل أن معناه الذي لا يحجب ما وراءه من المعاني مجازا عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات (فيا) أي في الأمر الديني الذي (يحتاجه) من معرفة أمور دينه (كل مكلف) أي حر أو رقيق ذكر وغيره وهذا معنى وصفه المكلف بقوله (وضيع) قدرا ونسبا (أو شريف) كذلك (جعله) أي المتن (الله تعالى) (خالصا) أي من الأمور التي تعوقه عن القبول كالرياء والسمعة وحب الشهرة والمحمدة وحينئذ يصدق بمراتب الاخلاص الثلاث: المرتبة الأولى أن تعبد الله تعالى لتيسر لك الدنيا لكونك تعلم أن من أطاع الله تعالى يسره أمرها وهي أدنى المراتب . والثانية أن تعبد الله طلبا للثواب وهر بامن العقاب وهي أوسطها . والثالثة أن تعبد الله لانه لا لطمع في جنته ولا لهرب من ناره وهي أعلاها لانها مرتبة الصديقين وطلب المصنف رحمه الله تعالى خلو صفة ما ذكر من الأمور التي تعوقه عن القبول (لوجهه الكريم) أي لاداته المتفضل المحسن فلما راد من الوجه الذات على مذهب الخلف وهو التأويل التفصيلي ببيان المعنى المراد (وسبيل الفوز) أي الظفر (بجنت النعيم) \* واعلم أن من شروط استجابة الدعاء افتتاحه بالحمد واختتامه به ويقاس على الدعاء نحو التأليف . ولهذا ختم المصنف رحمه الله تعالى رسالته به فقال (والحمد لله رب) أي خالق (العالمين) أي المخلوقات رجاء لقبول ما بينهم ما وكذلك صنع في الصلاة والسلام المقبولين الذين لا يرد أن. لما ورد في الحديث «الدعاء بين الصلاتين على لا يرد لتكون رسالته مكتنفة بين حمدين وصلاتين فتكون أجدر بالقبول لأن الله تعالى أكرم من أن يقبل الحمد والصلاتين ويرد ما بينهما وأرجى لدوام النفع به واقتداء بأهل الجنة فانهم يأتون بذلك في آخر دعائهم كما أخبر تعالى بقوله وهو أصدق القائلين: وآخردعواهم أن الحمد لله رب العالمين. وقد أودعت هنا في شرح رسالة الوالد رحمه الله تعالى كلاما نفيسا فانظره ان شئت والله التوفيق (وصلى الله) وسلم (على سيدنا) ونبينا وشفيعنا وملاذنا (حمد وعلى آله وصحبه أجمعين) وقد تقدم الكلام على معنى الآل والصحب في الخطبة فارجع اليه ان شئت والله التوفيق . ولما كان آمين كالحتم الذي يختم به الكتاب أتى رحمه الله تعالى به فقال (آمين) أي استجب يا الله وهو من خصوصيات هذه الأمة لم يعط لأحد قبلهم إلا ما كان من موسى وهارون لما ورد في الحديث ان الله أعطى أمتي ثلاثا لم يعط أحد قبلهم السلام وهو تحية أهل الجنة وصفوف الملائكة وآمين الاما كان من موسى وهارون. ومعناه أن موسى عليه الصلاة والسلام دعا على فرعون وأمن هارون عليه الصلاة والسلام فقال الله تعالى عند ذلك دعاء موسى قد أجيب دعوتكما ولم يذكر مقالة هارون فسماء داعيا وقال على كرم الله وجهه آمين خاتم رب العالمين يختم بهادعاء عباده. وفي شرحي على رسالة الوالد رحمه الله تعالى كلام يحسن الاطلاع عليه (وكان الفراغ منه) أي من جمع هذا المتن اللطيف المسمى بالدرر البهية فيما يلزم المكلف من العلوم الشرعية (على بدجامعه) الذي كان له في كل فن كعب على وفكر بنقد جواهره ملي من سارت بتأليفه الصبا والقبول وصادفت من الناس مواقع القبول. ذى الاخلاق الرضية والشمال المرضية. ذروة أهل السعادة والمجد، الغنى عن المدح والحمد. نقرأ لال الرسول وبدر أنجال البتول. الجامع بين طارف المجد وتالده. والمسند أحاديث العلوم عن جده ووالده مر في المريدين ومفيدة الطالبين (الراجي العفو من ربه) أي خالقه ومالكه (ذى) أي صاحب (العظم) مر بينا وشيخنا وأستاذنا وملاذنا الكاشف عن المشكلات الغطا العلامة السيد (أبي بكر) المشهور بالسيد بكري شطا رحمه الله رحمة الأبرار وأسكنه الفردوس في دار القرار ونفعنا به في الدارين وحمانا ببركته من الحين (ابن) العلامة المرحوم بكرم الله العارف بمولاه ولي الله بلانزع ومحرم العلوم الشرعية بلا دفاع جمال الاسلام وعمدة العلماء الأعلام وعصابة السادة الأشراف وسلالة بنى عبد مناف الذي سار فضله مسير القطا سيدنا ومولانا السيد (محمد شطا) الشافعي مذهبا الخاوي طريقة ومشر با الدمياطي الأصل ونزيل مكة المشرفة أدام الله عليه رضوانه وأتحفه برحمته المتحققة ونفعنا به وبأنجاله الكرام يحاهه عليه الصلاة والسلام \* واعلم أن لفظ شطا كما



(قوله من شهر ذي القعدة) الأولى والأفصح حذف لفظ شهر على القاعدة المشهورة التي قال فيها بعضهم:

ولا تضاف شهرا للفظ شهر \* إلا الذي أوله را فادر  
(قوله وكل ناسج أي سالك على منواله) أي طريقته في الكلام استعارة لأصل النسيج الحياكة يقال حاك الثوب نسجه كافي المختار  
والمثال بكسر الميم الخشبة التي ينسج عليها ويلف عليها الثوب وقت النسيج كافي المصباح ففي الكلام استعارة تصريحية أصلية وترشيح  
وتقريرها أن يقال شئت طريقة النبي ﷺ بالمنوال بجامع الجري على طريقة كل أذ المنوال يستدعي جريان المنسوج على خشبة  
كما أن الطريقة الحمدية تستدعي (١٦٢) من المكلف الجريان على حسبها واستيعار اللفظ الدال على المشبه به وهو

المنوال للمشبه  
وهو الطريقة  
الحمدية على  
طريق الاستعارة  
التصريحية  
الأصلية ولفظ  
ناسج ترشيح  
وهو ما باق على  
معناه لا يقصده إلا  
تقوية الاستعارة  
أو مستعار للسالك  
ففيه استعارة  
تصريحية تبعية  
وتقريرها أن يقال  
شبه السالك على  
الطريقة النبوية  
بالنسيج على  
المنوال بجامع  
تبعية الغير في  
كل لأن الناسج  
تابع في نسجه  
للمنوال متقيد  
بمقتضاه وكذلك  
السالك لطريقة

وعود خافض لدى عطف على \* ضمير خفض لازما قد جعلنا  
وليس عندي لازما إذ قد أتى \* في النظم والنثر الصحيح منبثا

(و) صلى الله وسلم على (صحبته) وقد تقدم الكلام على معناه (و) صلى الله وسلم على (كل ناسج) أي  
سالك (على منواله) أي على طريقته ﷺ جعلنا الله تعالى من المهتدين بأنوار شريعته. المقتفين  
لآثار طريقته. وصيرنا من خيار أمته المرضية. وعافانا من كل معصية ورزية. وتوفانا على ملتة السمحة الزكية.  
وحشرنا في زمرة يوم تذهل الأصول عن الترية. وأوردنا حوضه وأرانا روضه. ونصرنا على الحساد والأعداء.  
ووقانا الشامة وعضال الداء. وأعادنا من شرور أنفسنا وتابع أفعالنا. ومنحنا سعادة الدارين. وجنبنا الشيطان  
الرجيم ذا المين. وورزقنا من العمر الطويل أسعده. ومن العيش الهنيئ أرغده. وسلك بنا طرق السعادة. ومنحنا  
الحسن وزيادة. وكفانا المهمات. وأجزل لنا الحسنات. وكللنا بكلمه. وأسبل علينا ذيل ستره وافضاله. وتم  
بالصالحات أعمالنا. وختم بالسعادة آجالنا. بحاجه الشريف وقدره الشريف صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا  
وشرفا لديه. هذا. والمرجو من طالع في هذا الشرح فاطلع على هفوة أوزلة أن لا يبادر قبل التروى والتحقيق  
بل ولو بعدها بالانكار فذلك أمر لم تسلم الحقيقة من مثله والكريم من يقبل العثرات ويعفون عن السيئات  
ولاسيما من مثلي البائس الفقير فان ذهني كليل وسهوي كثير. على أن لي أعذارا أيضا لو أوضحت لك بعضها  
أوجبت على نفسك لي حسن الاغضا وأي انسان من النوع البشري ما عدا الجناب النبوي مصان عن  
الغلط. وأي مؤلف ألف بين القلوب حتى قيل من جميعهم ما أخطأ قط. وإذا كنت تعلم أن ذلك أمر جائز  
عليك وهذا الشرح بمنته قدساقه الله تعالى بلامشقة عليك اليك. فاحمد الله مولاك واعذر أخاك واشكر الناس

النبي ﷺ تابع لشريعته متقيد بمقتضاها واستعير النسيج للسالك ثم اشتق منه  
ناسج بمعنى سالك على طريق الاستعارة التصريحية التبعية (قوله وأي مؤلف الخ) أي مصنف ألف أي جمع بين القلوب في تأليفه  
وتصنيفه حتى قيل من جميعهم أي حتى قال جميع أرباب تلك القلوب المؤلفة المجتمعة على رأي واحد ان هذا المؤلف ما أخطأ في تأليفه قط لم  
يوجد ذلك فان الخطأ والسهو والغلط والنسيان من لوازم الانسان الامن عصمه الرحمن ولا يخفى أن في إعادة ضمير جميعهم إلى أرباب القلوب  
من المحسنات البديعية الاستخدام على حد قول الشاعر:  
(قوله وإذا كنت تعلم أن ذلك) أي كون اللسان البشري المذكور ليس مصانا عن الغلط أمر جائز عليك وعلى مثلك من أبناء جنسك  
وقوله عليك متعلق بمشقة وقوله اليك متعلق بساقه الله وقوله فاحمد الله مولاك جواب اذا

(قوله ثم خذ الدر من الصدف) الدر معلوم والصدف بفتحين غشاؤه والمعنى أنك إذا قرأت هذا الشرح وتأملت ورأيت فيه صوابا وخطأ  
وحسنا وقبيحا ومستقيما ومعوجا وزينا وشينا فخذ منه الصواب والحسن والمستقيم والزين واترك أصدادها ففيه استعارة تصريحية  
أصلية حيث شبه المسائل الحسنة النفيسة الموافقة للحق بالدر بجامع الحسن في كل واستعير اسم المشبه به وهو الدر للمشبه وهو المسائل الحسنة  
المذكورة على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية أيضا ولفظ الصدف ترشيح وهو إباق على معناه بأن لا يقصده إلا تقوية الاستعارة  
أو مستعار للشيء المتروك ففيه استعارة تصريحية أصلية أيضا حيث شبه الشيء بالصدف بجامع الترك في كل لانه كما يؤخذ الدر من الصدف  
ويترك ذلك الصدف كذلك تؤخذ المسائل الحسنة النفيسة من الكتاب ويترك صدها واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة  
التصريحية الأصلية (قوله واتنزه الفرصة) أي اغتنم الغنيمة قال في المختار التنزه كالفرصة وزنا ومعنى واتنزهها اغتنمها يقال وجد فلان  
فرصة واتنزه فلان الفرصة اغتنمها وفاز بها واقتصرها أيضا اغتنمها اه وقوله فانها أي الفرصة صدف بضم ففتح أي عزيزة لا توجد في كل  
وقت وإنما توجد في وقت دون آخر \* وحاصل المعنى اغتنم الغنيمة من الأيام والأوقات وهي وقت الصحة والفرغ واصرفها في الطاعات التي منها  
الاشتغال بالعلم والتعلم والتعليم فانها عزيزة لا توجد في كل وقت قال ﷺ «اغتنم خمسا قبل خمس حياتك قبل موتك وصحتك قبل  
سقمك وفرغك قبل شغلك وشبابك قبل هرمك وغناك قبل فقرك» ومن المعلوم أن الأوقات اذا صرفت في خير وعبادة فهي غنيمة  
والافهي تضييع وخسران وغرم وفاتها بلاخير ولاعبادة لا يمكن تعويضه (١٦٣) ومن ثم قيل الوقت سيف ان

لم تقطعه قطعك  
أي ان لم تشغله  
بالعبادة فانك  
فاغتنم ساعتك  
بأنصاف العبادات  
وأنواع الطاعات  
فان ماضيات  
وأين مهورات  
وما أحسن من قال:  
انما هذه الحياة  
متاع  
فالسفيه الغبي  
من يصطفها  
فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن نظر الى عيب أخيه ونسى عيب نفسه فقد عمت عيناه ثم خذ الدر من  
الصدف واتنزه الفرصة فانها صدف. وانظر الى القول لا القائل. والافذلك أمر ليس تحته طائل. وتأمل تأمل مستخبر  
فان رأيت ما يعجبك فاقبل وأقبل والافأدبر. وادع الى ان ظفرت بمسألة من العيوب سالمة. بالقبول والرضا وحسن  
الخاتمة. وبالغ في ان رأيت زلة في العذرة. واطلب التوفيق والعفو والمغفرة. فقبول العذر واجب على كل كريم. ومن عفا  
وأصلح فأجره على العز يز الحكيم \* وهذا وقد انتهت من تحريره وفرغت من تحبيره في أواسط شهر ربيع الثاني عام  
ألف وثلثمائة وأحسد عشر من هجرة من خص بالسبع المثاني ﷺ وعلى آله وصحبه وشرف وكرم. وقد كنت  
سودت معظمه في حياة شيخى المؤلف رحمه الله عليه فهيا الله تعالى تسميه وتبنيضه في التاريخ الموحى اليه ولم يكن قط  
في ظني أن يجيء على هذا المنوال لقلة البضاعة وتشويش البال ولكن فضل الله تعالى حصل بواسطة المصطفى بدر  
التمام. وبركة شيخى المؤلف رحمه الله. هذا. وانى أحمد الله تعالى على إتمامه وأشكره تعالى على حسن  
اختتامه وأؤمل منه سبحانه وتعالى أن يكون وضعه كما يود الآمالون وأرغب اليه جل وعلا أن يحسن وصفه كأيروم  
الراغبون وأسأله تعالى كأنفضل بالتمام من جوده وفضله. أن ينفع به كأنفع بأصله. وأن يكون ذلك سببا لغفرانه  
وموجب الدارين لآحسانه طابا منه تعالى أن يحله محل القبول. ويبلغني بسببه أعظم المأمول. حتى يصير كفاية

ما مضى فات والمؤمل غيب \* ولك الساعة التي أنت فيها \* ولاخر يامنقاع عمره على كاس الحين \* إياك أن يفتنك الدهر بعين  
ما فات مضى وما سيأتيك فأين \* قم واغتنم الفرصة بين العدمين \* هذا ولا يخفى ان بين صدف وصف من المحسنات البديعية الجناس المحرف  
وهو ما تنفق ركنه في أعداد الحروف وترتيبها واختلاف في هيئة الحروف فقط يسمى بذلك لانحراف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر مثل قوله:  
والحسن يظهر في شيتين رونقه \* بيت من الشعر أوبيت من الشعر  
وقول صاحب البردة مع ما شطرته به  
أكرم بخلق نبي زانه خلق \* فالخلق متسق والخلق ذو عظم  
حسن الله خلقنا وخلقنا بجاه طه شفيعنا وملاذنا ﷺ  
وعلى آله وصحبه وكل منتم اليه آمين (قوله فان رأيت ما يعجبك فاقبل وأقبل) الأول مأخوذ من القبول والثاني مأخوذ من الاقبال  
والمعنى فان رأيت ما يعجبك فاقبله قبل لا تأما وأقبل عليه اقبالا كليا وقوله والأي وان لم ترم ما يعجبك بأن رأيت ضد ذلك فأدبر وهزته همزة  
قطع. قطع الله عنا الشر والشك وسوء الوهم وواصلنا بالخير واليقين وحسن الجزم ومنحنا التوفيق والسداد ومن علينا بالخط الأفور والرشاد  
ورزقنا السعادة في الدنيا والآخرة وأنالنا المراتب العالية الفاخرة وأعطانا سؤلنا بجاه شفيعنا وملاذنا وجعل أيامنا سعيدة وأوقاتنا  
حميدة وخلقنا بأخلاق أشرف الخلاق وكلنا بكماله الفائق. هذا وقد انتهت من تحريره هذه الهوامش بعون منيل الفتح مع مقابلة الأصل  
وهو الشرح في أواخر رجب الأصب الذي تصب فيه الرحمت صباح عام ألف وثلثمائة وأثنى عشر من هجرة النبي المفترض صلى الله وسلم عليه وزاده  
فضلا وشرفا لديه وعلى آباءه وأخوانه من الأنبياء والمرسلين وآل كل والصحاب والتابعين وتابعهم الى يوم الجزاء سيما العلماء والأولياء صلاة  
وسلاما نحوز بهما كل مأمول ونحظى بهما بالرضا والقبول ونعطى المرام ونفوز بحسن الختام



في كل مهمة. وعدة أخصص به من كل محنة مدلهمة. وأكتسب به مواهبه الدنية. وتتابع نعمه السنية. وأن يزج عنا ما يكدر البال. ويحول حالنا إلى أحسن حال. راجيا منه سبحانه وتعالى أن يجعل له في القلوب من المودة منزلة. ويبلغ به كل مؤمل في الدارين أمله. وأن يلفظ في جميع الأمور المقضية. ويجعل سعي مشكورا لديه في كل قضية. ويقبل هذا التصنيف. وينجح ثواب هذا التأليف. وأن يدرجني في جملة العلماء العاملين. وأن ينظمي في سلك الصالح المخلصين. ويحفي بالعناية والرعاية والحماية. ويتولاني بالوقاية والهداية والكفاية. ويقيني كرب المعاد وأمله. وينهني بره الهامى وكرمه. وأن يعفو عما طغى به القلم. أوزلت في بعض كلماته القدم. أو صدر تكاسل في التنقيح. أو توان في بيان التصحيح. مستعينا برب السموات والارض من جاهل تحامل فأخذته العزة على استكبارا. وحاسد عرف الحق وتجاهل فحملته الانفة على الاعراض استحقارا لى واستصغارا. مبتهلا إليه عز سلطانه وجل شأنه بجاه ملاذنا أن لا يخيب سعيينا فهو الجواد الذي لا يخيب من رجاه. ولا يخذل من قطع عما سواه رجاه. وأن يخلصنا من محن الدنيا وفتنة الدين. ويجعلنا من حربه المفلحين. وأن يغفر لنا ولوالدينا ولمشايعنا والمحبين. ولمن دعا لنا ولمن له حق علينا والمسامين. وأن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم. وسببا للنظر الى وجهه المصون في دار النعيم. وأن يمن علينا بحسن الختام بجاهه عليه الصلاة والسلام. أنه منعم كريم. ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم. والحمد لله أولا وآخرا وباطنا وظاهرا. والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين. وعلى آبائه وإخوانه من الأنبياء والمرسلين وآله السادة الأطهار وأصحابه القادة الأخيار. وعلى كافة العلماء العاملين. سيما شيخى المؤلف فخر العارفين صلاة وسلاما نحوز بهما الرضا والقبول. وبلوغ القصد والمأمول. ونحظى بهما بالسعادة التي لا يعرفها انقصام. ونيل المعالى وحسن الختام

## فهرس الكتاب

صفحة	صفحة
٢	مقدمة الكتاب
٤	الفن الأول من الفنون الأربعة المقدمة
٥	فن التوحيد
٥	الفن الثاني علم أصول الفقه
٦	الفن الثالث علم الفقه
٧	الفن الرابع علم التصوف
١٤	خطبة الكتاب
١٨	بيان فضل العلم وما ورد فيه
٢٢	فائدة اعلم انه اذا قال الناقل الخ
٢٤	تنبيهات الأول الخ
٢٨	فصل في بيان أركان الدين
٣٢	تنمية قال الوالد رحمه الله الخ
٣٣	تنمية يجب الايمان أيضا بأن الخ
٣٦	فصل في بيان ما يجب على المكلف معرفته
٤٧	خاتمة اعلم ان الحق أن آباءه <small>عليهم السلام</small> موحدون
٥٠	تنبيه لم يراع المصنف ترتيب زوجه <small>عليها السلام</small>
٥٠	خاتمة يجمع معاني هذه العقائد الخ
٥٠	فصل في بعض ما يلزم المكلف فعله
٥١	فصل في بيان معنى الدين الخ
٥٢	فصل في أحكام الطهارة
٥٥	تنبيه تحصل من كلام المصنف الخ
٥٥	فصل في آداب قاضى الحاجة
٥٧	تنمية بقى من الآداب الخ
٥٧	فصل في الاستنجاء
٥٨	تنمية يشترط في جواز الاستنجاء الخ
٥٨	تنمية يسن الاستنجاء باليسار
٥٨	فصل في شروط الوضوء
٦٣	تنمية بقى من سنن الوضوء اطالة غرته الخ
٦٥	فصل في حكم المسح على الخفين
٦٦	فرع من فسد خفه الخ
٦٧	تنمية يستحب لمن أراد أن يلبس الخف الخ
٦٧	فصل في أسباب التيمم
٦٩	تنمية بقى من السنن الاستقبال الخ
٦٩	فصل في موجب الغسل
٧١	تنمية من سنن الغسل القيام الخ
٧٢	فائدة أفتى بعضهم بحرمة جماع من الخ
٧٢	خاتمة لم يتكلم المصنف على شروط الغسل الخ
٧٢	فصل في جملة من الاغسال السنوية
٧٣	تنمية بقى من الاغسال السنوية الخ
٧٣	فصل في بيان ما يحرم بالحدث الخ
٧٤	فصل في بيان تعريف الحيض الخ
٧٥	فصل في بيان حقيقة النفاس
٧٦	تنمية لم يتعرض المصنف للاستحاضة الخ
٧٦	فصل في بيان حكم النجاسة
٧٧	فائدة فضلات نبينا <small>عليه السلام</small> طاهرة الخ
٧٩	تنبيه علم ممار في المياه اشتراط ورود الخ
٨١	تنمية ويعفى عن طين الخ
٨٢	فصل في بيان مواقيت الصلاة
٨٣	فائدة المواقيت مختلفة الخ
٨٣	فصل في الاوقات التي تحرم الخ
٨٤	تنمية ومثل الصلاة الخ
٨٤	فصل في بيان شروط الصلاة
٨٧	تنمية قد وعدنا فيما تقدم أن نذكر الخ
٩٦	تنمية تسن سجدة التلاوة
٩٧	فرع يحرم التقرب الى الله تعالى بسجدة من غير سبب
٩٧	فائدة يسن التعوذ عينا الخ
٩٩	تنمية قد أشرنا فيما تقدم أن المصنف لم يذكر الخ



١٠١	تتمة بقى من المكروهات أشياء الخ
١٠٢	فصل في بيان أحكام الجماعة
١٠٥	فصل في بيان شرائط صحة الجمعة
١٠٧	فصل في بيان أصناف الناس في الجمعة
١٠٨	فصل في بيان كيفية صلاة المسافرين
١١١	خاتمة في جواز الجمع بالمرض
١١١	فصل في بيان صلاة النافلة
١١٢	فائدة في الدعاء بعد صلاة الضحى
١١٤	تتمة يسن التكبير ليلتي العيدين
١١٦	خاتمة في قضاء الفرائض والنوافل المؤقتة
١١٦	فصل فيما يتعلق بالميت
١١٩	فرع يحرم كتابة شيء من القرآن الخ
١٢٠	تنبيه يشترط في صلاة الجنائز شروط الصلاة
١٢١	فصل في بيان كيفية الصلاة على الميت
١٢٣	تنبيه يجوز أن يأتي بالضمائر مذكرة الخ
١٢٤	فصل في بيان أحكام الزكاة
١٢٥	فصل في زكاة النقدين
١٢٥	فائدة الأوراق المنقوشة الخ
١٢٥	فصل في مقدار نصاب الابل الخ

تم الفهرس

١٢٦	فصل في بيان مقدار نصاب البقر
١٢٦	فصل في بيان مقدار نصاب القوت
١٢٧	فصل في بيان زكاة البدن
١٢٧	تنبيه ظاهر قوله مكلف الخ
١٢٨	فصل في بيان قسم الزكاة
١٣٠	فرع لا يجوز نقل الزكاة الخ
١٣١	فصل في بيان أحكام الصوم
١٣٣	فصل فيما يبطل الصوم
١٣٤	فصل في تقسيم الصوم الى مفروض الخ
١٣٥	فصل في بيان حكم الاعتكاف
١٣٧	فصل في بيان أحكام الحج والعمرة
١٤٠	فصل في محرمات الاحرام
١٤٢	تتمة الدم الواجب حيث أطلق الخ
١٤٢	فصل في شروط الطواف
١٤٥	فصل في شروط السعى
١٤٥	تتمة لم يذكر المصنف سنن السعى الخ
١٤٥	مهمة في زيارته ﷺ
١٤٦	خاتمة في نبذة من التصوف

# اللبؤل والمرحبات

فِيمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ

إماما المحدثين

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ بَرْدِ بْنِ الْخَارِ  
وَأَبُو الْحَسَنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمِ الْقَشِيرِيِّ النِّسَابُورِيِّ  
فِي صَحِيحَيْهِمَا الَّذَيْنِ هُمَا أَصْحَحُ الْكُتُبِ الْمَصْنُفَةِ

وضعه

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي اتفق عليها إماما المحدثين : الإمام البخاري والإمام مسلم  
وقد أجمع المحدثون والحفاظ على أن أصح الأحاديث ما اتفق عليه الشيخان .

وقد سلك في تأليفه مسلكا حميدا جامعا للفوائد حائرا للراغب حيث توخى في ترتيب  
كتابه ترتيب صحيح الإمام مسلم ؛ وأخذ أسماء كتبه وأبوابه مع أرقامها ؛ وأخذ من صحيح  
البخاري نص الحديث الذي وافقه مسلم عليه .

وقد قيد متن الحديث بالشكل الكامل ووضع عليه مؤلفه شرحا لطيفا يحل ألفاظ الحديث  
ويبين ما فيه من الفوائد بعبارة سهلة خالية من التعقيد . وبالجملة فهذا الكتاب العظيم يفنى  
القاري عن البحث في بطون الكتب المطولة ومراجعة الشروح الواسعة الكبيرة ويوفر على  
القاري وقته . وهو مطبوع طبعا حسنا على ورق صقيل جيد . ويقع في ثلاثة أجزاء من  
القطع الكبير .

يطلب من

باز الخلاء الكتب العربية

صبي البابی الجلی وشركة